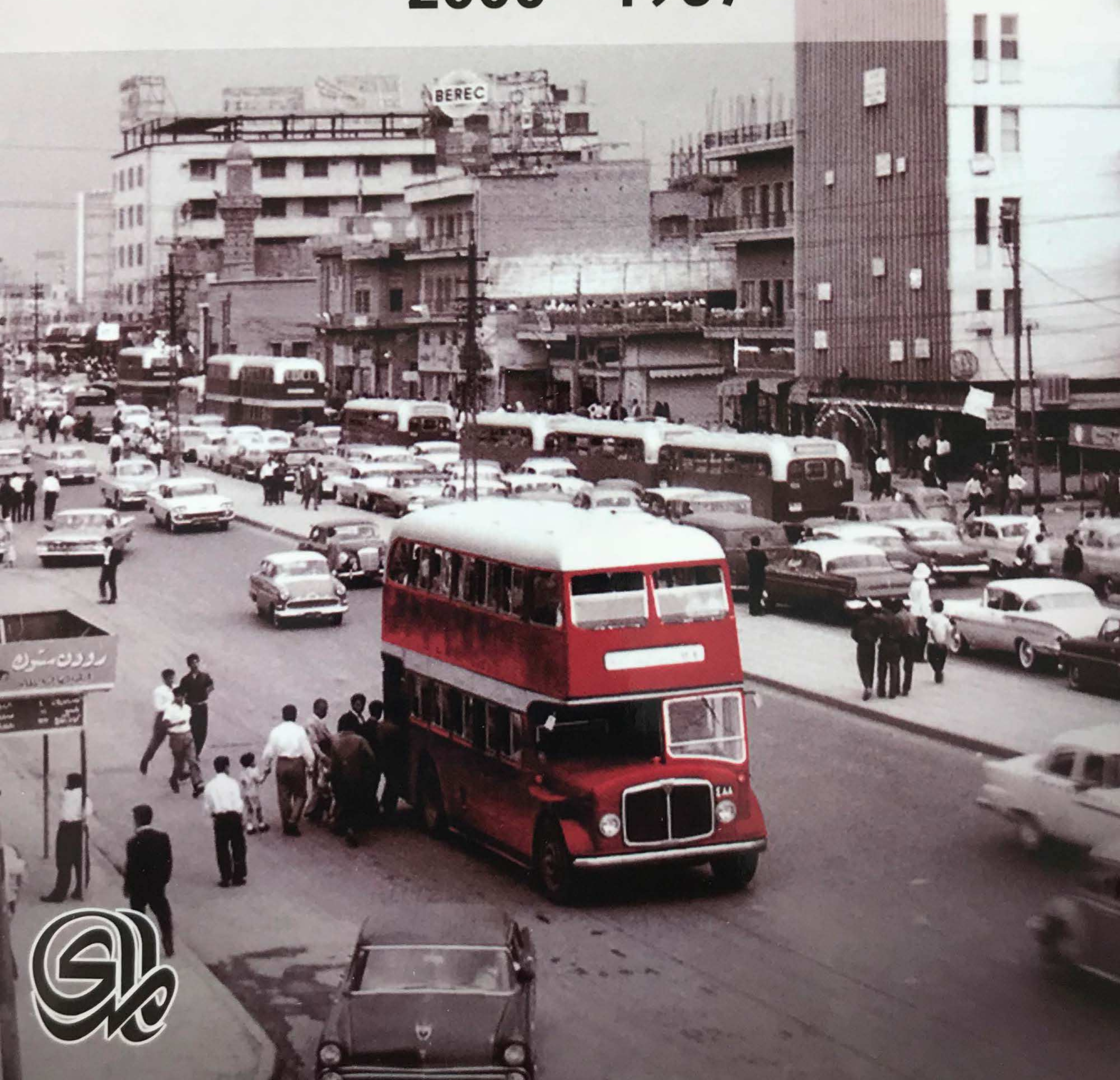
مذكرات

جواد هاشم

مذكرات وزير عراقي

ذكريات في السياسة العراقية

1967 - 2000



مُهداة

إلى أخي الأعز الحبيب "أبي جعفر" الأستاذ جواد كاظم

يا أبا جعفر عدتك اللواحي ... من أخي نخوة وصنو سماح

ورضيّ الطباع يهتزّ لطفاً ... للندى في غدوه والرواح

سعدت ليلة طبعنا عليها ... قبلة الفجر في جبين الصباح

من صميم الدجى أطلّ علينا ... سحر ساحر بليل الجناح

تتهادى فيها الأحاديث تقفو ... سجعة الشعر رنّة الأقداح

نشوة الكأس تستدير عليها ... نشوة السحر في الوجوه الملاح

كلّ مشبوبة الصبا مشتهاة ... مزدهاةٍ نشوى حصان رداح

لقت الحسن كلّه لم تغادر ... من حجول به ومن أوضاح

كنت فيها محض المسامح ، محض الودّ ... محض الكريم ، محض الصراح

و (الشقيريّ) بيننا أريحيّ ... عبقريّ بذهنه اللماح

يا أبا جعفر وأقسم بالحب طهوراً يرفّ رفّ الأقاح

للصديق الصدوق عندي أغلى ... من أعزّ المنى ، وأعلى الطماح

ولذكرى ، منه تعنّ ، شفاء ... من عنائي ، وبلسم لجراحي

ولإلمامة تعاود منه ... هي أحلى طيف يحلّ بساحي

ولأنت الخلّ الذي سوف تبقى ... صور الحسن منه في ألواحي

المخلص

[illegible]

ابوظبي ٢٨-٠-١٩٨٠

مذكرات
وزير عراقي



Author: **Jawad Hashim** | اسم المؤلف: **جواد هاشم**

Title: **Iraqi minister diary**
Memories in Iraqi politics 1967 - 2000

عنوان الكتاب: **مذكرات وزير عراقي**
ذكريات في السياسة العراقية 1967 – 2000

Cover Designed by: **Majed Al-Majedy**

تصميم الغلاف: **ماجد الماجدي**

P.C.: **Al-Mada**

الناشر: **دار المدى**

First Edition: **2017**

الطبعة الأولى: 2017



للإعلام والثقافة والفنون

Al-mada for media, culture and arts

بغداد: حي ابو نؤاس - محلة 102 - شارع 13 - بناية 141
Iraq/ Baghdad- Abu Nawas-neigh. 102 - 13 Street - Building 141
www.almada-group.com email: info@almada-group.com
+ 964 (0) 770 2799 999
+ 964 (0) 770 8080 800
+ 964 (0) 790 1919 290

بيروت: الحمرا- شارع ليون- بناية منصور- الطابق الأول
dar@almada-group.com
+ 961 706 15017
+ 961 175 2616
+ 961 175 2617

دمشق: شارع كرجية حداد- متفرع من شارع 29 أيار
al-madahouse@net.sy
ص.ب: 8272
+ 963 11 232 2276
+ 963 11 232 2275
+ 963 11 232 2289

جواد هاشم

مذكرات وزير عراقي

ذكريات في السياسة العراقية

١٩٦٧ - ٢٠٠٠



مقدمة الطبعة الثانية للكتاب

تختلف الطبعة الثانية من هذه المذكرات عن الطبعة الأولى في مجالين:

المجال الأول هو تصحيح الأخطاء المطبعية واللغوية في الطبعة الأولى. أما المجال الثاني، وهو الأهم ، فهو في إضافة ١٣ ملحقاً يتضمن جداول أحصائية دقيقة عن التركيبة السكانية للعراق منذ عام ١٩٤٧ وحتى نهاية عام ٢٠١٥ معتمدين على مصادر رسمية مختلفة. وبموجب هذه الملاحق فقد تم توزيع سكان العراق حسب انتمائهم المذهبي والقومي: شيعة، سنّة ، عرب، اكراد ، تركما، مسيحيين ، ... ألخ.

الهدف الرئيسي من هذه الملاحق هو اعطاء صورة حقيقية وواضحة عن موزائيك الشعب العراقي وتركيبته الاجتماعية، تلك التركيبة التي تحتم على الجميع التعايش معاً في أمان وسلام.

هذه الملاحق الثلاثة عشر ستكون مصدراً موحداً ودائماً للباحثين أولاً وللسياسيين ثانياً.

فيما يلي موجز لتلك الملاحق وللقارئ العودة الى الملاحق لمزيد من التفاصيل.

الملحق رقم -١ - : السكان

يحتوي هذا الملحق على خمسة جداول تفصيلية وجدولاً احصائياً

واحداً خلاصة لجميع الجداول. يتناول الملحق التكوين السكاني للعراق. وتوزيعهم دينياً وعرقياً وفقاً للاحصاءات السكانية ، الفعلية والتقديرية، التي اجرتها الحكومات العراقية المتعاقبة ابتداءاً من الاحصاء السكاني الرسمي لعام ١٩٤٧ واتنهاءاً بالتقديرات السكانية التي اجرتها الحكومة العراقية حتى نهاية عام ٢٠١٥ .

١– في عام ١٩٤٧ اجرت الحكومة العراقية تعداداً لسكان العراق، يتضح من الأرقام التي نشرتها حينئذ وزارة الشؤون الاجتماعية[*] ان نسبة المسلمين الى مجموع السكان بلًغت ٩٣,٣٪

ونسبة الاقليات غير المسلمين	٦,٧ ٪
وبلغت نسبة العرب المسلمين	٧١,١٪
والمسلمين من غير العرب (كرد ، تركمان)	٢٢,٢ ٪

كان عدد سكان العراق وفقاً لأحصاء ١٩٤٧ حوالي ٤,٦ مليون نسمة موزعين على النحو التالي:

– الشيعة العرب	٥١,٤ ٪
– السنّة العرب	١٩,٧ ٪
– السنّة الكرد	١٨,٤ ٪
– الشيعة الكرد	٠,٦ ٪
– السنة التركمان	١,١٪
– الشيعة التركمان	١,٠٪
– اقليات شيعية اخرى	١,١٪
– اقليات غير الاسلام	٦,٧٪

(*) – لم يكن في ذلك الوقت وزارة للتخطيط او دائرة الاحصاء المركزي. وزارة الشؤون الاجتماعية كانت هي المسؤولة عن التعداد السكاني عام ١٩٤٧.

٢- بعد عشر سنوات من الاحصاء السكاني المشار إليه اعلاه ، اجرت الحكومة العراقية تعداداً سكانياً آخر عام ١٩٥٧ . ولو نظرنا إلى الجدول ٣ من الملحق الاول لوجدنا بأن عدد السكان بلغ ٦,١ مليون نسمة ، موزعين على النحو التالي:

- نسبة المسلمين الى المجموع	٩٥,٥ ٪
- نسبة الاقليات من غير المسلمين	٤,٥ ٪
- نسبة الشيعة العرب	٥١,٥ ٪
- نسبة السنة العرب	١٩,٧ ٪
- نسبة الكرد	١٩,٠ ٪
- نسبة التركمان	٥,٤ ٪
- اقليات اخرى	٤,٥٪

٣- لو نظرنا إلى بقية جداول الملحق رقم (١) التي تبين التقديرات السكانية للاعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ ، ٢٠١٠ و٢٠١٥ سنجد بأن نسب التوزيع السكاني بين مكونات المجتمع العراقي بقيت ثابتة تقريباً وهو امر طبيعي ذلك لأن معدل النمو السكاني هو ذاته بين جميع المكونات.

الملحق رقم -٢- : رؤساء الوزارات العراقية:

١٩٢٠ - ٢٠٠٣:

الملحق رقم -٢- يبين لنا أسماء الشخصيات التي تسنمت منصب رئاسة الوزارة العراقية في العراق خلال الفترة ١٩٢٠ - ٢٠٠٣ حسب مكوّنهم المذهبي : سني ، شيعي .

٤- خلال تلك الفترة تعاقب على رئاسة الـوزارة العراقية ٣٤

شخصية ، سبعة وعشرون منهم من المذهب السني (٨٠٪) وسبعة شخصيات فقط من المذهب الشيعي (٢٠٪).

٥- خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٤/تموز/ ١٩٥٨ (العهد الملكي) اي خلال الفترة الزمنية البالغة ٤٥٣ شهراً ، تعاقب على رئاسة الوزارة ٢٣ شخصية، ١٩ منهم ينتمون إلى المذهب السني واربعة منهم الى المذهب الشيعي. وتجدر الاشارة هنا إلى ان مجموع الاشهر التي ترأس فيها المكون السني رئاسة الوزارة في العهد الملكي بلغ ٤٣١ شهراً من مجموع ٤٥٣ شهراً اي (٩٥,٠٪) . أما مجموع الاشهر التي ترأس الوزارة فيها شخصيات من المكون الشيعي فقد بلغ ٢٢ شهراً (٥,٠٪) على النحو التالي:

- صالح جبر - ثمانية أشهر
- محمد الصدر - خمسة أشهر .
- د. فاضل الجمالي - سبعة أشهر .
- عبد الوهاب مرجان - ثلاثة أشهر تقريباً.

٦- خلال الفترة من ١٤/ تموز - ولغاية ١٧ / تموز/ ١٩٧٩ والتي تمثل العهد الجمهوري (ولكن قبل تسلم صدام حسين الحكم من احمد حسن البكر) اي ١٩٠ شهراً تعاقب على رئاسة الوزارة سبعة اشخاص جميعهم من المكون السّني باستثناء السيد ناجي طالب الذي لم تدم وزارته سوى تسعة اشهر.

٧- خلال الفترة من ١٧ / تموز / ١٩٧٩ ولغاية سقوط نظام صدام حسين وحزب البعث في ٩/ نيسان / ٢٠٠٣ ، اي ما يقارب ٢٧٩ شهراً كان صدام حسين هو الحاكم المطلق حيث كان هو رئيساً لمجلس قيادة الثورة، رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء باستثناء فترة

قصيرة ترأس مجلس الوزراء فيها شكلياً الدكتور سعدون حمادي، محمد الزبيدي واحمد حسين السامرائي.

٨- خلاصة لما أوضحناه اعلاه ، الفترة الزمينة منذ استقلال العراق ولغاية ٩/نيسان/٢٠٠٣ والبالغة ٩٢٢ شهرا كان رئيس الوزراء العراقي من المكون السّني باستثناء فترة ٢٢ شهراً في العهد الملكي وتسعة أشهر في العهد الجمهوري وهي الفترة التي ترأس الوزارة فيها ناجي طالب، اي ما مجموعه ٣١ شهراً فقط من مجموع ٩٢٢ شهراً أي بنسبة ٣,١٪.

الملحق رقم -٣- القيادات القطرية لحزب البعث في العراق:

٩- يتناول هذا الملحق اسماء اعضاء القيادات القطرية لحزب البحث العراقي منذ عام ١٩٥٣ ولغاية يوم ا لتاسع من نيسان ٢٠٠٣ حسب انتمائهم المذهبي. ففي القيادة القطرية الأولى والثانية والثالثة كانت نسبة الاعضاء من المكون السّني ٦٣٪ ومن المكون الشيعي ٣٧٪ . أما القيادة القطرية بعد قيام ثورة ١٤ / تموز/ ١٩٥٨ فقد كانت نسبة الاعضاء من المكون السّني ٤٤٪ ومن المكون الشيعي ٥٦٪ .

في الثامن من شباط ١٩٦٣ عند تسلم حزب البعث الحكم في العراق كانت القيادة القطرية تضم في عضويتها ٥٥٪ من المكون الشيعي و٤٥٪ من المكون السّني.

١٠- في ١٧/ تموز/ ١٩٦٨ تسلم البعث الحكم في العراق مرة ثانية. في هذه المرة كان اعضاء القيادة القطرية كلهم من المكون السّني ١٠٠٪.

في ايار (مايس) ١٩٧١ اعيد تشكيل القيادة القطرية بضم عضو شيعي واحد بناء على اصرار ميشيل عفلق. اصبحت القيادة مؤلفة من

١٣ عضواً، جميعهم من المكون السّني باستثناء عضو واحد هو نعيم حداد.

١١– بعد انعقاد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العراقي في ٨/ يناير/ ١٩٧٤ تشكلت القيادة القطرية مرة أخرى من ١٣ عضواً تسعة منه من المكون السّني واربعة من المكون الشيعي ، أي ٦٩,٢٪ سّنة و٣٠,٨ ٪ شيعة.

١٢– في عام ١٩٧٧ جرى توسيع عضوية القيادة القطرية حيث اصبح عدد الاعضاء ٢١ عضواً ، ١٥ عضواً من المكون السّني و٥ من المكون الشيعي وعضواً واحداً من المكون المسيحي هو السيد طارق عزيز.

بقي عدد اعضاء القيادة القطرية ٢١ عضواً حتى يوم سقوط النظام في ٩/ نيسان/ ٢٠٠٣، حيث كان فيها ١٦ عضواً من المكون السني، ٤ من المكون الشيعي وواحد من المكون المسيحي.

الملحق رقم –٤– المجلس الوطني لقيادة الثورة :

١٣– في الثامن من شباط /١٩٦٣ سيطر حزب البعث على الحكم في العراق بأنقلاب دموي اغتيل فيها زعيم الثورة اللواء عبد الكريم قاسم ومجموعة من صحبه اضافة الى قتل عدد كبير من أعضاء الحزب الشيوعي العراقي. وبموجب بيانهم الاول شكل الانقلابيون مجلساً سُمي(المجلس الوطني لقيادة الثورة) من ١٨ عضواً ، خمسة منهم مدنيون من المكون الشيعي وثلاثة عشر منهم من المكون السّني معظمهم من العسكريين.

الملحق رقم –٥– مجلس قيادة الثورة كما في ايار (مايس) ١٩٧١ :

١٤– في شهر ايار من عام ١٩٧١ أعيد تشكيل مجلس قيادة الثورة

من أحد عشر عضواً جميعهم من المكون السّني، خمسة اعضاء منهم من العسكريين وستة اعضاء مدنيين.

الملحق رقم -٦- مجلس قيادة الثورة كما في ٨ / نيسان/ ٢٠٠٧

١٥- قبل سقوط نظام صدام حسين بيوم واحد كان مجلس قيادة الثورة مشكلا من سبعة اعضاء برئاسة صدام حسين، خمسة اعضاء من المكون السّني، عضواً واحداً من القومية الكردية هو طه محيي الدين معروف وعضواً واحداً من المكون المسيحي (طارق عزيز).

الملحق رقم -٧- مجلس الوزراء كما في ١٤/ ايار (مايس) ١٩٧٢:

١٦- في مساء يوم ١٤/ ايار/ ١٩٧٢ اعلن عن تشكيلة وزارية جديدة اطلق عليها وزارة الجبهة الوطنية لأنها ضمت في عضويتها اعضاء من الحزب الشيوعي العراقي، القوميين العرب، الاكراد، احمد حسن البكر كان هو الرئيس عدد اعضاء الوزارة بضمنهم الرئيس كان ٢٨ عضواً اكثر من ٨٢,٠٪ من المكون السني (العربي والكردي) و١٨٪ من المكون الشيعي.

الملحق رقم -٨- مجلس الوزراء المشكل بموجب قرار مجلس الحكم رقم ٢٨ في ٢٠٠٣/٨/٣١:

١٧- بلغ عدد الوزراء ٢٥ عضواً موزعين حسب النسب التالية: ٤٨٪ من المكون الشيعي، ٤٨٪ من المكون السّني و٤٪ من المكون المسيحي.

نسبة الوزراء العرب السّنة	٣٢٪
نسبة الوزراء العرب الشيعة	٤٨٪
نسبة الوزراء الكرد	١٦٪
نسبة الوزراء من المكون المسيحي	٤٪

الملحق رقم -٩- وزارة الدكتور إياد علاوي المشكلة في حزيران /٢٠٠٤:

١٨- تشكلت وزارة الدكتور إياد علاوي بموجب قرار صادر من مجلس الحكم. ضمت الوزارة ٣٣ عضواً وفقا للنسب التالية:

نسبة الوزراء العرب الشيعة	٤٨,٥٪
نسبة الوزراء العرب السّنة	٣٠,٥٪
نسبة الوزراء الكرد	١٨,٠٪
نسبة الوزراء من المكون المسيحي	٣,٠٪

الملحق رقم -١٠- وزارة الدكتور ابراهيم الجعفري المشكلة في ايار (مايس) ٢٠٠٥:

١٩- تشكلت هذه الوزارة من ٣٦ عضواً وفقاً للنسب التالية:

نسبة الوزراء العرب الشيعة	٤٧,٢٪
نسبة الوزراء العرب السّنة	١٩,٤٪
نسبة الوزراء الكرد	٣٠,٦٪
نسبة الوزراء من المكون المسيحي	٢,٨٪

الملحق رقم -١١- وزارة نوري المالكي الاولى ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ :

٢٠- بلغ عدد اعضاء هذه التشكيلة الوزارية ٤٠ شخصاً (وهي اكبر تشكيلة وزارية من حيث العدد في تاريخ العراق منذ استقلاله) وفقاً للنسب التالية:

نسبة الوزراء العرب الشيعة	٤٨,٧٪
نسبة الوزراء العرب السّنة	٣٠,٨٪

نسبة الوزراء الكرد	١٧,٩٪
نسبة الوزراء من المكون المسيحي	٢,٦٪

الملحق رقم -١٢- وزارة نوري المالكي الثانية من ٢٢/١٢/٢٠١٠ لغاية ١٨/٩/٢٠١٤:

تشكلت وزارة نوري المالكي الثانية بعد مفاوضات عسيرة ومطولة مع الكتل السياسية المتباينة.بما في ذلك مفاوضات سرية جرت مع رئيس اقليم كردستان السيد مسعود البارزاني. هذه التشكيلة بلغت رقماً قياسياً في عدد اعضائها الذي بلغ ٤٦ عضواً بينهم ١٥ عضواً.بمنصب «وزير الدولة» أي وزيراً بلا وزارة، نسب التوزيع الاثني والقومي هي:

نسبة الوزراء العرب الشيعة	٥٣,٤٪
نسبة الوزراء العرب السّنة	٣٢,٧٪
نسبة الوزراء الكرد	١١,٦٪
نسبة الوزراء من المكون المسيحي	٢,٣٪

الملحق رقم -١٣- وزارة الدكتور حيدر العبادي المشكلة في سبتمبر / ايلول / ٢٠١٤ :

تشكلت هذه الوزارة من ٣٤ عضواً وفقاً للنسب التالية:

نسبة الوزراء العرب الشيعة	٥٠٪
نسبة الوزراء العرب السّنة	٣٢٪
نسبة الوزراء الكرد	١٥٪
نسبة الوزراء من المكون المسيحي	٣٪

لماذا هذا الكتاب؟

الأربعاء ٢٧ فبراير ١٩٨٠

أمسية جميلة، صدح فيها الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري وأنشد من قصائده الرائعة بين أصدقاء في منزلي، في مدينة أبو ظبي.

كان ذلك أول لقاء لي مع الجواهري، لقاء ابتدأ في التاسعة مساء وانتهى في الرابعة من صباح اليوم التالي.

وخلال تلك الساعات الجميلة تحدثنا عن العراق السياسي وعن البعث وعن صدام حسين. وأنتقل الحديث بنا إلى تاريخ العراق تحت السيطرة الأجنبية وكيف ناضل أبناؤه لنيل حريتهم واستقلالهم. وكيف استلمت حفنة من الجهلة والأميين الحكم لتصبح بعد حين نخبة «ممتازة» مارست التسلط فاستطابته، وتمسكت بالسلطة بيدين من حديد ونار، ثم فتحت أبواب السجون ودهاليز المعتقلات لتلقي فيها خيرة شباب الوطن، وعلقت المشانق لمعارضيها، ولم تترك مجالا للتعبير عن الرأي سوى جدران شوارع لندن وباريس يكتب عليها المعارضون شعاراتهم وباللغة العربية طبعاً!

وحتى هذه الكتابات على الجدران البعيدة أصبحت مصدر قلق وخوف للحاكم المستبد، فلجأ إلى التصفيات الجسدية في الخارج أو قتل الأقارب في الداخل، مع استمرار ذلك الحاكم المستبد في بيع

الأحلام لشعبه المغلوب على أمره: أحلام التنمية والرفاه... أحلام تحرير فلسطين... ثم افتعال الأزمات الخارجية لتبرير بقائه اللاشرعي في كرسي الحكم.

ومع هذا الحديث السياسي كان الجواهري يسمعنا:

يا دجلة الخير شكوى أمرها عجب

إن الذي جئت أشكو منه يشكوني

ماذا صنعت بنفسي قد أحقت بها

ما لم يحققهُ بـ «روما» «عسف» نيرون

وينشد فينا:

سلام على هضبات العراق وشطيه والجرف والمنحنى

سلام على قمر فوقها عليها هفا وإليها رنى

وطال بنا الليل والسمر...

وفي اليوم التالي جاءني الجواهري وبيده قصاصة ورق وقال:

لقد هزتني المشاعر ليلة البارحة فنظمت أبياتاً بحقك أريد طباعتها. سأعطيك القصيدة إذا وعدتني بشيء واحد فقط.

- وما هو هذا الشيء يا أبا فرات؟

أريد منك وعداً بأنك ستكتب يوما ليس بالبعيد كتاباً عن تجربتك مع البعث العراقي.

ولما قلت سأحاول، ناولني القصيدة بعد توقيعها. وافترقنا، و لم ألتق الجواهري بعدها، ولكني بقيت محتفظا بالقصيدة بخط يده وتوقيعه.

ومرت سنوات عديدة...

وجاء عام ١٩٨٦ حيث بدأت بكتابة الخطوط العريضة للكتاب الذي وعدت به الجواهري، وفي عام ١٩٨٨ انتهيت من الكتابة، وأودعـت نسخة من الصفحات التي كتبتها لدى صديق ليقرأها ويشذبها تمهيداً لنشرها.

بدأ الصديق عمله بكل ما آتاه الله من مقدرة، وبكل ما سمح به الزمن من فرص.

ثم جاء عام ١٩٨٩ وبدأت مرة أخرى في إعادة النظر فيما كتبت بعدما حصلت على وثائق ومعلومات أخرى. وما أن انتهيت من إعادة الكتابة والإضافة والتنقيح حتى أحتل العراق الكويت ونشبت أزمة الخليج، وأصبح صدام حسين ومعه العراق موضوع كتب كثيرة ظهرت على رفوف المكتبات، وتحليلات سياسية وسايكولوجية لمحطات الإذاعة والتليفزيون في كل أرجاء العالم، وتسارع البعض من الكتاب العرب والأجانب إلى نشر العديد من الكراسات والمقالات بعضها مليء بالسباب والشتائم الشخصية وبعضها الآخر مؤيد له دون أن يكون كاتب المقال أو مؤلف الكتاب قد عاش تحت نير تسلطه وظلمه اللامتناهي.

وتأججت أزمة الخليج، وبدأت طبول الحرب تدق... وتحولت الأزمة التي يعيشها المواطن العراقي إلى مسلسل تليفزيوني مثير عنوانه: صدام حسين.

وتحت مظلة الحقد على بلدي العراق، بسبب صدام حسين وسياساته الرعناء، قررت عدم نشر الكتاب والانتظار لفترة أخرى أستعين خلالها بمعلومات ومصادر إضافية.

وفي فترة الانتظار أعطيت المسودات الأولى من الكتاب لعدد من

الأصدقاء ممن شاركوا في السلطة في العراق لتصحيح أخطاء ربما كنت قد وقعت فيها، أو لإضافة معلومات سهوت عنها أو غابت عني.

بعض من قرأ المسودات الأولى سجل عتابه لاحتواء الكتاب على أحداث من شأنها إظهار صدام حسين بمظهر الإنسان الوديع والمسؤول العطوف على عكس حقيقته المتسمة بالقسوة والفظاظة. وذهب أصدقاء آخرون إلى اقتراح فصل خاص أسرد ما ارتكبه صدام وعائلته من جرائم وحشية بحق العراقيين في ضوء الوثائق المتوفرة لدى منظمات حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة.

كل ما قاله واقترحه الأصدقاء صحيح إلا أن موقع تلك الأمور ليس هذا الكتاب بل مؤلفات أخرى تزخر بها المكتبات العربية والأجنبية.

هذا الكتاب يسرد الأحداث التي عشتها شخصياً أثناء عملي كوزير للتخطيط أو كمستشار في مجلس قيادة الثورة، وخلال فترة لم يكن فيها صدام حسين متمتعاً بـ «الصفات» التي تلازمه الآن.

في تلك الفترة كان صدام حسين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وكان حذراً في تصرفاته، عملياً في ممارسته للسلطة، يستمع جيداً لكل المناقشات، ينفذ ما يعد به ولا يفقد اتزانه أبداً. كما كان جريئاً في اتخاذ القرار.

لم يخطر ببالي أن صداماً سيصل في ظلمه وبطشه وطيشه الحد الذي وصله بعد فترة قصيرة من استلامه مقاليد الحكم في العراق. لم يكن بحاجة الى كل هذا العنف اللامحدود وكل هذه الاستهانة بأبسط الأعراف والقواعد القانونية. لقد كان بإمكانه البقاء في الحكم طوال حياته في عراق تسوده الرفاهية والاطمئنان وسيادة القانون لو أنه تروى وتعقل وتخلص من عقدة الخوف من التآمر عليه، ولو لم يحط نفسه

بحفنة من الجهلة والمتخلفين وبمجموعة غير عراقية من المنتفعين... تجار السلاح ومحترفي السياسة.

قال صدام حسين في أول خطاب له بعد استلامه منصب رئيس الجمهورية في يوليو (تموز) ١٩٧٩ انه سيكون فارساً بين الفرسان وراية بين الرايات وليس الراية الوحيدة، إلا أنه سرعان ما استدار إلى رفاقه في الحزب والقيادة لينحرهم في مذبحة مشهودة لم ينج منها سوى من ارتضى لنفسه أن يكون تابعاً ذليلاً، كما وعد في الخطاب ذاته كل أم عراقية بالاطمئنان على ولدها وأن ينام العراقيون بأمان وسلام. لقد وعد بذلك لكنه لم يف بالوعد فحسب بل أحال العراق الغني بأنواع الثروات الى دولة معزولة متخلفة، وجعل شعبه، وريث الحضارة الأولى في التاريخ، مشغولاً بالبحث عما يسد أوده وسط ركام الخراب والدمار الذي خلفته مغامراته الحمقاء، عدا جموع المنفيين والهاربين من أبنائه المنتشرين في كل أصقاع المعمورة.

* * *

يقع الكتاب في **٢٤** فصلاً. يبدأ **الفصل الأول** بجدول لتواريخ بعض الأحداث والوقائع المتعلقة بالعراق. وحتى لا يضيع القارئ في خضم الأسماء الكثيرة التي ترد في الكتاب فقد أفردت **الفصل الثاني** للتعريف ببعض تلك الأسماء والأشخاص ثم أنتقل إلى **الفصل الثالث** لإعطاء نبذة عن مراحل دراستي الأولى وتعرفي على بعض شخوص حزب البعث ابتداء من لندن عام ١٩٥٥ وانتهاء ببغداد في الأعوام التي تلت عودتي إلى العراق.

يسرد **الفصل الرابع** أحداثا عشتها منذ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٧ وحتى ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨ حيث تعرفت خلالها على رئيس

الـوزراء الفريق طاهر يحيى عام ١٩٦٧ وأحمد حسن البكر الذي أصبح رئيسا للجمهورية في يوليو (تموز) ١٩٦٨، والفريق صالح مهدي عماش أحد قادة انقلاب ١٩٦٨. أما **الفصل الخامس** فيسرد أحداث ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨، عندما أعلن راديو بغداد استلام البعث للسلطة، وما رافق تلك الأحداث من مفارقات انتهت بإبعاد رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف، وإتمام سيطرة البعث على السلطة يوم ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٦٨.

ويبحث **الفصل السادس** في تجربتي في العمل السياسي في الأيام الأولى لاستيزاري وما أثاره اختياري لمنصب الوزارة من حساسيات وهواجس لدى بعض المسؤولين نتيجة تمسكهم بتعريف خاطئ لمصطلح «الطائفية» متناسين أن الطائفية هي ممارسة لا تتم إلا من خلال السلطة وعلى أيدي من يحتلون كراسيها العالية.

ويروي **الفصل السابع** الملابسات التي رافقت زياراتي لمدن كربلاء والنجف والحلة، ومحتوى التقرير الذي رفعته لرئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، وكيف جعلني أكتشف بعضاً من طباعه الغريبة ومزاجه المتقلب.

أما **الفصل الثامن** فيعطي وصفاً موجزاً للزيارة الرسمية التي قمت بها إلى باريس ولندن في شهر ديسمبر (كانون الثاني) ١٩٦٨ لتسليم رسالة خطية للجنرال ديغول في فرنسا، ولبحث العلاقات العراقية - البريطانية مع وزير الخارجية البريطاني.

وفي **الفصل التاسع** أتعرض لتفاصيل العلاقة بين جمال عبد الناصر وحزب البعث والتي لم تكن على ما يرام لأسباب تتصل بتجربة عام ١٩٦٣. فعبد الناصر لا يثق بالحزب كما أن القيادة الحزبية العراقية

وعلى رأسها البكر لا تحمل الود لعبد الناصر. ومن أجل الوقوف على موقف عبد الناصر من جهة، وتطمينه بنوايا القيادة العراقية، قرر مجلس قيادة الثورة ترتيب زيارة لي إلى مصر لمقابلة عبد الناصر وتسليمه رسالة شفوية من الرئيس البكر.

وقد أفردت **الفصل العاشر** لتفاصيل المحاولة الانقلابية التي خطط لها العقيد عبد الغني الراوي نهاية عام ١٩٦٩ وحاول تنفيذها في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٠، ولأحكام الاعدام الانتقامية التي أعقبت فشلها.

الفصل الحادي عشر يسرد بعض التفاصيل ذات العلاقة بتصرفات طه الجزراوي عضو القيادة ووزير الصناعة وتحرشه المستمر بوزارتي التخطيط والاقتصاد والتدخل في شؤونهما، والتي أدت في النهاية إلى استقالة وزير الاقتصاد الدكتور فخري قدوري بعد تركه العراق ومعه إعفائي من وزارة التخطيط يوم ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٧١. في هذا الفصل سيرى القارئ كيف كانت التقارير الحزبية تصل إلى المستويات العليا في القيادة، وكيف كانت القيادة تهدر الكثير من وقتها للتحقيق في ما يرد في تلك التقارير من مزاعم واتهامات باطلة في غالبيتها.

الفصل الثاني عشر مخصص للتفاصيل التي سبقت تأميم النفط في الأول من يونيو (حزيران) ١٩٧٢ ثم التشكيلة الوزارية التي دخل فيها الشيوعيون والقوميون الحكومة تمهيداً لكسب تأييد أحزابهم في إطار ما سمي وقتها بـ «الجبهة القومية التقدمية» لخطوة التأميم. وفي نهاية الفصل، أستعرض ظروف وضع واردات النفط من تأميم حصة الـ ٥٪ المعروفة بحصة كولبنكيان والتي وضعت بموجب قانون خاص في حساب مستقل عن الميزانية الحكومية لدعم موارد حزب البعث!

وبالرغم من أن هذا الكتاب لا يبحث تفصيلا في اقتصاديات العراق فقد وجدت من المناسب إعطاء نبذة موجزة عن السياسة الاقتصادية التي تبنتها القيادة العراقية خلال الفترة التي شاركت المسؤولية فيها. هذا الموجز الاقتصادي يتناوله **الفصل الثالث عشر**.

الفصل الرابع عشر يصف الزيارة الرسمية التي قام بها صدام حسين إلى باريس بعد تأميم النفط مباشرة. كانت تلك الزيارة ذات أهمية كبيرة لسببين أولهما محاولة صدام استخدام النفوذ الفرنسي وشركات النفط الفرنسية (التي لم يؤمم العراق حصتها) في الضغط على الشركات التي أممت حصتها لإجراء تسوية عاجلة مع العراق، وثانيهما إعطاء أفضلية خاصة لفرنسا من أجل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من خلال القنوات الفرنسية.

الفصل الخامس عشر خصص للحديث عن العلاقات العراقية مع دول الخليج وكيف اتسمت تلك العلاقات، في حقيقتها، بالارتجال وقصر النظر. وفي نهاية الفصل يجد القارئ خلاصة لتقرير سري صادر عن الإدارة الأمريكية حول الاجتماع الذي عقد في واشنطن بين وزير خارجية العراق عام ١٩٨٩ طارق عزيز ونظيره الأمريكي جيمس بيكر.

يتناول **الفصل السادس عشر** بإيجاز العلاقات العراقية – الدولية بعد استلام البعث للسلطة. أما **الفصل السابع عشر** فيقدم خلاصة عن المحاولة الانقلابية التي اتهم فيها ناظم كزار مدير الأمن العام والتي أدت إلى إعدامه مع مجموعة كبيرة من قياديي حزب البعث، واتهام عبد الخالق السامرائي عضو القيادتين القومية والقطرية وعضو مجلس قيادة الثورة في تدبير تلك المؤامرة والحكم عليه بالإعدام دون تنفيذه في حينه.

الفصل الثامن عشر يسرد قصة اختطافي وعائلتي إلى إسرائيل في

العاشر من شهر أغسطس (آب) عام ١٩٧٣ ودور المخابرات الإسرائيلية في ذلك.

الفصل التاسع عشر وعنوانه الزنزانة رقم ٧ يوجز قصة اعتقالي في بغداد بعد استلام صدام حسين رئاسة الجمهورية في يوليو (تموز) ١٩٧٩ بتهمة توجيه الانتقاد لبعض المسؤولين من أعضاء القيادة القطرية. ولكن قبل الولوج في تفاصيل الاعتقال يبدأ الفصل بسرد أحداث يعود تأريخها إلى يونيو (حزيران) ١٩٧٣ لينتقل بعدئذ إلى خلفيات التعديل الوزاري الكبير في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤ عندما ابعد الوزراء الذين يشك في ولائهم لصدام حسين وعين آخرون أغلبهم من أعضاء القيادة القطرية من الذين يدينون بالولاء المطلق لصدام.

الفصل العشرون يلقي الضوء على الخطوات التي اتبعت لبسط سيطرة مجلس قيادة الثورة، وبالتالي صدام حسين على جميع أجهزة الدولة ومرافقها، منذ الأيام الأولى لانقلاب يوليو (تموز) ١٩٦٨ حتى أصبح عراق اليوم محكوماً ومُداراً ليس من قبل مؤسسات علمية وقوانين عادلة بل من خلال شبكة من المنظمات السرية مرتبطة الواحدة بالأخرى تلتقي جميعها تحت مظلة سوداء واحدة يجلس تحتها شخص واحد فقط يتخذ القرار كيفما ارتأى ومتى شاء.

وقد وجدت مفيدا بعض الشي ترجمة وثيقة سرية صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤ حول التشكيلة الوزارية العراقية في ذلك العام.

وأفرد **الفصل الحادي والعشرون** لالقاء الضوء على أحكام الإعدام في العراق والأفعال التي قرر مجلس قيادة الثورة بأن تكون عقوبتها الإعدام، وإلغاء حق استئناف أحكام الإعدام والتنفيذ الفوري لهذه

الأحكام، وهي أمور أصبحت لكثرتها وتكرارها اليومي طبيعية يخوض فيها العراقيون ويكتب عنها المتابعون للشأن العراقي وتعترض عليها المنظمات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان باستمرار دون أن يرعوي النظام.

ويركز هذا الفصل على سرد الكثير من القوانين والقرارات والاستثناءات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة ووسع بموجبها قاعدة الأفعال التي يعاقب مرتكبوها بالإعدام.

الفصول: الثاني والعشرون والثالث والعشرون والرابع والعشرون تتحدث على التوالي عن أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، وصالح مهدي عماش الحزبي الملتزم، العسكري الشاعر والإنسان المتواضع ونائب رئيس الجمهورية حتى إعفائه من مناصبه القيادية وتعيينه سفيرا في موسكو، وعن صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة نائب أمين سر قيادة العراق لحزب البعث ثم رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة وأمين سر قيادة البعث العراقي، والمؤمن بأن «الإنسان يستطيع أن يفعل كل شيء مما هو ليس من واجبات الإله»، على حد تعبيره !

وبانتهاء **الفصل الرابع والعشرين تنتهي** الأحداث التي عشتها داخل العراق.

في ختام هذه المقدمة أود الإشارة إلى موضوع لم يتناوله هذا الكتاب هو تفاصيل ترشيحي لرئاسة صندوق النقد العربي والسنوات الخمس التي قضيتها في أبو ظبي والإشاعات التي دارت بعد انتهاء مهمتي كرئيس للصندوق والملابسات القانونية التي أعقبت تلك الإشاعات يرافقها الضغط السياسي الذي مارسه النظام العراقي ودولة عربية أخرى

للإمعان في التعقيبات القانونية والصرف اللامعقول عليها. جميع تلك الأمور سبق أن كتبت حولها في كتاب مستقل صدر في إبريل (نيسان) عام ١٩٨٦ لذلك لم أجد مبررا لتكرار ما كتبت عنه في هذا الكتاب.

العراق: بيانات ومعلومات أساسية

- تبلغ مساحة العراق ٤٣٨٣١٧ كيلومترا مربعا بضمنها ٩٢٤ كيلومترا مربعا من المياه الإقليمية، ولكن باستثناء المنطقة المحايدة التي تبلغ حصة العراق فيها ٣٥٢٢ كيلومترا مربعا. وتقع المنطقة المحايدة بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية وليس فيها سكان دائميون بل بدو رحل ينتقلون في المنطقة المحايدة بحرية.

- وفقا للمادة الرابعة من الدستور المؤقت، الإسلام هو دين الدولة. ويشكل المسلمون ما يقارب ٩٥٪ من السكان. أكثر من ٦٠٪ منهم يعتنقون المذهب الجعفري والباقي يعتنقون المذهب الحنفي. أما الأقليات الدينية الأخرى فتتكون بدرجة رئيسية من المسيحيين إلى جانب اليزيديين والصابئة المندائيين والعلويين.

- يتألف العراق من ١٨ محافظة هي: بغداد، نينوى (الموصل)، صلاح الدين (تكريت)، التأميم (كركوك)، ديالى، الأنبار (الرمادي)، بابل (الحلة)، كربلاء، النجف، القادسية (الديوانية)، المثنى (السماوة)، ذي قار (الناصرية)، واسط (الكوت)، ميسان (العمارة)، البصرة، دهوك، أربيل، السليمانية.

- يمثل العرب النسبة الأكبر من سكان العراق يليهم الاكراد.بما تفوق نسبته على ٢٠٪ في المئة تقريباً، ثم التركمان بنسبة ٢٪ تقريباً.

- يحد العراق شمالا تركيا، شرقا إيران، جنوبا الكويت والخليج العربي، ومن الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية والأردن، ومن الشمال الغربي سوريا.

ويمكن القول بأن الطريقة التي رسمت فيها الحدود العراقية أثارت عدة ظواهر غير طبيعية. الظاهرة الأولى، وجود المنطقة المحايدة ذات الشكل المعيني بين العراق والكويت والمملكة العربية السعودية دون أن يقطن تلك المنطقة سكان دائمين. والظاهرة الثانية هي أن حدود العراق مع إيران من أقصى نقطة في جنوب مدينة البصرة تسير وفقا لمجرى شط العرب ابتداء من ملتقى نهري دجلة والفرات.

ومنذ ١٩٣٦ كانت الحدود العراقية - الإيرانية تمتد إلى الجانب الشرقي من شط العرب، أي أن كامل شط العرب كان يقع ضمن الحدود الإقليمية العراقية وهو أمر لم تقبل به إيران وأدى إلى تدهور في العلاقات العراقية - الإيرانية ولم يحسم إلا في مارس (آذار) ١٩٧٥ وفقا للاتفاقية التي وقعها كل من صدام حسين وشاه إيران. وطبقا لهذه الاتفاقية التي سميت بـ «اتفاقية الجزائر» أصبح الخط الحدودي بين العراق وإيران من منتصف أعمق نقطة ملاحية في مصب شط العرب ويسمى بـ «خط الثالويك» Thalweg line.

- في العراق نهران رئيسيان هما دجلة والفرات ينبعان كلاهما من جبال تركيا. يبلغ طول نهر دجلة ١٨٥٠ كيلومترا. أما نهر الفرات فيبلغ طوله ٢٣٥٠ كيلومترا ويمر عبر الأراضي السورية قبل وصوله العراق. يلتقي نهرا دجلة والفرات في منطقة القرنة جنوب العراق ليكونا ما يسمى بـ «شط العرب» الذي يبلغ طوله ١٨٥ كيلومترا.

• بلغ إجمالي الناتج القومي بملايين الدنانير العراقية:

١٩٨٩ = ٢٠,٣٢١,٥

١٩٩٠ = ٢٢,٥٢٣,٠

١٩٩١ = ١٩,٢٨٩,٠

الفصل الأول
وقائع من تاريخ العراق المعاصر

• **الأربعاء ٢ يونيو (حزيران) ١٩٢٠**: انطلاقة ثورة العشرين ضد الحكم البريطاني.

• **السبت ٢٧ أغسطس (آب) ١٩٢١**: بريطانيا تنصب فيصل الأول ملكاً على العراق بعد أن كان قد طرد من دمشق في ٢٤ يوليو (تموز) **١٩٢٠**.

• **الثلاثاء ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٢٢**: توقيع المعاهدة العراقية – البريطانية والتي وضع العراق بموجبها تحت الانتداب البريطاني.

• **الأحد ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٠**: مصادقة البرلمان العراقي على اتفاقية جديدة بين العراق وبريطانيا حدد بموجبها تاريخ انتهاء الانتداب البريطاني على العراق ولكن بشروط تفضيلية لصالح بريطانيا.

• **الاثنين ٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٢**: قبول العراق عضواً في عصبة الأمم.

• **الجمعة ٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٣**: وفاة الملك فيصل الأول واعتلاء ابنه غازي عرش العراق.

• **١٩٣٧** : توقيع حلف سعد آباد بين العراق وتركيا وأفغانستان وإيران. بموجب هذا الحلف اتفقت الدول الأربع على التشاور فيما بينها لحسم جميع المنازعات التي قد تنشب ولها علاقة مباشرة بمصالحهم المشتركة.

• **الأحد ٤ يوليو (تموز) ١٩٣٧**: التوقيع على اتفاقية الحدود بين العراق وإيران حيث أقر البلدان حدودهما المشتركة استنادا إلى الترسيم الذي تم سنة ١٩١٤.

• **الأربعاء ٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٨**: وكيل وزارة الخارجية العراقية يوجه كتابا إلى الحكومة البريطانية يشير فيه إلى تهديدات إيرانية في منطقة شط العرب ويؤكد أيضا على رغبة العراق في المباشرة بشق قناة من أجل ضمان منفذ بحري له عبر الأراضي الكويتية.

الحكومة البريطانية ترد على المقترح العراقي مطمئنة العراقي بعدم احتمال قيام إيران بأي عمل عدواني ضد العراق باعتبار إيران هي الأخرى حليفة لبريطانيا. وتمضي الحكومة البريطانية إلى القول بأن من غير المحتمل أن توافق الكويت على شق قناة بحرية عبر أراضيها.

في نهاية الشهر، يبعث توفيق السويدي (وزير الخارجية العراقية) بمذكرة إلى الحكومة البريطانية يقول فيها: لو أن الكويت توافق على إعطاء جزيرة وربا للعراق، فأن ذلك سيضع خور عبد الله تحت السيطرة العراقية وهو أمر سيضمن ميناءاً ومنفذاً بحرياً للعراق.

• الملك غازي (ملك العراق) يبدأ حملة إعلامية يستخدم فيها الصحافة ومحطة إذاعية خاصة في قصر الزهور، يدعو فيها إلى ضم الكويت للعراق باعتبار الكويت جزء لا يتجزأ منه، ويهاجم كذلك الاستعمار الفرنسي في سوريا والمطامع الصهيونية في فلسطين والتواجد الاستعماري البريطاني في منطقة الخليج العربي.

ويمضي الملك بعيداً، حيث يقوم بحشد قطعات عسكرية عراقية على الحدود مع الكويت، ويشن حملة إعلامية واسعة يدعو فيها إلى القضاء على الأسرة الكويتية الحاكمة باعتبارها أسرة متخلفة نصبتها بريطانيا على الكويت دون وجه حق أو سند قانوني.

بريطانيا تعلم العراق بأنها ستضطر إلى التدخل عسكريا لحماية الكويت في حالة دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية.

• **الثلاثاء ٤ إبريل (نيسان) ١٩٣٩**: مقتل الملك غازي في حادث طريق بعد اصطدام سيارته التي كان يقودها شخصيا بعمود إنارة في أحد شوارع بغداد.

• **الثلاثاء ١ أبريل (نيسان) ١٩٤١**: انقلاب رشيد عالي الكيلاني.

• **الخميس ٢٩ مايو (أيار) ١٩٤١**: القضاء على انقلاب رشيد عالي الكيلاني بواسطة الجيش البريطاني وهروب الكيلاني وأعوانه إلى طهران.

• **السبت ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٤٣**: إعلان تأسيس حزب البعث ونشر أول ميثاق له في دمشق.

• **فبراير (شباط) ١٩٥٥ – أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٥**: العراق وتركيا يوقعان معاهدة للدفاع والتعاون المشترك بينهما. بريطانيا تنضم إلى هذه المعاهدة في إبريل (نيسان) وتوافق على إنهاء المعاهدة العراقية البريطانية الموقعة سنة ١٩٣٠ كما توافق على التنازل عن القاعدة الجوية في الشعيبة والقاعدة الجوية في الحبانية.

وفي **سبتمبر (أيلول)** من العام نفسه، تنضم باكستان إلى هذه المعاهدة لتعقبها إيران في الانضمام في أكتوبر (تشرين الأول). أصبحت المعاهدة تعرف بـ «حلف بغداد».

• **الاثنين ١٤ يوليو (تمـوز) ١٩٥٨**: قيام ثورة تموز في العراق وإسقاط النظام الملكي. الزعيم عبد الكريم قاسم يتولى رئاسة الوزارة العراقية ومنصب القائد العام للقوات المسلحة. أما منصب رئاسة الجمهورية فقد تولاه مجلس أطلق عليه اسم «مجلس السيادة» مؤلف من ثلاثة أشخاص برئاسة الفريق الركن نجيب الربيعي. وتولى العقيد الركن عبد السلام عارف منصب نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.

• **الخميس ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨**: ميشيل عفلق، أحد مؤسسي حزب البعث يصل بغداد بدعوة من المهندس فؤاد الركابي سكرتير حزب البعث العراقي ووزير الإعمار في حكومة الثورة.

ميشيل عفلق يطالب بانضمام العراق إلى الوحدة التي كانت قائمة بين مصر وسورية. العقيد عبد السلام عارف يؤيد عفلق في مطلبه دون أن يستشير رفاقه الضباط الأحرار الذين قادوا الثورة.

• **الثلاثاء ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨**: إعفاء عبد السلام محمد عارف من جميع مناصبه وتعيينه سفيراً للعراق في ألمانيا الغربية.

• **الثلاثاء ٢٤ مارس (آذار) ١٩٥٩**: العراق يعلن الانسحاب من ميثاق بغداد ومن منطقة العملة الاسترلينية.

• **الجمعة ١ مايو (أيار) ١٩٥٩**: العراق يحتفل بعيد العمال العالمي. مظاهرات صاخبة في بغداد تطالب بمشاركة الحزب الشيوعي في الحكومة. في هذه المظاهرات الحزب الشيوعي يرفع شعاره المعروف:

«عاش زعيمي عبد الكريمي

حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي»

• **الأربعاء ٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٩**: حزب البعث العراقي

يقوم بمحاولة لاغتيال عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد. صدام حسين كان أحد المشاركين في المحاولة، حيث أصيب برصاصة في قدمه، يهرب بعدها إلى دمشق ومنها إلى القاهرة.

• **الاثنين ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٦١**: الحكومة البريطانية تعلن في مجلس العموم البريطاني أنها قررت إنهاء انتدابها للكويت مما سيترتب عليه تولي الحكومة الكويتية شؤون سياستها الخارجية مع إبقاء مسؤولية الدفاع عنها بناء على رغبة أمير الكويت.

• **الأحد ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٦١**: عبد الكريم قاسم يعلن في بيان رسمي أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأن العراق لا يعترف بأية اتفاقية مزورة تفرضها القوى الإمبريالية على الكويت، بما في ذلك اتفاقية عام ١٨٩٩ التي فرضت بموجبها بريطانيا الانتداب على الكويت. البيان الرسمي العراقي يؤكد بأن الكويت كانت جزءا من ولاية البصرة أثناء الحكم العثماني لذلك فان الحكومة العراقية ستصدر مرسوما يقضي بتعيين أمير الكويت عبد الله السالم الصباح حاكما لمنطقة الكويت. في ظل هذا الوضع تسارع الحكومة البريطانية إلى إعلان استعدادها لمساعدة الكويت وحمايتها عسكريا إذا طلب أمير الكويت ذلك.

• **الاثنين ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٦١**: أمير الكويت يعلن استقلال بلاده في الوقت الذي يقوم فيه وزير خارجية العراق بتسليم مذكرة رسمية إلى أعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي المعتمدين في بغداد يوضح فيها مطالب العراق في الكويت.

• **الثلاثاء ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٦١**:

- جمال عبد الناصر يعلن تأييد بلاده لاستقلال وسيادة الكويت ومعارضته محاولة العراق ضم الكويت إليه.

– بريطانيا تحذر عبد الكريم قاسم من أية محاولة لإلحاق الكويت بالعراق وتؤكد وقوفها إلى جانب الكويت في الدفاع عن استقلالها وسيادتها.

– الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد استقلال الكويت.

– الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية يبعث بمذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب يدين فيها تصريحات عبد الكريم قاسم، ويؤكد وقوف السعودية إلى جانب الكويت في محنتها.

• **الجمعة ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٦١**: الكويت (بواسطة الحكومة البريطانية) تتقدم بشكوى إلى مجلس الأمن تدعي فيها بأن العراق يهدد أمنها وسلامتها ويعرض السلام العالمي للخطر.

كما تعبر الحكومة الأمريكية عن أملها في إيجاد حل سلمي لمطالب العراق في الكويت. في الوقت نفسه تعلن وزارة الخارجية البريطانية أنها قد التمست حكومات أمريكا والجمهورية العربية المتحدة وبعض الدول العربية مساعدتها في صد أي هجوم عسكري قد يشنه العراق على الكويت.

• **الخميس ٦ يوليو (تموز) ١٩٦١**: عبد الكريم قاسم يؤكد بأن العراق لن يلجأ إلى استخدام القوة العسكرية ضد الكويت، كما يعلن بأن العراق لم يكن ينوي مهاجمة الكويت عسكرياً بل تسوية المشكلة العراقية – الكويتية بالطرق السلمية والقنوات الدبلوماسية.

• **الاثنين ٢٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٢**: يبدأ البعثيون والقوميون في بغداد إضرابا شاملا في المدارس والجامعات ضد حكومة عبد الكريم قاسم. الإضراب يستمر حتى يوم ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣.

• **الجمعة ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣**: يقود البعث العراقي انقلابا ضد حكومة عبد الكريم قاسم. بعد قتال عنيف استمر عدة أيام تمكن البعث من السيطرة على مقاليد الحكم وتنفيذ حكم الإعدام بعبد الكريم قاسم وبعض ضباطه منهم فاضل عباس المهداوي وماجد محمد أمين.

يطلق البعثيون على هذا الانقلاب «ثورة ١٤ رمضان» حيث صادف يوم ٨ فبراير (شباط) اليوم الرابع عشر من شهر رمضان من ذلك العام.

– عبد السلام محمد عارف يصبح رئيسا للجمهورية وأحمد حسن البكر رئيساً للوزراء.

– جمال عبد الناصر يبعث برقية تهنئة إلى عارف بمناسبة تعيينه رئيساً للجمهورية في العهد الجديد.

– وزارة الخارجية الأمريكية ترحب بالانقلاب وتؤكد أنها تعتبر «الثورة» في بغداد حركة ضد الشيوعية.

– عدنان الباجه جي ممثل العراق في الأمم المتحدة يبلغ يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة أن الثوار يسيطرون سيطرة تامة على مقاليد الحكم في العراق.

– الكويت تبادر بالاعتراف بالحكم الجديد في بغداد.

– القيادة القومية لحزب البعث تصدر بيانا في دمشق تؤيد فيه الانقلابيين.

• **السبت ٩ فبراير (شباط) ١٩٦٣**:

– الحاكم العسكري العام في بغداد الزعيم رشيد مصلح التكريتي يعلن عن اعتقال ومحاكمة ثم تنفيذ أحكام الإعـدام بكل من عبد

الكريم قاسم، فاضل عباس المهداوي، طه الشيخ أحمد، وكنعان خليل حداد.

– المجلس الوطني لقيادة الثورة يصدر بيانه المرقم ١٥ يعلن فيه تخويل نفسه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كل ذلك بناء على مقتضيات المصلحة العامة!

– المجلس الوطني لقيادة الثورة يعين عبد السلام محمد عارف رئيسا للجمهورية لحين انتهاء الفترة الانتقالية.

– استنادا إلى قرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ١٥، المجلس يقرر تشكيل الحكومة على الوجه التالي:

رئيس الوزراء	أحمد حسن البكر (عسكري – سني)
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	علي صالح السعدي (مدني – سني)
وزير الدفاع	صالح مهدي عماش (عسكري – سني)
وزير الخارجية	طالب حسين الشبيب (مدني – شيعي)
وزير المواصلات	عبد الستار عبد اللطيف (عسكري – سني)
وزير الصحة	الدكتور عزت مصطفى العاني (مدني – سني)
وزير العدل	مهدي الدولعي (مدني – سني)
وزير البلديات	محمود شيت خطاب (عسكري – سني)
وزير الزراعة	بابا علي (عسكري – كردي – سني)
وزير النفط	عبد العزيز الوتاري (مدني – سني)

وزير التربية	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري (مدني - سني)
وزير المالية	صالح كبة (مدني - شيعي)
وزير الإسكان	عبد الستار علي الحسين (مدني - سني)
وزير التجارة	شكري صالح زكي (مدني - سني)
وزير الإصلاح الزراعي	الدكتور سعدون حمادي (مدني - شيعي)
وزير الشؤون الاجتماعية	حميد خلخال (مدني - شيعي)
وزير الإرشاد	الدكتور مسارع الراوي (مدني - سني)
وزير التخطيط	الدكتور عبد الكريم العلي (مدني - سني)
وزير الصناعة	ناجي طالب (عسكري - شيعي)
وزير الدولة	فؤاد عارف (عسكري - كردي - سني)
وزير الدولة	حازم جواد (مدني - شيعي)

• **الاثنين ١٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣**: وفد من القيادة القومية لحزب البعث برئاسة ميشيل عفلق يصل بغداد للتهنئة بنجاح حركة ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣.

• **الثلاثاء ١٩ فبراير (شباط) ١٩٦٣**: جلال الطالباني أحد زعماء الحركة الكردية في شمال العراق يجتمع مع عبد السلام عارف رئيس الجمهورية، أحمد حسن البكر رئيس الوزراء، وصالح مهدي عماش وزير الدفاع، ثم يصرح بان مباحثاته الأولية مع المسؤولين في بغداد انصبت حول إقامة علاقة أخوية بين القوميتين العربية والكردية.

في اليوم نفسه، وصل وفد كردي آخر برئاسة الملا مصطفى البارزاني إلى بغداد وبدأ مفاوضات السلم مع حكومة بغداد.

• **الأربعاء ٢٠ فبراير (شباط) ١٩٦٣**: عبد السلام محمد عارف يعلن في تصريح رسمي بأنه وحكومة الثورة يرحبان ترحيبا حارا بسفير أمريكي جديد في بغداد، إذا ما رغبت واشنطن بذلك.

• **الخميس ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣**: الملا مصطفى البارزاني زعيم الحركة الكردية في شمال العراق يصدر أوامره إلى قواته للتأهب للقتال ضد حكومة البعث في حال رفضها منح الأكراد حق الحكم الذاتي.

• **الثلاثاء ٢ أبريل (نيسان) ١٩٦٣**: المجلس الوطني لقيادة الثورة يصدر قراراً بتخويل المجلس نفسه جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية وصلاحيات إصدار القوانين، تعيين الوزراء، المصادقة على الاتفاقيات، إعلان الحرب، قيادة القوات المسلحة، تعيين ضباط الجيش وإحالتهم على التقاعد.

• **الاثنين ٦ مايو (أيار) ١٩٦٣**: ممثل العراق في الأمم المتحدة يطالب المنظمة بتأجيل التصويت على قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة لحين تسوية الخلافات بين العراق والكويت.

الأمم المتحدة ترفض الطلب العراقي.

• **الأربعاء ٨ مايو (أيار) ١٩٦٣**: وفد عراقي برئاسة صالح مهدي عماش وزير الدفاع، طالب شبيب وزير الخارجية، وحردان التكريتي قائد القوة الجوية يصل الكويت ويجري مباحثات مع الحكومة الكويتية.

• **الخميس ٩ مايو (أيار) ١٩٦٣**: طالب شبيب وزير الخارجية يصرح بان الجهود قد بذلت لإزالة جميع العقبات والخلافات بين العراق والكويت، وان كل شيء على ما يرام. جاء هذا التصريح بعد عودة الوفد إلى بغداد.

• **السبت والأحد ١١ – ١٢ مايو (أيار) ١٩٦٣**: خمسة وزراء من غير البعثيين يقدمون استقالتهم من حكومة أحمد حسن البكر هم:

فؤاد عارف	وزير الدولة – كردي – سني
صالح كبة	وزير المالية – شيعي
شكري صالح زكي	وزير التجارة – سني
ناجي طالب	وزير الصناعة – شيعي
عبد الستار علي الحسين	وزير الإسكان – سني

• **البكر يعيد تشكيل وزارة جديدة على النحو التالي:**

أحمد حسن البكر	رئيس الوزراء – سني
علي صالح السعدي	نائب رئيس الوزراء ووزير الإرشاد – سني
صالح مهدي عماش	وزير الدفاع – سني
حازم جواد	وزير شؤون رئاسة الجمهورية ووزير الداخلية بالوكالة – شيعي
طالب حسين الشبيب	وزير الخارجية – شيعي
عبد الستار عبد اللطيف	وزير المواصلات – سني
عبد العزيز الوتاري	وزير النفط – سني
ناجي طالب	وزير الصناعة – شيعي
رجب عبد المجيد	وزير الإسكان – سني

محمود شيت خطاب	وزير البلديات – سني
الدكتور احمد عبد الستار الجواري	وزير التربية – سني
الدكتور سعدون حمادي	وزير الإصلاح الزراعي – شيعي
شكري صالح زكي	وزير التجارة – سني
الدكتور عبد الكريم العلي	وزير التخطيط – سني
مهدي الدولعي	وزير العدل – سني
الدكتور محمد جواد العبوسي	وزير المالية – سني
الدكتور عزت مصطفى العاني	وزير الصحة – سني
حميد خلخال	وزير الشؤون الاجتماعية – شيعي
بابا علي	وزير الزراعة – كردي – سني
الدكتور مسارع الراوي	وزير الدولة لشؤون الوحدة الاتحادية – سني
فؤاد عارف	وزير الدولة لشؤون الأوقاف – كردي – سني

• **الثلاثاء ٢١ مايو (أيار) ١٩٦٣**: أعلن في بيروت بان حكومة البعث منذ استلامها السلطة في ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣ قد اعتقلت ما لا يقل عن ١٤ ألف شخص من خصومها السياسيين، وأودعتهم غياهب السجون، كما أغلقت جميع الصحف التي كانت تصدر في العراق باستثناء ثلاث صحف تنطق باسم الحكومة أو تسير في ركابها.

• **الأربعاء ٢٢ مايو (أيار) ١٩٦٣**: ناطق رسمي باسم وزارة

الخارجية البريطانية يعلن بان حكومة صاحبة الجلالة قد وافقت على بيع الأسلحة والمعدات للحكومة العراقية. في ذات الوقت، الحكومة العراقية تعلن عن اكتشاف مؤامرة كبيرة لقلب نظام الحكم وإلقاء القبض على «المتآمرين» وتنفيذ أحكام الإعدام بأحد عشر شخصاً عشرة منهم من العسكريين.

• **الاثنين ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٦٣**: بيان للحكومة العراقية تعلن فيه إعادة القتال مع الأكراد بقيادة الملا مصطفى البارزاني. البيان يمهل الأكراد مدة ٢٤ ساعة للاستسلام وإعلان الولاء المطلق لحكومة بغداد.

• لجنة الدفاع عن حقوق الأكراد – ومقرها مدينة لوزان بسويسرا – تعلن أن البارزاني قد رفض الإنذار العراقي.

• **الخميس ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٦٣**: صحيفة الأهرام المصرية تنشر خبراً مفاده أن الحكومة العراقية والحكومة الكويتية قد وقعتا اتفاقاً يعترف العراق بموجبه بسيادة واستقلال الكويت، وان الكويت قد وافقت على منح العراق قرضاً بمبلغ ٣٠ مليون دينار عراقي يسدد على مدى ٢٠ سنة بدون فائدة ثمناً لاعتراف العراق بالكويت.

• **الأحد ٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٣**: الحكومة العراقية تعترف رسمياً باستقلال وسيادة الكويت ضمن حدودها الحالية.

• **الاثنين ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣**: قيادة حزب البعث العراقي تعقد اجتماعا استثنائيا وتعين أحمد حسن البكر سكرتيراً عاماً وتطرد علي صالح السعدي وأربعة من أعوانه، وتبعدهم إلى مدريد. السعدي يصرح في مدريد بان القيادة الجديدة في العراق قيادة غير شرعية جاءت بقطار أمريكي واستلبت بالقوة من قبل عسكريين غير بعثيين بقيادة احمد حسن البكر وعصابته، على حد تعبير السعدي.

• **الخميس ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣**: القيادة القومية لحزب البعث برئاسة ميشيل عفلق تعلن أنها عقدت اجتماعاً في مقر قيادة الحرس القومي في بغداد حضره رئيس الوزراء احمد حسن البكر ووزير الدفاع صالح مهدي عماش وأعضاء آخرون. بعد ذلك صدر بيان من القيادة القومية بحل القيادة القطرية في العراق، واستلام مقاليد الحكم من قبل القيادة القومية برئاسة عفلق لحين انتخاب قيادة قطرية جديدة.

• **الأربعاء ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣**: تشكيل وزارة مؤقتة في العراق برئاسة أحمد حسن البكر الذي أصبح وزيراً للداخلية إضافة إلى منصبه كرئيس للوزراء. صالح مهدي عماش يصبح وزيراً للخارجية إضافة إلى منصبه كوزير للدفاع.

• **الخميس ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣**: عبد السلام محمد عارف، أحمد حسن البكر، طاهر يحيى يعاونهم مجموعة من البعثيين المدنيين والعسكريين، يقودون انقلاباً آخر ضد جناح حزب البعث المتطرف بقيادة علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد.

عارف – رئيس الجمهورية – يتولى السلطة الحقيقية يسانده في ذلك مجموعة من الضباط الموالين له. البكر يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية دون أن تكون له سلطات حقيقية.

• **الأربعاء ١٣ أبريل (نيسان) ١٩٦٦**: مقتل عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية في حادث سقوط طائرته العمودية (الهيلوكبتر)، إثر تعرضها لعاصفة رملية بين مدينة البصرة والقرنة. وقد قتل أيضا تسعة من المرافقين وملاحي الطائرة، بضمنهم عبد اللطيف الدراجي وزير الداخلية، مصطفى عبد الله وزير الصناعة.

رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز يعلن الحداد مدة ٣٠ يوماً، كما يعلن فرض منع التجول في مدينة بغداد خوفاً من قيام تحركات مناوئة للحكم.

• **السبت ١٦ أبريل (نيسان) ١٩٦٦**: تعيين عبد الرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية بعد مقتل شقيقه عبد السلام محمد عارف في حادث سقوط طائرته العمودية واحتراقها بمن فيها. راديو بغداد يعلن بان التعيين قد تم في اجتماع مشترك لمجلس الوزراء ومجلس الدفاع القومي.

قبل استلام منصبه الجديد، كان عبد الرحمن عارف معاوناً لرئيس أركان الجيش.

• **الأربعاء ٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٧**: حزب البعث يقود مظاهرات صاخبة في بغداد ضد نظام عبد الرحمن محمد عارف تحت ستار مساندة المقاومة الفلسطينية. تصدر المظاهرات مجموعة من العسكريين المتقاعدين منهم أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، وحردان التكريتي.

• **الأربعاء ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨**: حزب البعث، بالتعاون مع مجموعة من العسكريين غير البعثيين، أمثال عبد الرزاق النايف (معاون مدير الاستخبارات العسكرية) وإبراهيم الداوود وسعدون غيدان (آمر الحرس الجمهوري)، يقودون انقلاباً عسكرياً/ مدنياً يطيح بحكم عبد الرحمن عارف الذي اقتيد إلى مطار بغداد وتسفيره على متن طائرة عسكرية إلى تركيا. المقدم سعدون غيدان لعب دوراً مهماً في تسهيل مهمة الانقلابيين بفتحه أبواب القصر الجمهوري.

• **الثلاثاء ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٦٨**: الجناح المدني لحزب البعث العراقي يلقي القبض على رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف بعد

استدراجه إلى القصر الجمهوري لتناول الغذاء مع رئيس الجمهورية احمد حسن البكر. النايف يسفر إلى المغرب. البعث يسيطر سيطرة كاملة على مقاليد الحكم. صدام حسين يلعب دوراً مهماً في اعتقال النايف. صدام يستمر في ممارسة نشاطه الحزبي والأمني من وراء الستار.

• **الأحد ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٩**: إعدام مجموعة من العراقيين بضمنهم ثلاثة عشر من يهود العراق بتهمة التجسس. تعليق جثث المعدومين في ساحة التحرير ببغداد الأمر الذي أثار ضجة دولية واحتجاجاً في أروقة الأمم المتحدة.

• **الأربعاء ٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٠**: مجلس قيادة الثورة يعلن الكشف عن مؤامرة لقلب نظام الحكم بقيادة العقيد المتقاعد عبد الغني الراوي. راديو بغداد يعلن تنفيذ أحكام الإعدام بمجموعة كبيرة من المدنيين والعسكريين. الراوي يهرب إلى إيران، ثم يلجأ إلى السعودية بعد محاولة فاشلة لاغتياله في أحد شوارع طهران.

• **الأربعاء ١١ مارس (آذار) ١٩٧٠**: إعلان قانون الحكم الذاتي للأكراد في المنطقة الشمالية من العراق.

• **الثلاثاء ٣٠ مارس (آذار) ١٩٧١**: مجموعة من عناصر المخابرات العراقية تغتال الفريق الطيار حردان عبد الغفار التكريتي في مدخل المستشفى الأميري في الكويت، بعد أن كان قد أعفي من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية وعضو مجلس قيادة الثورة.

• **الثلاثاء ١ يونيو (حزيران) ١٩٧٢**: العراق يعلن تأميم حصة الشركات البريطانية في شركة نفط العراق – نفط كركوك فقط.

• **الأحد ٨ يوليو (تموز) ١٩٧٣**: تنفيذ حكم الإعدام بمدير الأمن

العام ناظم كزار ومجموعة كبيرة من أعوانه بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم.

• **الخميس ٦ مارس (آذار) ١٩٧٥**: توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران حول الحدود ومياه شط العرب.

• **الثلاثاء ١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٩**: شاه إيران يغادر طهران بعد مظاهرات صاخبة.

شاهبور بختيار يتولى منصب رئيس الوزراء.

• **الثلاثاء ١ فبراير (شباط) ١٩٧٩**: الإمام الخميني يعود إلى طهران بعدما كان قد ابعد من العراق إلى باريس بناء على طلب شاه إيران.

• **الأحد ١٥ يوليو (تموز) ١٩٧٩**: وكالة الأنباء العراقية توزع بياناً تقول فيه إن القيادة القطرية لحزب البعث قررت فصل محي عبد الحسين مشهدي (الشمري) من عضويتها وعضوية مجلس قيادة الثورة وأمانة سر مجلس قيادة الثورة.

• **الثلاثاء ١٧ يوليو (تموز) ١٩٧٩**: استقالة رئيس الجمهورية احمد حسن البكر من جميع مناصبه، وتعيين صدام حسين في جميع تلك المناصب وهي: رئيس مجلس قيادة الثورة، رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، الأمين العام لحزب البعث العراقي، نائب الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث.

• **الجمعة ٣١ أغسطس (آب) ١٩٧٩**: منيف الرزاز (الأردني الجنسية) يجرد من جميع مناصبه الحزبية في القيادة القومية ويوضع تحت الإقامة الإجبارية في منزله ببغداد.

الملك حسين يتوسط لدى صدام حسين لإطلاق سراح الرزاز، إلا انه يخبر بوفاته نتيجة إصابته بنوبة قلبية !!

• **الأربعاء ٩ أبريل (نيسان) ١٩٨٠**: إعدام آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته آمنة (بنت الهدى) بعد محاكمة سرية.

• **الخميس ٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٠**: القوات العراقية تهاجم إيران وتحتل خمس مدن إيرانية. هذا اليوم هو بداية حرب طاحنة بين البلدين استمرت ثماني سنوات.

• **الثلاثاء ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٠**: الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية يجتمع في نيويورك مع ادموند موسكي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين.

• **الأحد ٧ يونيو (حزيران) ١٩٨٠**: سرب من الطائرات الإسرائيلية يهاجم بغداد ويدمر المفاعل النووي العراقي osirak الذي أقيم بمساعدة فرنسا.

• **الأحد ١١ مايو (أيار) ١٩٨٧**: يصيب العراق البارجة الأمريكية (ستارك) بصاروخ عن طريق الخطأ مما يؤدي إلى مقتل ٣٧ بحاراً أمريكيا. الرئيس الأمريكي رونالد ريغان يصرح بأنه بالرغم من هذا الحادث فان البوارج الأمريكية ستبقى في الخليج وفي مضيق هرمز ضمانا لحرية الملاحة.

• **الاثنين ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٨٧**: مجلس الأمن يتخذ قراره المرقم ٥٩٨ يحث بموجبه الطرفين المتحاربين العراق وإيـران على وقف إطلاق النار، والعودة إلى حدودهما الدولية. العراق يوافق على القرار

دون تحفظ، في حين تصف إيران القرار بأنه غير عادل وترفض الموافقة عليه.

• **الجمعة ١ يوليو (تموز) ١٩٨٨**: وزير الخارجية طارق عزيز يعلن رسمياً ولأول مرة بان العراق قد استخدم الغازات السامة في حربه مع إيران.

• **الاثنين ١٨ يوليو (تموز) ١٩٨٨**: السكرتير العام للأمم المتحدة يستلم موافقة الحكومة الإيرانية على قبول قرار مجلس الأمن ٥٩٨ القاضي بوقف إطلاق النار بين العراق وإيـران، وانسحاب كل من الدولتين إلى حدودها الدولية، وتشكيل لجنة دولية لتحديد مسؤولية نشوب الحرب.

• **الجمعة ٥ مايو (أيار) ١٩٨٩**: مقتل الفريق الركن عدنان خير الله وزير الدفاع في حادث سقوط طائرته العمودية (الهليكوبتر) وهو في طريقه من الموصل إلى بغداد، وقد أشيع في حينه بان صدام حسين قد دبر الحادث بالتواطؤ مع صهره (زوج ابنته) حسين كامل بهدف التخلص من منافس محتمل. عدنان خير الله هو ابن خال صدام وشقيق زوجته. وقد قتل حسين كامل في أعقاب عودته إلى العراق من الأردن التي كان قد لجأ إليها عام ١٩٩٥.

• **الاثنين ٢٨ مايو (أيار) ١٩٩٠**: انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد. صدام حسين يلقي خطاباً يوجه فيه انتقاداً شديداً إلى دول الخليج المنتجة للنفط.

• **السبت والأحد ١٤ – ١٥يوليو (تموز) ١٩٩٠**: وزراء خارجية الدول العربية يعقدون اجتماعاً في تونس.

طارق عزيز وزير الخارجية يلقي خطابا يهاجم فيه الكويت ويتهمها بسرقة نفط حقل الرميلة العراقي.

المراقبون الدوليون يعتبرون الخطاب حلقة من حلقات السياسة العراقية ضد بعض دول الخليج وبالأخص الكويت.

• **الثلاثاء ١٧ يوليو (تموز) ١٩٩٠**: العراق يحتفل بمناسبة سيطرة حزب البعث على مقاليد الحكم في العراق. صدام حسين يلقي خطاباً يتهم فيه الكويت ودولة الإمارات العربية باتباع سياسة متعمدة لتخفيض أسعار النفط والإضرار بمصالح العراق الاقتصادية.

• **الأربعاء ٢٥يوليو (تموز) ١٩٩٠**: صدام حسين يستقبل سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد أبريل كالسبي ويشير إلى احتمال قيامه باحتلال الكويت. السفيرة تسيء فهم كلام صدام وتؤكد له بان حكومتها لا شأن لها بسياسة العراق الداخلية أو بسياسته المتعلقة بضمان استقلاله الاقتصادي.

• **الاثنين ٣١ يوليو (تموز) ١٩٩٠**: اجتماع في المملكة العربية السعودية برعاية الملك فهد بين وفد عراقي برئاسة عزت إبراهيم الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، ووفد كويتي برئاسة ولي العهد سعد العبد الله.

استمر الاجتماع حتى عصر اليوم التالي دون أن يتوصل الطرفان إلى نتيجة. عزت الدوري يهدد باحتلال الكويت وسعد العبد الله يرد بان أي تعرض لأمن الكويت وسلامتها سيعقبه تحرك أمريكي ضد العراق.

• **الخميس ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠**: في الساعة الثانية من صباح

هذا اليوم، القوات العراقية تغزو الكويت دون أن تستطيع القبض على العائلة الحاكمة كونها هربت إلى السعودية.

صدام حسين يعين قريبه علي حسن المجيد الملقب بـ «علي كيمياوي» حاكماً عاماً على الكويت، حيث يبدأ في تغيير أسماء شوارعها وضواحيها بما في ذلك منطقة المطلاع الحدودية التي أطلق عليها اسم «صداميات المطلاع».

• **الاثنين ٦ أغسطس (آب) ١٩٩٠**: مجلس الأمن يتخذ قراره المرقم ٦٦١ بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق بما في ذلك حجز جميع الأموال والموجودات العائدة للعراق والكويت في الخارج.

• **الثلاثاء ٢٨ أغسطس (آب) ١٩٩٠**: مجلس قيادة الثورة يصدر قرارا بإلحاق الكويت بالعراق واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩ مع تسمية مدينة الكويت بـ «الكاظمة».

• **الأحد ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٠**: الرئيسان الأمريكي والسوفياتي يصدران بياناً مشتركاً في العاصمة الفندلندية هلسنكي يدينان فيه قرار العراق ضم الكويت اليه.

• **الاثنين ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٠**: مجلس الأمن يصدر قراره المرقم ٦٧٤ يحمل فيه العراق مسؤولية جرائم الحرب ودفع تعويضات الحرب.

• **الخميس ٢٩نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠**: مجلس الأمن يصدر قراره المرقم ٦٧٨ يجيز بموجبه استعمال القوة العسكرية ضد العراق إذا لم ينسحب الأخير من الكويت خلال مدة أقصاها يوم ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١.

ا • لأحد ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١: العراق يحتفل بيوم الجيش العراقي. صدام حسين يوجه خطاباً يهدد فيه دول التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بان «أم المعارك» متأهبة للقتال، وان جميع قضايا الشرق الأوسط هي جزء من المعركة القادمة.

في الوقت نفسه، يعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي بأنه سوف يزود طارق عزيز بالصور الفضائية التي تحدد بدقة جميع تحركات صدام حسين وأماكن اختفائه، بحيث يسهل قتله في حال نشوب الحرب.

• **الأربعاء ٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١**: لقاء بين جيمس بيكر وطارق عزيز في جنيف بحضور بارزان التكريتي ممثل العراق في المكتب الأوربي للأمم المتحدة بجنيف. اللقاء يستمر خمس ساعات. بيكر يرفض تحويل اللقاء إلى «مفاوضات». طارق عزيز يهاجم بعنف سياسة الغرب المزدوجة التي تسمح لإسرائيل إهمال قرارات الأمم المتحدة، ويهدد بضرب إسرائيل إذا نشبت الحرب.

• **الثلاثاء ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١**: يعقد مجلس الأمن اجتماعاً لبحث المشروع الفرنسي الذي يربط بين انسحاب العراق من الكويت ومشاكل الشرق الأوسط الأخرى.

مجلس الأمن يرفض المشروع.

الرئيس الأمريكي جورج بوش يوقع قراراً يقضي بمهاجمة العراق عسكرياً.

الأربعاء ١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١: في الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين مساء بتوقيت كرينج، قوات التحالف المتواجدة في السعودية تبدأ قصفها الجوي لبغداد وبقية المدن العراقية.

• **الخميس ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١**: صدام حسين يعلن من راديو بغداد بدء المعركة العسكرية التي أطلق عليها اسم «أم المعارك».

القصف الجوي يستمر حتى يوم ٢٧ دون أن تحقق «أم المعارك» أي انتصار على قوات التحالف.

• **الأربعاء ٦ فبراير (شباط) ١٩٩١**: العراق يعلن رسمياً قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، مصر، المملكة العربية السعودية.

• **الجمعة ١٥ فبراير (شباط) ١٩٩١**: العراق يعلن استعداده للتعاون مع مجلس الأمن بشأن قرارات المجلس حول الكويت غير انه يربط ذلك الاستعداد بقائمة طويلة من الشروط منها عدم عودة عائلة آل الصباح إلى الحكم.

مجلس الأمن يرفض المقترح العراقي.

• **الخميس ٢١ فبراير (شباط) ١٩٩١**: العراق يوافق على المشروع السوفياتي لخطة السلام والمتضمن ٨ نقاط هي:

١ – الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت.
٢ – يبدأ الانسحاب في اليوم الذي يلي وقف إطلاق النار.
٣ – يكتمل الانسحاب ضمن فترة زمنية محددة.
٤ – عند إكمال انسحاب ثلثي القوات العراقية يتم إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق.
٥ – عند إكمال الانسحاب كلياً تلغى بقية العقوبات المفروضة بموجب قرارات الأمم المتحدة.

٦ – إطلاق سراح جميع سجناء الحرب بعد وقف إطلاق النار.
٧ – يتم الانسحاب بإشراف دول محايدة بعد وقف إطلاق النار.
٨ – أية أمور تفصيلية أخرى تبحث بعدئذ.

لم توافق الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على المشروع السوفياتي.

• **الخميس ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٩١**: الرئيس الأمريكي جورج بوش يعلن أن الكويت قد حررت وانه يعلن وقف إطلاق النار.

يسارع العراق إلى الموافقة التامة على ذلك وعلى قبول جميع قرارات الأمم المتحدة.

الفصل الثاني
شخصيات وأحداث

يحاول هذا الفصل تقديم بعض الشخصيات التي ترد أسماؤها في هذا الكتاب، ليس القصد هنا تقديم تفاصيل مسهبة، إنما تعريفا مختصرا بها، خاصة للقياديين في حزب البعث العراقي ممن برزوا على مسرح الأحداث العراقية، بعد استيلاء الحزب على السلطة في يوليو (تموز) ١٩٦٨، ثم اختفوا أو تقلصت أدوارهم أما بسبب الاعتزال السياسي اختيارا، أو بسبب العزل السياسي إجباراً.

هناك كثير من الأسماء لم يرد بها تعريف نظراً لعدم توفر معلومات كافية عنها، كما أن شخصيات مثل جمال عبد الناصر وصدام حسين لم أسهب في التعريف بها، لأنها لا تحتاج إلى تعريف من ناحية، ولوجود كتب كثيرة تتحدث عنها.

***

أحمد حسن البكر: ولد في تكريت عام ١٩١٤. تخرج من دار المعلمين عام ١٩٣٢ وعين معلما في إحدى المدارس الابتدائية. دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتخرج منها برتبة ملازم ثان. تدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد عام ١٩٥٨. شارك في انقلاب البعث الأول في ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣ وتولى منصب رئيس

الـوزراء. وفي انقلاب ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣ عين نائبا لرئيس الجمهورية دون أن تكون له سلطات حقيقية، وبعد فترة قصيرة استقال من منصبه.

اعتقل في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٤ مع مجموعة من البعثيين بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم. وفي ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨ اشترك مع مجموعة من الضباط وقيادة حزب البعث في مؤامرة أسقطت النظام السابق واستولت على مقاليد الحكم فأصبح رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس قيادة الثورة في آن واحد.

استقال في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٧٩ من جميع مناصبه وسلم الحكم إلى نائبه صدام حسين، وقد أمضى بقية أيامه في عزلة سياسية كاملة حتى وفاته عام ١٩٨٢.

أحمد صالح العبدي: ولد في بغداد عام ١٩١٢. أحد عناصر مجموعة الضباط الأحرار التي فجرت ثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨. أصبح حاكما عسكريا عاما بعد نجاح الثورة وبقي في ذلك المنصب حتى انقلاب ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣. توفي عام ١٩٦٤.

جمال عبد الناصر: أحد الضباط الأحرار في الجيش المصري، ولد يوم ١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩١٨ في محافظة أسيوط. أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الإسكندرية والقاهرة. تخرج من الكلية العسكرية المصرية عام ١٩٣٨، في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ اشترك مع مجموعة من الضباط في قلب نظام الحكم في مصر. بقي عبد الناصر رئيسا للجمهورية المصرية حتى وفاته بالسكتة القلبية في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة من يوم الاثنين ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠.

- **حردان عبد الغفار التكريتي**: ولد في تكريت عام ١٩٢٦. قائد

القوة الجوية بين فبراير (شباط) و١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣. نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وعضو مجلس قيادة الثورة من يوليو (تموز) ١٩٦٨ إلى حين تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية عام ١٩٧٠، ثم أعفي من جميع مناصبه وعين سفيرا بأسبانيا في ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٠، لكنه لم يلتحق بمنصبه الجديد. اغتيل في مدينة الكويت في ٣٠ مارس (آذار) ١٩٧١.

• **حماد شهاب التكريتي**: ولد في تكريت عام ١٩٢٥. عين رئيساً لأركان الجيش بعد انقلاب ١٩٦٨، عين وزيراً للدفاع ١٩٧٠. قتل في ما سمي «مؤامرة ناظم كزار» في ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٧٣.

• **سعدون حمادي (الدكتور)**: ولد في كربلاء عام ١٩٣٠، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في كربلاء. حصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في بيروت، وشهادة الدكتوراه من جامعة وسكانسون بالولايات المتحدة الأمريكية. عمل أستاذا مساعدا في كلية الزراعة – جامعة بغداد ٥٧ – ١٩٥٨. بعد ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٨ عين رئيسا لتحرير جريدة «الجمهورية»، وبعد انقلاب البعث الأول في فبراير (شباط) ١٩٦٣ عين وزيرا للإصلاح الزراعي وعضواً في قيادة البعث وفي المجلس الوطني لقيادة الانقلاب. وبعد الانقلاب الثاني عام ١٩٦٨ عين رئيساً لشركة النفط العراقية (١٩٦٩). وتقلد مناصب وزارية عديدة منها وزير النفط والمعادن، وزير الخارجية، رئيس الوزراء، ثم رئيس المجلس الوطني (مجلس النواب).

• **سعدون غيدان**: ولد في بغداد ١٩٢٩. آمر قوات الحرس الجمهوري حتى ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨. عضو مجلس قيادة الثورة بعد انقلاب يوليو (تموز) ١٩٦٨، وزير الداخلية من أبريل (نيسان)

١٩٧٠ لغاية نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤، وزير المواصلات حتى ١٩٧٩، حيث عين نائباً لرئيس الوزراء. في يونيو (حزيران) ١٩٨٢ أعفي من جميع مناصبه. توفي عام ١٩٨٥.

• **صالح مهدي عماش**: ولد في بغداد عام ١٩٢٥. وزير الدفاع من ٨ فبراير (شباط) لغاية ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في يوليو (تموز) ١٩٦٨، عضو القيادة القطرية للبعث وعضو مجلس قيادة الثورة من يوليو (تموز) ١٩٦٨، وحتى إعفائه من جميع مناصبه في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧١ وتعيينه سفيرا للعراق في الاتحاد السوفيتي. توفي عام ١٩٨٥.

• **صدام حسين**: ولد في قرية العوجة التابعة لتكريت في ٢٨ إبريل (نيسان) ١٩٣٧. انتقل إلى بغداد عام ١٩٥٥ وفي عام ١٩٥٧ انتمى لحزب البعث. كان أحد المشاركين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩، وبعد فشل المحاولة هرب إلى سوريا ومنها إلى القاهرة، وأكمل هناك دراسته الثانوية. عاد إلى العراق عام ١٩٦٣ بعد انقلاب البعث الأول، ليعمل في المكتب الفلاحي للحزب. عضو المؤتمر الرابع للقيادة القومية، عضو المؤتمر السادس للقيادة القطرية (١٩٦٣) وعضو المؤتمر القطري (١٩٦٤). عضو القيادة القطرية (١٩٦٥). شارك في انقلاب يوليو (تموز) ١٩٦٨، وأصبح نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة حتى يوليو (تموز) ١٩٧٩، حيث تولى منصب رئيس الجمهورية.

• **طارق عزيز**: ولد في الموصل عام ١٩٣٦. تخرج من كلية الآداب جامعة بغداد – فرع اللغة الإنجليزية. عمل محرراً في جريدة «الجمهورية» (١٩٥٨) عين بعد انقلاب البعث الأول في ١٩٦٣ رئيسا لتحرير جريدة «الجماهير». وبعد انقلاب عبد السلام محمد عارف في نوفمبر

(تشرين الثاني) من ذلك العام، هرب إلى سوريا وعمل في مطبعة البعث بدمشق حتى فبراير (شباط) ١٩٦٦.

تولى رئاسة تحرير جريدة «الثورة» الناطقة بلسان حزب البعث العراقي (١٩٦٩) وعين عضواً احتياطيا في القيادة القطرية للحزب (١٩٧٤) وفي ذات العام عين وزيرا للإعلام، وأصبح عضواً في القيادة القطرية وعضواً في مجلس قيادة الثورة (١٩٧٧). عين نائباً لرئيس الوزراء (١٩٧٩) ووزيراً للخارجية (١٩٨٢ - ١٩٩١). ثم نائباً لرئيس الوزراء (١٩٩١).

• **طالب حسين الشبيب**: مهندس، عضو قيادة البعث العراقي (١٩٦٣) عين وزيراً للخارجية بعد انقلاب البعث الأول في ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣، واعفي من منصبه في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه. وبعد تسلم البعث السلطة مرة ثانية عام ١٩٦٨ عين سفيرا في بون، ثم أعفي من منصبه وعاش حياته متنقلاً بين الولايات المتحدة الأمريكية ودمشق ثم استقر في لندن، حيث توفي فيها عام ١٩٩٨.

• **طاهر يحي التكريتي**: ضابط، تولى رئاسة أركان الجيش بعد استلام البعث السلطة في ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣. في ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣ شارك عبد السلام محمد عارف في السيطرة على الحكم والتخلص من البعثيين. أصبح رئيسا للوزراء في ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣ لغاية ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٥. أعيد تعيينه رئيسا للوزراء في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٦٧. في يوليو (تموز) ١٩٦٨ بعد استلام البعث السلطة للمرة الثانية أعتقل ومات في السجن.

• **طه ياسين رمضان الجزراوي**: ولد في الموصل عام ١٩٢٩. عمل عريفاً في الجيش ثم موظفا في «مصرف الرافدين». عضو القيادة

القطرية لحزب البعث وعضو مجلس قيادة الثورة بعد انقلاب ١٩٦٨. وزير الصناعة (١٩٧٢ - ١٩٧٦) نائب رئيس الوزراء (١٩٧٩) نائب رئيس الجمهورية (١٩٩١).

• **عبد الخالق السامرائي:** ولد في سامراء عام ١٩٣٥. عضو القيادة القطرية لحزب البعث العراقي منذ ١٩٦٤. أنتخب عضوا في القيادة القومية للحزب في منتصف ١٩٦٥. عضو مجلس قيادة الثورة في نوفمبر (تشرين الثاني ١٩٦٩. أعتقل في يونيو (حزيران) ١٩٧٣ بتهمة الاشتراك فيما أطلق عليه «مؤامرة ناظم كزار» وحكم عليه بالسجن المؤبد. تم تنفيذ حكم الإعدام به في أغسطس (آب) ١٩٧٩، بعد تولي صدام حسين رئاسة الجمهورية.

• **عبد الرحمن البزاز:** استاذ قانون. حصل على البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق ببغداد، ثم أكمل دراسته العليا في جامعة لندن. كان أحد المؤيدين لحركة رشيد عالي الكيلاني، حيث سجن بعد فشل انقلابها في مايو (أيار) ١٩٤١. في نهاية الحرب العالمية الثانية عين عميدا لكلية الحقوق وبقي في ذلك المنصب حتى عام ١٩٥٦، حيث أعفي من منصبه لاحتجاجه على موقف الحكومة العراقية السلبي من العدوان الثلاثي (إنجلترا، إسرائيل، فرنسا) على مصر. بعد ثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ أعيد تعيينه عميدا لكلية الحقوق حتى مارس (آذار) ١٩٥٩ ليعتقل بعد اختلافه مع حكومة عبد الكريم قاسم، وعند الإفراج عنه غادر إلى القاهرة وبقي فيها لاجئا سياسيا حتى فبراير (شباط) ١٩٦٣، حيث عين سفيرا في مصر ثم سفيرا في بريطانيا.

خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ انتخب سكرتيرا عاما لمنظمة الأوبك إضافة إلى منصبه كسفير للعراق. في ٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٥ عين نائبا لرئيس الوزراء وبعد أسبوعين تقريباً تولى منصب رئيس الوزراء،

وبهذا أصبح أول رئيس وزراء مدني عراقي منذ عام ١٩٥٨، واستمر في منصبه حتى بعد وفاة عبد السلام محمد عارف وتعيين شقيقه عبد الرحمن محمد عارف رئيسا للجمهورية.

في ٦ أغسطس (آب) ١٩٦٦ استقال من رئاسة الـوزارة نتيجة للضغوط التي مارسها الجيش لإزاحته بعدما حاول التقليص من نفوذ وامتيازات المؤسسة العسكرية، وخلق جو من الديموقراطية والإدارة المدنية في البلاد. بعد انقلاب حزب البعث عام ١٩٦٨ بفترة وجيزة أعتقل وذلك في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٩ بتهمة التآمر على السلطة وحكم عليه بالسجن مدة ١٥ سنة، وقد تعرض للتعذيب الشديد في سجنه بـ «قصر النهاية»، وفي عام ١٩٧٠ أفرج عنه لأسباب مرضية ليغادر إلى لندن، توفي هناك عام ١٩٧١.

• **عبد الرحمن محمد عارف**: ولد في عانة عام ١٩١٦ وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٧ برتبة ملازم ثان. ظل ضابطا مغمورا حتى مقتل أخيه عبد السلام محمد عارف (رئيس الجمهورية) حيث عين رئيسا للجمهورية نتيجة للضغوط التي مارسها بعض كبار ضباط الجيش لمنع انتخاب عبد الرحمن البزاز لمنصب رئاسة الجمهورية. في يوليو (تموز) ١٩٦٨ أبعده نظام البعث الجديد إلى أنقرة، وبقي فيها حتى عام ١٩٨٠ عاد بعدها إلى بغداد ليعيش عيشة ضابط متقاعد.

• **عبد السلام محمد عارف**: أحد الضباط الأحرار الذين قادوا ثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨. بعد نجاح الثورة عين نائبا لرئيس الوزراء وزيـرا للداخلية. في ١٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨أعفي من جميع مناصبه وعين سفيرا في ألمانيا الغربية (آنذاك). في نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه عاد إلى العراق حيث ألقي القبض عليه وحوكم وحكم عليه بالإعدام في ٢٧ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٨ ثم أعفي عنه.

بعد انقلاب البعث في ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣، أصبح رئيسا للجمهورية، ورقي إلى رتبة مهيب وهي أعلى رتبة عسكرية في الجيش العراقي. وفي ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣ تزعم انقلاباً عسكريا ضد البعثيين واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة. أعيد تعيينه رئيسا للجمهورية طبقا لدستور جديد في ١٠ مايو (أيار) حتى ١٩٦٤. قتل في حادث سقوط طائرته العمودية يوم ١٢ أبريل (نيسان) ١٩٦٦.

عبد الكريم الشيخلي: عضو القيادة القطرية لحزب البعث العراقي وعضو مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٨ عين وزيرا للخارجية في ٣٠ يوليو (تموز) من العام نفسه، وأعفي من منصبه في سبتمبر ١٩٧١، حيث عين ممثلا دائماً للعراق في الأمم المتحدة.

استدعي في فبراير (شباط) ١٩٧٨ إلى بغداد للتشاور ثم اعتقل وحكم عليه بالسجن مدة ٦ سنوات بتهمة التآمر. بعد فترة أفرج عنه، وفي أبريل (نيسان) ١٩٨٠، قتل برصاصة في رأسه وهو في طريقه إلى دائرة الكهرباء في منطقة الأعظمية ببغداد، في حين فر الجناة بسيارة من نوع «متسوبيشي» وهو النوع الذي كان يستخدمه وقتها جهاز المخابرات العراقية.

• **عبد الكريم قاسم**: ضابط عراقي لامع، ولد في منطقة المهدية ببغداد في ٢١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٤، تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان (١٩٣٤) ومن كلية الأركان (١٩٤١) وتدرج في الرتب العسكرية حتى عام ١٩٤٧، حيث أرسل إلى فلسطين على رأس الفرقة العسكرية العراقية للمشاركة في حرب فلسطين. عام ١٩٥٠ أوفد إلى بريطانيا لإكمال تدريباته العسكرية، وبعد عودته بدأ بتنظيم خلايا سرية للضباط الأحرار، وفي عام ١٩٥٨ أصبح رئيسا لتنظيمات الضباط الأحرار، وكانت رتبته آنذاك زعيم ركن.

في ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ قاد الثورة ضد النظام الملكي في العراق وأصبح رئيسا للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة. أما رئاسة الجمهورية فقد عهد بها إلى هيئة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أطلق عليها اسم «مجلس السيادة».

استمرت حكومة قاسم من ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ حتى فبراير (شباط) ١٩٦٣. وكان لفترة الحكم هذه تأثير كبير على البنية الاجتماعية والاقتصادية للعراق. ففي عام ١٩٥٨ صدر قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الملكية الزراعية الخاصة، وقضى على النظام الإقطاعي، وفي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٩ صدر قانون مهم آخر هو قانون الأحوال الشخصية الذي أعطى بموجبه حقوقا أوسع للمرأة العراقية في ما يتعلق بالزواج والطلاق والميراث. ويعد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠ واحداً من أهم منجزات تلك الفترة في حقل الاقتصاد، فبموجب هذا القانون سيطر العراق على جميع الأراضي غير المستثمرة من قبل شركة نفط العراق (الأجنبية) وهي الأراضي التي كانت تقع ضمن الامتيازات النفطية التي حصلت عليها الشركة عندما كان العراق يرزح تحت نير الانتداب البريطاني.

كان قاسم ليبرالياً مؤمنا بالديموقراطية أكثر من إيمانه بالآراء التي كان يروج لها حزب البعث أو الحركات القومية العربية، وهو أمر أدى إلى صراع مستمر بينه وبين العناصر البعثية والقومية حتى وصل الأمر بالبعثيين إلى تدبير مؤامرة لاغتياله في يوم ٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٩، وقد باءت المؤامرة بالفشل. وفي فبراير (شباط) ١٩٦٣ قاد البعثيون بالتحالف مع تيارات قومية انقلاباً عسكرياً وسيطروا على مقاليد الحكم، ونفذوا حكم الإعدام بعبد الكريم قاسم غدراً بعد استسلامه لهم.

• **عدنان خيرالله طلفاح**: ولد عام ١٩٤٠ في تكريت، وتخرج من الكلية العسكرية العراقية عام ١٩٦١ برتبة ملازم ثان. تخرج من كلية الأركان عام ١٩٧٠، ومن كلية القانون عام ١٩٧٦. انتخب عضوا في القيادة القطرية للبعث في ١٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧. عين وزيرا للدولة في ٢٣ يناير (كانون الثاني) من العام نفسه. في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٧ عين عضوا في مجلس قيادة الثورة. ثم وزيراً للدفاع في ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٧، فنائباً لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع في يوليو (تموز) ١٩٧٩ وظل في منصبه حتى ٥ مايو (أيار) ١٩٨٩، حيث لقي مصرعه في حادث تحطم طائرته العمودية.

• **عزت إبراهيم الدوري**: ولد في ناحية الدور – قضاء سامراء عام ١٩٤٢. لم يكمل دراسته حيث توقف عند الدراسة الابتدائية ليعمل في مهن يدوية متواضعة. بعد انقلاب البعث في ١٩٦٨ تقلد بصفته عضواً قيادياً فيه مناصب عليا عديدة أهمها وزير الإصلاح الزراعي (١٩٦٩ – ١٩٧٤) وزير الداخلية (١٩٧٤ – ١٩٧٩) وفي يوليو (تموز) ١٩٧٩ بعد تسلم صدام حسين منصب رئيس مجلس قيادة الثورة انتخب نائباً لرئيس المجلس، إضافة إلى منصبه كعضو في القيادتين القطرية والقومية للحزب.

• **غازي الداغستاني**: من ضباط الجيش العراقي اللامعين في العهد الملكي. بعد قيام ثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨أحيل على التقاعد، وحوكم وصدر بحقه حكم بالإعدام، ثم أعفي عنه.

مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي: ولد في حديثة عام ١٩٣٩. عضو القيادة القطرية لحزب البعث، وعضو مجلس قيادة الثورة من يوليو (تموز) ١٩٦٨ حتى يونيو (حزيران) ١٩٧٤. وزير العمل والشؤون الاجتماعية من مارس (آذار) ١٩٧٠ لغاية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧١، وعين وزيراً للخارجية حتى يونيو (حزيران) ١٩٧٤، حيث

أعفي من جميع مناصبه وعين سفيرا في موسكو، ثم أسبانيا. في يوليو (تموز) ١٩٧٩ استدعي إلى بغداد للتشاور ولكنه اعتقل بتهمة التآمر وحكم عليه بالسجن، وقتل في سجنه في يونيو (حزيران) ١٩٨٠.

• **ميشيل عفلق**: سوري من مواليد حي الميدان بدمشق عام ١٩١٠. حصل على بكالوريوس في القانون من جامعة باريس (١٩٣٤). أحد مؤسسي حزب البعث بالتعاون مع رفيق دراسته صلاح الدين البيطار. في ٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٧عقد في دمشق أول مؤتمر للحزب، حيث انتخب عفلق عميدا للحزب والبيطار أمينا عاما. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٢ اتفق عفلق مع أكرم الحوراني زعيم الحزب العربي الاشتراكي على دمج الحزبين معا، وأصبح أسم التنظيم الجديد «حزب البعث العربي الاشتراكي».

وبسبب المركز الذي تبوأه عفلق في قيادة الحزب، فقد لعب دوراً مهما في التوجيه السياسي في كل من العراق وسوريا بعدما استلم الحزب السلطة في البلدين عام ١٩٦٣. في أعقاب انقلاب ٢٣ فبراير (شباط) ١٩٦٦ في سوريا هرب عفلق منها وفصل من الحزب، كما حكمت عليه القيادة البعثية السورية بالإعدام عام ١٩٧١. أما البعث العراقي فقد احتضن عفلق وأسبغ عليه صفة القائد المؤسس، وقد أقام في العراق حتى وفاته في ١٩٨٩. وأعلن في بغداد إن عفلق كان قد أشهر إسلامه قبيل وفاته.

• **ناصر الحاني (الدكتور)**: ولد عام ١٩٢٠، درس في جامعات بغداد والقاهرة ولندن. تقلد مناصب تعليمية ودبلوماسية عديدة أهمها أستاذ مساعد في جامعة بغداد، ملحق ثقافي بسفارة العراق بواشنطن، سفير العراق في لبنان وواشنطن (١٩٦٥). بعد استلام البعث السلطة في ١٩٦٨ عين وزيرا للخارجية للفترة من ١٧ إلى ٣٠ يوليو (تموز)

١٩٦٨، ثم مستشارا لرئيس الجمهورية. ولم يطل مكوثه في وظيفته الاستشارية سوى بضعة أيام حيث عثر عليه مقتولا في منطقة شارع فلسطين (قناة الجيش) ببغداد يوم ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٨، ولم يعثر على الجناة.

• **نعيم حداد**: ولد في الناصرية عام ١٩٣٣. عضو القيادة القطرية وعضو مجلس قيادة الثورة في يوليو (تموز) ١٩٦٨. وزير الشباب (١٩٧٤) وزير دولة (١٩٧٧) عضو القيادة القومية (١٩٧٧) نائب رئيس الوزراء (١٩٧٩). أعفي من جميع مناصبه في يونيو (حزيران) ١٩٨٦.

• **فؤاد الركابي**: ولد في الناصرية عام ١٩٣١، تخرج من كل الهندسة – جامعة بغداد. من المؤسسين الأوائل لحزب البعث العراقي. عين وزيراً للإعمار بعد ثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨. ترك الحزب عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٨ اعتقل وحكم عليه بالسجن، حيث قتل فيه عام ١٩٧١.

الفصل الثالث

مراحل الدراسة الأولى
وتعرفي على حزب البعث

في قلب الصحراء القاحلة من غربي العراق، وعلى مقربة من بحيرة الرزازة، تقع واحة تتكاثف فيها أشجار النخيل وتسقيها عيون ثرة تنبثق من أعماق الأرض، تضفي بمياهها الرقراقة جمالا أخاذاً على تلك البساتين النضرة الزاهية.

في هذه الواحة الوادعة التي تسمى «شثاثة» أو عين التمر لجودة تمورها، اكتحلت عيناي بنور الحياة عام ١٩٣٨. وكانت عائلتنا تتمتع باحترام خاص بين أهالي تلك البلدة البسطاء شأنها شأن العوائل المعروفة بـ «السادة» لاتصال نسبها بعترة الرسول الأكرم، في مدن العراق الجنوبية. على أن ضيق أفق شثاثة واتساع أعمال والدي وطموحه، جعلته ينتقل بالعائلة إلى أقرب مدينة إليها ألا وهي مدينة كربلاء. ثم انتقل بعد سنوات إلى بغداد، حيث أنهيت مرحلة الدراسة الاعدادية. وكان ذلك عام ١٩٥٥.

كنت أطمح إلى ولوج كلية الطيران لأكون طيارا في القوة الجوية العراقية، و لم يكن القبول في كلية الطيران بالأمر السهل، ذلك أنه فضلا عن الفحص الطبي الدقيق والصعب، فأن مسقط رأس الطالب يلعب

دورا مهما هو الآخر في هذا الشأن، إذ أن لكل محافظة من محافظات العراق حصة معينة لعدد المتقدمين بطلبات الالتحاق بالكلية العسكرية أو كلية الطيران.

ومع ذلك، فقد تقدمت للكلية المذكورة واجتزت جميع مراحل الفحص الطبي، و لم تبق إلا المقابلة الشخصية. كانت أسئلة لجنة المقابلة تنحصر في الاسم، اسم الأب، الأم ومسقط الرأس، ومع أن مسقط رأسي شثاثة كما ذكرت، التي لم يعرف سكانها أي جالية غير عربية لكن يكفي وقوعها ضمن محافظة كربلاء لشمولها بـ «الحصة».

رفضت اللجنة طلبي بحجة استنفاد حصة المدينة لتلك السنة. و لم تفلح محاولاتي في اقناع أعضاء اللجنة بقبولي استثناء، لذلك لم أجد بدا من التوجه إلى وزارة الدفاع لمقابلة المرحوم اللواء غازي الداغستاني معاون رئيس أركان الجيش آنذاك، بعد أن كلمه أحد أصدقاء والدي. انتظرت حوالي الساعة في دائرة استعلامات وزارة الدفاع قبل أن يسمح لي بالمقابلة.

تفحص الداغستاني ملفي ثم التفت إلي مبتسما وقال برقة متناهية: أنصحك بالتقدم لكلية أخرى وسيكون لك مستقبل أفضل.

خرجت من مكتب الداغستاني والألم يعتصر قلبي، حيث أزف موعد التقدم للكليات الأخرى ولا حيلة لي سوى الانتظار عاما كاملا للتقدم إلى كلية غير الطيران أو العسكرية.

أخبرت والدي بما حصل فنصحني بالسفر إلى لندن وقضاء سنة هناك أتعلم خلالها اللغة الإنجليزية ثم العودة الى بغداد ودخول كلية التجارة والاقتصاد. كانت تلك النصيحة نقطة تحول مهمة في حياتي.

السفر إلى لندن

في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٥ سافرت إلى لندن ودخلت كلية فكتوريا لتعلم اللغة الإنجليزية. وفي لندن التقيت بأحد الطلبة العراقيين الذي دعاني لتناول الغداء في مطعم يوناني يقع في شارع كوينز واي Queensway. وهناك التقيت بعراقي آخر. شاب يدرس الهندسة اسمه طالب حسين الشبيب. سرعان ما نشأت بيننا صداقة توطدت يوما بعد يوم.

كان هذا الطالب بعثياً ناشئاً، وقد استطاع بلباقته وذكائه المفرط، كسب عواطفي نحو حزب البعث الذي صوره لي بأنه ضد الطائفية وضد الاستعمار. لقد كان لتلك الزمالة الأثر الكبير في توجهي عاطفيا نحو أهداف حزب البعث على غموضها وعموميتها. وهكذا آمنت بالوحدة العربية قبل إدراك مضمونها وصيغها القانونية وإشكالاتها النفسية، وسبل تحقيقها دستورياً أو لا دستورياً.

كثر ترددي على المقهى اليوناني، وتوسعت حلقة أصدقاء الشبيب، وفي كل مرة نلتقي نجد شيئا جديدا في انتظارنا من نشرة لحزب البعث، كتيب لميشيل عفلق أو حديث منشور لأكرم الحوراني.

مرت عدة شهور وانتظم دوامي في المقهى أكثر من انتظامي في كلية فكتوريا. لقد كنت أقرب إلى شاب ضائع يحاول أن يقنع نفسه بأن طريق النضال السياسي (وإن كان من مقهى يوناني في لندن) هو خير من سلوك طريق الدراسة والعلم.

اقترب موعد الامتحانات فتشتت شمل الأصدقاء. أكملت الامتحان وعدت إلى بغداد في صيف ١٩٥٦، وذهني زاخر بكل أمال المراهقة الفكرية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

كلية التجارة والاقتصاد

بعد عودتي من لندن، التحقت بكلية التجارة والاقتصاد – جامعة بغداد – وقضيت فيها سنوات الدراسة الأربع لأتخرج فيها عام ١٩٦٠ بمرتبة الشرف الأولى. خلال هذه المرحلة الدراسية، نمت علاقتي وصداقتي مع مجموعة من طلبة الكلية المنتمين لحزب البعث العربي الاشتراكي.

واذكر انه خلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقيام المظاهرات والإضرابات بين طلبة الجامعات العراقية، قرر عميد كلية التجارة آنذاك – الدكتور بديع شريف العاني – منع جميع الطلبة الذين شاركوا في مظاهرات الاستنكار ضد العدوان على مصر، من العودة إلى مقاعد الدراسة ما لم يقدم كل طالب كفيلاً ضامناً لحسن سيرته وسلوكه. و لم يجد الطلبة مفراً من ذلك إزاء تعنت العميد وإصراره. واضطر كل منا إلى تقديم تلك الكفالة.

ثم جاء عام ١٩٥٨. وقامت الثورة في ١٤ تموز. وبعد فترة قصيرة من قيامها، كما هو معلوم، حدث الانشقاق والتفرقة بين مؤيد لعبد الكريم قاسم – قائد الثورة – ومناصر لنائبه عبد السلام محمد عارف.

كان من الطبيعي أن ينعكس هذا الانشقاق على طلبة الجامعات لينقسموا على أنفسهم بين شيوعي وقومي وبعثي ومحايد. وكثرت النعوت والأوصاف. فهذا وطني مخلص للثورة وزعيمها. وذلك متآمر قذر يحاول التصدي «للزخم» الثوري. ونظراً لعلاقتي بمجموعة البعثيين والقوميين، فقد وقع تصنيفي بين «المتآمرين القذرين» المتصدين للثورة وزخمها التقدمي!

خلال فترة المراهقة الفكرية هذه، كنا نحن مجموعة من البعثيين

والقوميين، نعقد الاجتماعات والندوات ونوزع النشرات والكراسات التي تندد بحكم عبد الكريم قاسم، وندق أجراس الخطر المزعوم الذي يحيق بالعراق لعدم إعلانه الوحدة الفورية مع مصر عبد الناصر. ومع كل ذلك، فأن أقصى ما كانت تقدم عليه السلطة، هو الاعتقال لبضعة أيام.

وعلى سبيل المثال، أذكر انه في عام ١٩٥٩ قامت مجموعة من الطلبة البعثيين وكنت منهم، بسفرة إلى بستان لزميل لنا حيث أكثرنا من شتم عبد الكريم قاسم والهتاف بحياة عبد الناصر. وبعد عودتنا بأسبوع من تلك السفرة «القومية» صدر أمر من الحاكم العسكري العام اللواء أحمد صالح العبدي بإحالتنا على التحقيق بتهمة تعكير صفو الأمن العام. ولكن بعد بضعة أيام، أصدر العبدي أمراً آخر بإعفائنا من التحقيق دون أن يتم توقيف أحد منا. وعفا الله عما سلف!

حل عام ١٩٦٠ وتخرجت من كلية التجارة والاقتصاد بمرتبة الشرف الأولى التي أهلتني للتعيين في الكلية نفسها بوظيفة معيد. تقدمت لعمادة الكلية بطلب تعييني معيداً في قسم الإحصاء. غير أن العمادة تلكأت في ذلك، وتعذر علي مقابلة وزير المعارف آنذاك الزعيم إسماعيل العارف في الوزارة، فلم أتورع من أن أطرق عليه باب داره في ظهيرة قائظة، شرحت له موضوعي. أبدى الرجل اهتمامه وطلب مني الحضور لمقابلته في اليوم التالي في مقر الوزارة. وخلال المقابلة التي استغرقت نصف الساعة أجرى الوزير عدة مكالمات هاتفية تم على إثرها تعييني معيداً في قسم الإحصاء. وانتهى كل شيء.

بعد بضعة أشهر، أي في أوائل عام ١٩٦١، حصلت على قبول من جامعة لندن – كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية London school of Economics & Political Science فتقدمت لوزارة النفط لكي

أكون ضمن طلبتها من المبعوثين للدراسة على نفقتها. وكان المدير العام في الوزارة آنذاك عبد الله إسماعيل، أما مدير البعثات في وزارة المعارف فكان الدكتور محمد المشاط، وكان الاثنان معا يجريان مقابلة المتقدمين. ومع توفر جميع شروط القبول بي، فان الظرف السياسي في تلك السنة، كان يفضل الطلبة من غير العناصر القومية «المتآمرة». ولأن إسماعيل والدكتور المشاط كانا من المتعاطفين سراً مع هذه الزمر والعناصر. فقد كان لتعاطفهما هذا الأثر الكبير في تمشية طلبي والإسراع بقبولي في بعثة وزارة النفط. وكلمة حق تقال أنه لولا هذا التعاطف لما أتيح لبعض القوميين، الحصول على بعثات للدراسة خارج العراق.

في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦١ التحقت بجامعة لندن. كان سفير العراق في بريطانيا آنذاك، الدكتور بديع شريف العاني وهو نفسه الذي كان عميداً لكلية التجارة عام ١٩٥٦، أما الملحق الثقافي، فكان إسماعيل محمد إسماعيل، الذي كان قبل ذلك مدرساً للرياضة في جامعة بغداد، وكان معاون الملحق الثقافي، علي المثنو.

حل يوم الثامن من فبراير (شباط) ١٩٦٣. وأثناء توجهي إلى الكلية، لفت نظري الصحف البريطانية وهي تحمل على صفحاتها الأولى عناوين ضخمة تقول: «ثورة في بغداد: اغتيال قاسم». ولا أكتم سراً، أدخل هذا الخبر سروراً بالغاً الى نفسي. فلقد سقط حكم قاسم. ومعنى ذلك أنه ستتحقق الوحدة العربية. ليس هذا فحسب، بل أن تصنيفي كعراقي سينقلب من «متآمر قومي قذر» إلى مواطن ثوري صالح.

وصلت إلى الكلية والتقيت بزميل عراقي معروف بميوله اليسارية. ناولته الصحيفة. قرأ الخبر، ثم التفت إلي، وبكل هدوء وبرود قال: «إذا صح هذا الخبر فأن هذا اليوم سيكون بداية لنكبات متتالية. الدماء ستسيل بين الحين والحين. الشباب سيتساقطون صرعى برصاص

الانتقام والانتقام المتبادل». امتعضت من أقوال زميلي هذا. وسكت على مضض، و لم أصدقه في حينه.

مرت بضعة أيام. وتوطد الوضع الجديد في العراق وبانت هوية قياداته. وإذا بزميلي القديم طالب حسين الشبيب يصبح وزيراً للخارجية. وابتدأت يد التغيير تنال الطلاب والموظفين كعادة أية حكومة جديدة من الحكومات التي تعاقبت على العراق. ومن الذين نالهم الفصل من البعثة كان أحد زملائي (فرهنك جلال) لميوله اليسارية. ولهذا فقد اتفقت مع بعض الأصدقاء على تقديم ما يمكن لمساعدته لكي لا ينقطع عن الدراسة. ويبدو أن هذا الأمر قد وصل لعلم علي المثنو (معاون الملحق الثقافي). ففي إحدى زياراتي للدائرة الثقافية في السفارة إلتقاني المثنو ليعاتبني على دفاعي عن الطالب المذكور واهتمامي بشؤونه، حيث انه – على حد قوله – شيوعي. وحسبت أن الأمر انتهى إلى هذا الحد. و لم أدرك أن المثنو يبيت لي شراً.

في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٣، حصلت على شهادة الماجستير، أي بعد مضي عامين فقط على التحاقي بالجامعة. ومع أني قد وفرت على الحكومة العراقية سنة دراسية كاملة لأن المدة المنصوص عليها في عقد البعثة للحصول على الماجستير، كانت ثلاث سنوات، فقد فوجئت بالمثنو يخبرني بأني قد خالفت عقد البعثة بحصولي على الشهادة قبل وقتها المحدد في العقد. و لم ينفع معه نقاشي وجدلي بالفوائد التي يمكن أن تعود علي وعلى الحكومة. وان عقد البعثة هو خمس سنوات للحصول على الشهادتين (الماجستير والدكتوراه).

في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣، حدث تغيير حكومي آخر في العراق. وسيطر عبد السلام محمد عارف على الحكم. وبدأت حملة تطهير أخرى. واعتلت وجوه جديدة مسرح الأحداث في بغداد. وفي

يناير (كانون الثاني) ١٩٦٤، غادرت لندن إلى بغداد لكي اجمع بعض المعلومات الإحصائية لرسالة الدكتوراه التي كنت أعدها. وخلال وجودي هناك اتصل بي عبد الله إسماعيل (المدير العام في وزارة النفط) وطلب مني التوجه إلى الوزارة لمقابلته لأمر هام. ذهبت إلى هناك فاستقبلني الرجل ببشاشته المعهودة وأدبه الجم. ثم أخبرني بأنه تسلم كتابا من الملحقية الثقافية في لندن موقعاُ من قبل علي المثنو (معاون الملحق الثقافي) يوصي فيه بفصلي من البعثة لسببين هما:

مخالفتي لعقد البعثة بحصولي على شهادة الماجستير في سنتين بدل ثلاث سنوات.

رعايتي للشيوعيين العراقيين المفصولين من البعثة.

استغربت من أمر هذا الكتاب. ونصحني السيد إسماعيل بمغادرة بغداد إلى لندن على وجه السرعة، على أن يقوم هو بمعالجة الأمر دون أن يتخذ أي إجراء ضدي.

وبعد مدة قصيرة من عودتي إلى لندن، تم نقل المثنو إلى بغداد ليصبح في العهد الجديد مديراً عاماً لضريبة الدخل!

في صيف ١٩٦٦ حصلت على شهادة الدكتوراه قبل المدة المنصوص عليها في العقد أيضاً. ولم أخبر السفارة حتى لا أتهم ثانية بمخالفة عقد البعثة وأعرض نفسي للعقوبة. وفي هذه الأثناء عرضت علي جامعة لندن وظيفة تدريسية قبلتها مؤقتاً لحين انتهاء مدة العقد والعودة إلى العراق.

الفصل الرابع
العودة الى العراق والاتصال بالبعثيين

في مطلع عام ١٩٦٧، عدت إلى العراق وحاولت العمل في شركة النفط الوطنية. ولكن رئيسها غانم العقيلي وضع بعض العقبات في طريقي. مما حملني على التوجه الى جامعة بغداد، والانهماك بالعمل الأكاديمي.

في ذلك الوقت، كان هناك ثلاثة أشخاص يمثلون رموز العهد القائم هم: طاهر يحيى رئيس الوزراء. الدكتور عبد العزيز الدوري رئيس جامعة بغداد. والدكتور خير الدين حسيب الأستاذ المساعد بكلية التجارة. وعن طريق الدكتور حسيب الذي تربطني به زمالة قديمة تعرفت بالدكتور الدوري الذي دعاني لمقابلته في رئاسة جامعة بغداد التي كان مقرها في المبنى القديم للبلاط الملكي في الاعظمية.

استقبلني الدوري بحفاوة وطلب مني أن أتولى سكرتارية المجلس الأعلى للتربية والتنمية الاجتماعية إلى جانب وظيفتي التدريسية في كلية التجارة. كان المجلس مؤلفاً من عدد من الوزراء ورئيس الجامعة ويقوم برئاسة جلساته طاهر يحيى رئيس الوزراء. ومن أهداف المجلس ربط عملية التنمية الاقتصادية بخطة تربوية شاملة.

كنت أحضر الاجتماعات بصفتي سكرتيراً عاماً (بالوكالة)، أستمع

لأحاديث أعضاء المجلس ومناقشاتهم وأسجلها حرفياً أحياناً. أو مشذبة أحياناً أخرى.

كانت تلك الوظيفة أول احتكاك لي بالسياسة العراقية. لا من حيث فلسفتها، إن وجدت، ولكن من حيث تنفيذها وشخوص منفذيها. جميع الـوزراء كانوا يشاركون في المناقشات مهما كانت طبيعة الموضوع. وكنت أرتب ذلك بعناية واهتمام:

طاهر يحيى رئيس الوزراء ورئيس المجلس، كان ذكياً. يفسح المجال لجميع الحاضرين بالكلام والمناقشة. و لم تكن روح النكتة تغيب عنه في الكثير من الأحيان. عبد الستار عبد اللطيف، وزير البلديات، كان ذكيا ومتسلسلاً في عرض أفكاره. شامل السامرائي (طبيب) وزير الداخلية لم يكن يتكلم كثيراً. الدكتور محمد يعقوب السعيدي وزير التخطيط، لم أسمعه يناقش إلا مرة واحدة. وان كانت مهمة المجلس التنسيق بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط التربوي.

الدكتور مالك دوهان الحسن وزير الثقافة والإرشاد، كان يشارك مشاركة متحمسة. ويحاول أن يربط بين الأهداف القومية العربية وبرامج التعليم والثقافة. خليل إبراهيم (أو خليل رويتر كما كان يسمى) وزير الصناعة، عسكري ولكنه يقرأ كثيراً. ويناقش في كل موضوع ليفهم الحاضرين بأنه ملم بكل موضوع.

***

بعد مرور شهرين على قيامي بمهام سكرتارية المجلس، استدعاني طاهر يحيى إلى مكتبه في مبنى المجلس الوطني. في الساعة السابعة والنصف صباحاً، فقد كان معروفاً بدوامه المبكر جداً على خلاف الكثير من الوزراء وكبار موظفي الدولة. في ذلك اللقاء، سألني أولا

إن كان لدي هاتف في المنزل، فكان جوابي بالنفي، لعدم توفر خطوط الهاتف في منطقة الاعظمية التي كنت أقيم فيها. وهو العذر الذي طالما سمعته من المدير العام للبريد والبرق المهندس نصرت المدرس.

استغرب طاهر يحيى. ورفع سماعة الهاتف الحكومي المباشر وتكلم مع المدير العام للبريد. أصدر أوامره بنصب الهاتف بمنزلي، ثم طلب مني القيام بمهمتين: أولاهما، إعداد تقرير تفصيلي عن أجهز التخطيط في العراق وسبل تطويرها. وثانيهما، أعداد ميزانية لنفقات سكرتارية المجلس والمباشرة فوراً باستئجار مبنى لتلك السكرتارية وتعيين بعض المساعدين، لأنه، أي طاهر يحيى، يريد أن يشرف بنفسه على الجوانب المهمة من الأمـور التربوية إضافة إلى محاولة إيجاد الوظائف المناسبة لخريجي الدراسة الإعدادية ممن لا يقبلون في الجامعات العراقية.

بعد أسبوعين من تلك المقابلة، أكملت ما طلبه طاهر يحيى وذهبت لمقابلته في مكتبه في الساعة السابعة صباحاً. قدمت له التقرير الذي طلبه حول أجهزة التخطيط. تصفحه ووضعه جانبا على أن تجري مناقشته في مناسبة أخرى.

أما الميزانية وملاك الموظفين (الكادر) ومتطلبات السكرتارية فقد وافق عليها فوراً واتصل بوزير التخطيط، الدكتور محمد يعقوب السعيدي، طالبا منه تخصيص المبلغ اللازم وهو ما حصل فعلاً.

سكرتارية المجلس

شارع المغرب، كما هو معروف، كان أحد الشوارع الجديدة التي افتتحت آنذاك في بغداد. وهو قريب من رئاسة جامعة بغداد والكليات التابعة لها. استأجرت إحدى الدور المطلة على ذلك الشارع واتخذتها

مقرا لسكرتارية مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية، وانتدبت من جامعة بغداد اثنين من موظفيها للعمل معي. أحدهما بصفة محاسب، والآخر راقن على الآلة الكاتبة.

ولكي تستطيع السكرتارية القيام بمهامها. فقد وافق طاهر يحيى على انتداب زميل لي تعرفت عليه في جامعة لندن هو الدكتور صلاح الدين عبد المجيد الشيخلي الذي كان يعمل مدرساً في معهد الهندسة التكنولوجية.

باشر الدكتور الشيخلي في السكرتارية بصفة خبير. وبعد أيام من مباشرته جاء ليخبرني بأن لديه مشكلة تتعلق بسيارته الفولكس واكن التي جلبها معه بعد عودته من إنكلترا. وإن هذه المشكلة المستعصية لا يستطيع حلها سوى رئيس الوزراء طاهر يحيى بصفته رئيساً للجنة التموين العليا، وهي لجنة كانت تنظر في مسائل الاستيراد التي تحتاج لقرارات خاصة. والمشكلة هي أن السيارة كانت مستعملة أصلاً، اشتراها الدكتور صلاح في لندن من شخص نرويجي يسكن لندن، ومسجلة في الدانمرك. وكانت معاملة الشراء باسم زوجته البريطانية، وان إدارة جمارك بغداد لم توافق على إدخالها إلى العراق ودفع الرسم الجمركي عليها لعدم تمكن الدكتور صلاح من الحصول على إجازة الاستيراد اللازمة، وان وزير الاقتصاد (الدكتور محمد جواد العبوسي) قد أحال الموضوع للجنة التموين العليا لاتخاذ القرار المناسب، إما بإعادة تصديرها إلى بريطانيا، أو مصادرتها.

تصور! سيارة فولكس واكن لا يتجاوز سعرها ٣٠٠ دينار عراقي، جلبها طالب عراقي أكمل شهادة الدكتوراه، وجاء بها سياقة من لندن إلى بغداد، وإذا بتلك السيارة تصبح مشكلة تحتاج لأستاذ في القانون الدولي لإيجاد حل لها.

أخذت المعاملة لطاهر يحيى. وشرحت له المشكلة. فضحك وقال: حقاً أنها مسألة تحتاج إلى الأمم المتحدة لاتخاذ قرار بشأنها. تصور الروتين في العراق وضيق أفق المسؤولين! كيف يمكن إصلاح الجهاز الإداري إذا لم يكن الوزير قادراً على اتخاذ قرار. أي قرار. وعلى الفور وافق طاهر يحيى على إجازة إدخال السيارة، وانتهت بذلك «المعضلة».

كانت تلك المقابلة مع طاهر يحيى بعد حرب ٥ حزيران ١٩٦٧، وقد حدثني أثناءها عن حادثة طريفة حصلت في مدينة أربيل، حيث ألقت أجهزة الأمن هناك القبض على سيدة أجنبية شقراء جميلة، بتهمة التجسس، لأن السيدة الشقراء كانت تحمل بيدها آلة تصوير وتلتقط صوراً لبعض أسواق ومحلات أربيل، وعندما علم طاهر يحيى بالخبر، استدعى مسؤول أمن أربيل إلى مكتبه وسأله:

ما هي أدلتك على كون تلك الشقراء جاسوسة؟

كان جواب مسؤول الأمن:

– سيدي، شقراء أجنبية وجميلة تحمل آلة تصوير وتلتقط صوراً للمحلات والأسواق. إذن لابد أن تكون عميلة دسها الاستعمار بين صفوفنا للتفرقة بين عرب السوق وأكراده. وكان جواب طاهر يحيى لذلك المسؤول الأمني بأن الاستعمار لا يحتاج إلى إرسال أجنبية شقراء تحمل الكاميرا لتبث الفرقة في صفوفنا، وأمر بإطلاق سراحها فوراً.

لقد أخبرني طاهر يحيى بتلك القصة للتدليل على ضيق أفق أجهزة الأمن. فكل من يلتقط الصور ويحمل خرائط بيده فهو جاسوس. وكل من يمتلك آلة كاتبة وكاميرا فهو مخرب.

ومن الغريب انه بعد مرور أكثر من عشرين عاما على لقائي مع طاهر يحيى، فان مسألة كاميرات التصوير والآلات الكاتبة وأجهز الاستنساخ (الرونيو) لازالت تشغل بال مسؤولي الأمن والمخابرات!

كيف تعرفت على البكر

بعد مباشرتي في سكرتارية مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية، زارني في عصر أحد الأيام الدكتور محمد المشاط (مدير البعثات عام ١٩٦١ والاستاذ بجامعة بغداد في ذلك الوقت). وكان معروفا عنه بأنه من عناصر حزب البعث النشطة العاملة في الحقل الجامعي. وبعد تجاذب أطراف الحديث سألني عن أفكاري السياسية فأخبرته بأني قومي مؤمن بالوحدة العربية وصداقاتي بعثية في أغلبها. بدت عليه أسارير الفرحة. واقترح علي ضرورة التعرف على أحمد حسن البكر، وأنه، أي المشاط، سيرتب لي لقاء خاصاً مع البكر في منزله في أحد أحياء بغداد، وهو المعروف بحي علي الصالح.

وافقت على الفكرة، وبعد يومين جاء الدكتور المشاط بسيارته الخاصة واقترح علي مرافقته لمسكن البكر. وصلت الدار، ووجدت فيها شخصين آخرين، علمت فيما بعد أن أحدهما هو صالح مهدي عماش (ضابط متقاعد) والآخر، عبد الله سلوم السامرائي المدرس في كلية الشريعة ببغداد.

استقبلنا البكر، وكان يرتدي الدشداشة (الجلابية). وبعد حديث قصير انفرد بي في إحدى غرف المنزل وأخبرني بأنه سمع عني الكثير من الدكتور المشاط، وانه على علم باتجاهي السياسي وعلاقتي بطاهر يحيى ومجلس التخطيط، وأنـه يحاول التعرف على أكبر عدد من الشباب الذين يتوسم فيهم الخير. بعد هذا الحديث عدنا لنلتقي بضيوفه

الآخرين. وعند مغادرتي المنزل، أوصلني البكر إلى الباب وأكد عليَّ ضرورة تكرار الزيارة.

بعد أقل من أسبوع اتصل بي الدكتور المشاط هاتفيا واتفقنا على زيارة ثانية للبكر.

كانت تلك الزيارة مقتصرة علينا نحن الثلاثة، البكر، المشاط، وأنا. سألني البكر عن اتفاقية النفط التي كانت الحكومة العراقية قد وقعتها مع شركة النفط الفرنسية ايراب، فأخبرته بأني لم اطلع عليها ومعلوماتي عنها لا تعدو عما نشر في الصحف العراقية، ولكن لي صديقاً أسمه عبد الله إسماعيل (مدير شؤون النفط آنذاك) قد يكون بإمكانه تزويدي بالتفاصيل المطلوبة، ووعدته بأني سأحاول جهدي للحصول منه على ما أستطيع من معلومات.

بعد يومين من ذلك اللقاء مع البكر، ذهبت لمقابلته عبد الله اسماعيل في وزارة النفط وأخبرته صراحة بطلب البكر، وسألت إن كان من الممكن تزويدي بمحاضر جلسات المفاوضات مع شركة ايراب الفرنسية، وعن رأيه الشخصي بتلك الاتفاقية، إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بمفاوضات الحكومة العراقية مع مختلف شركات النفط، مع التأكيد له بأن موقفه هذا سوف لا ينسى أبداً في حالة تسنم البكر ومجموعته الحكم في العراق.

كان إسماعيل متجاوباً معي، واستمر بتزويدي بما يطلبه البكر من معلومات، وبتحليلاته الشخصية كأحد المطلعين على شؤون النفط. ولكن بالرغم من هذا الموقف المتجاوب، فقد قوبل بالجحود بعد تسلم حزب البعث للحكم عام ١٩٦٨، بل انه حورب في وظيفته مما اضطره إلى مغادرة العراق إلى أبوظبي، حيث عمل وكيلاً لوزارة

النفط في دولة الإمارات العربية وممثلاً لحكومتها في منظمة الاوبيك. ولعلها مفارقة ان تكون تلك المعاملة السيئة لعبد الله إسماعيل والتي اضطرته لمغادرة العراق هي التي جعلت منه رجل أعمال ناجح. ورب ضارة نافعة.

طاهر يحيى ومشكلة العاطلين

في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٨، وفي صباح أحد الأيام جاءني أحد موظفي كلية التجارة والاقتصاد (التي كنت ادرس فيها) ليقول لي بأن رئيس الوزراء طاهر يحيى يطلبني على الهاتف، وكان هذا الموظف في حالة ارتباك وعجلة، يحاول جر أنفاسه لأنه، كما يبدو، جاء راكضاً من مكتبه إلى القاعة التي كنت أحاضر فيها.

سألته عما إذا كان رئيس الوزراء شخصيا على الهاتف، أم أن المتحدث هو السكرتير عدنان الجبوري؟ أكد لي أن المتحدث قد أخبره بأنه طاهر يحيى (أبو زهير) وانه يريد جواد هاشم فوراً.

توجهت مع الموظف إلى مكتبه ورفعت سماعة الهاتف لأسمع على الطرف الآخر طاهر يحيى وهو في حالة شبه عصبية ممزوجة بنوع من الغضب يقول: دكتور جواد. يبدو أن تخطيطنا التربوي لم ينجح في قبول خريجي الدراسة الإعدادية جميعاً في كليات ومعاهد الجامعة. فكان جوابي هو أننا لم نبدأ بالتخطيط فعلا، وان الفترة الماضية – قدر تعلق الأمر بالسكرتارية التي كنت أشرف عليها – إنما هي قصيرة جداً إلى الحد الذي لم أستطع فيه شخصياً تهيئة الكادر الفني المطلوب. ثم أن السكرتارية لا تخطط، وان مسؤولية التخطيط تنحصر في المجلس و..

وقبل أن أكمل جملة أخرى، انفجر طاهر يحيى ساخرا وقال: يا مجلس.. يا بطيخ. تعال فورا إلى رئاسة مجلس الوزراء لنبحث أمر

خريجي الدراسة الإعدادية العاطلين عن العمل، ولنرى كيف يمكن لسكرتارية المجلس تشغيل هؤلاء المتعطلين قبل أن تتلقفهم الأحزاب المعارضة ويشتغلوا بالسياسة.

سارعت إلى سيارتي لأقودها بأقصى ما أستطيع من سرعة، من منطقة الوزيرية، حيث كلية التجارة إلى جانب الكرخ، حيث مبنى رئاسة الوزارة.

دخلت مبنى المجلس بخطى حثيثة متجهاً إلى مكتب سكرتير رئيس الوزراء، فمكتب الرئيس. كان طاهر يحيى يمسك بسماعة الهاتف متحدثاً. وبعد أن أنهى مكالمته ووضع السماعة، التفت نحوي قائلاً: تفضل بالجلوس. لقد كنت قبل لحظات أكلم وزيري المالية والنفط، حيث طلبت منهما إعداد حصر شامل لجميع الوظائف الشاغرة في المؤسسات النفطية، وبالأخص محطات تعبئة الوقود، وإرسال قائمة بتلك الشواغر وتوزيعها الجغرافي إليك.

وهنا سألته: ماذا أفعل بتلك القائمة؟

قال: تعلن في الجرائد طالباً جميع خريجي الدراسة الإعدادية لعام ١٩٦٧ ممن لم يسعفهم الحظ في دخول المعاهد والكليات التقدم بطلبات تعيينهم. ثم تقوم أنت ومعاونوك في السكرتارية بتوزيعهم على الوظائف الشاغرة.

بعد صمت قصير، قلت لرئيس الوزراء بأن مهمة التعيين، تقع ضمن صلاحيات مجلس الخدمة العامة لأنه هو الجهة المخولة بموجب القانون. ويكل برود التفت طاهر يحيى إلي وقال أنه سيصدر قراراً وزارياً يستثني هذه التعيينات من إجراءات مجلس الخدمة.

عدت إلى سكرتارية المجلس. وفي عصر اليوم نفسه، بدأت في إعداد استمارة خاصة ليملؤها المتقدمون من خريجي الدراسة الإعدادية.

أخذت الطلبات تنهال علينا مرفقة أحيانا ببطاقات تعريف وتوصية من هذا المسؤول أو ذلك الوزير لتعيين فلان – فقير الحال – في محطة تعبئة الوقود القريبة من مسكنه في حي المنصور أو حي الجادرية أو زقاق الحيدرخانة!

وإذا تأخرت معاملة أحد هؤلاء المتقدمين أكثر من أسبوع، فان مكالمة هاتفية من مسؤول آخر أو من سكرتير رئيس الوزراء، كانت تكفي للإسراع في تمشيتها.

البكر يتوسط

كانت سكرتارية المجلس منشغلة بالتعيينات لفترة ثلاثة شهور تقريباً، وكل يوم يمر كنت أجد نفسي محاطاً بعدد كبير من طالبي التعيين، يحملون أوراقهم في طابور طويل أمام مبنى السكرتارية. بعضهم يشكو شظف العيش، والبعض الآخر يلوح بطلب التعيين بيد وببطاقة الوساطة باليد الأخرى. وفي هذا الزخم والفوضى، كنا نحاول قبول الجميع دونما تمييز قدر المستطاع، وصد الضغوط ما أمكن.

كان عدد الشواغر التي هيأها وزيرا المالية والنفط أكثر من عدد المتقدمين للعمل. وكان من المؤكد أن الجميع سيعينون طبقاً للتوزيع الجغرافي للوظائف الشاغرة وليس التوزيع الجغرافي لدور سكناهم.

في تلك الأثناء، رن جرس الهاتف في مكتبي، وإذا المتحدث أحمد حسن البكر يطلب موعداً لزيارتي، وتناول فنجان قهوة، رداً لزياراتي المتعددة له في منزله. رحبت به قائلاً: أبا هيثم.. على الرحب والسعة.. تعال متى شئت.

وفي اليوم التالي، زارني البكر وبرفقته صالح مهدي عماش. تتالت

أقداح الشاي. تحدثنا عن شؤون الدنيا، والدولة، والشواغر الوظيفية المتوفرة وطابور المتعطلين أمام مبنى السكرتارية. وانبرى البكر قائلاً: إن منظر هذا الطابور لأمر محزن. هذا الشباب المتعطل كيف أهملت حكومة طاهر يحيى التخطيط الجامعي السليم، وانه لو استمر حكم البعث منذ عام ١٩٦٣ لكان العراق قد أصبح جنة من جنان الدنيا!

طال الحديث وتشعب. ثم قدم لي البكر مجموعة من طلبات التعيين التي كان قد ملأها أصحابها. وبدلاً من أن يرفقوا معها بطاقات التوصية، فضلوا إرسال التوصية نفسها بشخص احمد حسن البكر وصالح مهدي عماش.

تسلمت الطلبات وقرأتها سريعاً وأكدت للبكر بأنهم سيعينون حتما إذا توفرت فيهم الشروط المعلنة، خاصة وان عدد الشواغر أكثر من عدد المتقدمين للعمل.

أكد البكر توفر شروط التعيين، وان رجاءه الوحيد هو أن يعين هؤلاء في محطات تعبئة الوقود الواقعة في جانب الكرخ من بغداد وبالأخص المناطق القريبة من مبنى القصر الجمهوري ومبنى رئاسة الوزارة، أي مبنى المجلس الوطني.

بعد أسبوع من زيارة البكر وعماش أعددت قائمة طويلة بأسماء المتقدمين وبأوامر تعيينهم، بضمنهم الأشخاص الذين أوصى بهم البكر تمهيداً لتوقيعها من قبل رئيس الوزراء طاهر يحيى.

توجهت إلى مكتب رئيس الوزراء، حيث كان منشغلاً مع بعض الوزراء وضباط الجيش والانضباط (البوليس العسكري). انتظرت لأكثر من ساعة، وفات الموعد المحدد لي.

اعتذر مدير المكتب عدنان الجبوري للتأخير. فقلت إذا كان رئيس

الوزراء منشغلاً فسأترك وثائق وأوامر التعيين وسآتي في اليوم التالي بعد أن يكون رئيس الوزراء قد اطلع عليها ووقعها.

تركت مكتب رئيس الوزراء دون أن أقابله. وتركت الأوراق لدى مدير مكتبه.

في صباح اليوم التالي، أتصل بي مدير المكتب هاتفياً ليحدد لي موعداً آخر في اليوم نفسه، في الساعة الثانية ظهراً.

استقبلني طاهر يحيى بابتسامة عريضة، وبدأ يتصفح معاملات التعيين التي كنت قد تركتها قبل يوم لدى مدير مكتبه، ثم التفت إلي وسألني والابتسامة لا تفارقه: دكتور.. هؤلاء المتقدمون للعمل.. هل قابلتهم شخصياً للتأكد من صحة المعلومات؟ أجبته: نعم.. قابلت أغلبهم، وتأكدت من صحة المعلومات.

سكت رئيس الوزراء برهة، وعاد ليتصفح الوثائق التي أمامه. ثم فاجأني بسؤال جديد:

هل كانت مقابلتك لأحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش جيدة؟ ارتبكت، وهممت بتدبير جواب لسؤال غير متوقع. ولكن طاهر يحيى أردف قائلاً:

دكتور.. نحن جميعاً على درب «أمة عربية واحدة.. ذات رسالة خالدة».. مثلنا في ذلك مثل البكر وعماش، ولكن المهم أن تعرف أنت بأننا نحصي حركاتهم واجتماعاتهم وزياراتهم.. وسوف لن نسمح للبعث بالعبث مرة أخرى.

انتهت الزيارة. تسلمت أوامر التعيين بعد أن وقعها طاهر يحيى وغادرت مكتبه. وكانت هذه هي آخر مرة ألتقي بها طاهر يحيى، إذ

في اليوم التالي اتصل بي هاتفياً مدير مكتبه ليخبرني بأن الرئيس قد قرر إبعادي عن سكرتارية مجلس التخطيط التربوي والإيعاز لوزير التخطيط بتعييني بمنصب المدير العام للإحصاء فضلاً عن وظيفتي الجامعية لأنني متخصص بالإحصاء، والبلد بحاجة لأمثالي!

في مطلع يوليو (تموز) ١٩٦٨، أصدر وزير التخطيط الدكتور محمد يعقوب السعيدي أمراً بتعييني مديراُ عاماً للإحصاء بالوكالة، ولأنني كنت منشغلاً بالامتحانات الجامعية، فقد باشرت العمل في دائرة الإحصاء يوم ١٥ يوليو (تموز) ١٩٦٨.

كانت الدائرة تقع في جانب الكرخ بالقرب من مستشفى الطفل العربي، وهي بناية تتألف من أربعة طوابق. قذرة بشكل لا يمكن تصوره. ليس هذا فحسب، بل أن الطابق الأول منها كان معداً لتجهيز الشاي والقهوة والطعام للموظفين. رائحة الطعام، وبالأخص رائحة الكباب و«الفشافيش»، تجول وتصول في غرف الموظفين.

باشرت العمل، وفي ذهني أفكار للتطوير. طلبت من الموظف المسؤول عن الشؤون الإدارية تحضير قائمة بأسماء ومؤهلات ووظائف العاملين، وعندما اطلعت عليها في اليوم التالي، وجدتها قائمة غريبة بعض الشيء. فأولا أن عدد الموظفين الإداريـين ضعف عدد الفنيين الإحصائيين. وثانياً لم يكن بين من يشغل الوظائف الفنية أحد يحمل شهادة في علم الإحصاء. أما المدير المسؤول عن الشؤون الإدارية، فكان رئيس قسم الحسابات. ومؤهلاته انه كان شرطياً للمرور نقلت خدماته لدائر الإحصاء، ثم تدرج في الوظيفة ليصبح مديراً للحسابات ومديراً للإدارة مع تمسكه الشديد بنفس عقلية شرطي المرور. تلك العقلية التي حافظ عليها طوال مدة تدرجه في الوظيفة.

بعد اطلاعي – السريع – على وضع دائرة الإحصاء، من حيث كفاءة

العاملين وأسلوب العمل الإداري، ورائحة الطعام الآخذة بالأنفاس، انتابني شعور بالحزن والألم. إذ كيف يمكن إصلاح دائرة مهمة كدائرة الإحصاء إذا كان البنيان العام لها قد بني على أساس خاطئ!

حملت نفسي وأوراقي وتوجهت إلى وزارة التخطيط لمقابلة الوزير بعد أن هيأت مسودة أمر وزاري طويل يتضمن بنوداً كثيرة في الصلاحيات التي يجب أن يتمتع بها المدير العام للإحصاء كي يستطيع أداء مهمته في الإصلاح والتطوير. ألقى الوزير الدكتور محمد يعقوب السعيدي، نظرة سريعة على تلك المسودة ثم التفت إلي قائلاً:

هذه صلاحيات واسعة. ولا يمكن إصدارها بأمر وزاري ما لم يطلع عليها المشاور القانوني في الوزارة. تركت المسودة معه. اتفقنا على اللقاء في اليوم التالي الموافق ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨.

جاء اليوم التالي، ولكن هذا اليوم كان من الأيام المشهودة في تاريخ العراق الحديث. ولم أستطع أن ألتقي بالوزير لسبب واحد هو التغيير الحكومي الذي حصل في ذلك اليوم في أعقاب الانقلاب الذي قادته مجموعة من العسكريين والمدنيين من البعثيين.

الفصل الخامس
البعث في السلطة – ١٩٦٨

بذور البعث في العراق

اليوم: الجمعة ٤ أبريل (نيسان) ١٩٤٧.

الحدث: افتتاح أول مؤتمر لحزب البعث في سورية، حيث انتخب ميشيل عفلق عميداً للحزب وصلاح الدين البيطار أمينا عاما.

بعد عامين من تلك الجمعة وذلك الحدث التقى شخصان في بغداد قدما من الاسكندرون: فايز إسماعيل ووصفي الغانم. الأول كان طالبا في كلية الحقوق ببغداد، والثاني طالبا في دار المعلمين العالية. ومع هذين الشخصين التقى شخص ثالث: الشاعر سليمان العيسى.

وبدأ الثلاثة غير العراقيين ببذر البذور الأولى لإنشاء خلايا صغيرة لحزب البعث في العراق. وفي عام ١٩٥٠ غادر فايز إسماعيل بغداد عائداً إلى وطنه سوريا، وبعودته انتقلت قيادة حزب البعث في العراق إلى عبد الرحمن الضامن.. وهو عراقي من مواليد الأعظمية. غير أن قيادة الضامن لم تدم طويلا، إذ ما أن جاء عام ١٩٥١ حتى انسحب الضامن نتيجة لمرضه، أو نتيجة – كما تردد من أخبار بعد انسحابه – ميله إلى الفكر اليساري. وبعد انسحاب الضامن تولى مسؤولية الحزب

أبو القاسم كرو، وهو تونسي كان يدرس في جامعة بغداد. وكان يحيى ياسين (أصبح رئيسا لديوان رئاسة الجمهورية عام ١٩٦٨) يقوم بتسيير أعمال الحزب اليومية عند تغيب الضامن لفترات قصيرة.

بعد أن أنهى كرو دراسته وغادر العراق، عهدت مسؤولية الحزب إلى فخري قدوري الذي كان يستلم بعض التوجيهات الحزبية مباشرة من صلاح الدين البيطار عبر قنوات سرية. وبعد تزايد عدد الأعضاء وانتشار حلقات الحزب في بعض المدن العراقية وإقامة عدد من المكاتب للهيكل الحزبي، عقد أول مؤتمر قطري في دار فخري قدوري في الأعظمية عام ١٩٥٤.

بعد ذلك تولى قيادة الحزب فؤاد الركابي، الذي عين وزيرا للإعمار بعد قيام ثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨، ثم انتقلت قيادة الحزب إلى أفراد آخرين أمثال علي صالح السعدي وطالب حسين الشبيب وأحمد حسن البكر حتى وصلت صدام حسين عام ١٩٧٩.

لقد رافق تاريخ نشأة الحزب وتطوره بعض الغموض والتشويش ليس في الوسط العام فحسب، وإنما داخل الحزب نفسه أيضاً مما دفع قيادة الحزب في منتصف السبعينات إلى توثيق تأريخه بالصورة التي تريدها، وشرعت في عملية التوثيق بإشراف شبلي العيسمي الأمين العام المساعد للقيادة القومية في تلك الفترة. واحتاج العيسمي في مرحلة التوثيق النهائي إلى تحديد الكثير من النقاط التي ظلت غامضة أمامه أو اختلفت الآراء حولها. وقد بادر العيسمي بالاتصال بالدكتور فخري قدوري في مارس (آذار) ١٩٧٦. وقبل العيسمي اقتراح قدوري بدعوة أكثر عدد ممكن من الرفاق القدامى، الذين رافقوا نشوء الحزب وتطوره وبقوا على قيد الحياة، إلى لقاء يطرح فيه العيسمي عليهم ما لديه من أسئلة قد تلقي الإجابة عنها بعض الضوء على نشأة الحزب في العراق

وتزيل الغموض والتشويش اللذين رافقا هذه النشأة خلال فترة تقارب ٢٥ عاما.

عقد الاجتماع أواخر مارس (آذار) ١٩٧٦ في دار الدكتور قدوري في الأعظمية، وهي ذات الدار التي احتضنت أول مؤتمر قطري للحزب. حضر اللقاء شبلي العيسمي وأشرف على إدارة المناقشة التي تم تسجيلها كاملة، كما حضر عدد كبير من رفاق الأمس الذين شاركوا في تأسيس الحزب وواكبوا نشأته، ثم تركوه أو فصلوا منه.

ولقد ذكر لي الدكتور قدوري أسماء بعض من شاركوا في ذلك اللقاء من بينهم شفيق الكمالي، فيصل حبيب الخيزران، شمس الدين كاظم، جعفر قاسم حمودي وعبد الرحمن منيف. وبعد مرور أعوام عديدة بدأت جريدة «الجمهورية»، اعتماداً على نتائج ذلك اللقاء، بنشر تاريخ الحزب تفصيلا على حلقات.

قبيل السابع عشر من يوليو (تموز) ١٩٦٨

كانت عقارب الساعة تشير إلى الرابعة عصرا، من يوم الثلاثاء ٩ يوليو (تموز) ١٩٦٨. كان ذلك اليوم من أيام بغداد اللاهبة التي تسمى بـ «الباحورة»، فالجو خانق شديد الحرارة، والقيظ يلفح الوجوه بشواظ من السموم. و لم يكن في الشارع المؤدي إلى منزل فؤاد الركابي سوى سيارة عسكرية يجلس جندي خلف مقودها، بينما كان ضابطان أحدهما برتبة نقيب والآخر برتبة ملازم أول، يجلسان في المقعد الخلفي. توقفت السيارة أمام منزل الركابي وترجل منها الملازم واتجه نحو الباب وراح يضغط على زر الجرس. لم يجب أحد. مرت بضع دقائق والضابط يعاود الضغط على الزر الكهربائي تارة ويطرق الباب تارة أخرى. بعد لحظات فتحت سيدة الباب، تحدث معها الضابط

مستفسراً عن «الأستاذ الركابي». قالت له إنه نائم. طلب منها إيقاظه: إنه مطلوب لمقابلة معاون رئيس الاستخبارات العسكرية. ولم تمض سوى دقائق معدودة حتى ظهر الركابي بـ «البيجاما» ليقول له الضابط أن الأوامر قد صدرت باعتقاله ولابد له من مرافقته إلى وزارة الدفاع، حيث مقر الاستخبارات العسكرية.

حاول الركابي مناقشة الضابط لكن دون جدوى، فركب السيارة وجلس بين الضابطين. وتحركت السيارة نحو وزارة الدفاع.

أدخل الركابي إحدى الغرف ووضع تحت حراسة مشددة، معتقلاً. وفي الساعة السابعة مساء، فتحت باب الغرفة ودخل النقيب الذي كان مكلفاً بالاعتقال ليصطحب الركابي إلى مكتب عبد الرزاق النايف معاون رئيس الاستخبارات العسكرية لاستكمال التحقيق. وبعد أن انفرد النايف بالركابي قال له:

فؤاد.. هل تعلم لماذا أنت معتقل؟

كلا، واني أستغرب من هذه التصرفات.. وقبل أن يكمل الركابي كلامه قاطعه النايف قائلاً:

لقد اضطررت إلى اتباع هذه الطريقة كغطاء لكي نكمل مفاوضاتنا التي بدأناها قبل أسبوع حول القيام بانقلاب عسكري بالتعاون مع رفاقك.. إن عملية الاعتقال هذه هي لإبعاد الشبهات عن سبب لقائنا، لذلك أرجو أن تطمئن بأن فترة الاعتقال سوف لن تطول أكثر من يوم أو يومين لحين إكمال الحوار معك!

وبدأ الحوار، ولكن دون أن يصل الطرفان إلى اتفاق.

***

من المفارقات السياسية في تطور الأحداث في العراق إن مجيء البعث للحكم في يوليو (تموز) ١٩٦٨ كان إلى حد ما يعود إلى ملابسات قد لا تكون معروفة للكثيرين، ففي عام ١٩٦٨، كان الحديث الشائع بين الأوساط السياسية العراقية هو التغيير المرتقب في الحكم نظرا لما اتصفت به حكومة عبد الرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية آنذاك بضعف وعدم القدرة على فرض هيبة الحكم واحترامه على التيارات السياسية المحلية. وبما أن الجيش هو أداة التغيير العملية، فكان من المتوقع أن يفكر المهيمنون على المفاصل العسكرية بمبادرة التغيير وتسلم السلطة. وبداهة، تأتي دائرة الاستخبارات العسكرية وقيادة الحرس الجمهوري كمراكز قوى.

وفعلاً، أخذ إبراهيم الداوود آمر الحرس الجمهوري وعبد الرزاق النايف معاون مدير الاستخبارات العسكرية بالتحرك باتجاه تدبير انقلاب عسكري.

لم تكن عملية الانقلاب بحد ذاتها صعبة لسببين: أولهما، المواقع التي يتمتع بها كل من الداوود والنايف، وثانيهما، الانفلات السياسي الـذي ساعد هذين الشخصين في إيجاد عناصر عسكرية مؤيدة للانقلاب العسكري، إضافة إلى اتصالاتهما ببعض العناصر المدنية من أمثال الدكتور ناصر الحاني، لربط الصلة ومعرفة الموقف الدولي تجاه محاولة التغيير.

كان قادة التنظيم العسكري يميلون للتعاون مع الغرب، ولم ينقص الانقلابيين سوى الغطاء الشعبي لحركتهم. ومن هنا جاءت محاولة النايف في مفاتحة بعض التنظيمات الحزبية للتعاون معها. ففي مارس (آذار) ١٩٦٨، بادر النايف إلى الاتصال بفؤاد الركابي باعتباره أحد القادة المؤسسين لحزب البعث، وأول وزير بعثي يشارك بالحكم كوزير

للإعمار في حكومة ثورة ١٩٥٨. وقد ابتعد الركابي عن البعث وأخذ يميل إلى الاتجاه الناصري. وخلال حكم عبد السلام محمد عارف (بعد سقوط حكم البعث في نوفمبر – تشرين الثاني – ١٩٦٣) أصبح الركابي أحد ركائز «الاتحاد الاشتراكي العربي» في العراق.

بعد مبادرة النايف أبدى الركابي استعداده الشخصي للتعاون، لكنه طلب مهلة لمناقشة الأمر مع رفاقه في التنظيم. ومن المفارقات، أن عددا من القوميين العرب العاملين بـ «الاتحاد الاشتراكي العربي»، عارضوا موقف زعيمهم الركابي، ورفضوا التعاون مع النايف المعروف بميوله الأمريكية. وفشلت محاولات الركابي في إقناع رفاقه في التعاون مع النايف والداوود كوسيلة مرحلية للتغيير يعملون بعد تسلم السلطة على التخلص منهما ومن العناصر الأخرى المعروفة بالتعاون مع أمريكا، ولهذا كان جواب الركابي للنايف سلبياً.

غير أن النايف لم يكتف بهذا الرد وأراد مزيداً من الحوار لإقناع الركابي وجماعته بالتعاون، وحتى لا يجلب الحوار شكوك السلطات الأمنية، ابتدع النايف فكرة اعتقال الركابي، لكن حوار الاعتقال لم ينجح، وجاء رد الركابي للنايف بأنه لم يستطع تغيير موقف رفاقه من فكرة التعاون.

وجاء البديل: حزب البعث العربي الاشتراكي. مجموعة البكر، حيث وافقت هذه المجموعة على التعاون مع النايف والداوود دون حاجة لاستحصال موافقة رفاقهم.

وحدث الانقلاب في ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨، وبقية القصة معروفة. إذ تمت إقالة النايف والداوود بعد مضي ثلاثة عشر يوماً فقط من وقوع الانقلاب، ولقي ناصر الحاني مصرعه مقتولا وعثر على جثته مرمية على ضفاف قناة الجيش في ضواحي بغداد.

والآن نستعرض أحداث اليوم المشهود.

يوم الانقلاب

صباح الأربعاء، السابع عشر من يوليو (تموز) ١٩٦٨، فتحت الراديو كعادتي كل يوم في موعد نشرة الأخبار الصباحية. ولكن لم تكن هناك نشرة أخبار بل نشيد وطني يتخلله صوت مذيع متحمس يمهل المستمعين بقرب إذاعة بيان هام، ثم موسيقى ومارشات عسكرية.

وجاء «البيان الهام» بصوت عرفته فورا: صوت حردان عبد الغفار التكريتي، الضابط الطيار الذي شارك عام ١٩٦٣ في الانقلاب على عبد الكريم قاسم. ومن البيان الذي أذيع والأسماء التي ذكرت، عرفت أن أحمد حسن البكر ومجموعته من حزب البعث قد سيطروا على دفة الحكم في بغداد.

في الساعة التاسعة رن جرس الهاتف في بيتي، وقدم المتحدث نفسه على أنه تايه عبد الكريم وإنه شقيق فارس عبد الكريم (أحد خريجي الدراسة الإعدادية ممن عينتهم أثناء عملي في سكرتارية مجلس التخطيط التربوي)، وأخبرني أن البكر طلب منه الاتصال بي لكي أتوجه إلى مبنى «النادي الرياضي» في «ساحة عنتر» في منطقة الأعظمية لأمر هام.

كان منزلي آنذاك خلف المقبرة الملكية في الأعظمية، ولا يبعد عن النادي سوى مسافة قصيرة. توجهت إلى النادي الرياضي ووجدت هناك مجموعة من شباب حزب البعث والحركات القومية الأخرى أغلبهم يحملون الرشاشات متجمعين حول المذياع الذي كان مستمراً في إذاعة البيانات والأناشيد. التقيت بتايه عبد الكريم، وكان معه شخصان آخران هما سمير عبد العزيز النجم وجعفر قاسم حمودي،

حيث تبين لي فيما بعد أنهما إضافة إلى تايه عبد الكريم من الأعضاء القياديين في حزب البعث.

استفسرت من تايه عن الأمر الهام الذي طلبني من أجله فأجابني إنه لا يعلم شيئاً سوى أن البكر يرجوني الانتظار في النادي لحين استدعائي إلى وزارة الدفاع. سألته عن الوضع العام للحركة وعما إذا كانت توجد مقاومة من الحكومة التي أسقطوها قبل ساعات فكان جوابه بالنفي، ثم طلب مني مرافقته إلى إحدى قاعات النادي لأرى بعيني مجموعة من الوزراء السابقين الذين تم اعتقالهم وإيداعهم رهن التوقيف في النادي حفاظا على حياتهم من غضبة الشعب والزخم الجماهيري الزاحف لدك أركان الخيانة والفساد! على حد تعبير تايه عبد الكريم.

لقد كان وضعا محرجا لي عندما شاهدت في قاعة الاعتقال مجموعة من الوزراء الذين عملت معهم أثناء إشغالي منصب سكرتارية مجلس التخطيط التربوي، بعضهم كان غير مكترث كالدكتور عبد الرزاق محي الدين (وزير الوحدة) وبعضهم كان قلقاً كالدكتور عبد الرحمن الحبيب (وزير المالية) الذي بادرني بالسؤال: هل جاءوا بك أيضاً لتعتقل معنا؟

وعندما جاء الجواب بالنفي طلب مني الاتصال بزوجته فورا لتطمينها على صحته ووضعه، ثم أعطاني عنوان مسكنه الذي لم يكن يبعد عن النادي سوى بضع خطوات، وفعلاً توجهت إلى داره وبلغت رسالته مطمئنا زوجته أن الدكتور عبد الرحمن سيطلق سراحه قريبا وهو ما حصل فعلاً.

عدت إلى النادي منتظراً، وأمضيت أكثر من ساعتين دون أن يصل خبر من وزارة الدفاع أو من البكر، وفي حوالي الساعة الواحدة ظهرا عدت إلى داري.

في الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه، اتصل بي هاتفيا صالح مهدي عماش ليخبرني بأن القيادة كانت تريد تعييني وزيرا للصناعة غير أن أموراً استجدت مما لا يمكن شرحها، وأن البكر سيتصل بي بعد أيام.

حكومة ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨

يوم ١٨ يوليو (تموز) ١٩٦٨، أصدر مجلس قيادة الثورة بيانه المرقم ١٩ بتشكيل الحكومة على الوجه التالي:

رئيسا للوزراء (عسكري – سني)	عبد الرزاق النايف
وزيرا للدفاع (عسكري – سني)	إبراهيم عبد الرحمن الداوود
وزيرا للمالية (مدني – شيعي)	صالح كبة
وزيرا للداخلية (عسكري – سني)	صالح مهدي عماش
وزيرا للعدل (مدني – كردي – سني)	مصلح النقشبندي
وزيرا للتربية (مدني – سني)	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري
وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية (عسكري – سني)	أنور عبد القادر الحديثي
وزيرا للصحة (مدني – سني)	الدكتور عزت مصطفى
وزيرا للثقافة والأعلام (مدني – سني)	الدكتور طه الحاج الياس
وزيرا للموصلات (عسكري – سني)	محمود شيت خطاب
وزيرا للزراعة (مدني – شيعي)	محسن القزويني
وزيرا للإصلاح الزراعي (مدني – سني)	عبد المجيد الجميلي

وزيـرا للأشغال والإسكان (مدني – كردي – سني)	إحسان شيرزاد
وزيراً للتخطيط (مدني – شيعي)	الدكتور محمد يعقوب السعيدي
وزيـراً للاقتصاد (مدني – كردي – سني)	الدكتور عبد الله النقشبندي
وزيراً للصناعة (عسكري – سني)	خالد مكي الهاشمي
وزيرا للنفط والمعادن (مدني – شيعي)	الدكتور مهدي حنتوش
وزيـرا للشؤون البلدية والقروية (مدني – سني)	الدكتور غائب مولود مخلص
وزيرا للشباب (عسكري – سني)	ذياب العلكاوي
وزيــرا لـلـدولـة لـشـؤون الأوقــاف (مدني – سني)	الدكتور عبد الكريم زيدان
وزيرا للوحدة (عسكري – شيعي)	جاسم كاظم العزاوي
وزيرا للدولة لشؤون رئاسة الجمهورية (مدني – شيعي)	الدكتور رشيد الرفاعي
وزيرا للدولة (مدني – سني)	ناجي عيسى الخلف
وزيرا للدولة (مدني – شيعي)	كاظم معلة

نسبة السنة إلى المجموع ٧٢٪

نسبة الشيعة إلى المجموع ٢٨٪

وفي المساء، أذاع عبد الرزاق النايف بياناً من الإذاعة والتلفزيون بمناسبة تعيينه رئيسا للوزراء، وقد جاء في البيان: «أنه لشرف عظيم له أن

يكلف من قبل مجلس قيادة الثورة بتشكيل حكومة الثورة، وانه يشكر الله جلت قدرته على الثقة الغالية التي أولاها له المجلس، ويرجو الله أن يهديه ويسدد خطاه للعمل بما فيه مصلحة الوطن، وأن حكومته تلتزم أمام الله وأمام الشعب للعمل على تحقيق ما يلي:

أولاً، تحقيق الوحدة الوطنية والمساواة أمام القانون، وإن الحكومة سوف لا تميز بين المواطنين، وإنها تسعى لتهيئة الفرص المتكافئة للجميع.

ثانياً، العمل على حل مسألة الشمال بما ينسجم ووحدة العراق، وبما يحقق طموحات العرب والأكراد.

ثالثاً، صيانة حقوق وحرية المواطنين المنصوص عليها في الدستور فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي وحرية العمل السياسي، ضمن الحدود التي تنص عليها القوانين، كخطوة أولى لإعادة الحياة الديموقراطية والبرلمانية.

رابعاً، العمل مع الدول العربية الشقيقة في جميع المجالات.

خامساً، تحقيق الرفاه الاقتصادي وتنمية مصادر الثروة الطبيعية وإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

وفي ١٩٦٨/٧/٢١ أصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقم ١٩٦٨ قضى بموجبه بإغلاق سجن «نقرة السلمان» وذلك «انسجاماً مع مبادئ الثورة وأهدافها في القضاء على آثار الماضي والقضاء على عوامل التفرقة وعدم العدالة والإرهاب المناقضة لحقوق الإنسان» حسب ادعاء المجلس.

في هذا اليوم، قام البكر يرافقه حردان التكريتي وسعدون غيدان بزيارة لمقر الحرس الجمهوري، حيث كان باستقبالهم قائد الحرس حميد

التكريتي. وتحدث البكر إلى الجنود والضباط وقال: إن أحد أسباب ثورة ١٧ يوليو (تموز) هو ما كان يسود العراق من فساد وطغيان وفوضى وانتشار الجواسيس وتدهور الوضع الأمني والاعتقالات الكيفية، وأن الثورة جاءت للقضاء على كل تلك العوامل. وعلى الشعب أن يطمئن على نوايانا!».

كان هذا كلام قيادة البعث آنذاك. وبعد مرور أكثر من ربع قرن من الزمن لا زال العراقيون ينتظرون القضاء على «الفساد» و«الطغيان» و«الفوضى» و«انتشار الجواسيس» و«الاعتقالات الكيفية» والاعدامات الفورية، كما لا زال العراق ينتظر اليوم الذي يطمئن فيه على سلامته!

وفي صباح ذلك اليوم، ولم يكن قد مضى على تشكيل الحكومة الجديدة سوى ثلاثة أيام، ذهبت إلى وزارة التخطيط لتهنئة الدكتور محمد يعقوب السعيدي بإعادة استيزاره وبسلامة عودته لمنصبه بعد أن أمضى يومين في المعتقل الشهير بـ (سجن رقم ١) بمعسكر الرشيد.

سألت الوزير عن الأمر الوزاري الذي تركته لديه قبيل ١٧ يوليو (تموز) حول صلاحيات المدير العام للإحصاء. فابتسم الوزير ابتسامة عريضة وقال: يجب الانتظار حتى تتضح الأمور وتستقر، وعندئذ نبحث في موضوع ما طلبته من صلاحيات لتطوير جهاز الإحصاء. وقبل أن أغادر مكتبه، قال الوزير ضاحكاً بأن (سجن رقم ١) يحتاج إلى تطوير جذري، وعلينا أن ندرس فكرة تخصيص المبالغ اللازمة في خطة التنمية الاقتصادية، لترميم ذلك السجن وتأثيثه، حتى يليق بمنزلة «ضيوفه» من الوزراء وكبار موظفي الدولة في الوقت المناسب!

خلال الفترة من ٢١إلى ١٩٦٨/٧/٣٠، كنت أباشر عملي كمدير عام الإحصاء من الساعة الحادية عشرة صباحا وحتى نهاية الدوام

الرسمي، وقبلها أباشر عملي في كلية التجارة التي كنت أدرس فيها ومعين على ملاكها.

في يوم ١٩٦٨/٧/٣٠، وحوالي الساعة الرابعة عصرا، اتصل بي أحد أشقائي، وكان عضوا في حزب البعث، ليخبرني بأن الأوامر الحزبية قد صدرت إلى جميع الكوادر الحزبية بحمل السلاح والاستعداد لأمر هام سيحدث في ذلك اليوم. حاولت الاستفهام منه عن الأمر «الهام» الذي أستدعي لحمل السلاح: هل هناك «مؤامرة» بمعناها الدارج في مثل هذه الحالات. فلم يجب، بل أكد أن أمرا سيحصل. وأن الحزب مسيطر على الأمور، وإن الأوامر الحزبية، كعادتها، متمسكة بالمبدأ الذي يتبناه الحزبيون «نفذ ثم ناقش». لا جدال ولا نقاش في طبيعة تلك الأوامر قبل تنفيذها.

في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين، من مساء يوم ٣٠ يوليو (تموز)، أذاع أحمد حسن البكر من محطات الإذاعة والتلفزيون بيانا صادرا من مجلس قيادة الثورة تحت رقم ٢٧ جاء فيه ما مفاده بأن ما حدث يوم ١٧ يوليو (تموز) لم يكن انقلاباً عسكريا أو حادثا عابرا في «تاريخ الشعوب» يضاف إلى سلسلة الانقلابات السابقة. لقد كان ما حدث ثمرة «نضال» و«كفاح» طويلين.

واستمر البكر في القول: أن ١٧ تموز إنما هو نتاج طبيعي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

واتهم بيان مجلس قيادة الثورة رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف بأنه كان يحاول منذ يوم ١٩٦٨/٧/١٧، القضاء على الثورة لطموحات شخصية، وكان يحاول عرقلة السياسة النفطية الوطنية، وأنه، أي النايف، قام بما يلي:

١ – إبعاد العناصر الوطنية التي كان من المتفق إشراكها في الوزارة.
٢ – الانحراف عن مجلس قيادة الثورة وعن مبدأ القيادة الجماعية.
٣ – محاولة جعل مجلس الوزراء بديلا لمجلس قيادة الثورة، وتمرير بعض الإجراءات والتشريعات المخالفة لمبادئ الثورة وتطلعاتها القومية.
٤ – تمكين العناصر الرجعية والمرتشية والمفسدة من التغلغل في أجهزة الدولة.
٥ – التهيئة للقضاء على الثورة.
٦ – عرقلة الإجراءات الثورية لضرب أوكار الخيانة والتجسس المرتبطة بالأجنبي.
٧ – اعتقال عناصر لم يكن قد اتفق على اعتقالها.
٨ – توجيه أجهزة الإعلام ضد مبادئ الثورة وجعلها أداة طيعة بيد العناصر الرجعية.
٩ – تهيئة الأجواء لإلغاء بعض القوانين التقدمية حتى بلغ به الأمر إلى أن يعرض على مجلس الوزراء بجلسته التي عقدت في ١٩٦٨/٧/٢٨ مشروعا لقانون يلغي بموجبه شركة النفط الوطنية، لولا موقف بعض العناصر التقدمية في المجلس التي استطاعت تأجيل بحث الموضوع.

واستمر البيان إلى القول بأن مجلس قيادة الثورة قرر:

– إعفاء عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداوود من منصبيهما.
– تعيين أحمد حسن البكر قائدا عاما للقوات المسلحة.

في اليوم التالي، عادت بغداد هادئة، أو هكذا بدت. ذهبت إلى كلية التجارة لتسليم بعض الأوراق الامتحانية، توجهت بعد ذلك إلى دائرة الإحصاء. كانت الساعة حوالي الحادية عشرة صباحاً. وعند مدخل

البناية وجدت السكرتيرة واقفة وهي في حالة من القلق والاضطراب تنتظر وصولي.

استقبلتني قائلة: القصر الجمهوري اتصل هاتفياً عدة مرات.. إنهم يبحثون عنك.. ويريدون أن تتوجه فورا إلى القصر الجمهوري بطلب من أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية.

وصلت بوابة القصر. كانت ملأى بالجنود المدججين بالسلاح، وسيارات عسكرية تأتي وتذهب. وقفت عند الاستعلامات منتظرا أن يجد الضابط اسمي في سجل المطلوبين إلى القصر. يتصفح السجل. ولا يجد الاسم. ينظر في صفحة ويقلب أخرى. ثم يعود إلى الصفحة التي فحصها قبل قليل. ويقول: دكتور.. لا أجد اسم جواد هاشم.. هناك اسم واحد فقط.. هاشم جواد.

قلت: تأكد مرة أخرى.. فأجاب بأنه متأكد جداً. الاسم هاشم جواد. وليس جواد هاشم. ومع ذلك فما الفرق بين هاشم جواد وجواد هاشم. اسم تقدم واسم تأخر. وسمح لي بالدخول إلى القصر.

كانت هذه أول مرة أدخل فيها القصر الجمهوري. بناية بسيطة. خالية من الزخارف والأبواب الذهبية والقباب الفضية التي كانت توصف بها في نشرات الأحزاب السرية ومنها حزب البعث نفسه.

استقبلني عند البوابة الداخلية ضابط برتبة رئيس أول (مقدم) اسمه إبراهيم الدليمي بترحاب وتقبيل وجنات. وسألني عما إذا كنت أتذكره. قلت كلا.. قال: ألا تذكر زياراتك لأحمد حسن البكر في منزله؟ لقد كنت أراك هناك.. أتذكر أن «أبا هيثم» قد طلب منك مرة التوسط لدى طاهر يحيى حول إعادة تعيين أحد الضباط الصغار.. لقد كنت أنا ذلك الضابط.

جلست في غرفة الضابط إبراهيم الدليمي بانتظار مقابلة رئيس الجمهورية. مرت برهة قصيرة. رن جرس الهاتف، ورفع إبراهيم السماعة.

نعم سيدي..

نعم سيدي.. موجود..

نعم سيدي..

ووضع السماعة مكانها، وأشار إلي بالتوجه إلى مكتب الرئيس الذي يقع في نهاية الممر.

توجهت إلى المكتب. كان غرفة صغيرة جدا فيها طاولة وخلفها يقف ضابط طويل القامة قدم نفسه بأنه المقدم عدنان أيوب صبري سكرتير رئيس الجمهورية.

من هذه الغرفة دخلت غرفة رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر. كان البكر واقفا وسط الغرفة بملابسه العسكرية. وكان يقف إلى جواره صالح مهدي عماش ببزته العسكرية أيضاً.

أخذني البكر جانبا وقال: دكتور جواد.. القيادة تريدك وزيرا للتخطيط.. كما تطلب منك ترشيح شخصيات أخرى لمنصب وزير المالية، وزير الاقتصاد، محافظ البنك المركزي.

وأثناء حديثنا، دخل الغرفة شاب طويل القامة يرتدي الملابس الخاكي دون أن يحمل رتبة عسكرية. قدمه البكر قائلا: دكتور.. هذا هو الرفيق صدام التكريتي.

لم أكن قد التقيت صداما قبل تلك اللحظة وإن كنت قد سمعت باسمه أثناء محاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.

سألني صدام أسئلة عامة وأكد ضرورة الإسراع بترشيح بعض الشخصيات الكفوءة للمناصب التي أشار إليها البكر.

شكرت البكر على ثقته. وغادرت مكتبه بعدما وعدته بالاتصال به عصر اليوم نفسه حول الترشيحات المطلوبة.

في طريقي إلى الخارج مرورا بغرفة سكرتير رئيس الجمهورية، طلبت منه إعلام ضابط استعلامات بوابة القصر باسمي الصحيح بدلا من هاشم جواد، فوعدني خيرا!

عدت إلى المنزل، وكان الوقت ظهراً.

استعرضت مع نفسي بعض الأسماء التي يمكن أن تضطلع بمسؤولية المناصب التي اقترحها رئيس الجمهورية.

لم يكن عمري آنذاك سوى ثلاثين سنة. خبرتي السياسية قليلة. معارفي هم زملاء الدراسة وأغلبهم في الخارج.

وأقولها صراحة بأنه لم يخطر ببالي سوى ثلاثة أسماء لأصدقاء كنت قد تعرفت على اثنين منهم قبل سنة فقط هما الدكتور عبد العال الصكبان مدير عام في وزارة المالية والدكتور فخري ياسين قدوري مدير التجارة الداخلية في وزارة الاقتصاد ومن المؤسسين الأوائل لحزب البعث العراقي. أما الثالث فهو الدكتور عبد الحسن زلزلة الذي كنت قد تعرفت عليه منذ ١٩٥٩.

في الساعة الرابعة عصراً، اتصلت برئيس الجمهورية هاتفيا وأخبرته بأني أرشح الدكتور عبد العال الصكبان وزيرا للمالية، والدكتور فخري قدوري وزيرا للاقتصاد، والدكتور عبد الحسن زلزلة محافظا للبنك المركزي، خاصة وأن الأخير سبق له أن شغل منصب المحافظية في ١٩٦٣.

وما أن انتهيت من عرض مقترحاتي على رئيس الجمهورية وإذا به يقول:

- دكتور.. تفضل للقصر في الخامسة عصرا بمعية الدكتور الصكبان.. وسنبحث في موضوع المرشحين الآخرين.

وفي الساعة السابعة مساء توجهت والدكتور الصكبان بسيارتي الخاصة إلى القصر الجمهوري.

تصفح ضابط الاستعلامات سجل الزيارات. عثر على اسم الدكتور الصكبان وعلى اسم هاشم جواد. لم أناقشه بصحة اسمي.

واستقبلنا البكر. وكان لطيفاً مجاملاً. وقال للصكبان بأنه قد سمع عنه الكثير وإنه يريده وزيرا للمالية.

شكر الصكبان البكر برقة على ثقته غير أنه طلب مهلة للتفكير واستشارة «جماعته» للوقوف على رأيهم وعلى الاتجاه العام للحكومة المقبلة.

وافق البكر على مقترح الصكبان. لكنه أكد ضرورة إجابته في المساء نفسه.

وهنا دخل معنا في الحديث صالح مهدي عماش وقال بلهجة خالية من المجاملة موجها كلامه للدكتور الصكبان:

- دكتور.. نحن نريدك وزيراً للمالية لكفاءتك التي حدثنا عنها زميلك الدكتور جواد.. نحن لا نعترف بوجود «جماعة» لك.. هذه ليست وزارة ائتلافية.. ولو كنا نعترف بوجود جماعة أو حزب تنتمي إليه، لطلبنا من ذلك الحزب ترشيح ممثل عنه في الحكومة.. لذلك أما أن تقبل الوزارة الآن.. أو مع السلامة.

و لم يكن الدكتور الصكبان أقل «عصبية» من عماش. وقد اختار «مع السلامة» وانسحب من الغرفة.

وقد تبين لي بعدئذ بأن عماش لم يكن يرغب أصلا في تعيين الصكبان وزيرا للمالية، وإنه كان يرشح زميلاً له من أيام الدراسة الابتدائية وهو الدكتور سعدي إبراهيم الذي كان يشغل منصب مدير الميزانية العام في وزارة المالية.

بعد انسحاب الدكتور الصكبان، التفت البكر إلي وقال إنه يحبذ تعيين عبد اللطيف الشواف وزيرا للاقتصاد بدلا من الدكتور فخري قدوري، لسببين أولهما أن الشواف، شخصية وطنية معروفة باتجاهها الديموقراطي، وثانيهما أن فخري قدوري كان بعثيا سابقا وترك صفوف الحزب من زمن ليس بالقصير و لم يشترك في النضال معهم، بل أكثر من ذلك، انه كان يظهر أسبوعيا على شاشة التلفزيون ليقدم برنامج «الزاوية الاقتصادية» عن الأسعار والمؤسسات الاقتصادية وتطورها وانه بذلك كان مدافعا عن الحكومة السابقة.

و لم أستطع إقناع البكر بقبول قدوري وزيراً للاقتصاد. إذ بقي مصراً على ضرورة الاتصال بالشواف.

لم أكن أعرف الشواف شخصياً. سألت عنه سكرتير رئيس الجمهورية، فأجاب بأنه اتصل بمنزله وإن عائلته أخبرته بأنه موجود في ألمانيا الديموقراطية.

قاربت الساعة حوالي الثامنة مساء. القيادة تريد إعلان الحكومة في تلك الليلة. وليست لديها مرشح لمنصب وزيري المالية والاقتصاد.

وهنا دخل غرفة رئيس الجمهورية كل من شفيق الكمالي عضو القيادة القطرية للحزب، وحردان التكريتي، عضو مجلس قيادة الثورة.

بادر حردان بالقول بأن الدكتور محمد سلمان حسن يرفض أن يكون وزيراً إلا إذا أعطته الحكومة تعهدا بأنها ستنتهج النهج الديموقراطي السليم وتمنح حرية الأحزاب والصحافة.

أما شفيق الكمالي (وهو ابن عم الدكتور فخري قدوري) فقد قال لرئيس الجمهورية بأن القائمة الوزارية جاهزة باستثناء وزيري المالية والاقتصاد. وكما أتضح بعدئذ، فأنه في الوقت الذي كان يجري فيه البكر مقابلات بعض الشخصيات وعرض مناصب وزارية عليهم، كان أعضاء آخرون من مجلس قيادة الثورة، يجرون اتصالات مماثلة في غرف مجاورة. ويبدو أن حردان التكريتي كان قد اقترح على البكر تعيين زميل له هو أمين عبد الكريم وزيرا للمالية وقد وافق البكر على مقترح حردان في آخر لحظة دون أن يكون أمين عبد الكريم على علم بذلك، حيث كان وقتها خارج العراق للمعالجة الطبية. كما وافق البكر على مضض، تعيين فخري قدوري وزيرا للاقتصاد.

في الساعة الثامنة والنصف مساء، توجه شفيق الكمالي إلى دار الإذاعة وبيده المرسوم الجمهوري بتشكيل الحكومة.

أذيعت الأسماء. وجاء اسمي مرة أخرى هاشم جواد بدلا من جواد هاشم. ونظراً لغياب أمين عبد الكريم عن العراق فقد عينت وزيرا للمالية بالوكالة إضافة إلى منصب وزير التخطيط.

وجاء تشكيل الحكومة على النحو التالي:

رئيسا للوزراء (عسكري – سني)	أحمد حسن البكر
نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع (عسكري – سني)	حردان عبد الغفار التكريتي

نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية (عسكري – سني)	صالح مهدي عن عماش
وزيرا للخارجية (مدني – سني)	عبد الكريم عبد الستار الشيخلي
وزيرا للمالية (مدني – سني)	أمين عبد الكريم
وزيرا للعدل (مدني – سني)	مهدي الدولعي
وزيرا للتربية (مدني – سني)	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري
وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية (عسكري – سني)	أنور عبد القادر الحديثي
وزيرا للصحة (مدني – سني)	الدكتور عزت مصطفى
وزيرا للثقافة والإعلام (مدني – سني)	عبد الله سلوم السامرائي
وزيرا للمواصلات (عسكري – سني)	محمود شيت خطاب
وزيرا للزراعة (مدني – شيعي)	الدكتور عبد الحسين وداي العطية
وزيرا للإصلاح الزراعي (عسكري – شيعي)	جاسم كاظم العزاوي
وزيرا للأشغال والإسكان (مدني – كردي – سني)	إحسان شيرزاد
وزيرا التخطيط (مدني – شيعي)	الدكتور جواد هاشم
وزيرا للاقتصاد (مدني – سني)	الدكتور فخري ياسين قدوري
وزيرا للصناعة (عسكري – سني)	خالد مكي الهاشمي
وزيرا للنفط والمعادن (مدني – شيعي)	الدكتور رشيد الرفاعي

وزيرا للبلديات والشؤون القروية (مدني – سني)	الدكتور غائب مولود مخلص
وزيرا للشباب (مدني – سني)	شفيق الكمالي
وزيرا لشؤون الشمال (مدني – كردي – سني)	محسن دزه ئي
وزيرا للوحدة (مدني – سني)	الدكتور عبد الله الخضير
وزيرا الدولة (عسكري – سني)	عدنان أيوب صبري
وزيرا للدولة (مدني – شيعي)	حامد الجبوري
وزيرا للدولة (مدني – كردي – سني)	طه محي الدين
وزيرا للدولة لشؤون الأوقاف (مدني – سني)	الدكتور حمد دلي الكربولي

نسبة السنة إلى المجموع ٨١٪

نسبة الشيعة إلى المجموع ١٩٪

ونظراً لعدم التحاق محمود شيت خطاب بالوزارة، فقد صدر مرسوم جمهوري لاحق بتعيين عدنان أيوب صبري وزيرا للمواصلات أصالة.

الفصل السادس
الوزارة... الحساسيات والمناورات

لم تكن لي خبرة في العمل السياسي الرسمي. فالوظائف التي مارستها انحصرت في النطاق الأكاديمي الجامعي. وكنت أعتقد، خطأ، بأن الوزارة في ظل نظام الحزب الواحد، إنما هي عمل فني يستهدف نقل مبادئ الحزب وعقيدته من النطاق النظري إلى النطاق العملي، من أجل تحقيق تلك المبادئ.

و لم يخطر ببالي قط أن يكون المنصب الوزاري في وزارة فنية كوزارة التخطيط، محفوفاً بالمناورات السياسية ويتطلب الموازنة بين العلم والجهل، وبين المصالح الوطنية العليا من جهة، والرغبات الضرورية لبعض أعضاء قيادة الحزب من جهة أخرى.

لقد لازمني ذلك الاعتقاد الخاطئ طوال فترة عملي كوزير للتخطيط وكمستشار في مجلس قيادة الثورة. كما أوقعني ذلك الاعتقاد في متاهات الحساسيات بين بعض أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة ممن تسنموا مناصب وزارية.

لقد كان مفهوم القيادة لدى أعضاء مجلس قيادة الثورة أو القيادة القطرية للحزب، غامضا إلى حد كبير. بحيث كان بعضهم يتصور بأن السلطة الحقيقية هي السلطة التنفيذية المتمثلة بالمناصب الوزارية التي

يمكنهم عن طريقها تعيين فلان أو فصل علان. أما السلطة التشريعية، التي كانوا يمارسونها من خلال القيادتين، فهي لا شيء ما لم تكن مزدوجة مع ممارستهم للسلطة التنفيذية من خلال المنصب الوزاري.

وكما سيتضح من الأحداث التي سأسردها، فأن ازدواج المهام التشريعية والمهام التنفيذية لبعض أعضاء القيادتين، قد خلق -بمرور الزمن- أجواءً بغيضةً مليئةً بالحساسيات والمناورات والتصرفات التي بدأت تنخر ببطء الكيان العام لمفهوم الدولة والحكم في العراق. وأدت إلى تجاوزات لا حدود لها على حريات الأفراد الأساسية ومؤسسات الدولة المتشعبة، وضاعت في خضمها حرية الإبداع والتفكير السليم. وأهدرت بسببها ضوابط الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. فهذا عضو قيادي يمارس السلطة التشريعية في المساء، ويمارس السلطة التنفيذية في الصباح من خلال منصبه الوزاري. يقدم مقترحات وزارته من المشاريع لمجلس التخطيط ووزارة التخطيط. فأن لم يوافق عليها. سارع إلى مجلس قيادة الثورة ليمارس سلطته التشريعية في إقرار تلك المشروعات متخطياً بذلك المفاهيم والأسس العلمية لإدارة الدولة وشؤون الاقتصاد.

واذا استطاع الوزير غير القيادي من اقناع مجلس قيادة الثورة. أو إقناع أحمد حسن البكر أو صدام حسين بعدم صحة ذلك القرار، وبالتالي إلغائه، فان الوزير القيادي لا يأخذ ذلك الأمر من منطلق أن مصلحة الوطن قد اقتضت ذلك، وانما يعتبره تحديا لمكانته القيادية من قبل وزير غير قيادي فني. ويحاول، باستمرار، الطعن بذلك الوزير من خلال مكاتب الحزب فتكثر التقارير الحزبية ضده. ولا يهدأ بال ذلك القيادي حتى يعفى الوزير من منصبه بصورة مفاجئة. ولأسباب مختلفة.

إن الأمثلة على هذا النمط من السلوك كثيرة، سأروي بعضها، وهي أمثلة لم تزل تمارس حتى الآن بشكل أكثر جهلاً وعنفاً في بعض الأحيان.

تلك كانت مقدمة. أهدف منها وقوف القارئ على خلفيات بعض الأحداث التي شهدتها. وكنت ضحية بعضها. وهي أحداث تقدم ملامح عن طبيعة ذلك العهد.

***

في صباح اليوم التالي لإعلان وزارة الثلاثين من تموز ١٩٦٨، توجهت إلى القصر الجمهوري لأداء اليمين الدستورية مع بقية أعضاء الحكومة الجديدة. وبعد حلف اليمين، ذهبت إلى وزارة التخطيط لاستلام مهام منصبي الوزاري.

كانت وزارة التخطيط في ذلك الوقت قد اتخذت مقرا لها يتألف من بضعة طوابق في مبنى «مصرف الرهون» في شارع الأمين ببغداد. كانت بناية متواضعة، تضم وزارة كان من المفروض أن تكون من أهم الوزارات في العراق نظرا لإشرافها على تهيئة خطة التنمية الاقتصادية. وهي وزارة يرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٢ عندما أنشأت الحكومة آنذاك مجلس الاعمار ووزارة الاعمار. ثم غير أسمها إلى وزارة التخطيط بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

ويبدو أن هذه الوزارة، منذ تأسيسها، كانت تقع ضمن الوزارات التي يكون وزيرها من أبناء الشيعة. فأول وزير للإعمار كان ضياء جعفر، ثم فؤاد الركابي عام ١٩٥٨، ثم الدكتور طلعت الشيباني وأعقبه الدكتور محمد يعقوب السعيدي، ثم الدكتور عبد الحسن زلزلة، محمود حسن جمعة وغيرهم. ولم يعين وزير للتخطيط من أبناء السنة سوى الدكتور عبد الكريم العلي ولأشهر قليلة بعد مجيء البعثيين إلى الحكم عام ١٩٦٣.

كان عمل وزارة الاعمار/ التخطيط مقتصرا على إعداد قائمة

بمشاريع زراعية وصناعية وطرق ومواصلات تخصص لها المبالغ اللازمة من عوائد النفط. وكانت الخطة الاقتصادية تتحمل أيضا نفقات وزارة الدفاع في شراء الأسلحة والإنشاءات العسكرية الأخرى. ومن تحليلاتي للخطط الاقتصادية المتعاقبة منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٥، فان بعض المشاريع الاقتصادية لم يصبها من عوائد النفط سوى ٣٠٪ أما الباقي، فكان يصرف على النفقات العسكرية وميزانية الدولة الاعتيادية.

حين باشرت مهام عملي كوزير للتخطيط، كان أول أمر وزاري وقعته، هو الأمر الذي كنت قد أعددته بشأن صلاحيات المدير العام للإحصاء، حيث كان ذلك الأمر لازال على مكتب الوزير السابق دون توقيع. بعدها توجهت إلى وزارة المالية التي كنت أشغلها وكالة، لتمشية بعض المعاملات الرسمية هناك. بعد وصولي بفترة قصيرة، اتصل بي أحمد حسن البكر هاتفياً وطلب مني إعداد صيغة مرسوم جمهوري لعرضه على مجلس الوزراء يقضي بإحالة المدير العام لضريبة الدخل على التقاعد.

ترددت بعض الشيء لسببين. أولهما، أن مثل هذه الأمور تترك عادة للوزير الأصيل، وثانيهما أن الشخص المطلوب إحالته على التقاعد كان علي المثنو الذي كان معاونا للملحق الثقافي في لندن عندما كنت طالبا هناك، وقد سبق أن تحدثت عنه، لذلك لم أكن أود أن يفسر الأمر على أنه انتقام شخصي من المثنو.

أصر البكر على رأيه وقال: دكتور، نحن حكومة ثورة ونعتبرك من الثوار. أمين عبد الكريم موظف. علي المثنو يجب أن يحال الآن على التقاعد لأنه ابن كذا وكذا.

كان طلب البكر وإصراره على الإسراع في إحالة المثنو على التقاعد

مبعث استغراب شديد لي. لماذا العجلة؟ وما هي خطورة المثنو لو بقي في منصبه أياما معدودات أخرى لحين وصول وزير المالية الأصلي؟

استدعيت مدير المالية العام – الدكتور الصكبان – إلى مكتبي وأعلمته بما دار بيني وبين البكر من حديث. واستفسرت منه عما إذا كان هناك أمر خطير يستوجب الإسراع في إحالة المثنو على التقاعد. كما أفهمت الصكبان بترددي في تنفيذ الأمر منعا للتفسيرات الخاطئة. وكان اقتراح الصكبان هو أن استدعي المثنو إلى مكتبي.

اتصلت هاتفياً بالمثنو وطلبت حضوره إلى الـوزارة. جاء المثنو. وانفردنا سوية في المكتب لاخبره بالأمر ونصحته بأنه إذا كان على معرفة بأحد الوزراء من أعضاء مجلس قيادة الثورة فليذهب إليه ليتوسطه لدى رئيس الجمهورية.

خرج المثنو شاكرا هذه الالتفاتة مني. و لم يدر بخلدي أنه سيكون سبباً في أول مواجهة لي مع مجلس الوزراء في أول اجتماع له.

الاجتماع الأول لمجلس الوزراء

في الساعة الواحدة من ظهر يوم ٤ أغسطس (آب) ١٩٦٨ عقد مجلس الوزراء الجديد اجتماعه الأول في مبني المجلس الوطني برئاسة أحمد حسن البكر في القاعة المقابلة للمكتب الذي كان يشغله سابقاً طاهر يحيى رئيس الوزراء. وقد بقي ذلك المكتب مقراً لرئيس الوزراء إذا حضر مبنى المجلس الوطني. وإلا فان حردان التكريتي وصالح عماش يشغلانها.

عقد الاجتماع و لم يحضر كل من حردان وعماش. انتبه البكر إلى غيابهما فطلب من «الجايجي» الذي كان يقدم الشاي للحاضرين أن يستفسر عما حل بهما.

غاب «الجايجي» برهة ثم عاد ليقول لرئيس الوزراء: سيدي: الفريق حردان مجتمع بطاهر يحيى رئيس الوزراء.

ضحك البكر وقال للجايجي: أنت لا تعرف بأن طاهر يحيى موجود في السجن وهو ليس برئيس للوزراء الآن.

احتار «الجايجي» و لم يجب وغادر القاعة.

وهنا انبرى وزير الصحة الدكتور عزت مصطفى ليقول للبكر: هذا «جايجي» غبي لابد من فصله فوراً من الخدمة إذ لا يصلح أن يتواجد غبي بعد الآن في هذا المبنى.

وتساءل البكر: لماذا؟ أليس الأفضل أن يكون «الجايجي» غبياً لا يعرف من أمور الدنيا شيئاً، وبالتالي لا يستطيع التآمر علينا. بعد ذلك انضم حردان وعماش إلى الاجتماع، وبدأ المجلس في النظر بجدول الأعمال.

وقبيل انتهاء الجلسة، طرح البكر أمورا أخرى لم تكن مدرجة على جدول الأعمال ومنها اقتراح إحالة علي المثنو على التقاعد. وهنا انبرى الدكتور عزت مصطفى وزير الصحة والذي كان عضوا في القيادة القطرية للحزب ومجلس قيادة الثورة، مدافعاً عن علي المثنو متهما إياي بالعداء الشخصي له وكيف أنني أريد الانتقام منه نظراً لموقفه السابق مني عندما كنت طالباً في لندن.

استغربت لموقف الدكتور عزت. وكان استغرابي أكثر لما تفوه به من اتهامات لم يكن مصدرها سوى علي المثنو. صحيح أن علي المثنو وعزت مصطفى هما أبناء بلدة واحدة هي عانة. ولكنني لم أتصور بأن التحزب يصل بوزير يدعي الثورية والعقائدية والترفع عن الحساسيات

العرقية إلى هذا الحد بحيث ينسى كل شئ ويتهم وزيراً آخر بمثل ما اتهمني به في تلك الجلسة.

هممت بالإجابة. غير أن البكر تدخل في الموضوع وأوضح لعزت مصطفى الصورة على حقيقتها. وكيف أنني حاولت إقناعه أي البكر بتأجيل الموضوع لحين قدوم وزير المالية.

ومع هذا الإيضاح من البكر، استمر عزت مصطفى في حماسه للدفاع عن المثنو وعن وطنيته وقوميته وعروبته. ونظراً للعلاقة الشخصية التي كانت تربط البكر وعزت مصطفى، فقد وافق الأول على تأجيل النظر في الموضوع.

انتهى اجتماع مجلس الوزراء. وقبيل مغادرتي قاعة الاجتماعات، طلب مني البكر مرافقته للقصر الجمهوري بسيارته. في الطريق التفت إلي مبتسماً وقال: أرجو ألا يكون موقف عزت مصطفى قد أزعجك.. هذه طريقته في الكلام. انه لا يقصد الإساءة إليك بقدر ما يقصد الدفاع عن قريبه علي المثنو. هذه مشكلة أواجهها كل يوم وستواجهها أنت يومياً. المهم تسوية الأمور بالتي هي أحسن حتى تستقر أوضاعنا.

وصلنا القصر الجمهوري. ثم تناولنا طعام الغداء. وكانت الساعة قد قاربت الخامسة بعد الظهر. وقبل انصرافي، طلب مني البكر تهيئة قائمة بأهم المشروعات الصناعية ومشاريع البلديات المدرجة في الخطة الاقتصادية لمختلف محافظات العراق وأن أعود لمقابلته بعد يومين في الساعة التاسعة مساء.

غادرت القصر الجمهوري. ولم تستطع كلمات البكر ومجاملاته أن تنسيني موقف عزت مصطفى. ولا الأسلوب الملتوي الذي لجأ إليه علي المثنو في نقل حديثي معه. كنت أعتقد، وبقيت أعتقد لفترة طويلة،

بأن من آمن بعقيدة حزب البعث، التي من أولى مبادئه محاربة العشائرية والطائفية. لا يمكن أن ينجرف في دوامة التيارات العرقية والتحزبات المذهبية. كنت أقول لنفسي، دوماً، وأحاول إقناع غيري وبإصرار أن لا وجود لأية ممارسة طائفية في العراق سرية كانت أم علنية.

كم كنت مخطئاً. فالتحزب الإقليمي كان و لم يزل قائماً. وان مبادئ الحزب مجرد كلمات مسطرة في منهاجه دون أن تترجم إلى واقع. ودون أن تطبق أو تنفذ من قريب أو بعيد. فالنعرة الطائفية كانت و لم تزل موجودة. متخفية أحيانا وجلية أحياناً أخرى. تنمو وتترعرع متسترة بمختلف البراقع والأساليب، لتأخذ مجراها في الحياة العملية. ولدي الكثير من الشواهد على ذلك، لكنني سأكتفي بسرد حوادث ثلاث:

الحادثة الأولى

بعد مباشرتي بوزارة المالية بالوكالة، ونظراً لزخم العمل اليومي في تلك الوزارة فقد اقترحت على مدير المالية العام – الدكتور عبد العال الصكبان – إعداد صيغة أمر وزاري أخوله بموجبه صلاحيات وكيل الوزارة مؤقتاً ليستطيع هو تسيير المعاملات اليومية، ولأتمكن شخصياً من قضاء وقت أكثر في وزارة التخطيط. مسألة بسيطة وطبيعية. وزير يريد تخويل مدير المالية العام، وهو الشخص الثاني بعد الوزير، بعض صلاحياته مؤقتاً. أصدرت الأمر الوزاري.

في اليوم التالي لإصدار الأمـر، أتصل بي هاتفياً صالح مهدي عماش – نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية – مستفسراً عن هذا الصكبان الذي عينته وكيلاً لوزارة المالية. أجبته قائلاً: أولا، أنا لم أعين أحداً وكيلا لوزارة المالية لان التعيين في هذا المنصب يتطلب موافقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم جمهوري. ثانياً، أن الصكبان الذي

يسأل عنه، هو الدكتور عبد العال الذي عرضت عليه القيادة منصب وزير المالية وهو مدير المالية العام الذي يعتبر الشخص الذي يلي الوزير في المنصب.

وعاد عماش قائلاً: الإشاعات تقول أنك قد عينت الصكبان وكيلاً لوزارة المالية وان هذا الشخص معروف بميوله الرجعية والناصرية وأنه من أهالي الديوانية.

أجبته: أنني لم أدقق في محل ولادة الصكبان ولكن أعرف جيداً ميوله القومية الناصرية.

وقبل أن أكمل حديثي قاطعني عماش قائلاً: في وزارة المالية شخص آخر هو الدكتور سعدي إبراهيم (مدير الميزانية العام) أليس هو أحق بمنصب وكيل وزارة المالية.

وكدت أفقد هدوئي. إذ كلما شرحت لعماش الفرق بين منح الصلاحيات وبين تعيين وكيل للوزارة، عاد إلى تأكيد مؤهلات سعدي إبراهيم العالية وميول الصكبان الناصرية ومسقط رأسه في الديوانية – وفي نهاية الحديث سألته عما يريد فعلاً من وراء هذه المكالمة الهاتفية، فقال انه يقترح أما إلغاء الأمر الوزاري الذي كنت قد أصدرته أو استبدال اسم الدكتور الصكبان بالدكتور سعدي إبراهيم. «لحدوث خطأ مطبعي!».

رفضت الاقتراح، وانتهت المكالمة الهاتفية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الدكتور سعدي إبراهيم كان زميلاً لعماش في مراحل الدراسة الثانوية وانهما أبناء مدينة واحدة، ويبدو أن صالح مهدي عماش نائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية، عضو القيادة

القطرية، عضو القيادة القومية، وعضو مجلس قيادة الثورة لم يكن يشغله أمر من أمور الثورة في أيامها الأولى سوى الأمر الوزاري المؤقت الذي أصدرت، حيث رفع الأمر لأحمد حسن البكر الذي أقترح حلاً وسطاً بين عنادي وتطلعات عماش. وكان الحل هو عدم إلغاء الأمر الوزاري ولكن علي أن أباشر الدوام يومياً في وزارة المالية لحين مجيء الوزير الأصيل أمين عبد الكريم، لكي لا يمارس الصكبان صلاحيات وكيل الوزارة في التوقيع على المعاملات اليومية المتراكمة. فلا يزعل الدكتور سعدي ولا يتعكر صفو مزاجه ومزاج الفريق عماش!

الحادثة الثانية

كان الدكتور رشيد الرفاعي – وزير النفط والمعادن – قد اقترح تعيين المهندس علي هادي الجابر نائباً لرئيس شركة النفط الوطنية. ويعتبر الجابر من العناصر عالية الكفاءة في الحقل النفطي، وقد شغل مناصب مهمة في مؤسسات النفط وشركاته. لذلك فان قبوله بمنصب نائب رئيس شركة النفط الوطنية كان مكسبا للشركة إلى حد كبير.

لم يكن الجابر بعثيا في حين كان الدكتور الرفاعي من العناصر الحزبية المتقدمة في صفوف حزب البعث. وفي أحد الأيام كنت في اجتماع مصغر مع رئيس الجمهورية حضره وزير البلديات الدكتور غائب مولود مخلص ووزير الصناعة خالد مكي الهاشمي. وبعد انتهاء الاجتماع التفت البكر وسأل إن كان لدينا أمور أخرى نود بحثها. فانبرى الهاشمي قائلاً: سيادة الرئيس، هناك قضية أريد طرحها تتعلق بترشيح علي هادي الجابر لمنصب نائب رئيس شركة النفط الوطنية. أن وزير النفط رشيد الرفاعي قد اقترح الجابر ليس على أساس الكفاءة والخبرة ولكن بسبب العلاقة الشخصية التي تربطهما. وأن الجابر شعوبي وطائفي.

ضحك البكر وقال: ترشيح الجابر لم يأت من رشيد. انه مرشح من قبل المكتب المهني للحزب نظراً لكفاءة الجابر واختصاصه وخبرته الطويلة. سكت الهاشمي برهة، ثم أعقب قائلاً: سيدي.. المكتب المهني للحزب لم تعرض عليه أسماء متعددة ليختار من بينها.. رشيد اقترح الجابر.. هناك أشخاص آخرون مثل عدنان شريف التكريتي وهو بعثي ومخلص.. و..

وتوقف الهاشمي عن الكلام بعد أن قاطعه الرئيس قائلا أنه سينظر في الموضوع.

خرجنا من مكتب البكر نحن الثلاثة. مخلص والهاشمي وأنا. توجهنا نحو الباب الخارجي للقصر بانتظار سياراتنا. واثناء الانتظار قلت للهاشمي بأنه ليس من الصحيح، ونحن وزراء، أن نتدخل في شؤون وزارات أخرى في غياب الوزير المختص. وهنا قاطعني الهاشمي قائلاً: دكتور. رشيد الرفاعي وعلي هادي الجابر من صنف واحد، بينما الدكتور عدنان شريف التكريتي من جماعتنا وبعثي. وغير طائفي!

حتى تلك اللحظة لم أكن أعلم أن رشيد الرفاعي شيعي، ولم أكن أعرف علي هادي الجابر. وان كنت قد سمعت عنه وعن كفاءته الكثير. وقد استغربت من خالد مكي الهاشمي، وهو البعثي العقائدي، أن يعتبر مناقشة تعيينات وزراء آخرين هي من الأمور التي يحق له مناقشتها في غياب الأشخاص المعنيين حتى وان كانوا بعثيين وعقائديين مثله. وان هذا الحق الذي مارسه الهاشمي في اجتماعنا مع رئيس الجمهورية هو حق يمارسه حتما القياديون من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو القيادة القطرية.

مرت بضعة أيام. وتم تعيين علي هادي الجابر بمنصب نائب رئيس شركة النفط الوطنية. ولما عين الدكتور سعدون حمادي رئيساً للشركة

ذاتها، فقد أطلق على الشركة لقب «حسينية» النفط الوطنية. بالرغم من أن سعدون حمادي كان أحد أعضاء القيادة القطرية والمجلس الوطني لقيادة الثورة عام ١٩٦٣، وكان لتعيينه رئيساً لشركة النفط قصة سأذكرها فيما بعد.

الحادثة الثالثة

في ظهر أحد الأيام استدعاني رئيس الجمهورية. توجهت إلى القصر. وقيل لي إن الرئيس منشغل بتسلم أوراق اعتماد سفير إحدى الدول الأجنبية وانه سيقابلني بعد نصف ساعة. وأشير علي الانتظار في مكتب حامد الجبوري – وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية – دخلت المكتب فوجدت فيه وزيرين آخرين هما الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزير التربية والفريق حماد شهاب التكريتي وزير الدفاع وعضو مجلس قيادة الثورة، ويبدر أن الجواري وشهاب كانا في حديث عن محافظات العراق. سمعت شهاب يقول للجواري بأن جميع سكان المنطقة التي تقع بين المحمودية وجنوب العراق هم عجم وانه لابد من التخلص منهم لتنقية الدم العربي العراقي.

استغربت من كلام حماد شهاب وقلت له: فريق حماد.. أنا من مدينة عين التمر التابعة لكربلاء.. وحامد الجبوري من مدينة الحلة.. فهل يعني أننا عجم.. أم أنك تقصد شيئا آخر.

تردد شهاب في الإجابة. وهنا تدخل الجواري محاولا «تصحيح» ما تفوه به شهاب. بلغ بي الانزعاج إلى الحد الذي تناولت فيه ورقة من مكتب حامد الجبوري وقلت سأقدم استقالتي من الوزارة الآن. كتبت استقالة من سطرين. وتوجهت إلي مكتب سكرتير رئيس الجمهورية بانتظار مقابلة البكر.

لم يطل انتظاري..

دخلت على الرئيس وعلى وجهي مظاهر الامتعاض. بادرني الرئيس بالسؤال عن سبب امتعاضي. فأخبرته بما حصل، وقدمت له الاستقالة. قرأها الرئيس. ابتسم، ثم أردف قائلاً: ألا تعرف حماد شهاب. انه رجل بسيط لا يفهم من أمور السياسة شيئاً!

ولكنه يا سيادة الرئيس.. عضو في مجلس قيادة الثورة.. فإذا كان هذا منطق عضو في أعلى سلطة في البلد.. فكيف يمكن للعراق أن يتقدم.. ألا يعكس قول حماد شهاب اتجاها خطيراً لمسيرة الحكم.

ضحك البكر وقال: دكتور، حماد شهاب لا يمثل أي اتجاه.. حماد حمار.. ثم مزق الاستقالة.

هذه الحـوادث الثلاث غيض من فيض الحـوادث الكثيرة التي شهدتها. وهي لا تمثل في نظري اتجاها طائفياً صارخاً فحسب، بل تمثل الجهل والضحالة لدى بعض المستويات القيادية التي شاء القدر أن يمهد لها السبيل لحكم العراق.

بعد شهر تقريباً من تشكيل الوزارة، عاد أمين عبد الكريم إلى بغداد فاستقبلته في المطار. ومن هناك توجهنا سوية إلي القصر الجمهوري ليؤدي اليمين الدستورية. وليستلم مهام منصبه، وأستريح أنا من القيل والقال.

الفصل السابع
زيارة كربلاء والنجف

جرت العادة في العراق على قيام الوزراء بزيارات متكررة للمحافظات المختلفة، تسبقهم كاميرات التصوير ومراسل وكالة الأنباء لينشر الخبر على الجمهور المسكين، دلالة على اهتمام المسؤولين بشؤون الشعب ومطالبه العادلة. هذه عادة تلازم حكام العراق. وربما حكام بعض الدول العربية والنامية. وقد استشرت هذه العادة بشكل غير معقول منذ عام ١٩٦٨، إذ أنها لم تشمل زيارات الوزراء فحسب، بل امتدت كذلك إلى أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة والكوادر الحزبية، المتقدمة منها والمتأخرة.

وقد جرت العادة أيضا، انه بعد أي تغيير حكومي، أو انقلاب عسكري، أو ثورة جماهيرية، أن يتسارع الحكام بإرسال مندوبين عنهم لزيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف، وأحيانا الكاظمية، مروراً بمرقد الإمام أبي حنيفة. كذلك جرت العادة، إن يحاول حكام العراق إيصال شجرة عائلاتهم، بشكل أو بآخر، بسلالة النبي محمد من خلال أئمة الشيعة. وكأنهم يشعرون بعقدة ذنب كبيرة لا يمكن القضاء عليها وإراحة ضمائرهم منها إلا إذا رجع نسبهم إلى الإمام علي والحسن والحسين والعباس. وأحيانا إلى الإمام موسى بن جعفر. ومن الغريب، أو الطريف إن كل حاكم ،ملكا كان أم رئيساً للجمهورية، يجد كتاباً

ومؤرخين (من غير العراقيين غالباً) لكتابة الكتب والروايات حول نسبهم وشجرة عائلاتهم. ليس هذا فحسب، بل أن كل الحكومات العراقية – في أيامها الأولى بشكل خاص – تحاول كسب رضا رجال الدين الشيعة. فيبعث الملك أو رئيس الدولة بمندوبيه من الوزراء إلى كربلاء والنجف. ويستدعي العلماء لمقابلته، ويأمر بترميم العتبات المقدسة، ويستعيد ذكرى استشهاد الحسين كل عام. ويوعز بنقل بعض المآتم والمناسبات الدينية التي يتمسك بها الشيعة، في الإذاعة والتلفزيون تأكيداً على إيمان رئيس الدولة وابتعاده عن الممارسات الطائفية في أجهزة العمل الحكومي.

وفي هذا الاطار، قررت القيادة، بعد شهر من تشكيل حكومة ٣٠ يوليو (تموز) ضرورة قيامي ووزير الاصلاح الزراعي جاسم العزاوي، بزيارة لكربلاء والنجف والحلة ولقاء المرجع الديني السيد محسن الحكيم.

توجهت والعزاوي إلى مدينة كربلاء. وعند مشارفها استقبلنا محافظها عبد الوهاب القره غولي وأخبرنا أن برنامج الزيارة سيشمل أولا زيارة مرقد الإمام الحسين ثم مرقد أخيه العباس ثم الالتقاء ببعض أعيان ووجهاء المدينة في مكتب المحافظ.

مع إنني عشت في كربلاء بضع سنوات، لم أكن قد زرت المراقد الدينية فيها. وعليه فلم تكن لدي خبرة سابقة بمراسم الزيارة ولا بالأدعية التي تقرأ هناك تيمنا وتوسلا. وقد أخبرت المحافظ بذلك منعا للإحراج الذي قد أقع فيه عند أداء مراسم الزيارة. واقترح المحافظ بأن يقوم أحد رجال الدين بتلاوة الأدعية، ونقوم نحن بترديدها من بعده، جملة جملة.

وصلنا إلى مرقد الإمام الحسين. العزاوي وأنا والمحافظ ومديرا الشرطة والأمـن وحشد كبير آخر من كبار موظفي المحافظة. جو

يلفه نوع من الرهبة والخشوع. ولا يخلو أيضاً من ضوضاء الزائرين الآخرين. كل واحد منهم يتمتم بالدعاء والتوسل إلى الله والى الإمام الراقد بالضريح، لكي يتوسط له عند الله ليفرج عنه همومه ويحل مشكلته وبأسرع وقت ممكن!

بدأ رجل الدين المرافق لنا بقراءة الأدعية. ونحن نتلوها بعده. ولم تأخذ هذه المراسم أكثر من نصف ساعة. توجهنا بعدها إلى مرقد الإمام العباس. واستقبلنا سادن الروضة العباسية الذي تولى بنفسه قراءة الأدعية. ونحن نردد ما يقول. مرت نصف ساعة والرجل مستمر في قراءة أدعيته. مرت دقائق عشر أخرى، والمراسم مستمرة. ولما طال هذا البروتوكول، قلت لنفسي لعل «أدعية» العباس التي طال أمد قراءتها تختلف بطبيعتها عن «أدعية» زيارة الحسين. بالرغم من أن الأخير يكبر أخاه العباس سناً. وعند خروجنا، سألت محافظ كربلاء عن سبب هذا «التمييز» في مراسم الزيارة، ولماذا كان الوقت أطول لدى العباس في حين أن السرعة الإملائية لرجل الدين في مرقد الحسين ورجل الدين في مرقد العباس كانت واحدة. أجابني المحافظ مبتسماً: إن الزيارة عند الحسين كانت خاصة بالمسلمين السنة لأننا كنا نظن بان الوزير جاسم العزاوي سنياً. وعندما قيل لنا بأنه مسلم شيعي، آثرنا جعل زيارتكم للإمام العباس زيارة كاملة تتضمن كافة الأدعية والصلوات بدون اختصار!

وبعد لقائنا بأعضاء غرفة تجارة كربلاء وأعيان المدينة وكبار موظفي المحافظة، غادرنا كربلاء بمعية المحافظ لزيارة مدينة النجف، وصلنا إلى النجف ظهراً. وتوجهنا فوراً لزيارة مرقد الإمام علي، كما تقضي بذلك الأصول في مثل هذه الزيارات الرسمية. كانت مراسم الزيارة وادعيتها كاملة. استغرقت وقتا أطول من الوقت الذي قضيناه عند الإمامين الحسين والعباس!

بعد ذلك قمنا نحن الثلاثة: العزاوي، محافظ كربلاء وأنا، بزيارة السيد محسن الحكيم، المرجع الديني الشيعي الأعلى في ذلك الوقت للوقوف على طلباته ومقترحاته. كان مسكنه بسيطا جدا، متواضعا يعكس معالم الزهد والتقشف إلى حد كبير. جلسنا على الأرض التي افترشها بالحصران. نتحدث لهذه الشخصية الهادئة المتواضعة. نقلت إليه تحيات رئيس الجمهورية وشكره للموقف الذي وقفه في الدفاع عن البعثيين عام ١٩٦٤ عندما طلب عبد السلام محمد عارف من الحكيم إصدار فتوى يعلن فيها كفر البعثيين وإلحادهم. استفسرت من السيد الحكيم عما إذا كانت لديه أية طلبات يطلب مني عرضها على رئيس الجمهورية، فرد بأن ليس له أي طلب سوى إسداء النصح لنا بضرورة التمسك بتعاليم الدين الحنيف والعفو عن السجناء السياسيين. وان رجاءه الوحيد هو الإفراج عن رئيس الوزراء السابق طاهر يحيى التكريتي، والعفو عما سلف.

بعد هذا اللقاء، توجهنا إلى مبنى قائمقامية النجف حيث كان في انتظارنا جمع غفير من تجار المدينة وكبار موظفي القائمقامية. ألقيت على الحاضرين كلمة قصيرة شاكرا لهم حسن الضيافة والاستقبال، مؤكداً حرص الحكومة الجديدة بالإسراع في بناء الطرق والمشاريع. إلى غير ذلك من الكلام «الإنشائي» المعهود. ثم تحدث جاسم العزاوي عن المشاريع الزراعية والإصلاح الزراعي وعن الخير القادم والبركة المتسارعة. واعتقد بان كلامي وكلام العزاوي لم يجد أي أذن صاغية لدى الحاضرين. إذ عندما فتحنا باب المناقشة، انبرى شاب من بين الحاضرين ليقول: يا معالي الوزيرين.. كلامكما جميل وجيد.. ووعود الحكومة جيدة وممتازة.. ولكن دعوني أقول لكما كلمة صريحة.. إن أهالي النجف قد سمعوا مثل هذا الكلام من مختلف الحكومات السابقة.. لقد سمعنا وعودا معسولة عن مشاريع عريضة وطويلة..

ولكن منذ عام ١٩٦٣ وحتى اليوم لم تف الحكومة بوعودها.. فجامعة الكوفة لم تزل قيد الدراسة.. ومعمل تجميع السيارات لم يغادر ردهات وزارة الصناعة.. ومشروع الطريق البري بين النجف والسعودية لازال في مراحل التخطيط الأولية في وزارة الأشغال منذ عام ١٩٥٦.

لقد أحرجني هذا الشاب. إذ لم أكن قد سمعت شخصيا بجامعة الكوفة أو معمل السيارات أو الطريق البري. ولم اكن قد أعددت وأجبي «اليومي» في وزارة التخطيط استعداداً لهذه الزيارة لذلك جاء جوابي بأنني سأنظر فورا بعد عودتي بطلبات أهل النجف وسأنقل تحياتهم ورغباتهم للقيادة.

غادرنا النجف عائدين إلى بغداد. وفي الطريق قلت لزميلي جاسم العزاوي بأنني سوف لا أزور أية محافظة أو مدينة بعد اليوم إلا بعد تحضير كامل ودراسة شاملة عن كل محافظة ومشاريعها.

التقرير الذي أزعج البكر

بعد أسبوع من عودتي من زيارة كربلاء والنجف اتصل بي أحمد حسن البكر، وطلب مني القيام بزيارة لمدينة الحلة لدراسة أوضاعها وتقديم تقرير مفصل له عن احتياجات المدينة، وبالسرعة الممكنة.

قبل أن أبدأ الزيارة، عقدت اجتماعا مع رؤساء الدوائر الفنية في وزارة التخطيط لوضع برنامج لزيارة جميع المحافظات العراقية مبتدئين بالحلة، وطلبت منهم إعداد خلاصة عن الوضع العام لكل محافظة مع قائمة تفصيلية بالمشاريع الاقتصادية المزمع البدء بها في كل واحدة منها. وبعد أيام قليلة، اتجهت لزيارة مدينة الحلة، يرافقني بعض المدراء العامين من وزارة التخطيط وفي جعبتنا التقارير اللازمة عن مشاريع تلك المدينة.

قضينا يوما كاملا تفقدنا خلاله المدينة وتحدثنا مع محافظها وكبار موظفيها وأعضاء غرفة تجارتها. وجمعنا آراءهم وطلباتهم. وفي اليوم التالي توجهنا إلى مدينة الرمادي وقضينا فيها يوما كاملا التقينا خلاله بالمحافظ والتجار وتفقدنا المشاريع وعدنا إلى بغداد.

وبدأت في إعداد تقريري لرئيس الجمهورية، وحتى لا يضيع جهدنا، فقد قررت إعداد ثلاثة تقارير: الأول عن كربلاء والنجف، الثاني عن الحلة، والثالث عن الفلوجة والرمادي. أرسلت التقارير الثلاثة إلى أحمد حسن البكر. ومر أسبوع.. ثم ثلاثة أسابيع.. فأسبوع رابع دون أن أسمع أي رد فعل من البكر. ودون أن يتصل بي البكر كعادته كل يوم للاستفسار عن هذا المشروع أو تلك القضية. اتصلت برئيس ديوان رئاسة الجمهورية يحيى ياسين، أطلب منه تحديد موعد لمقابلة الرئيس. ومر أسبوع آخر دون أن يحدد موعداً. وبعد خمسة أسابيع تقريباً، عقد مجلس التخطيط اجتماعاً. وكان صالح مهدي عماش هو الذي يترأس اجتماعات مجلس التخطيط نيابة عن البكر. أخبرت عماش بموضوع التقارير الثلاثة وعما اذا كان يرغب عرضها على مجلس التخطيط. التفت إلي عماش مقترحا تأجيل موضوع التقارير لحين بحثها مع البكر.

ولكن التقارير مع الرئيس منذ أسابيع.. وهو الذي أوعز بإعدادها.. فلماذا التأخير؟

وهنا همس عماش في أذني قائلاً أن الرئيس ممتعض بعض الشيء من فحوى تقريريك عن كربلاء والحلة لاحتوائهما على «روح طائفية». دهشت لهذا الكلام البائس. وماذا عن تقريري عن مدينة الرمادي؟ انه مشابه تماماً لتقريري الحلة وكربلاء. إن التقارير الثلاثة لم تتضمن سوى «مقترحات» محددة. ولم يكتنفها أي «روح» سوى طلبات المحافظين المعينين من قبل مجلس قيادة الثورة من بين صفوف الكادر

الحزبي المتقدم، باستثناء محافظ كربلاء عبد الوهاب القره غولي الذي عين لزمالته للبكر.

حاول عماش تبرير موقف البكر والقول بان «الشايب»(*) يحبك ويحترمك كثيرا ولا يريدك أن تقع في متاهات طلبات المحافظات والتي قد تفسر بان الحكومة قد أهملت المناطق الشيعية.

عجيب! من هي الحكومة.. ألست أنا وأنت يا أبا هدى من أعضائها؟ أم أنكم تعتبرون الحكومة مقتصرة على مجلس قيادة الثورة وبعض الوزراء فقط؟.. إضافة إلى ذلك فنحن حكومة جديدة لم يمض على تسلمها السلطة سوى أسابيع معدودة فإذا كان هنالك إهمال لبعض المحافظات كما أشرت إليه في تقاريري.. فان اللوم يقع على الحكومات التي سبقتنا.

ألست أنت يا أبا هدى، الذي أشرت في الجلسة السابقة لمجلس التخطيط إلى سوء التوزيع الجغرافي لمشاريع الخطة الاقتصادية.. وكيف تفسر لي مثلاً بناء معمل لتكرير السكر الخام في مدينة الموصل في أقصى شمال العراق، في الوقت الذي يستورد السكر الخام عن طريق ميناء البصرة.. ألم يكن منطقيا إقامة ذلك المعمل في البصرة أو العمارة لنوفر على أنفسنا نفقات النقل من الجنوب إلى الشمال وبالعكس؟

(*) – كانت كلمة «الشايب» تطلق على البكر باعتباره أكبر أعضاء القيادة سناً، بينما كان نائبه عماش يكنى باسم ابنته الكبرى.

الفصل الثامن
بين باريس ولندن ومقاطعة البضائع الأمريكية

باريس

في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٨ اتصل بي وزير الخارجية عبد الكريم الشيخلي (وكان عضوا في مجلس قيادة الثورة والقيادتين القومية والقطرية) ليخبرني بأن دعوة ستوجه لي لزيارة فرنسا، مؤكدا ضرورة قبول الدعوة والسفر إلى باريس لتسليم رسالة إلى الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك.

كانت العلاقات العراقية – الفرنسية جيدة وقد سبق لرئيس الجمهورية السابق عبد الرحمن عارف أن زار فرنسا على رأس وفد كبير ووقع عدداً من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين. ولكي تستمر تلك العلاقات وتتوطد، فقد ارتأى مجلس قيادة الثورة ضرورة إرسال وفد على مستوى عال لفرنسا. وقد أثبتت الأيام بان الاتجاه الذي اقره مجلس قيادة الثورة في توطيد العلاقات مع فرنسا، قد أثمر بشكل جيد سواء بعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢ أو أثناء الحرب العراقية – الإيرانية.

بعد أيام من مكالمة عبد الكريم الشيخلي، زارني السفير الفرنسي

ببغداد ووجه الدعوة لي لزيارة فرنسا بأقرب فرصة. تم تشكيل وفد رسمي برئاستي وعضوية كل من:

- خالد مكي الهاشمي - وزير الصناعة
- العقيد شفيق الدراجي - أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة
- المهندس صباح كجه جي - المدير العام للدائرة الصناعية بوزارة التخطيط
- المهندس عبد الوهاب باباجان - المدير العام لدائرة التصميم والإنشاء الصناعي بوزارة الصناعة.

في الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٨، غادرت والوفد المرافق لي بغداد حاملاً رسالة خطية من أحمد حسن البكر للجنرال ديغول. وفي مساء اليوم التالي لوصولي، اصطحبني القائم بالأعمال العراقي في سفارتنا بباريس لمقابلة وزير الخارجية الفرنسي.. وتسليم الرسالة إليه نظراً لتوعك صحة ديغول وإصابته بالأنفلونزا. دامت المقابلة زهاء الساعة، شرحت خلالها للوزير موقف الحكومة العراقية الجديد من فرنسا ورغبتها الأكيدة في استمرار التعاون وتوطيد العلاقات وزيادة التبادل التجاري والثقافي بين البلدين. وقد أكدت للوزير الفرنسي إن العراق يرغب في تسوية جميع المشكلات المالية المعلقة بين الحكومة العراقية والشركات الفرنسية التي قامت بتنفيذ بعض المشاريع في العراق، وهي مشاكل مالية كان العراق يماطل في تسويتها ويمتنع عن دفع مستحقات المقاولين لأسباب «فنية» دون أن يضع في اعتباره الآثار السياسية التي قد تنجم عن مثل هذه الحالات. وكما سيتضح فيما بعد. فأن هذه المشاكل قد سويت عام ١٩٧٢ بعد الزيارة التي قام بها صدام حسين لفرنسا، وخولت التفاوض بشأنها مع جيسكار ديستان الذي كان وزيرا للمالية آنذاك.

وعندما انتهت المقابلة مع الوزير الفرنسي، هم بالوقوف لمصافحتي. ويبدو انه قد ضغط على مسند الكرسي الذي كان يجلس عليه بشكل عنيف أدى إلى كسره وسقط الوزير على الارض. وقبل وصوله إلى الأرض ارتطمت جبهته بحافة مكتبه ارتطاماً شج رأسه. وسال الدم على الرسالة التي حملتها إليه. اعتدل الوزير الفرنسي وقال معلقاً: سأخبر ديغول بحقيقة الدم الذي سال على الرسالة وانه دم فرنسي. ولا دخل للعراق به.

ذهبت إلى الفندق الذي استضافتنا الحكومة الفرنسية فيه، والتقيت بعضوي الوفد خالد مكي الهاشمي وشفيق الدراجي. كانت الساعة قد قاربت التاسعة مساء. قررنا التجول بعض الوقت في شوارع باريس، حيث اتجهنا إلى مقهى قريب مطل على شارع الشانزليزيه. جلسنا هناك نتجاذب أطراف الحديث. بعد ساعتين من الوقت، غادرنا المقهى عائدين إلى الفندق.

في شارع خلفي قرب الفندق، كانت هناك سيارة صغيرة تقف على جانب الطريق. في داخلها شاب وشابة يتبادلان القبل الحارة. وقف خالد مكي الهاشمي متفرجا على هذا المشهد معلقا بانه لو حصل مثل ذلك في بغداد لقامت القيامة وكتبت التقارير الحزبية ولذهب الشاب في «ستين داهية». وما أن أكمل الهاشمي كلامه حتى التفت الشاب إلينا، وتفوه بعبارات فرنسية لم نفهمها. وحسبنا أن الشاب يؤنبنا على وقوفنا للتفرج عليه وعلى الفاتنة الحسناء بجواره. مشينا بضع خطوات، غير أن الشاب خرج من سيارته وبلغة الإشارات فهمنا منه أن السيارة عاطلة من شدة البرد ويريدنا أن ندفعها إلى الأمام. استجبنا لطلبه وطلب الحسناء وقمنا نحن الثلاثة بدفع السيارة مسافة ليست بالقصيرة والشاب يحاول تشغيلها بيد ويحتضن رفيقته الحسناء باليد الأخرى. وهنا علق

شفيق الدراجي قائلا: «هل يعلم هذا الشاب اللعين بان ثلاثة من كبار رجال الدولة العراقية يدفعون سيارته؟ فأجابه الهاشمي: «والله لو كان يعلم بان البعثيين هم الذين يدفعون السيارة لتركها وهرب ليسلم على حاله وفتاته». على أية حال قبل أن يقف الشاب على «هوية الدافعين» اشتغلت سيارته. وذهب مسرعا محتضنا الشقراء.

لندن

قضينا في باريس بضعة أيام. تسلمنا خلالها برقية من وزارة الخارجية في بغداد تطلب منا التوجه إلى لندن تلبية لدعوة عاجلة إلينا من الحكومة البريطانية. لم يكن لدي علم مسبق بالدعوة. و لم يكن وزير الخارجية قد أخبرني بها، أو على الأقل لم اكن أنا اعلم بها. اتصلت هاتفيا بسفيرنا في لندن السيد كاظم الخلف مستفسراً عن طبيعة هذه الدعوة والداعي لها. فكان الجواب إنها دعوة عاجلة من وزير الخارجية البريطاني مايكل ستيوارت.

وصلنا إلى لندن في ١٥ ديسمبر (كانون الأول) واستضافتنا الحكومة البريطانية في فندق السافوي. وفي مساء يوم وصولنا أخبرني السفير الخلف، بان الزيارة تأتي بناء على طلب من الحكومة البريطانية ورغبتها في لقاء المسؤولين الجدد في العراق. تضمن برنامج الزيارة اجتماعا بوزير الخارجية البريطاني مايكل ستيوارت (من حزب العمال) ولقاءات أخرى مع ممثلي شركة نفط العراق (البريطانية). في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي لوصولنا، ذهبت وخالد مكي الهاشمي وشفيق الدراجي، يرافقنا السيد كاظم الخلف، إلى وزارة الخارجية البريطانية. استقبلنا الوزير بمكتبة ورحب بنا. ويبدو انه كان على إلمام لا بأس به عن أعضاء الوفد، ماضيهم، حاضرهم، وقد يكون مستقبلهم، غير انه لم يشر إلى ذلك. إذ اقتصرت عباراته على الماضي والحاضر.

تحدث وزير الخارجية البريطاني عن العلاقات العراقية البريطانية، وعن رغبة حكومة صاحبة الجلالة بتوطيدها ومعالجة ما اعتراها من فتور. وأشار من طرف خفي إلى ضرورة سد الثغرات التي أحدثها عبد الكريم قاسم. وتحدث بإسهاب وبمعرفة تامة عن القانون رقم (٨٠) الذي كان قد صدر أيام قاسم، وهو القانون الذي تمت بموجبه سيطرة الحكومة العراقية على معظم الأراضي التي كانت تحت سيطرة شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق.

وقبل أن نختتم اجتماعنا، التفت الوزير البريطاني وتساءل عما إذا كان لدينا تعليق أو ملاحظة نود إبدائها لينقلها لرئيس وزرائه. أجبته بأنني كرئيس للوفد ليست لدي ملاحظات محددة ووعدته بأنني سأنقل الملاحظات والرغبات التي أبداها إلى رئيس الجمهورية العراقية، مؤكداً له بان العراق بدوره يريد فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين.

وهنا انبرى خالد مكي الهاشمي ليقول للوزير البريطاني، بان لديه احتجاجا يود أن يسجله، يتعلق بالموسوعة البريطانية للمعارف (الإنسكلوبيديا) وما ورد فيها حول الأكراد في العراق وعن زعيم الحركة الكردية الملا مصطفى البرزاني ومطامح الأكراد في إقامة وطن قومي لهم امتدادا لجمهورية مهاباد، ولأنهم – أي الأكراد – يشكلون نسبة لا يستهان بها من سكان العراق. واستمر الهاشمي في القول بان ما ورد في الموسوعة البريطانية من القول بان البرزاني هو زعيم ثائر، إنما هو انحياز للحركة الكردية وموقف معاد للعراق!

وبكل برود، أجاب الوزير البريطاني موضحاً: «إن الإنسكلوبيديا البريطانية، إنما هي موسوعة معارف ومعرفة.. وليس للحكومة البريطانية سلطة في حذف أو إضافة معلومات للمؤلفات التي تصدر..

فبريطانيا بلد ديمقراطي.. وتمسكنا بالمبادئ الديمقراطية لا يسمح لنا أبدا إملاء رغبة الحكومة على دور النشر ومؤسساته.».

لم يقتنع الهاشمي بما قاله مايكل ستيوارت. إذ قاطعه قائلاً: «ألا تستطيع الحكومة البريطانية أو وزير الإعلام البريطاني تصحيح ما ورد في الإنسكلوبيديا حول الحركة الكردية؟

«كلا.. أجاب الوزير.. لا نستطيع التدخل في شؤون مؤسسة عريقة مثل المؤسسة التي تتولى إعداد الإنسكلوبيديا. ولا أية مؤسسة أخرى. ثم انه ليس في بريطانيا وزارة للإعلام كما هو الحال في بلدان أخرى مثل بلدكم. الإعلام في بريطانيا هو الرقيب على الحكومة وان وسائله من إذاعة وتلفزيون وصحافة هي لسان المجتمع. وليس الحكومة».

هذا أمر عجيب! جاء تعليق الهاشمي باللغة العربية. وهنا تدخل السفير كاظم الخلف بلباقته الدبلوماسية وأنقذنا من ورطة كاد خالد الهاشمي أن يوقعنا فيها.

انتهت المقابلة. غادرنا مكتب الوزير متوجهين لسياراتنا والهاشمي يتساءل ويلح على كاظم الخلف بتساؤله عما إذا كان صحيحاً من أن الحكومة البريطانية – بكل جبروتها وقوتها الاستعمارية – لا تستطيع تغيير ما هو مذكور في الإنسكلوبيديا نزولا عند رغبة الثورة والحزب القائد!

وللحقيقة أقول، أن خالد مكي الهاشمي – وهو ضابط ركن – شخص يتسم بطيبة القلب التي تصل أحيانا إلى حد السذاجة. طيبة مقترنة بقلة الصبر وآنية المزاج، تلك الآنية التي تحتاج من الطرف المقابل الكثير من الصبر والدبلوماسية.

في عصر نفس اليوم، كان ممثل شركة نفط العراق (البريطانية)، قد طلب الاجتماع بي منفردا لبحث العلاقات بين الحكومة العراقية وشركات النفط العاملة في العراق. لم يكن لدي أي علم مسبق بما سيدور في الاجتماع، ولم تكن لدي تعليمات محددة من حكومتي. لهذا فقد اقترحت أن يضم الاجتماع كلا من خالد مكي الهاشمي، شفيق الدراجي والسفير كاظم الخلف، واقترحت أيضا أن نعقد نحن الجانب العراقي اجتماعا فيما بيننا لننسق الحديث والاتفاق على كيفية المناقشة في حالة طرح ممثل الشركة أمورا تخرج عن نطاق اختصاصنا أو الخوض في نقاط محددة لم نكن نحن مهيئين لمناقشتها. واقترحت أيضا أن أقوم أنا بإدارة الاجتماع والتحدث باسم الوفد العراقي، ورجوت الهاشمي أن يكون حديثه باللغة العربية، ثم يقوم السفير بترجمته إلى الإنكليزية نظراً لعدم تمكن الهاشمي من اللغة الانكليزية بعكس شفيق الدراجي.

كان هدفي من هذا الاقتراح، إعطاء فرصة للسفير العراقي لتدارك ما قد يوقعنا به الهاشمي من إحراج لو أراد طرح أمور جانبية كما فعل مع وزير الخارجية البريطاني. أيدني شفيق الدراجي. ولم يوافق الهاشمي في بادئ الأمر مقترحا إرسال برقية إلى بغداد لبيان الرأي وإصدار التعليمات المحددة. وطبيعي إن اقتراح إرسال برقية إلى بغداد، لم يكن بالشيء العملي لعدة أسباب، أهمها فرق الوقت بين لندن وبغداد. ثم من الذي يضمن وصول التعليمات والتوجيهات في نفس اليوم، فهذا أمر يتطلب اجتماع القيادة وفنيي وزارة النفط إلى غير ذلك من عناصر التهيئة والإعداد. وبعد جهد ونقاش. اقترح الهاشمي أن نتحدث جميعا باللغة العربية ويقوم السفير بترجمة كلامنا.

أقنعنا الهاشمي بأن اللقاء مع ممثل شركات النفط ليس اجتماعا رسميا بين رؤساء دول بحيث يقتضي البرتوكول أن يتحدث كل بلغته. مسألة بسيطة، لقاء مجاملة أو استطلاع. فلا نحن سنفاوض شركة النفط، ولا الشركة ستدخل بمفاوضات معنا. وكل اعتقادي إن ممثل الشركة يريد أن يطلع بصورة عامة على موقفنا مستقبلا من العلاقة بين الشركة وبين الحكومة العراقية. لذلك دعونا نتجنب التعقيد وتضخيم الأمور. وهكذا كان.

التقينا ممثل الشركة وتحدثنا بشكل عام. وأشبعناه كلاما عقائديا حول الاستعمار وتطلعات الشعوب النامية نحو التحرر والاستقلال من نير الشركات الاحتكارية! الى الحد الذي اعتقدنا فيه إن ممثل الشركة سيغادر الاجتماع وهو متعاطف مع عقيدتنا في النضال من أجل التقدم والرخاء!

كيف قاطعنا البضائع الأمريكية

بعد عودتنا من باريس ولندن، قدمت تقريرا لرئيس الجمهورية حول الزيارة ونتائجها مبيناً بعض المقترحات العملية لزيادة التعاون بين العراق وفرنسا وبريطانيا. مع التأكيد على ضرورة توطيد العلاقات العراقية – الفرنسية وفتح أبواب التجارة مع باريس.

بعد أسبوع تقريبا من إرسال التقرير إلى أحمد حسن البكر، استدعاني لمقابلته في القصر الجمهوري على أن يكون اللقاء بعد التاسعة مساء. ذهبت إلى القصر. وجلسنا نحن الاثنين، البكر وأنا. أبدى البكر اهتماما بمقترحاتي حول العلاقات العراقية – الفرنسية والتي كان من ضمنها ضرورة الإسراع في حل المشاكل المالية المعلقة مع بعض الشركات الفرنسية. سكت البكر برهة. ثم عاد يتصفح التقرير الذي رفعته إليه. خلع نظارته. والتفت إلي قائلا:

دكتور أنا وصدام حسين نريد منك أن تدرس موضوعا آخر هو: كيف نلغي المقاطعة التجارية مع أمريكا بدون أن يحدث هذا الإلغاء أي رد فعل سلبي في صفوف الحزب.. فأنت تعرف إن أكثر البعثيين هم من الشباب المتحمس.. لا يفهم من أمور السياسة الدولية شيئا.. أريد أن الغي المقاطعة بشكل هادئ.. هل لديك مقترحات؟

كان الطلب مفاجئاً. لم أستطع تقديم مقترحات آنية له. ثم إن الأمر يعود لوزير الاقتصاد وليس لوزير التخطيط. وعندما أبديت له هذه الملاحظة. ضحك البكر. وقال: التخطيط هو تخطيط البلد.. اذهب وخطط لهذا الأمر وقدم لي تقريراً حول المقاطعة دون أن تخبر به أحدا.. اكتبه بخط يدك.. ولا حاجة لطباعته.. بعد يومين أو ثلاثة.. قدمت للبكر تقريراً – بخط اليد – أقترح فيه إصدار «تعليمات» من لجنة التموين العليا (التي أصبحت فيما بعد مجلس تنظيم التجارة) نلغي بموجبها مقاطعة البضائع الأمريكية. ومن أجل ألا تحدث تلك التعليمات بلبلة عقائدية في صفوف الحزب ونتهم بالعمالة والخيانة والجاسوسية، فقد اقترحت أن يكون نص التعليمات كآلاتي:

«بناء على مقتضيات المصلحة العامة ونظراً لاستمرار أمريكا في سياستها العدوانية ضد مطامح الأمة العربية، فقد قررت لجنة التموين العليا ما يلي:

١ – استمرار مقاطعة البضائع الأمريكية.

٢ – يستثنى من أحكام الفقرة (١) أعلاه البنود من كذا إلى كذا من بنود تصنيف التجارة الدولية. والواقع إن الفقرة (٢) من التعليمات استثنت ما يقارب من ٩٠٪ من البضائع الأمريكية من أحكام المقاطعة.

صدرت التعليمات بتوقيع وزير الاقتصاد. وبقي الكادر الحزبي معتقداً أن مقاطعة أمريكا وبضائعها مستمرة.

الفصل التاسع
جمال عبد الناصر... والبعث

لم تكن علاقات حزب البعث بجمال عبد الناصر، علاقات يمكن وصفها بالحسنة. البعث العراقي كان يعتقد بأن عبد الناصر هو الذي ساهم في إزاحته عن الحكم عام ١٩٦٣ مستغلا الخلافات الداخلية التي حدثت في صفوف القيادة آنذاك.

و لم يكن عبد الناصر – هو الأخر – يأمن جانب البعثيين، وبشكل خاص بعد عام ١٩٦٣، وفشل ميثاق الوحدة الذي وقعه معه أحمد حسن البكر في ١٧ إبريل (نيسان) عام ١٩٦٣.

ومنذ عام ١٩٦٣، وأجهزة الإعلام المصرية توجه الاتهامات المختلفة لقيادة البعث العراقي، وبالأخص لشخص البكر. لهذا، فان البعث عند استلامه الحكم في العراق عام ١٩٦٨، كان يتجنب الاصطدام مع مصر. ويراقب نشاطات السفارة المصرية في بغداد بشكل مستمر.

وكنت ألاحظ على البكر، مظاهر عدم الارتياح كلما ورد اسم عبد الناصر. ومع ذلك فانه كان يريد الوقوف على نواياه. ولهذا فقد اقترح علي، في إحدى لقاءاتنا المسائية، افتعال سفرة رسمية لمصر ومقابلة عبد الناصر لتقييم موقفه من العراق ومنه شخصيا.

وفي يوليو (تموز) ١٩٦٩، اقترح البكر قيامي بزيارة رسمية للقاهرة بحجة استقدام بعض الخبراء والفنيين المصريين للعمل في وزارة التخطيط وفي الجهاز المركزي للإحصاء. وتحت ستار هذه الحجة، أحاول مقابلة عبد الناصر للوقوف على رأيه من الحكم الجديد في بغداد. تم ترتيب الزيارة بدعوة وجهت لي من وزير التخطيط المصري آنذاك الدكتور سيد جاب الله.

سافرت يوم الأربعاء ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٦٩ وفي ذهني ثلاثة مواضيع أبحثها مع المسؤولين المصريين. أولها التعاقد مع خبراء في المجالات الاقتصادية والإحصائية، وثانيها، الاتفاق مع معهد التخطيط القومي لتدريب بعض موظفي وزارتنا، وثالثها، مقابلة عبد الناصر.

إن شهر أغسطس، هو شهر الإجازات في مصر، حيث تنتقل الحكومة تقريبا من القاهرة إلى الإسكندرية. وكان عبد الناصر وقتها في الإسكندرية، في منزله الرسمي في منطقة المعمورة. في اليوم التالي لوصولي إلى القاهرة التقيت برئيس الجهاز المركزي للإحصاء اللواء جمال عسكر، وبحثت معه متطلباتنا لبعض الخبراء المتخصصين في الاحصاء، وذكرت له اسماً معينا بالذات، هو الدكتور علي المنوفي الذي كان زميلا لي في جامعة لندن.

استغرب اللواء عسكر. وأخبرني أن الدكتور المنوفي هو قيد الاحتجاز نظراً لميوله الإسلامية (الإخوان المسلمين) وانه إذا كنت أريد هذا الشخص بالذات فالأفضل مفاتحة عبد الناصر عند مقابلته.

بعد ذلك التقيت بالمسؤول عن معهد التخطيط القومي المصري، وتم الاتفاق على قيام المعهد بقبول مجموعة من موظفي وزارة التخطيط العراقية لتدريبهم. لم يبق من المواضيع الثلاثة التي ذكرتها سوى الموضوع الثالث. مقابلة جمال عبد الناصر.

التباس مخابراتي

في صباح الجمعة، غادرت القاهرة إلى الإسكندرية لمقابلة عبد الناصر. قضيت الليلة في فندق فلسطين في منطقة المنتزه. وفي الصباح جاء وزير التخطيط المصري السيد جاب الله ليرافقني إلى مسكن عبد الناصر. وصلنا إلى المسكن قبيل الظهر. وبعد إجراءات ومراسم أمنية مشددة في البوابة الخارجية. انتظرنا في صالة الاستقبال. الصالة تطل على البحر. ولكن الدار كانت بسيطة. مظاهر البساطة في كل شيء.

بعد دقائق قليلة، دخل علينا عبد الناصر بملابس سبورت. وبأدب جم اعتذر عن تأخره لتلك الدقائق، لأنه كان يلعب كرة المنضدة مع أحد أولاده.

جلسنا نتحدث. وبدأ عبد الناصر يسألني عن أمور تعود لسنة ١٩٦٣ عندما كان حزب البعث يحكم العراق. لم يكن لي علم بالموضوعات التي استفسر عنها. ولكي أتدارك الأمر، سارعت بإخباره بأنني في ذلك العام لم أكن في العراق. إذ كنت طالبا في جامعة لندن. وهنا سألني عبد الناصر:

– ألم تكن وزيراً للداخلية عام ١٩٦٣؟

– كلا يا سيادة الرئيس.. وزير الداخلية أنذاك كان حازم جواد.. وأنا اسمي جواد هاشم ولأنني أصغر سناً من حازم، فهو حتماً ليس ابني. لا علاقة لي به من قريب أو بعيد.. وهنا التفت عبد الناصر إلى وزير تخطيطه قائلاً: ان الأجهزة المختصة (ويقصد المخابرات) قد أعطته معلومات خاطئة.. وفهمت من كلامه بأن مخابراته قدمت له تقريراً عن حازم جواد باعتباره الشخص الذي سيقابله.. وان المخابرات المصرية قد التبس عليها الأمر فخلطت بين حازم جواد.. وجواد هاشم.

ضحكنا لهذا الالتباس الذي أوقعته فيه اجهزة مخابراته. وقال عبد الناصر معلقا: إن المخابرات في تقريرها لم تصدق في الوصف إلا من حيث «النظارة». (أي أن كلانا، حازم جواد وأنا نلبس نظارات)، ولكن الحمد لله «جت سليمة».

بدأت أشرح لعبد الناصر طبيعة مهمتي في مصر وعن رغبة الحكومة العراقية في الاستفادة من الخبرات المصرية وأملي في موافقته الشخصية بإطلاق سراح الدكتور المنوفي.

أبدى عبد الناصر اهتماما بالغا بجميع الطلبات. ورفع سماعة الهاتف وأجرى اتصالات مع «الجهات المختصة»، آمراً بإطلاق سراح المنوفي وإعارة خدماته للحكومة العراقية.

لقد ذكرتني هذه الالتفاتة «الفورية» من عبد الناصر، وأوامره الهاتفية بما يماثلها في العراق. القرار النهائي مهما صغر هو بيد شخص واحد: رئيس الدولة. حتى وان كان هذا القرار إطلاق سراح شخص معتقل.

الجهة التي تقوم بالاعتقال، تملك سلطة الحجز والتعذيب. أما إطلاق السراح فلا تملكه سلطة الاعتقال. إطلاق السراح، هي «منة» وفضل كبير وعمل حسن لا بد أن يأتي من الرئيس!

المهم، أثناء حديثنا المتصل، كانت تمر بين الحين والآخر طائرات حربية في سماء الاسكندرية، بعضها على ارتفاع منخفض جداً وبأزيز مدو فنضطر لقطع الحديث حتى تمر الطائرة. وكان عبد الناصر يعتذر عن هذه الأصوات المدوية ويقول إن القطعات الجوية تقوم ببعض التدريبات العسكرية التي تتطلبها حرب الاستنزاف ضد اسرائيل.

استمر الحديث، ودخلنا في موضوع النظام الجديد في العراق،

وبينت له رغبة العراق المؤكدة في التعاون مع مصر. كان عبد الناصر صريحاً في إبداء مخاوفه من قيادة حزب البعث بعد تجربة ١٩٦٣، وتمنى أن يكون الحزب قد أخذ درساً من تلك التجربة.

طايش وبلطجي!

كان الحديث طويلا ومتشعبا، تناول جوانب متعددة وشخصيات كثيرة. وكانت معلومات عبد الناصر عن بعض قيادات البعث دقيقة، وبالأخص البعثيين الذين قضوا فترة من الزمن في القاهرة أمثال صالح مهدي عماش وصدام حسين وعبد الكريم الشيخلي.

سألني عن صدام حسين كثيرا، وعن صحة الاشاعة التي مفادها ان صداماً لم يكن مرشحاً أن يكون نائبا لرئيس مجلس قياد الثورة، وان المرشح كان صالح مهدي عماش، فكيف حصل أمر اختيار صدام؟ هل هذه بوادر خلافات في القيادة العراقية، أم مناورات جديدة لأحمد حسن البكر باعتباره قريبا لصدام؟

ذهلت! كيف يعرف عبد الناصر هذه التفاصيل الدقيقة عن اختيار صدام لمنصب النائب دون عماش الذي كان مرشحا لذلك المنصب فعلا. في حين لم يعرف بأن من سيقابله هو جواد هاشم وليس حازم جواد؟

قلت له إن معلوماتي هي أن اختيار صدام حسين لمنصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة كان قد تم في الأيام الأولى للثورة و لم يكن صالح عماش مرشحا. قلت ذلك مع إنني كنت أعرف أن الحقيقة هي عكس ذلك.

الحقيقة كانت أن صالح مهدي عماش، كان قد رشح لمنصب النائب.

وان موضوع اختيار النائب كان مدرجا على جدول أعمال القيادة. وفي كل اجتماع كان يؤجل بحث الأمر منعا لبعض الحساسيات التي قد يثيرها العسكريون من أعضاء القيادة، وخاصة حردان التكريتي.

وقد أكد لي في حينه أحد أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة بأن صالح مهدي عماش، قد أوفد إلى الأردن لتفقد القطعات العسكرية العراقية هنالك. وقد استغل البكر وصدام غيابه، وبحثت القيادة أمر اختيار النائب. وتم التصويت «ديمقراطيا»، وفاز صدام حسين.

كانت تلك الحقيقة التي أنكرتها لعبد الناصر. ولكن يبدو أن معلوماته كانت دقيقة حول هذا الموضوع إلى حد بعيد. وقد علق قائلا: «إن اختيار نائب رئيس مجلس قيادة الثورة أمر يعود للأخوة في العراق، ولكن الواد صدام.. إحنا عارفينو.. ده طايش.. وبلطجي».

وقبل انتهاء الزيارة طلب مني عبد الناصر إبلاغ تحياته للرئيس البكر ورجائه بالإسراع في إطلاق سراح طاهر يحيى وعبد الرحمن البزاز (رئيسي الوزراء السابقين)، وإرسالهما إلى القاهرة، ووعد انه في حال إرسالهما إلى القاهرة فانه يتعهد شخصيا بعدم قيامهما بأي نشاط معاد للبعثيين.

انتهت المقابلة. ورافقني عبد الناصر إلى الباب الخارجي لمسكنه وهممت بمصافحته مودعا، غير انه استوقفني وتساءل: ألا تريد التقاط بعض الصور التذكارية؟

– طبعا يا سيادة الرئيس..

وهنا أشار عبد الناصر لاحد مرافقيه لينادي على المصور الذي كان متواجدا في المنزل. وبعد التقاط الصور التذكارية، ودعته مؤكداً له بأني سأنقل رغباته للحكومة العراقية ولأحمد حسن البكر شخصياً.

غادرت الإسكندرية إلى القاهرة. ومنها إلى بغداد..

في اليوم التالي لوصولي بغداد، ذهبت لمقابلة البكر لأخبره بما دار بيني وبين جمال عبد الناصر. قلت للبكر، إن انطباعي الشخصي، هو أن عبد الناصر رجل مخلص فيما يقول، وان نكبة حزيران (١٩٦٧) قد علمته هو الآخر درساً قاسياً. وانه فعلا يريد علاقات طبيعية مع العراق بعيدة عن المؤامرات.

لم أخبر البكر بحديث عبد الناصر عن كيفية اختيار نائب رئيس مجلس قيادة الثورة لأنه موضوع قد يثير حساسيات نحن في غنى عنها.

كان البكر يستمع دون تعليق. وما أن انتهيت من كلامي، حتى بادرني بالسؤال:

- هل تصدق هذا الرجل؟

- نعم.. لقد وجدته رجلا صادقا.

- أنت شاب.. وقليل خبرة في السياسة.. لماذا يريد عبد الناصر إطلاق سراح طاهر يحيى والبزاز.. ولماذا يريدهم في القاهرة؟

- قد يكون ذلك نوعا من الالتزام الأدبي لرجلين عرفهما وعمل معهما..

وهنا تأفف البكر.. وخلع نظارته (وهي عادة كنت ألاحظها عليه عندما يكون متعكر المزاج وعصبيا)، وقال:

- دكتور.. أنت لا تعرف عبد الناصر.. هذا الرجل كذاب.. ولا يهدأ له بال إلا بالتآمر.. وعلى أية حال سأنقل انطباعاتك للرفاق أعضاء القيادة. وسكت البكر. وانتهت المقابلة. وقد استمرت كراهية البكر

لعبد الناصر. وعندما مات عبد الناصر عام ١٩٧٠، وفتحت السفارة المصرية سجلا للتعازي امتنع البكر في بادئ الأمر عن الذهاب إلى السفارة المصرية للتعزية. ولكن صالح مهدي عماش أقنعه، بعد جهد كبير، وذهب البكر في اليوم الثاني ليسجل تعزيته في سجل التعازي.

الفصل العاشر

مؤامرة عبد الغني الراوي

حسن الخفاف، موظف صغير في مديرية التقاعد العامة، له في الوقت نفسه عيادة لتركيب الأسنان. وهو ابن خالتي ومتزوج من سعدية صالح جبر، ابنة رئيس الوزراء العراقي المعروف في العهد الملكي. وبالرغم من القرابة التي تربطني بالخفاف، إلا أننا لم نكن متقاربين. لا فكرياً، ولا في العمل السياسي. و لم اكن قد التقيت به لسنوات طوال.

وفي أوائل ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٩، زارني في مكتبي بوزارة التخطيط كان في حديثه الكثير من الخوف والقلق. و لم يكن ذلك غريباً، حين عرفت الموضوع.

بعدما تلفت يمينا.. وشمالا.. وبصوت خافت مرتجف قال:

- «إني أريد أن أريح ضميري وأخبركم بان هناك مؤامرة تدبر من قبل عدد من العسكريين والمدنيين لقلب نظام الحكم..

سكت قليلا ليشعل سيجارة.. ويده ترتجف.. ثم استمر بالقول:

- إن الاجتماعات تعقد في داري بمدينة المنصور.. وأنا عندما التقيك هنا لا أخاطبك كقريب لي فحسب، بل كمسؤول لاتخاذ الإجراء اللازم.. وكل ما أريده هو أن أعطى الأمان وأن يسمح لي

بالسفر إلى الكويت للعمل هناك.. وأشعل سيجارة ثانية.. وثالثة.. وأخذ يذكر أسماء العاملين في هذا التنظيم: العقيد المتقاعد عبد الغني الراوي.. العقيد المتقاعد صالح مهدي السامرائي.. (الملحق العسكري في بيروت في العهد الملكي).. النقيب فاضل الناهي.. و.. مرافق أحمد حسن البكر المقدم فاضل البراك.

سكت الخفاف. وأخذ يبكي مردداً إن «المتآمرين» لو عرفوا بحديثي معك، فانهم سينتقمون مني ومن عائلتي. ثم أضاف: «إن المؤامرة هي بالاتفاق مع الحكومة الإيرانية وان السفارة الإيرانية في بغداد تزودنا بالمال.. والسلاح..».. مؤكدا إن (أبو ناجي) أي بريطانيا مرتاحة للعملية.

جزاء سنمار

هزتني خطورة تلك المعلومات. فاندفعت حال خروج ابن خالتي الدكتور حسن الخفاف إلى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، في القصر الجمهوري، لنقل تلك المعلومات إليه.

وصلت القصر ظهراً ودخلت مكتب الرئيس. وما أن بادرت بالحديث عن الموضوع حتى هب البكر مقاطعا:

– هذا موضوع تآمر وعسكر.. اذهب حالا لمقابلة الرفيق أبي عدي صدام حسين لبحث الموضوع معه. وقادني عبر ممر داخلي إلى غرفة صدام حسين.

كان صدام مستلقيا على فراش النوم متوعكا، ورأسه ملفوف بمنشفة.. ذكرت لصدام كافة المعلومات، وهو يسمعها بهدوء. وما أن انتهيت، حتى قال لي، أرجو أن تشكر الدكتور حسن. وسحب

من درج قريب مبلغ ٢٠٠ دينار وطلب مني أن أسلمها للدكتور حسن.. واطلب منه أن يتعاون مع أبي رعد (سعدون شاكر)، مدير مكتب العلاقات العامة، وهو جهاز المخابرات آنذاك، ليضعوا لاقطات لتسجيل ما يدور في اجتماعات المتآمرين.

التقيت ابن خالتي في صباح اليوم التالي في مكتبي في الوزارة، سلمته المبلغ وأبلغته تقدير صدام على مبادرته وعلى ضرورة تعاونه في وضع اللاقطات في داره.

كان تجاوب حسن الخفاف كاملاً. وفي يوم لاحق زرته في داره، حيث طمأنني بان أدوات الإنصات مثبتة، وكل شيء على ما يرام.

كان تقديري في ذلك الوقت إني قد قدمت خدمة للحزب والثورة. وان حسن الخفاف قد آمن على حياته بهذا التعاون مع النظام.

وفي أواخر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٩، اتصل بي شفيق الدراجي، سكرتير عام مجلس قيادة الثورة ليخبرني بان البكر يريد مني أن أترأس الوفد العراقي للمشاركة في المؤتمر الإقليمي الثالث لوزراء التربية والتخطيط العرب، الذي سينعقد في مدينة مراكش بالمغرب خلال الفترة ١/١٢ - ١٩٧٠/١/٢٠ بدلا من الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وزير التربية. ولما أبديت اعتذاري، لأن الوفد كان قد شكل قبل يومين وبرئاسة الجواري، وانه لا يصح استبدال وزير التربية بوزير التخطيط، إضافة إلى ذلك فان المؤتمر هو تربوي يتناول شؤون التربية والتعليم. غير أن الدراجي أوضح أن ذلك هو قرار من البكر. والقرار قطعي.

وهكذا كان. غادرت بغداد متوجها إلى المغرب عن طريق باريس يوم الخميس المصادف ١٩٧٠/١/٨.

في طريق عودتي مع الوفد إلى العراق مرورا بباريس، استقبلني الدكتور محمد المشاط، سفير العراق في باريس، وفي السيارة بدأنا نستمع لنشرة أخبار الساعة الثانية عشر مساء لراديو بغداد. بدأ المذيع بقراءة بيان رسمي عن كشف المؤامرة، وإذاعة أسماء الوجبة الثانية من المتآمرين الذين تم إعدامهم.

كم كان وقع المفاجأة شديداً عندما سمعت اسم حسن الخفاف من بين الوجبة الثانية من الذين نفد فيهم حكم الإعدام. يا ترى ماذا حصل؟ هل هناك تطور جديد؟ هل انقلب حسن الخفاف عليهم وهذا أمر يكاد يكون مستحيلا بعد أن كشف كل أوراقه لهم؟

أسئلة كثيرة دون جواب. ويا ترى لماذا رتبت سفرتي إلى المغرب بهذه الطريقة؟ وهل هي من باب إبعادي عن المسرح لمنع تدخلي في محاكمة حسن الخفاف؟ أسئلة كثيرة بانتظار الجواب. و لم يكن بمقدوري الحديث مع المشاط حولها. سعيت للعودة إلى بغداد بأسرع وقت ممكن. وهكذا كانت زيارة باريس بمثابة كابوس كنت انتظر الخروج منه بالسرعة الممكنة.

حال وصولي إلى بغداد، ذهبت لمقابلة صدام، وكان مرحبا بي، وأخد يصف لي نجاحهم في كشف المؤامرة، وكيف ضبطوا كمية كبيرة من السلاح، منها ٣٠٠٠ رشاشة. وأنه احتفظ لي بواحدة منها على سبيل الهدية. ولكنه لم يذكر موضوع ابن خالتي. وعندما استفسرت منه عن ذلك. رد بكل بساطة قائلا: لقد حدث خطأ لم أستطع تداركه في الوقت المناسب.

وهكذا أعدم الدكتور حسن الخفاف من جراء خطأ. لم يوضح صدام كيف يمكن أن يحصل مثل هذا الخطأ. وهناك محاكمة وشهادات.

ومع ذلك أردت أن اصدق ما قال لي. وأبعد عن ذهني مرارة الشك. مع إن تعابير وجه صدام والطريقة التي وصف بها العملية، والهدية التي قدمها لي. وضعتني في جو وكأن ما حصل لحسن الخفاف هو أمر ثانوي قياسا بالقضاء على المؤامرة.

وعلى رغم ذلك كله، أردت أن اقطع الشك باليقين. فاستفسرت من صدام عن مصير أبناء حسن، خاصة ابنه البكر واسمه عباس، (من زوجته الأولى وليس من سعدية صالح جبر). ومن المنتمين لحزب البعث وضابط بالقوة الجوية. طمأنني صدام، وطلب مني مقابلة عدنان خيرالله، مسؤول المكتب العسكري، التقيت بعدنان في مكتبه الذي كان آنذاك في بناية متواضعة قرب مستشفى ابن سينا في كرادة مريم. أكد لي عدنان بان الحزب يقدر عباس. خاصة وانه حزبي قديم ولا خطر يهدده أو يهدد وظيفته.

ترى هل كانت محاولتي في السعي لحماية عباس آنذاك من قبيل التكفير وإراحة الضمير؟ لا أدري.

بعد أربعة أشهر، تم نقل الطيار عباس حسن الخفاف، العضو الحزبي، من القوة الجوية إلى وظيفة مدنية في وزارة الإصلاح الزراعي في قسم مكافحة الحشرات. الشيء الوحيد الذي له علاقة بين الطيران ووزارة الزراعة، هو أن قسم مكافحة الحشرات يستعمل طائرات بسيطة لرش المواد السامة!

مؤامرة أم تخويف الشعب؟

إذا كنت قد فوجئت من موقف صدام الذي كان مواربا ًومخاتلاً في قول الحقيقة بشأن حسن الخفاف، فقد كانت مفاجئتي أكبر وأعظم، عندما زرت رئيس المحكمة الخاصة التي أصدرت حكم الإعدام، وهو

طه الجزراوي، فقد وصف الجزراوي والابتسامة العريضة تغطي وجهه، كيف أن حسن قال لهم في التحقيق ما جرى بينه وبيني وعن تعاونه مع الأجهزة المختصة في نصب اللاقطات في داره للكشف عن المتآمرين. وكيف أن صدام أرسل له هدية بمائتي دينار. واستطرد طه الجزراوي قائلاً. كل ذلك لم يشفع له عندنا. واستمر ضاحكا وهو يوجه كلامه لي قائلا: احمد الله أننا لم نعتقلك أنت كذلك. وكان يتحدث بأنه فخور. بل متلذذ بما فعل.

صحيح أن حسن الخفاف أعلمني بالتآمر. ولكن مع ذلك كانت هناك بعض الأمور تبعث على التساؤل. ترى هل كانت هنالك مؤامرة فعلاً. وبالحجم الذي أعلن عنها. أم أنها كانت بداية لتصفيات. أو محاولة من تلك المحاولات التي كثيراً ما أقدمت عليها القيادة بهدف تخويف الشعب؟ وإذا كانت المؤامرة حقيقية وبهذه الخطورة، فلماذا التسرع في إصدار الأحكام وتنفيذها دون إعلان تفاصيل المؤامرة على الشعب؟

ولكي أقف على الحقيقة، بدأت أبحث وأجمع المعلومات. وتحدثت مع أعضاء في القيادة القطرية. وأقسم لي البكر (على المصحف) الذي لم يفارق مكتبه. صحة المؤامرة، كما أن عبد الغني الراوي. قد أكد صحة المؤامرة لصلاح عمر العلي (عضو القيادة القطرية سابقا)، عندما التقاه في السعودية في فبراير (شباط) ١٩٩١. ومن التفاصيل التي وقفت عليها عن تلك المؤامرة ما يلي:

١ – كان البكر وصدام على علم بالمؤامرة. لأن فاضل البراك (مرافق البكر) والضابط فاضل الناهي كانا مدسوسين على المتآمرين. وان المعلومات التي أدلى بها الخفاف وتسهيل نصب أجهزة الإنصات في منزله. ساعدت على تجميع الأدلة الثبوتية وعلى معرفة ساعة الصفر. إضافة إلى إعطاء المخابرات العراقية

مصدرا ثانيا للمعلومات تتأكد بموجبه عن حسن نية الضابطين المدسوسين. إذ قد يكون البراك والناهي فعلا متآمرين.

٢ - إن الحكومة الإيرانية، كانت تمد المتآمرين بالمال والسلاح. وكان الرسول بين السفارة الإيرانية والمتآمرين. أحد العاملين بالسفارة الإيرانية يدعى عبد الخالق بوشهري زادة.

في يوم ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٠، اجتمع المتآمرون. وحددوا الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٠ من ذلك الشهر موعدا للتنفيذ. وكانت الخطة هي أن يتوجه العقيد صالح السامرائي مع ٥٠ عنصراً إلى القصر الجمهوري، حيث يكون فاضل البراك بانتظارهم، فيلقي القبض على البكر وأعضاء مجلس قيادة الثورة، عندما يكونون مجتمعين في الطابق الثاني من القصر (قاعة الاجتماعات). وما أن وصل خبر الخطة إلى البكر. حتى سارع في صباح يوم التنفيذ بالاتصال بصلاح عمر العلي. يطلب حضوره في القصر ليكون بصحبة فاضل البراك عندما يقوم الأخير بفتح بوابة القصر.

وجاءت ساعة الصفر. الثامنة مساء يوم ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٠. وفتحت بوابة القصر الخارجية. ليدخل السامرائي وزمرته. وليستقبلهم البراك والعلي مرحبين بهم مؤكدين لهم إن البكر معتقل في إحدى غرف الطابق الأرضي (السرداب). ودخل الجميع صالة الاستقبال الكبرى. وما أن وقعت عينا العقيد صالح السامرائي على صورة البكر المعلقة في الصالة حتى صاح بأحد جنوده. يأمره بإنزال الصورة. وفجأة صفعه صلاح عمر العلي. ودخل حرس القصر القاعة لإلقاء القبض على المتآمرين. وحاول السامرائي المقاومة، وجرى تبادل لإطلاق النار، حيث قتل جنديان من حرس البكر. و لم تطل المقاومة. كما لم تطل محاكمة السامرائي. وبعد يوم واحد، أصدر مجلس قيادة

الثورة بيانا أعلن فيه عن اكتشاف المؤامرة، وعن تشكيل محكمة خاصة برئاسة طه الجزراوي وناظم كزار وعلي رضا (مدير مكتب العلاقات العامة التابع لمجلس قيادة الثورة).

وصدرت الأحكام يوم ١٩٧٠/١/٢١ ونفذت في ذات اليوم، حكم بإعدام ١٨ عسكريا و٤ مدنيين. وفي اليوم التالي أعـدم ٨ عسكريين و٤ مدنيين. وهكذا بلغ مجموع الذين أعدموا ٣٤ شخصاً. من ضمنهم اللواء رشيد مصلح التكريتي والعقيد مدحت الحاج سري.

وبعد يوم من اصدار تلك الأحكام، صرح طه الجزراوي متلذذاً: لقد أكملت المهمة التي كلفني بها مجلس قيادة الثورة، وان القيادة كانت تعلم بالمؤامرة قبل سنة من سحقها، لكنها فضلت الانتظار وجمع المعلومات والوثائق الثبوتية لتسهيل المحاكمة والإسراع بها حتى لا يكسب المتآمرون عطف الجماهير فيما لو تم القبض عليهم مبكرا، وكأني بالجزراوي كان يريد القول ضمناً، إن الجماهير كانت تنتظر بفارغ الصبر نجاح المؤامرة وربما كانت تنجح لولا إسراعه بتنفيذ أحكام الإعدام.

ومن المفارقات هنا، هو أن بعض عناصر المخابرات العراقية كانت قد كلفت بمراقبة الدبلوماسي الإيراني عبد الخالق بوشهري زادة ليل نهار بحيث لا تدعه يغيب عن أبصارها، مهما كان الثمن. وفي صباح يوم ١٩٧٠/١/٢٠ (أي قبل ساعة الصفر)، خرج بوشهري زاده من داره متوجها إلى المطار. فظنت العناصر المخابراتية بأنه يريد مغادرة بغداد، فسارعت إلى اختطافه واقتياده إلى القصر الجمهوري ليحقق معه صدام حسين بحضور تيمور بختيار (رئيس السافاك الذي كان قد لجأ إلى العراق).

لقد كان ذلك الاختطاف تسرعاً من المخابرات. إذ لم يكن قد أعلن عن المؤامرة. و لم يكن السامرائي وأعوانه قد بدأوا بعملية التنفيذ التي حددوا لها الساعة الثامنة مساء. وعليه فان تعجل المخابرات كاد يؤدي إلى معرفة المتآمرين بالموضوع وبمراقبة الحكومة لها، وبالتالي عدم المباشرة بتنفيذ خطتهم وتفويت فرصة إلقاء القبض عليهم وإعدامهم، على حد تعبير طه الجزراوي. لذلك قرر صدام إبقاء بوشهري زادة رهن «الاختطاف» لحين تسفيره إلى إيران يوم ١٩٧٠/١/٢٦. وقد سبق تسفير بوشهري زادة صدور بيان من وزارة الخارجية العراقية يوم ١٩٧٠/١/٢٢ أمرت بموجبه السفير الإيـراني (عزت الله العاملي) وعدد من أعضاء السفارة الإيرانية مغادرة بغداد خلال مدة ٢٤ ساعة.

وطويت صفحة من صفحات سلسلة المؤامرات التي اكتشفت، وعاد الجزراوي لمنصبه الوزاري في الصناعة بعد أن تغيب عنها يومين تكدست خلالها المعاملات الروتينية الأخرى.

والسؤال الذي مازال بدون إجابة، هل حقا أن صدام حسين لم يكن يعرف بإعدام حسن الخفاف؟

قد أكون من قبيل محاولة الحفاظ على الذات، قد أقنعت نفسي آنذاك بصحة ادعائه. ولكن الأحداث اللاحقة أو أحداث الماضي القريب أقنعتني بعكس ذلك تماماً. وما يشعرني بالألم أكثر، هو أن أخوين لعباس حسن الخفاف كانا متزوجين من بنات خالتي استشهدا فيما بعد، خلال الحرب مع إيران، ولمزيد من التعاسة، فقد أعتبر شقيق الأختين مفقوداً في العمليات العسكرية.

الفصل الحادي عشر
الجزراوي وعقدة وزارتي التخطيط والاقتصاد

طه الجزراوي – المعروف بطه ياسين رمضان – شخصية غريبة الأطوار: خليط من وقاحة وغرور وإحساس داخلي بالضآلة والدونية. فهذه الشخصية المجهولة الأصل والديانة والمستوى العلمي والتي بدأت من القاع لتتسنم، في غفلة من الدهر، أرفع المناصب الرسمية كانت كل مؤهلاتها رتبة نائب ضابط في الجيش وانتماء لحزب يتلفع بالجلباب القومي العربي، رغم انها تنتمي في الظاهر الى القومية الكردية.

وعلى العكس من صدام حسين الذي يحاول أن يبدو دائم الابتسام، ظل الجزراوي محافظاً على عبوسه وتجهمه حتى في المناسبات السعيدة، و لم يذكر له معارفه والذين اقتربوا منه ما ينم عن دماثة خلق أو طيب معشر، بل كان يزيدهم نفوراً كلما حاولوا الاقتراب أكثر بسبب غلظة طباعه وميوله العدوانية. وباختصار، افتقد الجزراوي الأواصر والعلاقات الطبيعية، مثلما فقد القاعدة الشعبية التي يفترض ان تكون ملازمة للقائد السياسي والحزبي رغم كل المناصب التي تبوأها وطول المدة التي أمضاها في هذه المناصب.

ولأن العمل الحزبي السري القائم على حبك الدسائس والمؤامرات يحتاج الى مثل هذه الشخصية الغامضة، فقد استطاع الجزراوي

تسلق سلم حزب البعث الذي لم يكن عدد أعضائه قبل انقلاب يوليو (تموز) ١٩٦٨ ليتجاوز عدد طلاب مدرسة ابتدائية وليصبح أحد قيادييه الكبار. وعندما تسلم الحزب السلطة، كان الجزراوي قد ضمن عضويته في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة.

ولم يكتف الجزراوي بهذه المناصب، بل كان يتدخل – من خلال موقعه القيادي – في شؤون الوزارات الأخرى، حتى تسنى له استلام منصب وزير الصناعة. ولم تمض فترة قصيرة على استيزاره، حتى نشر كتابا حول الإدارة الصناعية! وحين كان يتوجه إلى الوزارة كانت ترافقه ثلة من الحرس المدجج بالسلاح ليضفي على نفسه هالة من الأهمية لا تقل عن الهالة التي يتمتع بها البكر وصدام.

وعندما أعلن عن اكتشاف مؤامرة عبد الغني الراوي، شكلت الحكومة محكمة خاصة أناطت رئاستها بالجزراوي. وقد أصدرت هذه المحكمة، خلال يومين فقط، أحكاماً بالإعدام على أكثر من أربعين شخصاً. ونفذت الأحكام بإشرافه. وكان يتبجح كيف انه نفذ الحكم بفلان وفلان، وكيف أن فلاناً بكى وفلاناً استنجد طالباً الرحمة والرأفة، وكيف انه لم يبال بتلك التوسلات.

شخصية غريبة ومريضة حتما. لا يضحك أبدا، ولا يعرف روح النكتة أو معناها. كان مقربا من البكر وكان صدام يعرف نقاط ضعفه.

كان يتصرف كالذئب في وزارته وفي علاقاته العامة. ولكنه ينقلب إلى حمل وديع عندما يخاطب صداماً.

عند عملي مستشاراً في مجلس قيادة الثورة، كنت مرتبطاً وظيفياً بصدام حسين، وكنت أطلع على بعض الرسائل والمذكرات التي يرفعها الجزراوي لصدام كانت مليئة بالضعف والخنوع. ومكتوبة

بلغة عربية تفتقر إلى أبسط قواعد الاملاء، ناهيك عن قواعد اللغة العربية ذاتها.

وعندما أصبح الجزراوي وزيراً للصناعة، أصبحت تلك الوزارة إمبراطوريته الخاصة التي فعل المستحيل لحمايتها ورعاية الملتفين حوله من موظفيها. كان يوافق على كل مشروع صناعي يقدم له، دون أية مراعاة للنظرة الاقتصادية الشاملة. وإذا لم توافق وزارة التخطيط على مقترحاته، أو لم تلب وزارة الاقتصاد طلباته في الاستيراد شكاهما للبكر ولقيادة الحزب ولمجلس قيادة الثورة، متهما الوزيرين بشتى التهم والنعوت والأوصاف.

الوزير الجاهل

ولقد بلغ الحقد بالجزراوي على ذوي الشهادات، حداً دفعه إلى كتابة تقرير لرئيس الجمهورية، يتهم فيه وزير الاقتصاد الدكتور فخري قدوري وجميع المدراء العامين في وزارة الاقتصاد، بالرجعية والتآمر لعرقلة مسيرة «النهضة» الصناعية التي يحاول هو دفعها إلى الأمام، مبينا في ذلك التقرير كيف أن وزارة الاقتصاد تتأخر في منح إجازات الاستيراد للصناعيين من القطاع الخاص.

ولم يجد البكر مفراً من الدعوة إلى اجتماع موسع في القصر الجمهوري برئاسته، حضره الدكتور قدوري ومدراءه العامون وطه الجزراوي ومستشاروه في وزارة الصناعة.

في مستهل الاجتماع، تحدث الجزراوي عن مشكلته قائلاً: إن وزارة الاقتصاد تتعمد تأخير منح إجازات الاستيراد للقطاع الصناعي الخاص لاستيراد المواد الأولية والمكائن والمعدات. وان هذا التأخير قد سبب نفور القطاع الخاص في الاستثمار، وزعزع الثقة بالثورة والقيادة.

ثم انتقل الجزراوي في حديثه ليتهم المدراء العامين في وزارة الاقتصاد بالتخلف والطائفية، ثم صمت.

التفت البكر نحو وزير الاقتصاد، وطلب منه الإجابة على اتهامات الجزراوي. وبكل هدوء، فتح وزير الاقتصاد حقيبته وأخرج حزمة من الأوراق هي مجموع المراسلات بينه وبين وزير الصناعة. وبدأ يقرأ الرسالة الأولى من الجزراوي لوزير الاقتصاد، يستفسر فيها عن أسباب تأخير منح إجازات الاستيراد للصناعيين في القطاع الخاص، مردداً اتهاماته للوزارة. الرسالة الثانية، جواب وزير الاقتصاد. وبدأ الدكتور قدوري بقراءة الجواب.. سطراً.. سطراً.. بهدوء واتزان. وكان كلما أنهى سطراً من رسالته لوزير الصناعة، غاص الجزراوي (بوصة) في مقعده والعرق يتصبب منه.

لقد كانت رسالة الدكتور قدوري للجزراوي صفعة قوية نزلت على رأس وزير الصناعة، وكشفت جهله. وخلاصة الرسالة، هي أن ادعاءات وزير الصناعة لا صحة لها على الإطلاق. إذ لا دخل لوزارة الاقتصاد بالقطاع الصناعي الخاص واستيراداته. فالقطاع الصناعي الخاص يتبع دائرة تسمى «مديرية التنمية الصناعية» التابعة لوزير الصناعة مباشرة، وان صلاحية منح إجازات الاستيراد هي لمدير عام التنمية لصناعية المرتبط بوزير الصناعة، وليس بوزارة الاقتصاد.

سكت الجزراوي ولم يستطع إجابة البكر الذي التفت إليه قائلا: يا رفيق طه.. هل الأمر وضح الآن.. وزارتك هي المسؤولة وليست وزارة الاقتصاد.

وانفض الاجتماع. وغادر الجميع قاعة الاجتماعات باستثناء الدكتور قدوري، الذي طلب منه الرئيس الانتظار برهة.

أخذ البكر بيد قدوري. وتوجها سوية إلى مكتب البكر في الطابق الأرضي. وقد أخبرني فخري بعدئذ بأن البكر حاول التخفيف من حدة الأزمة التي خلقها الجزراوي قائلا له بان الجزراوي جاهل وغير مستوعب لأمور الدولة.

وفي مساء اليوم التالي، زارني فخري في منزلي ليقول لي بأنه قد قرر السفر إلى ألمانيا الغربية، حيث كانت زوجته وأطفاله، لأسباب صحية. وقد سافر قدوري فعلا بعد أيام. وتوليت أنا منصب وزير الاقتصاد وكالة لحين عودته.

وبعد أسبوعين تسلمت رسالة شخصية من قدوري يطلب مني فيها إخبار البكر أنه ولأسباب عائلية وصحية، قد لا يستطيع العودة ولذلك فهو يقدم استقالته من الوزارة. وعند إخباري البكر بمضمون رسالة قدوري، طلب مني عدم إخبار أحد بذلك لحين مناقشة الأمر مع الرفاق أعضاء القيادة.

استمر الحال، فخري قدوري في ألمانيا، استقالته لم تبحث مع «الرفاق» وأنا موزع بين وزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد.

وحادثة التحقيق هذه لم تكن الأولى أو الأخيرة. فقد واجه قدوري – في فترة توليه مسؤولية وزارة الاقتصاد – عمليتي تحقيق أخريين بسبب الأخبار والتقارير الملفقة ضده، واحدة أشرف عليها البكر وصدام سويا والثانية أشرف عليها عبد الخالق السامرائي بتكليف من مجلس قيادة الثورة. وكانت النتيجة في كل مرة إلى جانب قدوري. ففي أحد الأيام طلب من الدكتور قدوري الحضور إلى القصر الجمهوري مساء، وفي الغرفة التي ينام فيها البكر أحياناً كان صدام جالساً بجانب البكر، وجلس في ركن منها رئيس إحدى المؤسسات التجارية التابعة لوزارة

الاقتصاد الذي كان يتمتع بموقع حزبي متقدم آنذاك. وطلب البكر منه أولا أن يبدأ بعرض المشكلة فوجه انتقادات لاذعة لمواقف وزير الاقتصاد التي اعتبرها مخالفة للأنظمة المرعية ومقيدة لحركة المؤسسات الاشتراكية. ثم طلب البكر من الدكتور قدوري الإجابة.

وهنا أدرك قدوري الغاية من استدعائه إلى القصر الجمهوري، وكيف أن التقارير ضده وصلت إلى حد خطير دفع أكبر شخصيتين في القيادة والدولة أن يتوليا التحقيق فيها شخصيا. قام قدوري بإيضاح الحقائق واحدة بعد الأخرى وإعطاء المبررات ضمن إطار المصلحة العامة والأنظمة المرعية. وكانت تلك المبررات واضحة ومقنعة إلى درجة أن البكر وصدام أنهيا الحديث قبل أن يكمل قدوري كلامه بعد أن فهما المصالح المادية الشخصية التي كانت وراء تلك الانتقادات.

أما عملية التحقيق الأخرى التي قادها عبد الخالق السامرائي، وهنا لم يفاجأ قدوري بالأمر كما حصل في المرة السابقة، فقد قام صالح مهدي عماش عضو مجلس قيادة الثورة في تلك الفترة بنقل قرار القيادة وموضوع التحقيق إلى قدوري مقدما. وكانت الشكوى هذه المرة نابعة أيضاً من رئيس إحدى المؤسسات الاقتصادية الذي أوصل تقريره إلى مجلس قيادة الثورة متهما قدوري بتصرفات غير نظامية تؤدي إلى إرباك عمل المؤسسة الاشتراكية وربما تفكيكها. وذهب قدوري إلى مكتب السامرائي حسب الموعد المحدد. وانتظر الاثنان وقتاً طويلاً دون أن يظهر صاحب الشكوى أو يتصل هاتفياً للاعتذار. واعتبر السامرائي – رغم التواضع الذي عرف به – هذا التصرف استخفافاً بمكانته، بل نوعاً من الإهانة في الوقت الذي كان يتمتع بعضوية أعلى القيادات على المستويين القومي والوطني. وعندها اعتبر السامرائي الموضوع منتهياً وأغلق الشكوى.

إعفائي والدكتور قدوري من منصبينا الوزاريين

صباح يوم ١٩٧١/١/٢٥ كنت على موعد مع رئيس الجمهورية لبحث بعض الأمور المتعلقة بمشاريع الخطة التنموية ولتمشية بعض المعاملات المتأخرة في رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية، من ضمنها طلب ترفيع الدكتور عدنان حسين عوني المدير العام لهيئة المواصفات والمقاييس التابعة لمجلس التخطيط.

ويجدر التلميح هنا إلى أن الروتين الإداري في العراق، يقضي بأن ترفيع المدراء العامين، لا يتم إلا بإصدار مرسوم جمهوري، مسألة روتينية جداً. ولكن النظام الإداري الذي ورثه العراق من العهد العثماني، يقضي بان المدير العام لا يعين إلا بمرسوم جمهوري. وانه لا يرفع من حلقة راتب إلى أخرى إلا بمرسوم جمهوري. وقد بقي هذا الروتين متبعا حتى اليوم، وكأن رئيس الجمهورية لا عمل له إلا توقيع مراسيم لأمور روتينية.

قد يكون ذلك مبرراً في العهد العثماني، لقلة عدد المدراء العامين وصغر حجم الكادر الوظيفي، ولتأكد الوالي العثماني من «ولاء» الأشخاص الذين نصبهم مدراء لإدارة شؤون الولاية. لكن في العراق الحديث بجهازه الإداري الكبير الذي يضم عدداً لا يستهان به من المدراء العامين لم تعد ترفيعات هؤلاء من الأمور التي يجب أن يشغل بها رئيس البلاد وقته. فالمدير العام عندما يعين يكون راتبه محددا منذ البداية ضمن حلقة محددة ومعروفة في ميزانية الدولة ومن الموظفين. وبالتالي فان ترقيته السنوية تكون ضمن الحدود التي رسمها قانون الملاك ولا حاجة، في نظري، إلى مفاتحة رئيس الجمهورية سنويا لترفيع ذلك المدير العام. ولو تصورنا أن في العراق ١٢٠٠ مديراً عاماً، (وهو رقم متواضع في الوضع الحالي)، فان رئيس الجمهورية، سيوقع عددا

من المراسيم سنويا يعادل عدد المدراء العامين. أي بمعدل ١٠٠ مرسوم شهرياً.

أمر سخيف! خاصة إذا تصورنا العمل الورقي الذي يحتاجه ترفيع كل مدير عام. فالمدير العام يكتب للوزير، والوزير يكتب لرئاسة ديوان رئاسة الجمهورية، ورئيس الديوان يرفق مطالعة لرئيس الجمهورية. وعند موافقة رئيس الجمهورية يعود رئيس الديوان لطبع المرسوم ورفعه ثانية لرئيس الجمهورية للتوقيع. ثم يبعث بنسخ من ذلك المرسوم للوزير المختص، فالمدير العام. ليس هذا فحسب، بل يرسل المرسوم أيضا لينشر في الجريدة الرسمية إعلانا للملأ بان المدير العام الفلاني قد زاد راتبه عشرة دنانير!

في نهاية اجتماعي بالبكر يوم ١٩٧٠/١/٢٥، أخبرته بأنه سبق لي أن كتبت لرئاسة الجمهورية حول ترفيع المدير العام لهيئة المواصفات والمقاييس، وان المعاملة قد تأخرت كثيراً. استغرب البكر لهذا التأخير. ورفع الهاتف فوراً، وطلب من رئيس ديوان رئاسة الجمهورية يحيى ياسين إصدار المرسوم الجمهوري. وهممت بالوقوف استئذاناً بالمغادرة. استوقفني البكر وطلب مني أن اعد له جدولاً تفصيلياً بمشاريع البلديات المدرجة في الخطة الاقتصادية لمدينة تكريت على أن أعود لمقابلته صباح اليوم التالي وبالتحديد في الساعة التاسعة صباحاً.

اتجهت إلى مكتبي في الوزارة، وكانت الساعة قد قاربت الواحدة بعد الظهر. وبعد وصولي بنصف ساعة جاء السكرتير ليقول بان الدكتور طعمة بندر العاني (رئيس ملاحظين في وزارة التخطيط) يريد مقابلتي لأمر خاص وسري ومستعجل.

دخل الدكتور طعمة ليخبرني بأنه تسلم مكالمة هاتفية من السكرتير

الحزبي لرئيس الجمهورية طاهر توفيق العاني(*) يستفسر فيها عن ميول واتجاهات مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس «لأن وزير التخطيط قد طلب ترفيعه». وبكل هدوء التفت إليه وقلت له:

ما دخلك أنت بالموضوع، وما علاقتك بطاهر العاني؟ لماذا يستفسر منك عن كفاءة مدير عام المواصفات؟ وهل اقتصر استفساره عن الميول والاتجاهات؟.. اذهب إلى عملك.. وسأتصل أنا برئيس الجمهورية.

رفعت سماعة الهاتف الحكومي وطلبت رئيس الجمهورية على الخط المباشر. لم يرد أحد. اتصلت بالعقيد شفيق الدراجي أمين سر مجلس قيادة الثورة فاخبرني بان البكر قد ذهب إلى المنزل. وأكد علي ألا أنسى موعدي مع الرئيس غدا التاسعة صباحا ومعي مشاريع البلديات في تكريت.

كان غضبي يتزايد. وأنا أتساءل، كيف يمكن لسكرتير حزبي لرئيس الجمهورية أن يتصل بموظف في وزارة التخطيط ليستفهم منه عن قضية بيني وبين الرئاسة.. قضية بسيطة.. ترفيع مدير عام.. ثم أن البكر قد أعطى أمره قبل نصف ساعة فقط لإصدار المرسوم الجمهوري بترفيع ذلك المدير العام.

هل يتصرف طاهر العاني بدون علم البكر. أو أن مقاييس إدارة الدولة بدأت تضيع بين دوامة التطلعات الحزبية لبعض عناصر الحزب. ومع مرور الدقائق، كان غضبي يزداد.

(*) – كان طاهر توفيق العاني عضوا في قيادة فرع بغداد للحزب ومنسباً للعمل في مكتب رئيس الجمهورية للشؤون الحزبية. وقد أصبح بعدئذ عضوا في القيادة القطرية ثم وزيرا للصناعة عام ١٩٧٩. ولي معه قصة أخرى سأرويها في مكان آخر من هذه المذكرات.

ذهبت إلى منزلي. وفي الساعة الرابعة عصراً، اتصلت هاتفيا بصدام حسين وأخبرته بالحادث. وقلت له بالحرف الواحد:

إذا كانت ثقة الحزب والقيادة برئيس ملاحظين في وزارة التخطيط هي أكثر من ثقتها بالوزير حول مسألة بسيطة لا تخرج عن ترفيع مدير عام فلماذا لا يعين ذلك الموظف وزيراً للتخطيط... إن تصرف طاهر العاني ينم أما عن جهل وغباء. أو انه تصرف متعمد القصد منه غير واضح لدي.

كان صدام مجاملاً إلى ابعد الحدود، مستنكراً تصرف العاني، مؤكدا لي بأنه سينظر شخصيا في الأمر ويحاسب طاهر على تصرفه.

في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، عدت إلى مكتبي في الوزارة كعادتي اليومية، وفي حوالي الساعة الثامنة مساء اتصل بي البكر هاتفيا مستفسرا عن بعض المعاملات كعادته مؤكدا موعده في التاسعة من صباح اليوم التالي. كل شيء طبيعي. وفي الساعة التاسعة والنصف مساء عدت إلى المنزل وفي جعبتي المعلومات التي طلبها البكر عن مشاريع بلديات تكريت على أمل اللقاء به في صباح اليوم التالي.

كان تلفزيون بغداد ينقل مباراة الملاكمة بين محمد علي كلاي وغريمه، فقررت مشاهد تلك المباراة. و لم تمض عشر دقائق على متابعتي لها حتى قطع تلفزيون بغداد برامجه. وظهر المذيع ليعلن انه سيذاع بيان هام على الجمهور بعد لحظات.

ومرت دقائق عشر أخرى وأنا أشاهد المباراة وأتحمس لكلاي، وبعد برهة ظهر المذيع ثانية معلناً صدور المرسومين الجمهوريين التاليين:

مرسوم جمهوري بإعفاء جواد هاشم من منصب وزير التخطيط وتعيين عبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية) وزيراً للتخطيط بالوكالة.

مرسوم جمهوري آخر بإعفاء فخري قدوري من منصب وزير الاقتصاد وتعيين طه الجزراوي بالمنصب وكالة.

ثم نشيد وطني!

فوجئت بأمر المرسومين واللهجة الثورية. التي طلع بها علينا المذيع التلفزيوني! ثم لماذا هذا الأسلوب المفاجئ؟ ولم يكن قد مضى على حديثي مع البكر سوى أقل من ساعتين وهو يؤكد لي موعده لليوم التالي!

بعد حوالي نصف ساعة توجهت للوزارة، وكانت الساعة تقارب الحادية عشرة ليلاً، لممت أوراقي وعدت إلى المنزل.

وفي الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم الثاني، اتصل بي هاتفيا العقيد شفيق الدراجي سكرتير عام مجلس قيادة الثورة مستفسرا عن سبب عدم مجيئي إلى القصر لمقابلة الرئيس حسب الموعد. فقلت له ألم تسمع بالمراسيم الجمهورية ليلة أمس؟ فكان جوابه بالنفي.

- عجيب.. ألم تكن حاضرا اجتماع مجلس قيادة الثورة الذي أصدر تلك القرارات؟

- كلا.. جاء جواب شفيق وظن باني أمزح معه!

أكدت لشفيق بأنني قد أعفيت من منصبي، وبالتالي لا أجد مبرراً لمقابلة الرئيس لبحث أمور تتعلق بالخطة ومشاريع بلديات تكريت.

في عصر اليوم ذاته، اتصل بي عبد الخالق السامرائي هاتفياً - وكان حينها عضواً في مجلس قيادة الثورة والقيادتين القومية والقطرية - وطلب مني مقابلته في مبنى القيادة القومية لبحث أمور تتعلق بإحدى لجان الحزب.

وعند اللقاء معه، أكد لي عبد الخالق بأنه لم يكن على علم مسبق بالمراسيم الجمهورية التي صدرت ليلة أمس. وانه سمعها من التلفزيون مثلما سمعتها أنا. وعند استفساري منه إن كان حاضرا اجتماع مجلس قيادة الثورة أخبرني بأنه قد قاطع اجتماعات المجلس منذ فترة طويلة احتجاجا على تصرفات بعض الأعضاء وعدم التزامهم بمبادئ الحزب.

وهكذا انتهت المرحلة الأولى من عملي الحكومي. أعيد تعييني مدرساً، فأستاذا مساعداً في الجامعة المستنصرية. وانغمرت بالعمل الأكاديمي البحت منصرفاً كلياً إلى البحث.

بعد شهر من إعفائي من منصبي التقيت شفيق الكمالي العضو الاحتياط في القيادة القطرية وقتها في حفل عشاء في منزل صديق مشترك، وأثناء حديثنا، أخبرني الكمالي بتفاصيل الظروف التي رافقت إعفائي وفخري قدوري، فقال: في مساء ذلك اليوم الذي صدر فيه المرسومان كان مجلس قيادة الثورة منعقدا للنظر في جدول أعماله الاعتيادي. وفي حوالي الساعة العاشرة مساء، انبرى طه الجزراوي شاكيا العراقيل التي يضعها «الدكاترة» الاقتصاديون أمثال جواد هاشم وفخري قدوري لإعاقة عجلة الثورة، متهما إيانا، كعادته، بالأفكار الغربية والاستعمارية.

ويبدو أن البكر قد انزعج من كلام الجزراوي حيث التفت إليه قائلا: رفيق طه.. ليس للحزب سوى عدد قليل من الدكاترة العاملين معنا.. فهل تريد أن نتخلص منهم جميعا..؟ إذا كان هذا هو اتجاه الحزب.. فبها.. ورفع البكر سماعة التلفون واتصل بمدير الإذاعة وأملى عليه المرسومين الجمهوريين.. وهو في حالة عصبية.

وهكذا، وبهذه البساطة، الجزراوي يتهم.. والبكر يحتد.. ويعفى وزيران.. على الفور!

الفصل الثاني عشر
الوزارة الثانية وتأميم النفط

مضت بضعة شهور على إعفائي من الوزارة وأنا منغمر في العمل الأكاديمي. وخلال هذه الفترة عاد الدكتور فخري قدوري من ألمانيا. وتم تعيينه عضوا في مكتب الشؤون الاقتصادية التابع لمجلس قيادة الثورة. كان للمجلس عدد من المكاتب الاستشارية. غالبيتها مجرد أسماء وظيفية يعين فيها بعض قياديي الحزب. غير أن مكتبين فقط هما مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب الشؤون القانونية، كانا يمارسان العمل الاستشاري الفعلي. وكان لهذين المكتبين دور فعال في اقتراح أو تصفية كثير من التشريعات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة.

وكلمة حق يجب أن تقال بحق من عملوا في هذين المكتبين اللذين كان لهما دور فعال ومجد في تسيير دفة الحكم، فمكتب الشؤون القانونية كان برئاسة عبد الفتاح زلط (سوري الجنسية) الذي عمل جاهداً في «منع» صدور كثير من التشريعات التي كان يقترحها وزير العدل أو بعض القياديين في الحزب. والتي لو صدرت لكانت لها آثار سلبية على مصالح الجماهير. كما عمل المكتب على إعادة النظر في كثير من التحقيقات التي كانت تقدم للقيادة بحق بعض المواطنين من قبل أجهزة الأمن أو أجهزة الحزب. وكان من شأن ذلك رفع الحيف والظلم عنهم.

أما مكتب الشؤون الاقتصادية فكانت تحال إليه الكثير من التشريعات الاقتصادية والمقترحات التي لها مساس بالشؤون المالية. ونظراً لارتباط المكتب بصدام حسين مباشرة. فقد كانت مقترحاته (المكتب) تلقى الأذن الصاغية. إذ غالبا ما يتبنى صدام آراء المكتب ومقترحاته. ويصدر بشأنها القرارات اللازمة. ويمكن القول بأن صدام حسين لم يكن يتخذ قراراً له علاقة بالشؤون الاقتصادية والمالية دون أن يمر أولا على مكتب الشؤون الاقتصادية. ولأن المكتب مرتبط بصدام، فقد نشأ نوع من الحساسيات بين بعض الوزراء من أعضاء القيادة وبين المكتب.

في بادئ الأمر لم يكن في المكتب سوى عضو وسكرتيرة واحدة وفي منتصف عام ١٩٧١ وكان قد مضى على إعفائي من الوزارة بضعة شهور اتصل بي صدام حسين هاتفيا وأخبرني بأنه يريدني عضوا في مكتب الشؤون الاقتصادية.

صدر مرسوم جمهوري بتعييني في المكتب. وباشرت العمل في غرفة مجاورة لمكتب صدام في مبنى المجلس الوطني مع استمراري في مهنة التدريس الجامعي. تم تقسيم العمل اليومي في المكتب. فالدكتور فخري قدوري تحال إليه القضايا المتعلقة بوزارة الاقتصاد والشؤون الاقتصادية العامة، وأنا تحال إلي المسائل المتعلقة بالخطة الاقتصادية والشؤون المالية. وكنا في اغلب الأمور نتشاور سوية، فخري وأنا، قبل أن نقدم توصياتنا النهائية لصدام حسين، الذي كان يرفعها بدوره لمجلس قيادة الثورة.

وهنا لابد من القول بأن أي مقترح يوافق عليه صدام حسين، كان يعني موافقة مجلس قيادة الثورة عليه حتماً. ولا اذكر أبدا أن رفض مجلس قيادة الثورة مقترحاً يحمل توقيع صدام إلا مقترحا واحدا يتعلق بعودة ذوي الكفاءات سأشرحه في مكان آخر من هذا الكتاب.

استمر عملي في مكتب الشؤون الاقتصادية. وبدأت المعاملات اليومية تكثر. كل وزير يكتب لصدام حول شأن من شؤون الدولة ويحال كتابه إلى مكتبنا لبيان الرأي وتقديم التوصية. وفي أحد الأيام، دخل صدام مكتبي دون أن يغلق الباب، وجلس برهة ليست بالقصيرة، متحدثاً في أمور عامة مستفسراً عن بعض المعاملات. ثم نهض فجأة وتوجه نحو الباب. وظننت بأنه يريد العودة إلى مكتبه، غير انه عاد إلى الجلوس بعد أن اغلق الباب.. وسألني: «دكتور.. كيف يمكن للقيادة تحقيق طموحاتها وتطلعاتها في بناء العراق ودفع عجلة التنمية فيه بدون موارد مالية كافية؟ كيف يستطيع الحزب تحقيق أهدافه ومواردنا الفعلية قليلة وهي بيد شركات النفط الأجنبية؟

وهممت بالإجابة، ولكنه استرسل في الكلام مبينا بان لا مفر للعراق من السيطرة التامة على مقدراته وتحقيق استقلاله الاقتصادي، مشبها علاقة الحكومة العراقية بشركات النفط الأجنبية بالعلاقة بالموظف الذي يتسلم راتبه الشهري، منتظراً علاوته السنوية المعتمدة على حسن سلوكه وإطاعته لرؤسائه. فالحكومة العراقية في الواقع هي بمثابة موظف لدى شركات النفط الأجنبية. فان أحسنت الأداء وأطاعت، ستحصل على العلاوة السنوية وهي زيادة بسيطة في إنتاج النفط وبيعه. وإلا فستحرم من العلاوة أي تخفيض الإنتاج. وبالتالي يخفض إيراد الدولة، تماما مثل تخفيض الراتب. هذه مسألة تقلق الحكومة وتحد من حرية تصرفاتها.. لابد لنا من وضع حد لهذا الأمر.. ألا تعتقد بذلك يا دكتور؟

وجاء جوابي مؤيدا لأقواله. مبيناً له بان العراق لا يستطيع فعلا التخطيط لفترات طويلة دون أن يكون لديه تصور معقول للحد الأدنى لموارده النفطية للسنوات القادمة.

وهنا نهض صدام قائلاً: إذن أنت تتفق معي في ضرورة البدء بالتفكير

حول كيفية التعامل مع شركات النفط الأجنبية وفق منظور يختلف عن تعامل الحكومات السابقة معها، بحيث تفهم الشركات بأننا نعني ما نقول. ونطبق ما نقوله فعلاً. ثم غادر مكتبي، مؤكدا بان القيادة ستبدأ قريبا بإجراء مفاوضات جدية وحاسمة مع شركات النفط.

عماش وصدام ودورهما في مفاوضات النفط

لا أريد هنا أن ادخل في تفاصيل العلاقات التي كانت بين الحكومات العراقية المتعاقبة مع شركات النفط الأجنبية والتي أشار إليها صدام، ولكني أريد أن اسرد بعض الأحداث التي رافقتها خلال عملي كمسؤول في الدولة وأعود بالذاكرة قليلا، إلى الفترة التي سبقت دخول صدام إلى مكتبي.

اتسمت علاقة العراق بشركات النفط عبر سنوات طويلة، بالتوتر، يشتد حينا. ويضعف حينا آخر. إضافة إلى ذلك فان جميع التنظيمات السياسية في العراق، كانت ترى في شركات النفط، رمزا للاستغلال الأجنبي وشعارا للاستعمار والرأسمالية. ويمكن القول بأن تلك العلاقات المتوترة كان مصدرها سببان: أولهما إن الامتيازات التي حصلت عليها الشركات في الأصل قد تمت في فترة تسبق حصول العراق على الاستقلال الكامل. وثانيهما، الخلاف حول مناطق التنقيب عن النفط واستخراجه ومعدلات التوسع في الإنتاج والتصدير وما يتبعهما، بطبيعة الحال، حجم إيرادات الدولة من عوائد تصدير النفط. ويضاف إلى عناصر التوتر أيضا العلاقات العراقية - السورية، وعلاقة الشركات بالحكومات السورية. فكل خلاف بين شركة نفط العراق (IPC) وسوريا، كان ينعكس أثره على العراق، وكل خلاف بين العراق وسوريا ينعكس أثره على شركة نفط العراق.

قبل تسلم البعث للسلطة في العراق عام ١٩٦٨، أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧، أعطت بموجبه لشركة النفط الوطنية العراقية حق تطوير المناطق التي انتزعت طبقا للقانون الشهير الذي صدر في عهد عبد الكريم قاسم والمعروف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

احتجت شركة نفط العراق على صدور القانون رقم ٩٧، الذي خول شركة النفط الوطنية حق استثمار حقل الرميلة الشمالي، مدعية بأنه منذ عام ١٩٦١ وحقل الرميلة بأكمله (الشمالي والجنوبي) يقع ضمن مناطق امتيازها. وجاء في مذكرات الاحتجاج إن مساهمي شركة نفط العراق سيتخذون كل الإجراءات الكفيلة لمنع الأطراف الأخرى من استغلال ذلك الحقل باعتباره حقا قانونيا لشركة نفط العراق. وقد بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة احتجاج مماثلة إلى الحكومة العراقية تؤيد فيها حق شركة نفط العراق.

ومضت أشهر قليلة، وتسلم البعث السلطة والتوتر النفطي مستمر.

جاءت زيارتي إلى لندن في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٨ التي أشرت إليها سابقا واجتمعت بممثلي شركة نفط العراق الذين أبدوا الرغبة في الحوار مع الحكومة العراقية، وعندما نقلت تلك الرغبة لمجلس قيادة الثورة، اتجهت النية إلى تأجيل الموضوع لفترة. وطالت الفترة حتى جاء عام ١٩٧٠. وفي هذا العام بدأت الحكومة بإجراء مفاوضات سرية بإشراف صالح مهدي عماش لكنها لم تستمر طويلا ولم يعلن عنها لأن الشركات، وفقا لما ورد في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث عام ١٩٧٤، «كانت تحاول انتهاج خطة تسويف تستهدف ترويض الثورة وتهيئة مقدمات إسقاطها».

ولكي تضع الحكومة حدا لمماطلة الشركات حول الاعتراف بحق العراق في حقل الرميلة الشمالي اقترح عماش توجيه إنذار إلى الشركات عن طريق إلغاء المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ التي كانت تجيز للحكومة العراقية تخصيص أراضي أخرى لشركات النفط الأجنبية لتكون احتياطا لها شريطة ألا تزيد على مساحة المنطقة المحددة لكل شركة.

وبالفعل، أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠ محققا رغبة عماش.

وزاد التوتر بين الشركات والحكومة العراقية وعلى إثرها انقطعت المفاوضات، وبدأ عماش يطرح فكرة تأميم النفط ويصر عليها، مؤكدا ملاءمة المناخ لذلك لأن الموقف التفاوضي لشركات النفط العاملة في منطقة الشرق الأوسط بدأ يضعف بسبب المتغيرات في سوق النفط العالمي، وقد استطاع عماش إقناع البكر ووزير النفط سعدون حمادي البدء في تهيئة المستلزمات السياسية للتأميم.

وفي يونيو (حزيران) ١٩٧٠ تقدمت الحكومة العراقية بمذكرة إلى اجتماع منظمة (الأوبك) الذي انعقد في الجزائر، تطلب فيها تأييد العراق في صراعه مع شركات النفط وحقه في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان حقوقه المشروعة، وتبنت المنظمة المقترح العراقي باستثناء بعض أعضائها الذين وجدوا صعوبة في التزام حكومتهم مبدأ التأييد المطلق ما لم يوضح العراق ماهية الإجراءات التي سيتخذها بحق الشركات.

وجاء شهر يوليو (تموز) ١٩٧٠، وبدأت الاحتفالات بمرور عامين على تسلم البعث للسلطة. ومعها بدأت حملة إعلامية واسعة ضد

شركات النفط، تضمنتها خطب البكر وعماش ووزير النفط بمناسبة الاحتفال ببدء أعمال الحفر في حقل الرميلة الشمالي.

أستمر عماش في متابعة مستلزمات التأميم. وما أن حل سبتمبر (أيلول) ١٩٧١ وإذا بعماش يعفى من منصبه ويغادر إلى موسكو سفيرا للعراق، ويتسلم صدام حسين المهام التي كانت موكلة لعماش، حتى قيل في حينه إن سبب التأخر في بدء المفاوضات أو إكمال مستلزمات التأميم هو أن صدام كان يريد أن ينسب التأميم – إن حصل – إلى جهوده الشخصية.

ثم بدأت المفاوضات مع شركات النفط.

المفاوضات النفطية

في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢، بدأت المفاوضات الرسمية بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية. ترأس الوفد العراقي فيها وزير الخارجية مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي، وقد ألقى في جلسة الافتتاح كلمة [١] حدد فيها موقف العراق واصراره على انتزاع حقوقه المشروعة وفق صيغ جديدة. وبعد الجولة الأولى من المفاوضات، طلبت الشركات من الحكومة العراقية إمهالها بعض الوقت لتقديم عرضها بهذا الشأن. وبعد أسبوع تقدمت الشركات ببعض العروض والبدائل غير أن الحكومة رفضتها واعتبرتها عروضا تتناقض مع جوهر مطالب العراق، وطلبت من الشركات تقديم عروض جديدة. ونتيجة لهذا الرفض طلبت الشركات مهلة أخرى للسفر إلى لندن للتشاور.

وفي مطلع فبراير (شباط) ١٩٧٢ عاد وفد الشركات وبدأت الجولة الثانية من المفاوضات التي تبين من خلالها بأن الشركات ما تزال مصرة على موقفها الذي يستشف منه إنه يستهدف الالتفاف على مضمون

القانون رقم ٨٠ وعدم الاعتراف بحق العراق المطلق في إصدار التشريعات الخاصة بثرواته النفطية.

كان صدام حسين هو المشرف الفعلي على المفاوضات والموجه للوفد العراقي (كان نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة يومئذ)، وكنت ألمس منه عدم ارتياحه لموقف الشركات أو اطمئنانه إلى مناوراتها. لقد كان يلمح باستمرار بأن أفضل حل للقضية النفطية هو التأميم الفوري لأن الشركات مهما طرحت من عروض فأنها ستبقى تثير المشاكل المالية والسياسية للعراق.

انقطعت المفاوضات النفطية في نهاية فبراير (شباط) على ما أذكر، وفي أبريل (نيسان) ١٩٧٢، حل موعد البدء بالإنتاج الوطني للنفط، وأثناء زيارة الكسي كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي للعراق بدأ الإنتاج في حقول شمال الرميلة، وبعد ذلك بأيام قليلة حملت أول ناقلة النفط العراقي المنتج وطنيا إلى الأسواق العالمية.

و لم تسكت الشركات الأجنبية على ذلك، إذ بدأت بحملة واسعة مدعية أن نفط الرميلة ملك لها ومحذرة دول العا لم من شرائه، كما لجأت إلى سياستها القديمة التي اتبعتها أيام حكومة عبد الكريم قاسم بأن خفضت الإنتاج بشكل حاد.

لقد خلق موقف الشركات صعوبات كثيرة للعراق، وكان صدام ينظر إلى هذا الموقف بقلق ليس لأنه موقف يحد من حرية حركة الحكومة العراقية فحسب، بل لأنه يشكل تحديا لصدام بصفته المشرف الفعلي على المفاوضات، وعليه لو انقطعت المفاوضات، وقد انقطعت فعلا، و لم يتمكن صدام من حل هذه المشكلة فان وضعه الشخصي قد يصيبه بعض الإحراج أمام قيادة الحزب وكوادره.

مضت عدة أيام دون أن يأتي صدام إلى مكتبه، وكنت كلما أسأل سكرتيره الخاص عن «السيد النائب» كان يقول بأنه متوعك ومصاب بالأنفلونزا.

ومضت أيام أخرى وإذا بصدام حسين يتصل بي هاتفيا طالبا حضوري إلى مكتبه في الساعة السادسة مساء اليوم الأول من مايو (أيار) يوم عيد العمال.

ذهبت حسب الموعد المحدد ولم يكن أحد في مبنى المجلس الوطني، حيث مكتبه، سوى صدام وسكرتيره الشخصي الرائد علي العبيدي ومرافقه صباح ميرزا.

جلست على الكرسي المقابل لمكتبه، وبعد عبارات المجاملة سألني.

- هل تعرف لماذا طلبتك هذا اليوم وهو عطلة رسمية؟

- كلا..

- طلبتك الآن لأني أريد منك بصفتك الشخصية أن تعد لي دراسة خاصة وسرية للغاية عن كيفية إدارة موارد الدولة من خلال ثلاث بدائل هي:

- انقطاع الموارد النفطية بنسبة ١٠٠٪
- انقطاع الموارد النفطية بنسبة ٧٥٪
- انقطاع الموارد النفطية بنسبة ٥٠٪

على أن تتضمن الدراسة مقترحات محددة لزيادة موارد الدولة من مصادر أخرى في ظل كل بديل. ثم أشار إلي صدام بوضوح بأن هذه الدراسة يجب أن تكون سرية لا يعرف بها أحد، وأذكر جيدا إنه قال

إذا اتصل بك أي عضو في القيادة أو أي شخص آخر مهما كان منصبه وسألك عن هذه الدراسة فعليك إحالته إلي، لا تخبرهم بأي شيء.

وأضاف صدام قائلا، إنه يريد أن أعد له مسودة بيان صادر من مجلس قيادة الثورة ينص على وقف العمل بالخطة الاقتصادية السنوية (المنهاج الاستثماري) وفرض التقشف التام في مصروفات الدولة.بما لا يؤثر على المشاريع الاقتصادية المباشر بها.

وقبل أن أغادر مكتبه سألته عن المدة الزمنية التي يريد خلالها الدراسة فأجابني بأسرع وقت ممكن. أسبوعين أو ثلاثة على أكثر تقدير.

غادرت مكتب صدام وفي ذهني تساؤلات كثيرة.

لماذا يطلب مني صدام مثل هذه الدراسة المعقدة خلال فترة قصيرة؟ لماذا لا يكلف بها وزارة التخطيط حيث الإمكانيات الفنية الهائلة؟ لماذا يطلب مني عدم إخبار أي شخص حتى رئيس الجمهورية؟ لا أظنه يريد اختباري علمياً.

لابد أن يكون في ذهنه إجراء اقتصادي يريد اتخاذه. تأميم النفط حتما ولكن متى؟

في اليوم التالي بدأت في إعداد ما طلبه صدام، ولكن لم تمض سوى أيام معدودة، وإذا بسلسلة من المراسيم الجمهورية تصدر وتقضي بتشكيل وزارة جديدة أعيد فيها تعييني وزيرا للتخطيط للمرة الثانية.

الوزارة الثانية وتأميم النفط

في يوم ١٩٧٢/٥/١٤ أصدر رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر

مرسوماً بإجراء تعديل وزاري شامل عين بموجبه مجموعة من الشخصيات غير البعثية. كانت هذه التشكيلة الوزارية الجديدة تمهيدا لمشاركة عناصر «الجبهة الوطنية» في الحكم، ومن ثم تأميم النفط العراقي الذي بدأت مفاوضات العراق بشأنه مع شركات النفط الأجنبية (رسميا) قبل ذلك بخمسة أشهر.

وبموجب التعديل أو التشكيلة الوزارية، فقد أصدر رئيس الجمهورية مراسيم على النحو التالي:

١ – المرسوم الأول يقضي في فقرته الأولى بتعيين:

وزيرا للمواصلات	الدكتور رشيد الرفاعي
وزيرا للشباب	عدنان أيوب صبري
وزيرا للأعلام	حامد علوان الجبوري
وزيرا للتخطيط	الدكتور جواد هاشم
وزيرا للاقتصاد	حكمة العزاوي
وزيرا للري	مكرم الطالباني
وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي	هشام الشاوي
وزيرا للدولة	الدكتور نزار الطبقجلي
وزيرا للدولة	عامر عبد الله

وبموجب هذه التشكيلة الوزارية فقد دخل الوزارة اثنان يمثلان الحزب الشيوعي العراقي، هما عامر عبد الله ومكرم الطالباني، واثنان من العناصر القومية هما هشام الشاوي والدكتور نزار الطبقجلي.

أما الفقرة الثانية من المرسوم فقد تضمنت إعفاء بعض الوزراء من مناصبهم على النحو التالي:

- إعفاء شفيق الكمالي من منصب وزير الإعلام.
- إعفاء الدكتورة سعاد خليل إسماعيل من منصب وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي.
- إعفاء الدكتور طه إبراهيم العبد الله من منصب وزير الري.

٢ – أما المرسوم الثاني فقد تضمن تعيين شفيق الكمالي عضواً في مكتب الشؤون التربوية التابع لمجلس قيادة الثورة، وتعيين الدكتور طه إبراهيم العبد الله عضواً متفرغاً في المجلس الزراعي الأعلى. أما الدكتورة سعاد فلم تعين في أي منصب.

قلت سابقا بأن صدام حسين كان قد طلب مني إعداد صيغة بيان لوقف العمل بالمنهاج الاستثماري (الخطة الاقتصادية السنوية) وفرض سياسة للتقشف والاقتصاد في النفقات.

أعددت البيان في حينه وقدمته لصدام حسين الذي احتفظ به. وفي يوم ١٨/٥/١٩٧٢، أي بعد أيام قليلة من تشكيل الوزارة، أصدر مجلس قيادة الثورة بيان التقشف المشار إليه.

لقد جاء في مقدمة البيان إشارات واضحة إلى موقف شركات النفط الأجنبية من مطالب العراق وما يحتمل اتخاذه من خطوات قريبة.

كما أشار البيان إلى ما يجابهه العراق من «المحاولات التآمرية والضغوط الاقتصادية من قبل الدوائر الاستعمارية وشركات النفط الاحتكارية». بحيث أصبحت تلك المحاولات تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للعراق.

وأشار البيان أيضاً إلى أن الحكومة عازمة على وضع حد لتلك المحاولات حتى لا تتأثر اقتصاديات البلاد برغبات الاحتكاريين، وأن الحكومة عازمة على وضع حد نهائي وحاسم للممارسات الاحتكارية في نهب ثروات العراق النفطية. وأشار البيان كذلك إلى أن الحكومة قد تدارست هذا الوضع الخطير وقررت:

- فرض التقشف التام في كافة أوجه الإنفاق الحكومي.
- إيقاف العمل بالمنهاج الاستثماري لسنة المالية ٧٢ – ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمشاريع غير المباشر بها.
- فرض التقشف فيما يتعلق بالصرف من الموجودات الأجنبية.

واستثنى البيان شركة النفط الوطنية من تلك الإجراءات، كما خول وزيري التخطيط والمالية إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه.

لقد جاء هذا البيان لاحقا لبيان آخر أصدرته وزارة النفط في ١٩٧٢/٥/١٥ أمهلت بموجبه شركات النفط الأجنبية مدة أسبوعين فقط لتقديم عرض إيجابي حول المطالب التي قدمتها الحكومة العراقية أثناء المفاوضات، وحذر البيان بشكل صريح بأن الحكومة العراقية ستجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية والتشريعية التي تراها ضرورية لحماية مصالح العراق.

وأكد البيان على أنه «يلاحظ من تتبع أرقام تصدير النفط الخام من حقول شمال العراق، أن الشركات بدأت من جديد تتبنى سياسة الإنتاج الواطئ بقصد ممارسة الضغوط المالية على حكومة الجمهورية العراقية. إن هدف الشركات من ممارسة الضغوط على حكومة الثورة يبدو واضحا للمتتبع لأمور الإنتاج وعلاقتها بسير المفاوضات الجارية بين الحكومة والشركات ومحاولة الأخيرة ممارسة الضغط على الحكومة

بعد أن وصلت المفاوضات الأخيرة إلى طريقها الصعب في فبراير (شباط) المنصرم.

إن حكومة الجمهورية العراقية إذ توضح هذه الحقائق فإنها في الوقت نفسه تحذر الشركات من عواقب هذه السياسة الوخيمة التي لا تؤدي إلا إلى إضعاف العلاقة بين الحكومة والشركات، إذ لا يسع الحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي في قضية تمس مصلحة من مصالح الشعب الجوهرية».

لقد كان هذا البيان الذي أصدرته وزارة النفط، والبيان الذي أصدره مجلس قيادة الثورة يوم ١٩٧٢/٥/١٨، وكذلك سلسلة المقالات الافتتاحية لجريدة «الثورة» حول السياسة النفطية، مؤشرات واضحة بأن العراق سيؤمم النفط. ولا أكون مبتعدا عن الحقيقة إذا قلت أن ذلك الاتجاه قد رسخه صدام حسين شخصياً. وانطباعي الشخصي هو أن صدام كان فعلا يريد التأميم وليس قبول أي عرض من شركات النفط حتى وإن وافقت الشركات على جميع مطالب العراق.

لقد كان التأميم بالنسبة لصدام خطوة مهمة ليدعم به موقفه الشخصي وليبرز على ساحة السياسة العربية والدولية بشكل أكثر وضوحا وقوة.

غير أن شركات النفط لم تصدق بأن الحكومة ستلجأ إلى التأميم

وخلال مهلة الأسبوعين التي أعطيت للشركات، أنجزت الأجهزة الفنية لوزارة النفط ومكتب الشؤون الاقتصادية، التشريعات القانونية اللازمة للتأميم انتظارا لساعة الصفر يوم. ١٩٧٢/٦/١

انتهت مدة الأسبوعين و لم تقدم الشركات عرضا يرضي العراق.

وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ١٩٧٢/٦/١ عقد مجلس الـوزراء ومجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث اجتماعا مشتركا في مبنى القصر الجمهوري.

ترأس أحمد حسن البكر الاجتماع. وإلى يمينه جلس صدام حسين ومظاهر الفرح بادية على وجهه. بدأ البكر حديثه في إعطاء الوزراء نبذة مختصرة لما تم سابقا من مفاوضات مع شركات النفط وموقفها المتعنت، وشرح كذلك موقف الحكومة.

لم يشر البكر في حديثه إلى كلمة «التأميم» بل قال «إنه في ضوء كل ذلك فإن الحكومة قد قررت إصدار التشريعات اللازمة التي تضمن حقوق الشعب وتحافظ على ثروته النفطية». صحيح إنه لم يقل بأننا سنؤمم النفط ولكنه كان واضحا بأن التأميم هو الخطوة التي يشير إليها البكر. ويبدو أن الأمر كان غامضا على بعض الـوزراء حيث انبرى السيد نافذ جلال وزير الزراعة ليتساءل: سيادة الرئيس.. حديثكم معنا قيم ومفيد ولكن ما الذي سيحدث؟ فأجابه الرئيس: كاكا (أخ بالكردية).. ألم تفهم ما أعنيه؟ سنؤمم النفط هذا اليوم.

بيان التأميم

في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٩٧٢/٦/١ أذاع أحمد حسن البكر بيان التأميم من محطات الإذاعة والتلفزيون. وكان صدام حسين هو الذي أعد البيان، وقام طارق عزيز (رئيس تحرير جريدة الثورة آنذاك) بتشذيبه من حيث قواعد اللغة العربية. وتضمن البيان استعراضا «للنضال العربي المستمر للقضاء على الركائز الأساسية والمصالح الحيوية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري» كما تضمن الكثير من أدبيات حزب البعث حول القضية الفلسطينية ونضال الشعوب المحبة للسلام

ضد الاستعمار البريطاني، ودور البريطانيين المتميز منذ الحرب العالمية الأولى في تدبير الدسائس وعقد المعاهدات والاتفاقيات لتقسيم الوطن العربي وتسليم فلسطين للصهاينة.

كما أكد البيان على مبررات قيام ثورة السابع عشر من يوليو (تموز) التي قادها حزب البعث من أنها مبررات منطقية لتأمين «المناخ المطلوب لكي تؤدي فيه الجماهير دورها الأساسي في النضال الوطني والقومي، وتوفير الحقوق القومية لجماهيرنا الكردية، وضمان الحقوق الثقافية للأقليات القومية».

وفي نهاية البيان أعلن البكر «باسم الشعب» إصدار قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢، والذي اعتبر نافذا من تاريخ صدوره في ١٩٧٢/٦/١.

وطبقا للقانون رقم ٦٩، فقد أنشأت شركة حكومية سميت «الشركة العراقية للعمليات النفطية» لتحلل محل شركة نفط العراق.

ومن أجل استمرار صدام حسين في إشرافه المباشر على مراحل ما بعد التأميم، فقد انتدب غانم عبد الجليل (مدير عام مكتب صدام) لإدارة الشركة الجديدة من مقرها في كركوك. وكان غانم عبد الجليل قد وصل إلى كركوك فعلا صباح يوم ١٩٧٢/٦/١ – أي قبل إذاعة بيان التأميم – يرافقه بعض الفنيين من وزارة النفط وشركة النفط الوطنية بينهم السيدان محمد جابر حسن مدير عام الدائرة الفنية في وزارة النفط وطارق عزيز مدير عام الحفر والإنتاج في شركة النفط الوطنية.

وجدير بالإشارة هنا، أن التأميم الذي حصل في ١٩٧٢/٦/١ اقتصر على نفط الشمال. أما نفط الجنوب (شركة نفط البصرة) فقد أمم على مرحلتين المرحلة الأولى في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، حيث

أممت حصة هولندا فقط. وفي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٥ أممت حصتا بريطانيا وفرنسا في شركة نفط البصرة.

وفي نفس الوقت الذي أذيع فيه بيان التأميم، أصدر مجلس قيادة الثورة بيانا آخر يتعلق باستعداد العراق للدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الفرنسية حول حصتها في الشركة المؤممة لضمان بقاء تلك المصالح واستمرارها.

في اليوم التالي للتأميم، طلعت علينا جريدة «الثورة» بمقال افتتاحي كتبه صدام حسين شخصيا وبأسلوبه ولغته دون تشذيب من هيئة التحرير أو رئيسها طارق عزيز.

لقد كان واضحا من افتتاحية جريدة «الثورة» إن صدام حسين يريد أن يقول أن شهر يونيو (حزيران) الذي اقترن في أذهان الناس بالهزيمة والمرارة، نتيجة حرب ١٩٦٧ التي خسرها جمال عبد الناصر، أصبح له اليوم معنى جديداً يقترن بالنصر والتصميم والفرح، وفي هذا وفاء بوعد حزب البعث بتحويل النكسة إلى منطلق للنصر، لأنه، كما كتب صدام، توفرت للشعب «القيادة الثورية الحكيمة ذات الأفق التاريخي الواضح والقدرة العالية على وضع التكتيك في خدمة الاستراتيجية.

وانتهى يوم ١٩٧٢/٦/٢، بعد أن خرجت «جماهير الشعب» ترقص في شوارع بغداد كعادتها تأييداً للحزب وقيادته الديموقراطية!

حصة كولبنكيان في نفط العراق

كانت مؤسسة كولبنكيان البرتغالية تمتلك ٥٪ من امتيازات نفط العراق. وقد شمل التأميم هذه الحصة على مرحلتين، الأولى في ١٩٧٢/٦/١ والثانية في ١٩٧٣/١٢/٢٠.

بعد تأميم هذه الحصة، قرر صدام حسين «باسم قيادة الحزب» الاحتفاظ بعوائدها السنوية في حساب مستقل في الخارج لكي يكون لقيادة الحزب، على حد تعبيره، مبالغ كافية من المال لاستخدامها في العودة إلى الحكم في حال وقوع انقلاب، أو في حال وقوع غزو خارجي.

وأذكر أنه في إحدى الجلسات الخاصة، وكان حاضرا فيها أمين عبد الكريم وزير المالية، والدكتور فوزي القيسي محافظ البنك المركزي، أن التفت صدام إلينا قائلاً:

«حزب البعث قد جاء إلى العراق ليحكم ٣٠٠ سنة.. ولكي يستمر في الحكم أو يعود إليه في حال سقوطه نتيجة انقلاب عسكري، فلا بد من وجود مصدر مالي ضخم لديه خارج العراق.. نحن لا نريد أن نقع في أخطاء عام ١٩٦٣ عندما سقط حكمنا واجهنا صعوبات مالية كبيرة.. إذن فكروا لنا يا رجال الاقتصاد حول كيفية تخصيص عوائد حصة كولبنكيان المؤممة للحزب».

وبالفعل، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة قانونا بقرار منه خصص بموجبه ٥٪ من عوائد العراق النفطية سنويا للحزب، يودع في حساب خاص في الخارج تحت إشراف صدام حسين.

وحسب تقديراتي، فان العوائد المتراكمة من هذه النسبة قد بلغت في نهاية عام ١٩٨٩ حوالي عشرة آلاف مليون دولار أمريكي. وعلى افتراض استثمار تلك المبالغ في ودائع مصرفية ثابتة، وبعائد سنوي بنسبة تتراوح بين ٨ و١٨٪، فإن المبلغ المتراكم في نهاية عام ١٩٩٠ يصل إلى ٣١ ألف مليون دولار.

لقد كان صدام حسين يريد تحقيق نصر سياسي كبير يثبت مواقعه

داخل العراق. ولينطلق منه إلى الوطن العربي مخاطبا جماهيره ليقول لهم بأنه البديل الأوحد لقيادة العرب. و لم يكن المناخ السياسي في السبعينات مهيأ لنصر عسكري، كما لم تكن إمكانيات العراق آنذاك كفيلة بتحقيق أي نصر عسكري. إذن، لابد من البحث عن مجال آخر للنصر. هذا المجال وجده صدام في الجانب الاقتصادي: النفط. لذلك، أشرف صدام بنفسه على المراحل التي سبقت التأميم، والمراحل التي أعقبته.

وبعد عشر سنوات من قرار التأميم في يونيو (حزيران) ١٩٧٢، عقد حزب البعث في العراق مؤتمره القطري التاسع في يونيو (حزيران) ١٩٨٢، وبحث موضوع تأميم النفط في العراق ودور صدام حسين فيه. وخرج علينا التقرير الخاص بذلك المؤتمر ليقول: «والرفيق صدام حسين هو القائد السوقي والتعبوي (الاستراتيجي والتكتيكي) لعملية تأميم النفط التي تعتبر من أكبر المنجزات الوطنية والقومية التاريخية. فهو من موقعه الخاص في القيادة ومن موقعه المباشر في رئاسة لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات، وضع خطة استدراج الشركات الاحتكارية إلى المفاوضات، وفي أثناء فترة الإنذار بين ١٧ مايو (أيار) ١٩٧٢ والأول من يونيو (حزيران) ١٩٧٢، يوم صدور قرار التأميم التاريخي، قاد هو بنفسه الحملة السياسية والإعلامية وعملية التعبئة الجماهيرية التي مهدت للقرار، وهو الذي واجه بصبر وحكمة وحزم حالات التردد والخوف التي سبقت لحظات اتخاذ القرار(*) تلك الحالات التي بقيت سنوات طويلة مكتومة لا يعرفها إلا عدد قليل».

(*) – لحظات الخوف والتردد التي يشير إليها التقرير، يقصد بها الدكتور سعدون حمادي الذي كان وزيرا للنفط آنذاك. لقد سبق أن ذكر لي صدام في مناسبات عديدة، أن حمادي كان مترددا في اتخاذ قرار التأميم. كما أشار إلى هذا التردد، دون تسمية حمادي، في جلسات عديدة لمجلس التخطيط.

[١] – جاء في كلمة الحديثي: «إن الحكومة العراقية راغبة وبإصرار على حل وحسم كافة القضايا المعلقة معكم بالشكل الذي يضمن مصالح العراق الحيوية، وتحقيق طموحات شعبنا، فمنذ ما يزيد على عشر سنوات وسياسة الشركات إزاء العراق – وحده دون غيره – تتسم بطابع السلبية المطلقة، واتخاذ عدد من الإجراءات التي ألحقت أفدح الأضرار باقتصادنا القومي. أن اتباع سياسة استثمارية وإنتاجية مستندة في الأساس إلى الضغط المستمر على العراق بهدف إضعافه، وتعسف الشركات في عدم دفع مبالغ تنفيق الريع الذي هو حق واضح مسلم به لكل الدول المنتجة للنفط، والتلاعب المستمر بمعدلات الإنتاج من حقولنا النفطية، إنما هي مؤشرات واضحة على الاستمرار بتلك السياسات. أطالبكم أن تستجيبوا لحقوقنا بروح واقعية مدركة لواقع العلاقات الجديدة التي أوجدتها ثورة ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، إني أدعوكم إلى مفاوضات صريحة مباشرة واضحة الأهداف وقائمة على أساس الإقرار بكامل حقوقنا والابتعاد عن كل ما من شأنه الالتفاف أو تعطيل مضامين القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، والذي أضحى واحدا من أقدس الحقوق التي يتمسك بها شعبنا، وأرجو أن تنتهي هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية. نحن لسنا ضد أي شركة من الشركات التي تحاول أن تستثمر رؤوس أموالها بالشكل الذي يحفظ سيادتنا ويحفظ مصالح شعبنا».

الفصل الثالث عشر
في السياسة الاقتصادية

لست هنا بصدد الدخول في تفاصيل السياسات الاقتصادية التي سار عليها العراق، أو الدخول في شرح المستلزمات الفنية للخطط الاقتصادية التي تبنتها الحكومات العراقية المتعاقبة، فهي أمور ليست موضوع هذه المذكرات، إضافة إلى أن المكتبة العربية والأجنبية تزخر بالمصادر الكثيرة عنها. ولكن مع ذلك، لابد أن نذكر شيئا عن التخطيط من أجل التنمية في العراق نظرا لارتباط ذلك بالسياسة التي تبناها حزب البعث في مؤتمراته، انطلاقا من تصوراته العقائدية ولنرى بعدئذ مدى نجاح أو إخفاق تلك السياسة المنطلقة من العقيدة النظرية.

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، كانت صورة العالم قد تغيرت. فقد بدأت حركات التحرر الوطني في أجزاء كثيرة من العالم. وهبت الشعوب التي رزحت تحت نير الاستعمار تدافع عن حقها في الحياة، وفي الحرية، وفي الاستقلال. وهكذا ظهرت دول جديدة حديثة الاستقلال. وبدأت تناضل من أجل قضية التنمية الاقتصادية مستهدية بالمفاهيم الاشتراكية لتحقيقها، وسالكة طريق العدالة الاجتماعية.

ومنذ بداية الخمسينات، بدأ الاتجاه المتزايد نحو التخطيط الاقتصادي الذي يمكن أن نرده إلى أثر الكساد العظيم والدمار المادي في دول أوربا

من جراء الحرب العالمية الثانية. ولقد كان وضع الاقتصاد العراقي في تلك الفترة يشابه وضع أي اقتصاد متخلف. إذ كان يعتمد في الأساس، على الزراعة واستخراج النفط الخام، والأرض الزراعية كانت خاضعة لنظام الإقطاع. أما البنوك والمؤسسات المالية والتأمينية الأجنبية، فكانت تسيطر سيطرة شبه كاملة على قطاع المال. أما قطاع التجارة الخارجية، فكانت تحتكره العناصر الأجنبية. هذا بالإضافة إلى أن صادرات العراق واستيراداته كانت وقفا على الدول المسيطرة. ومن ثم فقد كانت التبعية الاقتصادية للخارج إحدى سمات الاقتصاد القومي.

وجاءت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٨. وبدأت محاولات إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام اقتصادي يعمل على تحقيق الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع.

ويمكن القول أنه في خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ سار الاقتصاد العراقي في اتجاهين متميزين.

الاتجاه الأول، هو محاولة إحداث تغيير في النظام الاجتماعي عن طريق قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، الذي وضع حدودا للملكية الزراعية. وقضى بإعادة توزيع الأرض الزائدة عن الحدود القصوى على الفلاحين. ولست هنا بصدد الحديث عن هذا القانون وما رافق تطبيقه من مشكلات «إدارية». وما وجه إليه من انتقادات تتعلق بإدارة الأرض الزراعية، فهي أمور تنفيذية غير أن القانون من حيث المبدأ، قد حقق هدفه السياسي والمادي في ضرب الإقطاع كطبقة، وفي تحويل أكبر عدد من الفلاحين المعدمين إلى ملاك زراعيين.

أما الاتجاه الثاني الذي سار عليه الاقتصاد العراقي، فهو ظهور دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي. وذلك في أعقاب صدور قرارات

التأميم عام ١٩٦٤، التي تضمنت تأميم جميع شركات التأمين وإعادة التأمين وجميع البنوك التجارية الخاصة، وبعض الشركات الصناعية والتجارية. ثم تأسيس مؤسسة اشتراكية هي المؤسسة الاقتصادية تتولى إدارة الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين المؤممة. كما ألحقت بها المصالح والشركات الحكومية القائمة قبل إصدار قرارات التأميم. كما تم تشكيل المؤسسة العامة للمصارف لتتولى مسؤولية إدارة البنوك التجارية المؤممة، إضافة إلى مصرف الرافدين الذي كان قائما قبل التأميم.

وبعد تسلم البعث الحكم، استمرت المحاولات لتغيير التركيب الاجتماعي والاقتصادي في العراق، وهنا يمكن القول بأن هذه المحاولات قد سارت بالاقتصاد العراقي في اتجاهات أربعة.

الاتجاه الأول هو اتساع قاعدة القطاع العام وزيادة فعالياته بحيث أصبح جز كبير من النشاط الاقتصادي يدار بواسطة أجهزة الدولة. واستحدثت لذلك مجموعة كبيرة من المؤسسات الحكومية، كالمؤسسة العامة للتنمية الصناعية (١٩٦٩) والمؤسسة العامة للتصدير (١٩٦٩) والمؤسسة العامة للحبوب (١٩٦٩).

أما الاتجاه الثاني للتطور فقد كان امتدادا لمسار الاتجاه الأول، حيث أجريت الموازنة بين الاستمرار في قيام مؤسسات عامة تضم إليها شركات ذات نشاط متنوع وبين إعادة تنظيم القطاع العام في مؤسسات متخصصة، كل واحدة منها تتولى الإشراف على قطاع محدد من النشاط الاقتصادي أو فرع محدد من فروع هذا القطاع. ولقد كان الرأي في بادئ الأمر هو أن النظام الأول ضروري للإبقاء على المنافسة، في حين أن النظام الثاني القائم على التخصص النوعي يحقق مزيدا من الكفاية الإنتاجية وأحكام الرقابة والإشراف على كل قطاع، وكل قطاع فرعي كوحدة واحدة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف خطة التنمية الشاملة.

وبعد مناقشات مستفيضة شارك فيها عدد كبير من المختصين وأساتذة الجامعة. رجحت كفة إنشاء مؤسسات متخصصة لتحل محل الأنواع القديمة من المؤسسات العامة. ولهذا صدر قانون المؤسسات العامة التابعة لوزارة الصناعة (١٩٧٠) الذي اتجه بتنظيم القطاع الصناعي العام على أساس التخصص النوعي.

وعليه فإنه يمكن اعتبار سنة ١٩٧٠ مرحلة من مراحل التنظيم الاقتصادي. حيث نقلت دور المؤسسة الاقتصادية من دور المنظم الذي يؤلف بين القطاعين العام والخاص في نوع المشاركة إلى دور الإدارة الاقتصادية لحساب القطاع العام في إطار الفكر الاشتراكي على ثلاث مستويات مركزية متدرجة هي: الإدارة المباشرة على مستوى المنشأة العامة والإدارة غير المباشرة (أي بالإشراف والتوجيه) على مستوى النشاط بواسطة المؤسسة العامة النوعية والتنسيق على مستوى القطاع بواسطة الوزارة المختصة. وفي إطار هذا التنظيم الجديد، ظهرت مؤسسات عامة جديدة، وسعت من رقعة القطاع العام.

وبالرغم من «علمية» هذا التنظيم من الناحية النظرية، فقد رافقته صعوبات من الناحية التطبيقية لأسباب عديدة أهمها تدخل الكوادر الحزبية والمكتب المهني لحزب البعث في التعيينات التي تمت لإشغال الوظائف العليا على مستوى المنشأة أو المؤسسة وملء تلك الوظائف بعناصر لا يميزها غير الولاء للحزب.

أما الاتجاه الثالث لمسار الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة، فهو تركيز الحزب على دور التخطيط المركزي كأسلوب في التنمية الاقتصادية والتأكيد على ضرورة تحويله من برامج جزئية إلى خطط قومية للتنمية تنبع من جهاز مركزي للتخطيط لا يقتصر هدفه على الجانب الاقتصادي، ويتعداه إلى الجوانب الاجتماعية. ولا يقف عند

حد التخطيط المالي، بل يتجاوزه إلى التخطيط المادي. مع توضيح دور القطاع الخاص وفرص الاستثمار المتاحة له في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأما الاتجاه الرابع الذي تبناه بشكل خاص أحمد حسن البكر، فكان تصحيح الأخطاء وتلافي النواقص التي حواها قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم ٣٠ لسنة١٩٥٨.

الخطط الاقتصادية

أدى اكتشاف النفط في العراق سنة ١٩٢٧ إلى تغيير في تركيب الاقتصاد العراقي. ومع تزايد عائدات إنتاج النفط، اتجهت نية الحكومة آنذاك إلى الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية، فكان أن تشكل مجلس الاعمار سنة ١٩٥٠، وخصص له أول الأمر جميع عائدات الدولة من تصدير النفط الخام. وفي ١٩٥٢ خفضت النسبة الموجهة للتنمية من العائدات النفطية إلى ٧٠٪. بعد ثورة ١٩٥٨، خفضت النسبة مرة أخرى بحيث أصبح ما هو مخصص لبرامج التنمية عن طريق وزارة ومجلس التخطيط (التي حلت محل وزارة ومجلس الاعمار) ٥٠٪ من العائدات النفطية.

رسم مجلس الأعمار أول خطة اقتصادية للفترة ١٩٥١ – ١٩٥٥ وخصص مبلغا يقارب ٦٦ مليون دينار لتلك الخطة. وفي ١٩٥٢ عدل المجلس برنامجه وأصدر خطة اقتصادية أخرى تمتد لسنة ١٩٥٦ وجعل مجموع التخصيصات حوالي ١٥٢ مليون دينار، وقد وضع مجلس الاعمار في اعتباره عند رسم تلك الخطة التوصيات التي تقدمت بها بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- زيادة رقعة الأرض الزراعية من خلال مشروعات الري وخزن المياه والسيطرة على الفيضان.

- تحسين طرق الزراعة ووسائلها.
- إنشاء بعض المشروعات الصناعية التي تستطيع الصمود دون ما حاجة للحماية الجمركية.
- التوسع في إنشاء الطرق والجسور وخطوط المواصلات وغيرها من مشروعات ما يسمى بالبنيان التحتي.
- تحسين مستوى التعليم المهني والوصول إلى تعميم التعليم الابتدائي الإلزامي لجميع الأطفال وذلك في مدى ١٥ عاما.

ونظراً لزيادة العوائد النفطية، فقد أعيد النظر في تلك الخطة مرة أخرى فوضعت خطة جديدة للفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ خصص لها حوالي ٣٠٠ مليون دينار.

في هذه الفترة، كان مجلس الاعمار قد استكمل دراستين وضع إحداهما المستشار الفني الأمريكي آرثر دي ليتل Arther D. Little ووضع الثانية الخبير البريطاني اللورد سولتر Solter. تلك الدراستان دعت مجلس الأعمار إلى إعادة النظر في الخطة التي وضعها آخذا في اعتباره توصيات الخبيرين.. حيث رفعت المبالغ المخصصة للإعمار إلى ٥٠٠ مليون دينار. غير أنه لم تمض فترة طويلة حتى قامت ثورة ١٩٥٨، وألغي مجلس الاعمار ووزارة الاعمار وحلت محلهما وزارة التخطيط ومجلس التخطيط. واعيد النظر في الفلسفة الاقتصادية التي تقوم عليها أساسا عملية التخطيط للتنمية.

وبين السنوات ١٩٥٩ و١٩٦٩ وضع مجلس التخطيط عدة خطط اقتصادية سميت الأولى بالخطة المؤقتة (٦٠ - ١٩٦٢) وسميت الثانية بالخطة التفصيلية (٦١ - ١٩٦٥) وسميت الثالثة بالخطة الاقتصادية الخمسية (٦٥ - ١٩٦٩). ولا أريد هنا إبداء وجهة نظري الاقتصادية بتلك الخطط ولا أعتقد بأنه يصح انتقاد

ما بناه من سبقنا في موقع المسؤولية عن تخطيط الاقتصاد العراقي. فكل الخطوات السابقة منذ أيام مجلس الأعمار كانت خطوات بناءة وتراكمات علمية ساهمت في تطوير عمل من تعاقبوا على مسؤولية تخطيط الاقتصاد العراقي.

أن ما قدمه مجلس الأعمار كان مبنيا على فلسفة معينة لها كل مبرراتها ضمن البعد الزمني والإمكانيات المالية المتاحة في ذلك الوقت كما أن ما قدمه المسؤولون بعد ١٩٥٨ وحتى قيام حكم البعث في ١٩٦٨، كان هو أيضا قد بني على فلسفة محددة ومبررة وضمن إمكانيات تلك المرحلة بكل أبعادها السياسية ومنطلقاتها الفكرية. وهي تشكل حلقات متصلة في سلسلة عملية التنمية التي هي عملية مستمرة لا يمكن فصلها بتغيير الحكومات حتى وإن اختلفت تلك الحكومات في منطلقاتها النظرية لأن التنمية الاقتصادية، هي واحدة ولكن أسلوب تحقيقها قد يختلف من حيث النظرة إلى دور القطاعين العام والخاص في إحداث النمو الاقتصادي ونصيب كل منهما في الدخل القومي وتأثير ذلك النصيب في التوزيع العادل للثروة الوطنية.

و لم يكن من السهل، في بادئ الأمر، إقناع قيادة الحزب بذلك. إذ كان أغلب أعضاء القيادة القطرية يرون بأن التنمية لا تتم إلا بسيطرة الدولة على جميع وسائل الإنتاج مع تأميم شامل لكل الفعاليات الاقتصادية وإلغاء تام لحلقات التاريخ السابقة والبدء من نقطة الصفر! وفي هذا الصدد، أذكر الحادثة البسيطة التالية التي تعكس تفكير القيادة في الأشهر الأولى لحكم البعث.

ففي أواخر ١٩٦٨، كانت وزارة التخطيط قد خصصت قاعة استقبال في مبنى الوزارة علقت فيها صور جميع من تسلموا منصب وزير الاعمار أو التخطيط منذ العهد الملكي مع خلاصة عن حياة

كل منهم. كما أصدرت تعليمات بتزويد الأحياء منهم بالنشرات الإحصائية التي تصدرها الوزارة ودعوتهم لحضور المناسبات الرسمية للوزارة، تقديرا لجهودهم. غير أن هذا الأمر لقي معارضة شديدة من القيادة بعد أن وصل الخبر إلى علمها واستدعيت لحضور جلسة مشتركة لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لبحث هذا الأمر «الخطير». إذ كيف تعلق صور وزراء العهد «البائد» في قاعة وزارة التخطيط دون علم القيادة القطرية. وبعد نقاش طويل وتحليل دقيق للتقارير الحزبية التي رفعها الحزبيون منددين فيها بالاتجاهات الليبرالية الغربية، اقتنع البكر بالفكرة وعلقت صور الوزراء السابقين وأعتقد أنها باقية حتى الآن.

ومرت الأيام... ونحن منهمكون في وضع جميع النظريات التي درسناها، موضع التطبيق. وجرت الاستعانة بمجموعة كبيرة من الفنيين العراقيين، في بناء أجهزة التخطيط والإحصاء، حيث استحدثت مؤسسة عالية المستوى سميت «الجهاز المركزي للإحصاء» ترأسها لفترة طويلة الدكتور صلاح الشيخلي، الذي انتقل بعدها ليتسلم مسؤوليات أخرى في الدولة منها رئيس الصندوق العراقي للتنمية الاقتصادية ومحافظ البنك المركزي بالوكالة حتى تسنمه منصب مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة. ومن ثم عدم العودة إلى العراق والإقامة في بريطانيا ليكون الناطق الرسمي باسم مجموعات المعارضة العراقية.

ولأن التنمية الاقتصادية تعتمد في النهاية، على مبدأ الإدارة العلمية، فقد أنشئ جهاز آخر سمي «المركز القومي للاستشارات والتطوير الإداري»، ملحق بمجلس وزارة التخطيط لتهيئة الكوادر الإدارية العليا. وقد ترأس هذا الجهاز شاب مليء بالحيوية اسمه حامد يوسف حمادي، الذي أصبح فيما بعد، مديرا عاما في مكتب نائب

رئيس مجلس قيادة الثورة (صدام حسين). وبعد تسلم صدام مواقع السلطة الأولى، عين حمادي سكرتيرا خاصا لصدام. وفي مارس (آذار) ١٩٩١ عين وزيرا للإعلام ثم أعفي من هذا المنصب، ثم أعيد تعيينه وزيرا للإعلام ثم أعفي ثانية من المنصب لاختلافه مع عدي صدام حسين.

ولكي تكتمل متطلبات جهاز التخطيط المركزي، فقد أنشئ جهازان آخران هما:

- المركز القومي للحاسبات الإلكترونية، وترأسه في حينه الدكتور نعيم العضاض(*).
- المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية، الذي ترأسه في حينه الدكتور عامر جميل خياط(**).

كانت جميع تلك الأجهزة قنوات تغذية وأدوات تطوير لجهاز التخطيط. وساعدت إلى حد كبير في رسم الخطط الاقتصادية المتعاقبة منذ ١٩٧٠، وأعطت وجها حضاريا للإدارة الحكومية. كما أصبحت تلك الأجهزة «الطفل المدلل» لدى البكر وصدام. إذ لا يمر أسبوع واحد دون أن تحظى وزارة التخطيط بزيارة تفقدية لها من قبل البكر أو صدام أو ميشيل عفلق وقياديين آخرين. ولا بد من القول، أن البكر وصدام، قد أعطيا أجهزة التخطيط دعما منقطع النظير. ومنعا تدخلات «الرفاق» في شؤون الوزارة. فلم يكن في الوزارة منظمة للحزب أو نقابة للعمال أو مسئول مخابرات. وطبيعي أن هذا الدعم الفوقي خلق

(*) – نقلت خدمات الدكتور العضاض من هذا الموقع الى رئاسة المخابرات العراقية لإدارة الحاسبة الالكترونية هناك، بعد ذلك استقال وسافر الى عمان وهناك لقي مصرعه في حادث سيارة!

(**) – الدكتور خياط ترك العراق في منتصف السبعينات.

حساسيات كثيرة لدى بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ممن تعاقبوا على المناصب الوزارية في الصناعة والاقتصاد.

خطة التنمية الاقتصادية ١٩٧٠ - ١٩٧٤

في ١٩٦٨، لم يكن قد بقي من الخطة الاقتصادية التي وضعت سابقا سوى سنة واحدة. لذا تقرر السير في تنفيذ مشاريعها وعدم إلغاء أي بند من بنودها، في الوقت نفسه باشرت أجهزة التخطيط في الإعداد للخطة الجديدة التي تبدأ في ١ أبريل (نيسان) ١٩٧٠، ولمدة خمس سنوات.

ولكي يكون إطار عملنا منسجما مع تصورات قيادة الحزب في الجوانب الاقتصادية، فقد أعددنا مذكرة طرحت للمناقشة في اجتماع مشترك للقيادة القطرية ومجلس قيادة الدورة. تضمنت المذكرة مقترحات محددة لدور القطاعين العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما يضمن تطمين رأس المال الخاص وموقف الحكومة المحدد من النشاط الاقتصادي الخاص بعد أن عانى ذلك القطاع من السياسات الحكومية المفاجئة.

وبعد مناقشات مستفيضة، مملة أحياناً، اقتنعت القيادة بالإطار العام الذي جاءت به المذكرة. وبقدر تعلق الأمر بالقطاع العام، فقد استهدفت الخطة إكمال المشاريع الحكومية المباشر بها في الخطط السابقة، والتركيز على تنمية وتطوير القطاع الزراعي، وتوسيع قاعدة الخدمات العامة، والإسهام في المشروعات الاستراتيجية الكبرى التي لا يستطيع القطاع الخاص أن يقدم عليها إما لنقص في المعرفة الفنية أو لضخامة رأس المال أو لانعدام الربح فيها.

كما تم إقرار مبدأ واقعية الخطة بحيث لا تكون أهدافها طموحة إلى الحد الذي تعجز معه أجهزة التنفيذ بإمكانياتها المحدودة عن تحقيقها

وان لا تكون هذه الأهداف متواضعة إلى الحد الذي يصبح معه جزء من الطاقة التنفيذية للبلد معطلاً.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد تم إقرار مبدأ «تشجيع القطاع الخاص» وتأمين كافة التسهيلات التي تمكنه من تأدية دوره في التنمية وتحمله جزءاً من مسؤولية التنمية والتطوير، وإعادة النظر في القوانين والتعليمات المطبقة وإلغاء ما تتضمنه من قيود إدارية وتعقيدات مكتبية تحول دون انطلاق القطاع الخاص. ومن أجل التزام الحكومة بوعدها للقطاع الخاص، فقد أقنعت أحمد حسن البكر بإصدار بيان بتوقيعه موجه إلى القطاع الخاص يؤكد على التزام الحكومة بوعودها للقطاع الخاص ومنها: توفير احتياجات القطاع من مستلزمات الإنتاج ودعم المصرف الصناعي وإعادة النظر في قانون التنمية الصناعية وتوزيع المشاريع الجديدة للقطاع الخاص على المحافظات لخلق توازن إقليمي بين المناطق المختلفة من العراق، وتقليل التركيز على المحافظات المتطورة وخاصة مدينة بغداد وللحد من الهجرة إليها من المحافظات الأخرى وتوزيع الصناعات حسب توافر المواد الأولية مع تنشيط الصناعات البيئية «التقليدية» وتخصيص الأراضي مجانا لبعض الصناعات مع منح قروض من الدولة بفوائد بسيطة. إضافة إلى ذلك، فقد التزمت الحكومة بتقديم الدراسات اللازمة مجانا للقطاع الخاص، والأخذ بنظر الاعتبار كافة المقترحات التي يبديها المستثمرون.

لقد كانت تلك التجربة الأولى من نوعها لخلق التعاون والتنسيق بين مشاريع الدولة ومشاريع القطاع الخاص وفق أسس موضوعية بعيدة عن العموميات والتعابير الغامضة.

بعد جهد استمر أكثر من ١٥ شهراً، تم إنجاز الخطة الخمسية للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤ وأصبحت جاهزة في مطلع مارس (آذار) ١٩٧٠.

ولكي تكون القيادة على اطلاع على تفاصيل الخطة، فقد اقترحت على البكر عقد اجتماع خاص لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لمناقشة الإطار العام للأفكار والمبادئ التي وردت في قانون الخطة، قبل إعلانها يوم ١٩٧٠/٣/٣١.

وافق البكر على الفكرة وطلب إعداد خلاصة مركزة لاطلاع القيادة، وبالصيغة التي يمكن إذاعتها من محطات الراديو والتلفزيون. وقد تم ذلك فعلا، وأرسلت الخلاصة وقانون الخطة إلى مجلس قيادة الثورة يوم ١٩٧٠/٣/١٠. وبقيت أنتظر موعد الاجتماع.

ومرت عدة أيام...

وجاء يوم ١٩٧٠/٣/٣١، وهو اليوم الأخير للسنة المالية. ولم يبق سوى يوم واحد للبدء في الخطة الجديدة.

اتصلت بالبكر هاتفيا وبينت له أهمية مناقشة بيان الخطة لإقراره من القيادة وهنا، تساءل البكر أي بيان تتحدث عنه ؟

كان السؤال مفاجئا لي. كيف يتساءل رئيس الجمهورية عن موضوع تعتبره القيادة من أهم المسائل الاستراتيجية في جدول أولياتها! ألم يتسلم البكر المذكرة التي أرسلت إليه يوم ٣/١٠؟

وكم كانت خيبة أملي عندما قال البكر بأن المذكرة لم تقدم إليه. أو قدمت وضاعت بين أكداس المعاملات اليومية.

سارعت إلى إرسال نسخ أخرى من المذكرة إلى مجلس قيادة الثورة. واتفقنا على مناقشة الموضوع في الساعة الخامسة من عصر اليوم نفسه، ومن ثم إذاعته في الساعة الثامنة مساء.

توجهت عصر ذلك اليوم إلى القصر الجمهوري، حيث يجتمع مجلس

قيادة الثورة. دخلت غرفة سكرتير رئيس الجمهورية، وأظن أنه كان الضابط فاضل البراك (الذي أصبح دكتوراً في العلوم السياسية وعين رئيسا للمخابرات ثم أعدم في ما بعد). أخبرته بموعدي مع رئيس الجمهورية. انتظرت فترة ليست بالقصيرة دون أن يطلب مني التوجه إلى قاعة الاجتماع. قاربت الساعة على السابعة مساء. رن جرس هاتف السكرتير وكان المتحدث رئيس الجمهورية. طلب مكالمتي على الهاتف وبادرني بالقول:

– دكتور.. إحنا آسفين على التأخير لأن المجلس منشغل في مناقشة بعض الأمور الحزبية.. لماذا لا تذهب إلى الإذاعة وتذيع البيان؟

– ولكن يا سيادة الرئيس بيان الخطة بيان مهم آثاره تمتد لخمس سنوات، وأنا أريد مجلس قيادة الثورة وسيادتكم الاطلاع عليه أولا.

– إحنا ما نفهم بالأرقام والإحصائيات.. توكل على الله وأذع البيان!

وبعد جدل طويل، اقتنع البكر بوجهة نظري. وتوجهت نحو القاعة التي اجتمع فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة، ولم يستغرق اطلاعهم على ذلك البيان سوى عشر دقائق. حيث توكلت بعدها على الله وتوجهت نحو الإذاعة وأذيع البيان في الساعة الثامنة والنصف مساء. أعقبه كالعادة نشيد حماسي ينسجم والمناسبة الوطنية السعيدة بعدها أذيعت نشرة الأخبار، حيث أعيد بث البيان مرة أخرى. ولم يكن قد مضى على البث الأول سوى نصف ساعة، وبعد نشرة الأخبار التي أنتظر الجمهور انتهائها بفارغ الصبر نشيد وطني آخر، فرقصة لسهير زكي على أنغام موسيقى هذه ليلتي!

ومن المفيد أن نذكر هنا، بأن تلك الخطة قد جاءت متوازنة من حيث التوزيع الجغرافي لمشروعاتها، فقد نالت المنطقة الشمالية (محافظات أربيل،

السليمانية، دهوك، الموصل، كركوك) نسبة ٢٤٪، والمحافظات الوسطى (بغداد، ديالى، واسط، بابل، كربلاء، الانبار، القادسية)، نسبة ٥٣٪. فيما نالت المحافظات الجنوبية (البصرة، ذي قار، المثنى، ميسان) نسبة ٢٣٪.

وجدير بالذكر أن نفوس كل منطقة منسوبة إلى المجموع العام للسكان في ذلك الوقت كان على النحو التالي:

- المنطقة الشمالية: ٢٥٪
- المنطقة الوسطى: ٥٦٪
- المنطقة الجنوبية: ١٩٪

الجزراوي يحاول تعديل الخطة

لم يكن قد مضى على صدور الخطة الاقتصادية سوى ١٥ يوما، وإذا بي أستلم قرارا من مجلس قيادة الثورة يقضي بإضافة عدد من المشاريع الصناعية إلى الخطة، قرار بعدة سطور. قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في كذا وكذا. إضافة المشروعات التالية إلى الخطة الاقتصادية وتخويل وزيري الصناعة والتخطيط اتخاذ ما يلزم بشأن تنفيذ القرار! وهكذا، بدون سابق مناقشة ولا دراسات اقتصادية مبررة يقرر المجلس تعديل الخطة الاقتصادية وإضاعة جهود أشهر عديدة لموازنة الخطة من حيث مصادر تمويلها ومن حيث معدلات النمو الاقتصادي المترابطة قطاعياً.

اندهشت لهذا التصرف، بل غضبت. اتصلت هاتفيا بالفريق صالح مهدي عماش بصفته رئيسا لمجلس التخطيط آنذاك نيابة عن رئيس الجمهورية. سألته عن القرار ومبرراته. أبدى عماش دهشته لصدور مثل ذلك القرار.

لكن يا أبا هدى.. ألم تكن حاضرا اجتماعات مجلس قيادة الثورة

عند مناقشة ذلك القرار؟ ألم تبد وجهة نظرك بصفتك رئيسا لمجلس التخطيط ؟ تساءلت عبر الهاتف.. وجاء جوابه أن المجلس لم يتخذ مثل ذلك القرار، ووعد بالاتصال بالبكر لمعرفة حقيقة الأمر.

لم انتظر نتيجة اتصال عماش بالبكر، بل بادرت فورا في إعداد كتاب لمجلس قيادة الثورة قلت فيه:

«إن الخطة الاقتصادية الخمسية إنما هي تعبير عن تصورات القيادة السياسية للاقتصاد القومي للسنوات الخمس القادمة. ذلك التصور الذي توصلنا إليه بعد دراسات ومناقشات مستفيضة دامت أكثر من ١٥ شهراً. وإذا كان مجلس قيادة الثورة يطلب الآن وبعد أسبوعين فقط من صدور الخطة تعديل برامج القطاع الصناعي وتعديل الخطة بالنتيجة، فإن ذلك سيعطي انطباعات لدى الشعب ولدى جميع المعنيين بأننا نفتقر التصور الدقيق لمستقبل العراق التنموي. وسيوجه الانتقاد للحكومة حتما بأنها لم يكن لديها تصور واضح قبل أسبوعين، فكيف نثق بتصورها للسنوات الخمس القادمة؟».

أخذت الكتاب بيدي وسلمته لسكرتير عام مجلس قيادة الثورة العقيد شفيق الدراجي الذي قرأه وحاول تهدئتي ونصحني بعدم إرساله لرئيس الجمهورية، ولكني قلت له أما أن يلغى قرار المجلس، أو أن أعفى من منصبي ويعين أحد أعضاء المجلس وزيرا للتخطيط.

بعد يومين ألغي القرار ولم أعف من منصبي. ولكن إلى حين.

بعد أسبوعين تقريباً، ذهبت لمقابلة البكر لمناقشة أمور أخرى. وأثناء حديثنا أفهمني البكر بأن ذلك القرار قد جاء بناء على طلب وزير الصناعة الذي كان قد أفهمه بأنه أمر روتيني وإنه يأتي بناء على تفاهمه مع وزير التخطيط. ولما أفهمت البكر بأنه لم يكن هناك تفاهم أو سابق

اتفاق مع وزير الصناعة. بدأت علامات الامتعاض على وجهه وتأفف ثم قال.. يا دكتور هذه قيادتك.. ما العمل.. وزير صناعة يقول لي شيئا فاصدقه.. ثم يتبين أن قوله قد جانب الحقيقة.. أنا رئيس جمهورية.. هل أدقق في صحة أقوال أعضاء القيادة؟

ويقينا أنه بعد تلك الحادثة، لم يغفر لي وزير الصناعة. إذ استمر من خلال موقعه كعضو في مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث، انتقاد وزارة التخطيط ووزير التخطيط بالذات. ولم يهدأ له بال منذ ذلك التاريخ. وبقيت علاقتنا مشوبة بالتوتر. حتى أعفيت من منصبي الوزاري مساء يوم ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٧١، وأعفي كذلك من منصبه الدكتور فخري قدوري وزير الاقتصاد، ضمن ملابسات تم تبيانها في فصل سابق.

الفصل الرابع عشر
صدام حسين في باريس

كان أحمد حسن البكر وصدام حسين يبديان اهتماما بالغاً بتوطيد العلاقات مع فرنسا. وكما ذكرت في فصل سابق، فان أول زيارة رسمية لأعضاء الحكومة الجديدة للخارج كانت للوفد الذي ترأسته إلى فرنسا في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٨ لتسليم رسالة من البكر إلى الجنرال ديغول رئيس الجمهورية الفرنسية.

وظل صدام يعتقد بأن طريق الحصول على التكنولوجيا الغربية يمر عبر فرنسا، وأن تنمية العلاقات العراقية – الفرنسية سيعود بالفائدة على العراق.

كان عدد كبير من شركات المقاولات والتجهيز الفرنسية، قد حصل على عقود عمل كثيرة في العراق، يعود بعضها إلى سنة ١٩٥٤، وكان للعراق مشاكل كثيرة مع تلك الشركات، إضافة إلى شركات أجنبية أخرى. وأساس تلك المشاكل يعود إلى توقف العراق عن دفع مستحقات الشركات عن الأعمال التي أنجزتها بحجج مختلفة ترتبط بالروتين العراقي الطويل.

كان صدام يرى بأن التأخر في تسوية تلك المشكلات سيؤدي حتما إلى زعزعة الثقة بالعراق، وإلى زيادة تكاليف المشاريع الجديدة لأن

الشركات الأجنبية ستعرف مسبقا ما سيواجهها من تأخيرات في تسوية مستحقاتها.

لذلك، وبعد عودتي من زيارة فرنسا استدعاني أحمد حسن البكر وطلب مني المباشرة فورا بإجراء جرد بالمشاكل المعلقة مع جميع الشركات الأجنبية، مع إعطاء الأولوية للشركات الفرنسية، لحسمها.

كما أصدر البكر تعميما إلى جميع الـوزارات يطلب منها إحالة مطالبات الشركات الأجنبية إلى وزارة التخطيط.

وبدأنا العمل فوراً.

أعطينا الأولوية للشركات الفرنسية التي بلغ مجموع مطالباتها ما يقارب ١٣ مليون جنيه إسترليني.

بدأت المفاوضات مع ممثلي الشركات ومع الحكومة الفرنسية التي مثلها جيسكار ديستان وزير المالية والاقتصاد الوطني في حينه واستمرت المفاوضات فترة قصيرة استطعت خلالها حسم جميع المطالب، وإجراء تسوية شاملة تدفع الحكومة العراقية بموجبها مبلغ مليون جنيه إسترليني فقط بدلا من ١٣ مليونا وبأربعة أقساط سنوية.

كانت تلك التسوية، الخطوة الأولى في سلم بناء العلاقات العراقية – الفرنسية. ثم جاء اليوم الأول من يونيو (حزيران) ١٩٧٢، حيث أمم العراق نفط الحقول الشمالية الذي تمتلك فرنسا فيه نسبة تقارب ٢٤٪. غير أن مجلس قيادة الثورة قرر إعطاء فرنسا أفضلية في التعامل، والإبقاء على مصالحها، ومن أجل ذلك، أصدر المجلس يوم التأميم بيانا كان نصه:

«تقديرا لمواقف فرنسا الإيجابية من القضايا العربية المصيرية، ورغبة من الحكومة العراقية في إدامة وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية

معها، وحرصا منها على حماية المصالح الفرنسية في نفط العمليات المؤممة، وبموجب قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢، تعلن الحكومة العراقية عن استعدادها للدخول في مباحثات مع الجانب الفرنسي إذا ما أبدى رغبته بذلك، خلال فترة مناسبة، بهدف الوصول إلى صيغة ملائمة تضمن بقاء تلك المصالح واستمرارها».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة الفرنسية كانت على اطلاع دائم على المفاوضات التي كان العراق يجريها مع شركات النفط قبل التأميم، حيث كان السفير الفرنسي ببغداد يزود باستمرار بخلاصة عن تلك المفاوضات. كما أنه قد أخطر صباح يوم ١ يونيو (حزيران) بقرار التأميم قبل إذاعته رسمياً.

وقد كان هذا الاتجاه هو الذي تبناه صدام حسين منذ البداية لسببين: أولهما، استخدام النفوذ الفرنسي للضغط على الشركات الأجنبية الأخرى التي أممت مصالحها، للوصول إلى تسوية سريعة مع العراق حتى يتمكن من تسويق نفطه. وثانيهما، استخدام المصالح الفرنسية في العراق كورقة بيده للحصول على تعاون فرنسي أكثر على مدى السنوات القادمة، في مختلف الحقول الفنية والعسكرية، وهو ما نجح فيه فعلا. فبعد التأميم بيوم واحد، وصل بغداد وفد فرنسي مؤلف من ٥٦ شخصية فرنسية اقتصادية وتجارية وصناعية يمثل القطاعين الحكومي والخاص. وكان صدام حسين حريصا على تغطية زيارة الوفد إعلاميا وبشكل واسع. كما حرص على اللقاء بالوفد في اجتماع موسع عقد في مبنى المجلس الوطني وتحدث إليه مطولا، مؤكدا أن حرصه على اللقاء بالوفد لا ينطلق من اعتبارات موقف العراق من الشركات الأجنبية الاحتكارية وإنما ينسجم مع مجمل سياستنا الثابتة التي نرغب من خلالها

تطوير وتعزيز العلاقات مع المؤسسات والحكومة الفرنسية أكثر من أي وقت مضى. وأن مجلس قيادة الثورة وضع موقعا متميزا لفرنسا فيما يتعلق بتأميم الشركات الأجنبية. وأننا كعرب نحتفظ وسوف نبقى نحتفظ بهذا الموقع المتميز لعلاقاتنا مع فرنسا الصديقة».

واستطرد صدام في حديثه مشيراً إلى الجنرال ديغول فوصفه بالفارس العظيم الذي استطاع أن يؤسس علاقات فرنسا مع الدول العربية بما يخدم بلاده ولا يضر بمصلحة العرب، وإنه (أي صدام حسين) غير منغلق على نفسه وإنما «يعيش تطورات مفاهيم أواخر القرن العشرين بأحسن صورها وبكاملها»، وأنه أصدر تعليماته إلى الجهات الرسمية العراقية لاتخاذ ما يلزم في سبيل تمتين العلاقات التجارية مع فرنسا، مشيرا إلى أن العراق بعد ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨ قد زاد حجم استيراداته من فرنسا بحيث أصبحت فرنسا تحتل المرتبة الثالثة في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة عشر قبل ذلك التاريخ.

صدام بين دالماس وبمبيدو

بعد أسبوعين من قرار تأميم النفط العراقي، وبدعوة من رئيس الوزراء الفرنسي جاك شابان دالماس، توجه وفد عراقي برئاسة صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة إلى باريس. وضم الوفد المرافق في عضويته مرتضى سعيد عبد الباقي وزير الخارجية وعضو مجلس قيادة الثورة، الدكتور عزت مصطفى وزير الصحة وعضو مجلس قيادة الثورة، عزت الدوري وزير الإصلاح الزراعي وعضو مجلس قيادة الثورة، الدكتور سعدون حمادي وزير النفط، الدكتور جواد هاشم وزير التخطيط، الدكتور فخري قدوري عضو مكتب الشؤون الاقتصادية التابع لمجلس قيادة الثورة، عدنان الحمداني سكرتير لجنة

المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات، وطارق عزيز رئيس تحرير جريدة «الثورة».

وصلنا باريس، وجرى للوفد استقبال رسمي شارك فيه رئيس الوزراء شابان دالماس وأعضاء الحكومة الفرنسية.

استضافتنا الحكومة الفرنسية في فندق «كريون» الشهير. وبعد ساعات قليلة بدأ العمل. وكانت توجيهات صدام لي هي التباحث مع جيسكار ديستان وزير الاقتصاد والمالية لحل المشكلات القائمة بين بعض شركات المقاولة الفرنسية والحكومة العراقية بأسرع وقت ممكن حتى نبدأ صفحة جديدة في العلاقات.

في اليوم التالي، توجه صدام لمقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيدو وإجراء محادثات ثنائية. ولم يرافقه في هذه المقابلة سوى السفير العراقي في باريس نعمة النعمة والدكتور مصطفى كامل ياسين الذي قام بدور الترجمة. بعد ذلك بدأت المفاوضات في قصر الاليزيه.

كانت المفاوضات هادئة وطبيعية. غير أن شابان دالماس كان يؤكد بين الحين والآخر على ضرورة تعويض شركات النفط الأجنبية التي أممت حصتها ويغمز من طرف خفي بأن فرنسا لا تستطيع أن تعامل العراق معاملة خاصة دون أن تضع في اعتبارها مصالح الشركات الأجنبية الأخرى. وبعبارة أخرى فأن دالماس كان يقول بأن بيان مجلس قيادة الثورة في رعاية المصالح الفرنسية لا قيمة له عنده.

هذه الإشارات أزعجت صدام لكنه لم يقل شيئا سوى التأكيد على رغبة العراق في توطيد علاقته مع فرنسا.

انتهت الجولة الأولى من المباحثات عند الظهيرة، حيث توجهنا إلى قاعة الاحتفالات في القصر تلبية لدعوة الغداء التي أقامها بومبيدو.

وفي المساء، كانت شابان دالماس قد أقام دعوة عشاء على شرف الوفد العراقي في الفندق نفسه الذي كنا ننزل فيه.

عشاء جميل مليء بمراسم الأناقة الفرنسية.

تحدث دالماس مرحبا بالوفد العراقي، مؤكدا على أهمية العلاقات بين البلدين، لكنه استمر في القول بأن على العراق مراعاة مصالح الشركات النفطية الأخرى غير الفرنسية. وبصراحة قال: أن حكومته لا تستطيع زيادة التعاون مع العراق ما لم يبادر العراق أولا إلى تعويض الشركات النفطية.

أثار كلام دالماس حفيظة صدام حسين، لكنه بقي صامتا وعلامات الانزعاج تبدو عليه منتظرا دوره في الكلام حسب ما تقضي به المراسم.

بدأ صدام الكلام، والدكتور مصطفى كامل ياسين يترجم بلغة فرنسية جزلة.

قال صدام: لقد جئنا إلى فرنسا لنفتح صفحة جديدة في العلاقات. لقد أعطينا فرنسا فرصة ذهبية عندما اتخذنا قرار التأميم. وإذا كانت فرنسا لا تريد الدخول من الباب الذي فتحناه لها، فإننا قد نوصده، وإلى الأبد. كما فعلنا مع بريطانيا وأمريكا وألمانيا الغربية.

ساد القاعة وجوم عميق. ولكن كلام صدام نال إعجاب السفراء العرب الذين حضروا دعوة العشاء.

في اليوم التالي، ذهب صدام مرة أخرى لمقابلة بومبيدو على انفراد

ليشرح له تصور العراق للعلاقات التي يبتغيها، ولينقل إليه موقف دالماس. ولما عاد صدام من المقابلة، أخبرنا بأن بومبيدو قد أكد له بأن جميع رغبات العراق ستلبى. وأن أيام دالماس معدودة، حيث سيعين السيد ميسمير رئيسا للوزراء بدلا منه!

وفي المساء، أقام صدام حسين دعوة عشاء للسيد دالماس في القاعة نفسها في فندق كريون. وقد أشرفت السفارة العراقية على تنظيم تلك الدعوة. ويبدو أن إشراف السفارة على إعداد المائدة الرئيسية والموائد الأخرى قد جاءت بشكل «عربي» يفتقر إلى بعض اللمسات الجمالية والتنظيمية. إذ كانت أصوات الصحون والملاعق تعلوا أحيانا على أحاديث المدعوين.

قبل يوم من اختتام الزيارة، صدر بيان عراقي – فرنسي عن نتائج الزيارة، وكان أهم ما جاء في البيان موافقة الحكومة العراقية على بيع كميات من النفط الخام لشركة النفط الفرنسية من حقول كركوك تعادل حوالي ٢٤٪ من إنتاج هذه الحقول، ولمدة عشر سنوات، وفقا للأسس الاقتصادية والمالية السابقة لقانون التأميم. وبعبارة أخرى، فقد أبقى العراق على المصالح والامتيازات النفطية الفرنسية كما كانت عليه قبل التأميم، مقابل «عزم الطرفين على تنمية علاقاتهما في مختلف حقولها ومجالاتها!».

انتهت زيارة باريس. وفي اليوم التالي ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٧٢، توجهنا إلى مطار باريس لنستقل الطائرة العراقية الخاصة في طريقنا إلى بغداد.

كان صدام في غاية الانشراح والسعادة. فقد حقق ما كان يصبو إليه في تلك الفترة من نجاح. وبعد العودة، قرر مجلس قيادة الثورة منحه

«وسام الرافدين» من الدرجة الأولى لدوره في إنجاح عملية التأميم وفي تطوير علاقات العراق مع فرنسا.

ومنذ هذه الزيارة أصبحت فرنسا أهم حليف للعراق في المعسكر الغربي، وبدأت علاقات العراق تتوطد معها يوما بعد يوم، حتى بلغت حدا عاليا من التوطد بعد موافقة فرنسا تزويد العراق بالمفاعلات النووية وطائرات الميراج وبعض البوارج الحربية. وبهذه العلاقة مع فرنسا، كان العراق يحاول خلق نوع من التوازن في علاقاته مع المعسكرين الشرقي والغربي، مع تأكيد الحاجة إلى دعم غربي تتزعمه فرنسا لتنمية دور قيادي للعراق في المنطقة العربية وبين دول عدم الانحياز.

الفصل الخامس عشر

العراق ودول الخليج... سياسات مرتجلة

حتى وقت مبكر من وصول البعث إلى السلطة في يوليو (تموز) ١٩٦٨، لم ألمس وجود «حساسيات» محددة تجاه دول الخليج على المستوى الرسمي. ولم يصدر عن المسؤولين أي تصريح ينم عن وجود خلافات مع أية دولة خليجية، باستثناء ما كان يدور في نطاق الحلقات الحزبية، وما يتحدث به أعضاء القيادة القطرية للحزب في جلساتهم الخاصة من أمور عقائدية تؤكد على توزيع ثروات الوطن العربي بشكل عادل وأهمية استثمار تلك الثروات داخل البلاد العربية. وفي لقاءات عديدة مع صدام حسين وأعضاء آخرين من القيادة القطرية، كنا نناقش عرضا، مسألة نظم الحكم في دول الخليج، وأهمية وجود تنظيمات للحزب في تلك الدول أو الدويلات.

وتأكيداً لرغبة مجلس قيادة الثورة المعلنة في توطيد علاقات العراق مع دول الخليج، وتعميقاً لنظرة أحمد حسن البكر الواقعية، فقد ألف المجلس وفدا برئاسة عزت إبراهيم الدوري وعضوية كل من عدنان خيرالله، حسن العامري، سعدون حمادي، لطيف نصيف جاسم، وفخري قدوري. ووضعت تحت تصرفه طائرة خاصة ليقوم الوفد بجولة في دول الخليج، ومقابلة الملوك والأمراء لشرح وجهة نظر العراق تجاه كل دولة خليجية، وبحث خطط التعاون معها.

سافر الوفد ومعه تعليمات محددة لتطمين الملوك والأمـراء بنوايا العراق «الصادقة» ولعرض مشاريع التعاون بينه وبين كل دولة خليجية، بما في ذلك فتح أبواب كليات وجامعات العراق أمام أبناء الخليج، وإعطاء المواطنين الخليجيين حقوق التملك والإقامة في العراق دونما قيد أو شرط.

ابتدأت الزيارة بالكويت وانتهت بالمملكة العربية السعودية، وأثناء مقابلة رئيس كل دولة طرح الوفد سياسة العراق تجاه الخليج، والرغبة في تعزيز الثقة وتوثيق العلاقات إلى أقصى الحدود، في جميع المجالات، واستعداد العراق للتعاون في أي مجال والى أي مدى يختارهما الطرف العربي الآخر.

وقوبلت الزيارة بترحيب بالغ من قبل رؤساء جميع الدول الخليجية، وعبر هؤلاء في حينه، عن سعادتهم بهذا الطرح العراقي، واهتمامهم الكبير بمجالات التعاون غير المحدود المقترحة.

و لم تعترض الوفد في هذه الجولة الخليجية أية صعوبات سوى حادثة بسيطة كادت تعصف بالعلاقات العراقية – السعودية لولا تدارك الأمر من قبل العاهل السعودي آنذاك الملك خالد. وتتلخص الحادثة بالآتي:

ذهب رئيس وأعضاء الوفد لمقابلة الملك خالد الذي استقبلهم خير استقبال، وتحدث معهم طويلا مستبشراً الخير في النظرة الواقعية للنظام العراقي. انتهت المقابلة بعد أن التقطت أجهزة الإعلام والصحافة السعودية صورا للقاء، وفي اليوم التالي نشر خبر اللقاء بين الملك خالد وعزت الدوري والوفد المرافق له ولكن لم يظهر في الصور من الحاضرين سوى الجانب السعودي فقط. وما أن تصفح الدوري جرائد الصباح حتى علت وجهه علامات الامتعاض الشديد لعدم ظهوره في

الصور، مفسراً الأمر ضمن أبعاد سياسية «مغرضة» مسجلاً احتجاجه لهذا العمل «المشين». ويبدو أن تفسير الدوري لما حصل قد وصل آذان الملك خالد، الذي سارع إلى دعوة الوفد لمقابلته مرة ثانية لتلطيف الأجواء، ولإعطاء فرصة للصحافة لنشر صورة الدوري على الصفحات الأولى لجرائد اليوم التالي.

عاد الوفد إلى بغداد وقدم تقريرا مفصلا عن الزيارة، وقد تأمل أحمد حسن البكر صفحات التقرير وأحاله إلى مجلس قيادة الثورة لاطلاعه على توصيات الوفد لوضعها موضع التنفيذ. غير أن ذلك لم يدم طويلا.

لقد امتزج الواقع العملي بالنظرة الثورية واختلطت الأوراق بحيث تراجعت سياسة العراق تجاه دول الخليج شيئا فشيئاً، وراحت تتسم بالارتجال وانعدام النظرة الثابتة والبعيدة المدى، إذ كثيرا ما كان يغلب الفكر العقائدي على التصور العملي لتلك العلاقات. أو بعبارة أخرى، كانت هناك ازدواجية في التفكير تتصارع فيما بينها «عقائديا» و«رسميا». وهو أمر كان يوقع المسؤولين في إحراج شديد. وعلى سبيل المثال، في إحدى مناسبات الاحتفال بيوم الجيش، حضر الشيخ زايد بن سلطان حاكم إمارة أبو ظبي آنذاك إلى بغداد، واصطحبه البكر لحضور الاحتفال الذي أقيم في مطار المثنى. ويبدو أن عريف الحفل كان «عقائديا». إذ كلما مرت كوكبة من الجنود أو الدبابات والمدافع أمام منصة التحية كان العريف «العقائدي» يصف الأسلحة بالعظيمة وكيف أنها «ستدك حصون عملاء الاستعمار من الشيوخ والأمراء المتربعين على العروش الخاوية في دويلات لا تعدو عن كونها براميل نفط يرتفع عليها علم» وكيف أن «شباب الوحدة والحرية والاشتراكية، حماة الرسالة الخالدة، سيسقطون تلك المشيخات!».

وكم كان الموقف محرجا للبكر والحكومة، مما أغضب البكر فأمر باستبدال عريف الحفل والاعتذار للشيخ زايد بن سلطان.

مهمات حزبية ومخابراتية

ومع هذه الازدواجية بين التفكير المنطلق من العقيدة الحزبية وبين التصور العملي للسياسة العربية، كانت القيادة، ومن الأيام الأولى للثورة تبدي اهتماما بشؤون الخليج، وتحاول، بعشوائية أحيانا تلمس الطريق الأفضل لبناء علاقات حسنة مع الدول العربية المطلة على الخليج. مع التركيز «بشكل سري جدا» في بناء الخلايا الحزبية في تلك الدول، من خلال فتح مراكز تجارية وفروع لمصرف الرافدين أنيطت إدارتها إلى كوادر حزبية متقدمة ترتبط بشكل أو بآخر بمكتب العلاقات العامة (فيما بعد المخابرات) وبمكتب الشؤون العربية المرتبط بمجلس قيادة الثورة.

وكان يوكل للمسؤولين عن تلك المراكز والفروع ومكاتب الخطوط الجوية العراقية مهمات حزبية ومخابراتية بضمنها مهمات تسهيل عمليات الاغتيال وزرع القنابل. وبحكم تواجدي في أبو ظبي، حيث كنت رئيسا لصندوق النقد العربي للفترة ما بين مايو (أيار) ١٩٧٧ ومايو (أيار) ١٩٨٢ وقفت على تفاصيل عدد من هذه الحالات. وأذكر في هذا الصدد كيف أن المخابرات العراقية في ١٩٨٠ حاولت زرع بعض القنابل في مدينة أبو ظبي بواسطة مدير المركز التجاري العراقي ومدير الخطوط الجوية العراقية ومسؤول المخابرات في السفارة العراقية في أبو ظبي. وأثناء اجتماع تلك المجموعة في شقة أحدهم بحجة دعوة إفطار، ومباشرتهم في تحضير القنابل، انفجرت إحداها محدثة دوياً قويا خلع شبابيك وأبواب ومصاعد البناية وأدى إلى مقتل مسؤول المخابرات وإصابة أعوانه. وقد أصدرت الحكومة العراقية في حينه بيانا اتهمت فيه أجهزة المخابرات الإسرائيلية والإيرانية بتدبير الحادث!

وحادثة أخرى استخدمت فيها المخابرات العراقية رجل أعمال عراقي كان يقيم في أمـارة الشارقة هو طارق عبد الـرزاق قدوري للحصول على تأشيرة دخول لأحد عملائها لاغتيال رجل دين عراقي مقيم في أمارة دبي.

كان قدوري زميلا لي أثناء مرحلة الدراسة في كلية التجارة والاقتصاد في بغداد. كما كانت له علاقات صداقة واسعة في بغداد. ومن بين أصدقائه، كان عبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية) وسعدون شاكر (رئيس المخابرات ثم وزير الداخلية) وبرزان التكريتي (مسؤول حماية صدام حسين ثم رئيس المخابرات). وكان قدوري تاجراً ووكيلاً لبعض الشركات التجارية الأجنبية. ويبدو أنه حاول استغلال صداقاته مع بعض المسؤولين مما أوقعه في مشكلة أدت إلى سجنه في بغداد ومن ثم الإفراج عنه بعد سنة ترك على أثرها العراق ليقيم في الشارقة ليزاول منها أعماله التجارية، مع الإبقاء على علاقاته القديمة ببعض المسؤولين.

على أية حال، دخل عميل المخابرات دولة الإمـارات، بتأشيرة استخرجها له طارق قدوري. وأقام، خلال فترة وجوده في الشارقة، في مسكن طارق بحجة انه يريد التعرف على التجار من أجل القيام بأعمال استيراد وتصدير. وفي ظهيرة يوم جمعة أوصله قدوري إلى المسجد في مدينة دبي على أن يعود إليه بعد الصلاة. ولكن عميل المخابرات لم يكمل صلاته، ولم يدع رجل الدين العراقي إكمال صلاته. إذ أطلق بضعة عيارات نارية قتلت رجل الدين في الحال. وألقت الشرطة القبض عليه. واعترف بأنه من المخابرات العرقية، وانه يقيم في منزل طارق قدوري. فالقي القبض عليه هو الآخر وأودع التوقيف تمهيدا لمحاكمته.

وقد تدخلت شخصيا لدى الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد إمارة أبو ظبي لإطلاق سراحه بعد أن أكد طارق لي بأنه لم يكن يعلم بمهمة عميل

المخابرات، وان العملية كلها قد تكون أيضاً للتخلص منه شخصيا. وقد وافق الشيخ خليفة على إطلاق سراح طارق شريطة مغادرته البلاد خلال ثلاثة أيام. وفعلاً تم تسفيره إلى بغداد.

وبعد وصوله بأسابيع قليلة، أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بإعفاء سيارته وأثاثه من الرسوم الجمركية. ودعي لتناول الغداء مع بعض المسؤولين تكريما له. وبعد الغداء بساعات توفي طارق قدوري بعد نقله إلى المستشفى بسبب انفجار القرحة المعوية التي لم يسبق أن شكا منها قط.

وهكذا كانت تدار العلاقات العراقية مع دول الخليج. صلات أخوة على المستوى الرسمي. ترافقها عمليات تفجير قنابل واغتيالات وخلايا حزبية تأتمر بأمر المخابرات.

وأود الإشارة هنا إلى إنه قبل عام ١٩٧١ كانت هناك دولتان خليجيتان هما الكويت والسعودية. أما الإمارات السبع الأخرى (أبو ظبي، دبي، الشارقة، أم القيوين، الفجيرة، رأس الخيمة، عجمان) فلم تكن قد توحدت بعد لتشكل دولة الإمارات العربية المتحدة. وعندما بدأت المفاوضات لتكوين هذه الدولة اتخذ العراق موقفاً خاصا إذ لم يؤيد تكوين دولة الإمـارات. بل اقترح ضم الإمـارات السبع إلى السعودية. وعندما أعلن قيام دولة الإمارات لم يعترف العراق بها إلا بعد ستة أشهر.

وبالرغم من هذا الموقف السلبي تجاه تكوين دولة الإمارات، فقد كانت مواقف الإمـارات من العراق إيجابية، كما أن رئيس الدولة الشيخ زايد، كان من المعجبين بصدام حسين ويكن له احتراما منقطع النظير. وقد ساهمت الإمارات في تقديم الدعم المادي للعراق دون قيد أو شرط بعد تأميم النفط العراقي وتقلص موارده المالية.

علاقات العراق والكويت

تحسنت العلاقات العراقية – الكويتية، بعد مجيء البعث إلى الحكم عام ١٩٦٣، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها للعراق حينذاك ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح السالم الصباح ومقابلته لأحمد حسن البكر الذي كان رئيسا للوزراء. وعندما تسلم البعث الحكم عام ١٩٦٨، كان مؤملا تسوية موضوع ترسيم الحدود بين البلدين. غير أن هذا الأمر لم يتم، فبعد تردي العلاقات العراقية – الإيرانية مطلع ١٩٦٩، طلبت الحكومة العراقية من الكويت في أبريل (نيسان) ١٩٦٩ السماح لبعض القطاعات العسكرية باستخدام الأراضي الكويتية لحماية ميناء أم قصر من هجوم إيراني مرتقب. إلا أن الكويت ترددت في بادئ الأمر مما حدا بالحكومة العراقية إلى تكليف وزيري الداخلية والدفاع صالح مهدي عماش وحردان التكريتي بزيارة الكويت وإجراء محادثات سرية مع وزير الدفاع الكويتي الشيخ سعد العبدالله للموافقة على إرسال قوات عراقية إلى داخل الكويت. وقد عرضا على الكويت إن رغبت استقبال قوات كويتية داخل الأراضي العراقية بالقرب من مدينة البصرة.

ويبدو أن عماش وحردان، فهما من خلال المحادثات بأن الكويت «وافقت» على الطلب العراقي. فصدرت الأوامر بتحرك بعض القطاعات العراقية إلى داخل الأراضي الكويتية، وإقامة معسكر لها هناك. كما أن القيادة قد فسرت هذه الموافقة المبدئية بمثابة «اتفاق» يسمح بموجبه ببقاء القوات العراقية مادام الخطر الإيراني قائماً.

وبالرغم من تكرر احتجاج الكويت، فأن القوات العراقية لم تنسحب. وفي عام ١٩٧٣ حاول العراق إقامة نقطة دفاعية في منطقة السميته الكويتية القريبة من موقع بعض القطاعات العسكرية الكويتية. حاولت الأخيرة منع ذلك، وهنا أصدر آمر الوحدة العراقية أمرا بفتح

النار على الجنود الكويتيين مما أدى إلى مصرع جنديين كويتيين وجندي عراقي. وذلك في ٢٠ مارس (آذار) ١٩٧٣.

وأثر هذا الحادث أرسلت الحكومة الكويتية مذكرة احتجاج إلى الحكومة العراقية طالبت فيها البدء بالمفاوضات لترسيم الحدود وسحب القطعات العسكرية العراقية إلى داخل الحدود العراقية.

وتأزم الوضع. حيث أرسلت الحكومة العراقية بمذكرة جوابية تعلم فيها الحكومة الكويتية بأن الحدود لم يتم الاتفاق عليها رسمياً. وبعبارة أخرى، قالت الحكومة العراقية أنها لا تعترف بالحدود، الأمر الذي دعا الحكومة الكويتية إلى إرسال مذكرة أخرى «شديدة اللهجة» تخبر فيها العراق بأنه ما لم يبحث هذا النزاع الحدودي فورا، فأن الكويت ستضطر إلى دعوة جميع الدول العربية لتكون الحكم في الموضوع.

ونتيجة لهذا التصعيد، ومن أجل احتوائه، فقد وصل إلى بغداد في أبريل (نيسان) ١٩٧٣ وفد عربي برئاسة محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية ويضم في عضويته ممثلين عن كل من سوريا والسعودية ليعرض وساطته.

وصادف وصول رياض يوم الجمعة بعد الظهر. ونظرا لقرب مسكني من مطار بغداد فقد اتصل بي وزير الخارجية راجياً استقبال رياض وتهيئة دعوة عشاء عاجلة.

في اليوم التالي، اجتمع وزير الخارجية بمحمود رياض والوفد المرافق له. وصدرت الموافقة بسحب القوات العراقية من منطقة السميته مع التأكيد بأن نزاع الحدود هو نزاع بين بلدين عربيين ويرفض العراق تدخل الدول العربية الأخرى في الموضوع (هذا مع العلم بأن الانسحاب الفعلي لم يتم إلا في يونيو (حزيران) ١٩٧٧. وخلال الفترة

من ١٩٧٣ وحتى توقيع اتفاقية الجزائر مع إيران عام ١٩٧٥. كانت المذكرات تتبادل بين العراق والكويت. العراق يقول بأن الاتفاقيات السابقة لترسيم الحدود إنما هي مؤشرات للتفاوض. والكويت تصر على كون الاتفاقيات تمثل التزاما بمبادئ القانون الدولي.

بعد اتفاق الجزائر، هدأت الحالة بعض الشيء نظرا لزوال الخطر الإيراني الذي كان يتذرع به العراق. وتحول المطلب العراقي إلى محاولة إقناع الحكومة الكويتية بتأجير جزيرة وربا والجزء الشمالي من جزيرة بوبيان بعقد إيجار طويل. واستمر الحال إلى أن قام العراق باحتلال الكويت في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠.

وفي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٢، قمت بزيارة رسمية للكويت لإجراء مباحثات مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من أجل الحصول على قرض لتمويل بعض المشروعات الصناعية في العراق.

وصلت الكويت عائداً من الهند بعد أن كنت فيها في زيارة رسمية. وهناك عقدت سلسلة من الاجتماعات مع عبد اللطيف الحمد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، ثم اصطحبني الحمد لمقابلة عبد الرحمن العتيقي وزير المالية الكويتي رئيس مجلس إدارة الصندوق، وبعد مباحثات لم تستغرق وقتاً طويلا وافق الصندوق من حيث المبدأ على المساهمة بتمويل مشروعين هما مشروع الوحدات الكهرومائية الغازية، ومشروع معمل للأسمنت في مدينة الكوفة. وكان القرض الذي اتفقت عليه مع الحمد حوالي ٥ ملايين دينار كويتي يسدد على مدى ١٢ سنة.

وقبل هذين المشروعين، كان الصندوق الكويتي قد أقرض العراق نحو ٧ ملايين دينار كويتي لتمويل مشروع معمل إسمنت السماوة والمحطة الكهرومائية في سامراء.

بعد انتهاء مفاوضاتي في الكويت، أدليت بتصريح صحفي [١] أكدت فيه أهمية الاستفادة من الإمكانيات المالية العربية المتاحة ومن مساعدات الدول الصديقة في تطبيق مخططاتنا الإنمائية. غير أن الفترة الزمنية التي بدأ العراق فيها محاولاته للاقتراض من الخارج، والتي أملتها ظروفه المالية بعد تأميم النفط، لم تدم طويلا.

وفي الوقت الذي كنت أزور فيه الكويت، كان قد وصل إلى بغداد وفد برلماني كويتي برئاسة خالد صالح الغنيم رئيس مجلس الأمة الكويتي، ويبدو أن زيارة الوفد كانت تتعلق بمسألة الحدود، حيث عقد مباحثات رسمية مع وزير الخارجية مرتضى سعيد عبد الباقي، وقد أبدى العراق اهتماماً بالوفد فاستقبله رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر، نقل خلالها الغنيم رسالة شفوية من أمير الكويت إلى البكر، كما التقى الوفد بالفريق سعدون غيدان عضو مجلس قيادة الثورة وزير الداخلية، إضافة إلى مآدب الغداء والعشاء الرسمية التي أقامها كل من وزير الخارجية، الداخلية، والعميد شفيق الدراجي أمين سر مجلس قيادة الثورة.

ومع تلك العلاقات «الودية» على المستوى الرسمي، فقد كنت ألمس من صدام حسين نفورا تجاه الكويت، وبالأخص تجاه وزير خارجيتها صباح الأحمد. واذكر أن صداما قد طلب مني عام ١٩٧٥ القيام بزيارة بعض دول الخليج لإقناعها بالموافقة على طلب العراق اتخاذ بغداد مقرا للجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (E C W A) وبعد عودتي إلى بغداد قدمت له تقريرا أوردت فيه الحديث الذي دار بيني وبين وزير الخارجية الكويتي حول مسائل الحدود. ويبدو أن كلام الوزير لم يعجب صدام أو أن صدام لم يكن «معجبا» بالوزير الكويتي، حيث علق على كلامه أثناء مناقشة التقرير بقوله: » هذا كلام مليء بالحقد والكراهية للعراقيين.. أنه مرفوض جملة وتفصيلاً!)).

العلاقات العراقية – السعودية

ليس بخاف على أحد أنه منذ تأسيس الدولة العراقية، لم تكن العلاقات بين العراق والسعودية مما يمكن وصفها بالعلاقات الجيدة لأسباب عديدة يعود بعضها إلى الصراع بين العائلة الهاشمية والعائلة السعودية. ويعود بعضها الآخر إلى التركيبة الطائفية في البلدين. وعند سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨، زال سبب واحد من أسباب الخلاف لتستجد أسباب أخرى مصدرها قلق السعودية من النظام الجمهوري نفسه وسياسته في إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي على مختلف الأصعدة، وما رافق ذلك من الاتجاهات الفكرية التي برزت على الساحة السياسية العراقية. يضاف إلى ذلك كله المشكلات الحدودية المتعلقة بتقسيم المنطقة المحايدة وغيرها.

وبعد انقلاب ١٩٦٨، وتسنم «شباب البعث العقائدي» سدة الحكم، ظهرت الخلافات على السطح لأسباب عديدة أهمها عدم وجود ما يفصل بين عقائدية البعث وتطلعاته النظرية وبين واقعية العلاقات الخارجية ضمن المنظومة الدولية.

وبالرغم من محاولات البكر إخفاء تلك الخلافات، فإن المنطلقات النظرية لحزب البعث لعبت دورا في عدم اطمئنان السعودية من العراق، خاصة بعد قيام العراق باحتضان بعض عناصر الجيش السعودي التي حاولت القيام بانقلاب عسكري ولعدد من المدنيين المناوئين للحكم السعودي أمثال علي غنام عضو القيادة القومية للحزب والدكتور عبد الرحمن منيف الذي كان قد عين مستشاراً في مجلس قيادة الثورة. إضافة إلى دعم العراق لليمن الجنوبي والحركات اليسارية في اليمن الشمالي.

ومنذ إعلان بريطانيا عام ١٩٦٩ نيتها في سحب قواتها من شرق السويس، بدأت القيادة العراقية تفكر جديا في الدور الذي يجب أن يلعبه العراق في منطقة الخليج، خاصة بعد تصاعد النفوذ الإيراني المدعم من طرف الولايات المتحدة. وكان صالح مهدي عماش يرى ضرورة الإسراع بالتفاهم مع السعودية لوضع صيغة عملية حول «أمن الخليج» لمواجهة احتمال تواجد قوات أجنبية وإقامة قواعد لها في المنطقة مما سيشكل خطرا على العراق والثورة في الأمد البعيد. وبدأت اتصالات سياسية مع السعودية لبحث أمن الخليج. غير أن السعودية كانت تشترط على العراق قبل البحث في أي موضوع يتعلق بأمن الخليج حل المشكلات الحدودية العالقة بين البلدين.

وخلال فترة الاتصالات العراقية - السعودية، برزت على الساحة وبعنف الخلافات العراقية - الإيرانية عندما أعلنت إيران في فبراير (شباط) ١٩٦٩ بأن العراق لم يفي بالتزاماته المنصوص عليها في معاهدة ١٩٣٧، وطالبت بأن تكون الحدود المائية بين البلدين على أساس خط الثالويك. وعندما رفض العراق الادعاءات الإيرانية، أعلنت إيران في ١٩ أبريل (نيسان) ١٩٦٩ إلغاء المعاهدة المذكورة من جانب واحد، كما قامت بهجمات عسكرية على المناطق المجاورة لخانقين(*).

هذه التطورات الخطيرة دعت العراق مرة أخرى إلى بدء الحوار السياسي غير المعلن مع السعودية، دون أن يثمر ذلك الحوار شيئا، رغم

(*) - عندما وصل هذا الخبر الى أحمد حسن البكر قال في خطاب له: «انني لن أنسى هذا الموقف الجبان من إيران، ولتقطع يدي ان لم انتقم يوما منها». كما أوعز في حينه الى السلطات الأمنية بتسفير عدد كبير من العوائل الايرانية والعراقية الشيعية الى ايران. وكان ذلك بداية للتسفيرات المتلاحقة في عهد البعث.

احتلال إيران في عام ١٩٧١ الجزر الإماراتية الثلاث: طمب الكبرى وطمب الصغرى، وأبو موسى. ونتيجة لهذا الموقف السعودي السلبي من العراق، بدأت المس عدم ارتياح صدام حسين من الأمر. إذ كان يردد في جلساته الخاصة. وفي اجتماعات مجلس التخطيط انتقاداته للموقف السعودي. ويحضرني في هذا الصدد أنه بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢، واتجاه نية العراق للاقتراض من دول الخليج، كانت توجيهات صدام صريحة بأنه لا يريد أن يمد العراق يده للسعودية إطلاقا. كما لا يريد الاقتراض منها.

بيد أن الخلافات العراقية – السعودية برزت بشكل أوضح، بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، فمثلاُ، خلال المعارك التي كانت تشتبك فيها القوات المصرية والسورية مع إسرائيل كان أحمد حسن البكر على اتصال هاتفي مستمر مع الملوك والرؤساء العرب عدا الملك فيصل.

وكان البكر قد أوفد أيضا بعض وزرائه في ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ حاملين رسائل منه إلى الملوك والرؤساء العرب. وخرجت الصحف العراقية في اليوم التالي بإخبار تلك الرسائل في عناوين بارزة، بينما اكتفت بإشارة صغيرة للرسالة الموجهة للعاهل السعودي جاء فيها: «اجتمع الدكتور سعدون حمادي وزير النفط والمعادن أمس، إلى الملك فيصل ملك العربية السعودية وسلمه رسالة من السيد الرئيس أحمد حسن البكر».

في اليوم ذاته، نشرت جريدة «الثورة» على الصفحة الأولى مقالا بعنوان: «الأموال العربية تساهم في صنع طائرات الفانتوم» يحرض «الجماهير العربية» على ضرب المصالح الأمريكية في السعودية والكويت ودبي وأبو ظبي وقطر.

وفي يوم ١٠/١٣، كانت افتتاحية «الثورة» وبعض مقالاتها الأخرى تنطوي على إشارات صريحة ضد مواقف السعودية وبعض الدول الخليجية، بما في ذلك الكويت، تلك المواقف التي اعتبرتها الحكومة العراقية بأنها معادية.

فالمقال الافتتاحي، تضمن فقرة رئيسية تندد بالاجتماع الذي عقدته دول الخليج في الكويت لبحث سبل استخدام النفط في المعركة. ومما جاء فيه: » كلمة قصيرة نقولها للسادة الذين سيجتمعون في الكويت لبحث «كيفية» استخدام سلاح النفط في المعركة أننا نقول لهؤلاء السادة: ارفعوا أبصاركم قليلا إلى الشمال إلى البصرة فهناك تجدون «الكيفية» التي يمكن فيها استخدام هذا السلاح في المعركة، ولا تتعبوا أنفسكم بالمناقشات المطولة والدراسات المعمقة فالأمة قد اكتشفت طريقها وها هي تسير عليه منذ ٦ و٧ أكتوبر (تشرين الأول) يد تضرب العدو بالرصاص. وأخرى تجتث مصالح حلفائه وسادته».

وكان المقصود بإشارة المقال إلى رفع الأبصار إلى الشمال إقدام العراق على تأميم حصة شركة ستاندرد أويل وموبيل كوربوريشن الامريكيتين في شركة نفط البصرة.

وقد أشارت «الثورة» في العدد نفسه إلى القواعد الأمريكية والبريطانية في الخليج العربي، ودعت مواطني تلك الدول إلى النهوض لعرقلة عملها تمهيدا لإزالتها. ومن هذه القواعد التي عددتها الجريدة ثلاث في السعودية هي قاعدة الظهران وقاعدة خميس مشيط للصواريخ (قرب الحدود اليمنية) وقاعدة جدة الخاصة بعمليات التجسس. ولكي يشدد الضغط على الدول الخليجية المصدرة للنفط، وخاصة السعودية، وذلك بتحريض سكان المنطقة الشرقية منها وهم من الشيعة قصد إثارة الاضطرابات فيها ودفعها إلى استخدام النفط في المعركة، فقد لجأت

الحكومة العراقية إلى الإمام الخميني الذي كان يقيم وقتها في النجف تطلب منه فتوى للدعوة إلى الجهاد.

وقد أصدر الخميني فتوى مطولة نشرت نصها جريدة «الثورة» في العدد ١٥٨٧ في ١٩٧٣/١٠/١٦ تحت عنوان: «المرجع الأعلى الخميني يدعو للجهاد». وقدمت الجريدة للفتوى بقولها: «وجه سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله الإمام الخميني، نداء إلى المسلمين كافة دعاهم فيه إلى الجهاد ونصرة القوات العربية المحاربة».

ومما جاء في الفتوى: «على الدول الإسلامية المنتجة للبترول أن تستخدم النفط والإمكانيات الأخرى التي تملكها كسلاح ضد إسرائيل والمستعمرين وأن تمنع النفط عن تلك الدول التي تساعد إسرائيل».

واستمرت الحملة الإعلامية ضد السعودية بضراوة. وكانت الصحف العراقية تصدر كل يوم وعلى صفحتها الأولى مقالات تندد بالسعودية ودول الخليج. غير أن الموقف الرسمي الفعلي هو ما كانت تعبر عنه جريدة «الثورة» بمقالاتها الافتتاحية التي كان يشرف على كتابتها صدام حسين شخصيا. بل أن كل مقال افتتاحي في هذه الجريدة، كان تعبيرا واضحاً عن موقف صدام بالذات.

وفي يوم ١٩٧٣/١٠/١٧ ظهر أعنف مقال افتتاحي في «الثورة» بعنوان: «الدم.. لا الدولار أيها السادة».

لقد كتب هذا المقال بعد إعلان السعودية تبرعها بمبلغ ألف مليون دولار لسورية وجاء عنيفا وعلى نحو خيل لي أن العلاقات العراقية – السعودية ستنقطع حتما. ومما ورد في المقال: «إنه وبعد ١١ يوما من القتال الباسل في معركة التحرير، تحركت نخوة الحاكمين في السعودية، فتبرعوا بمبلغ ألف مليون دولار لسورية! والذي ينظر إلى هذا الرقم

يظنه كبيراً جداً. وربما يتوهم المرء أن هؤلاء السادة قد أصبحوا، ويا للمفاجأة، كرماء جداً. قطعا إن هذا التبرع ليس من باب النخوة والكرم العربيين اللذين يحاول الحاكمون في السعودية وأمثالهم أن يلصقوا بأنفسهم شيئاً منها. بل أن العرب الكرماء وأصحاب النخوة الحقيقيين هم أولئك الضباط والجنود الأبطال الذين يقدمون أرواحهم ودماءهم في الجبهتين من أجل شرف الأمة وكرامتها، وماضيها وحاضرها ومستقبلها، وأن نقطة الدم الواحدة التي تنزف من أجساد هؤلاء الأبطال، أحفاد خالد وقتيبة وطارق، أرفع وأشرف ألف مرة من تلك العروش التافهة الغارقة في خزي التبعية للأجنبي وفي مباذل الغنى الفاحش. ذلك الغنى الذي حذر منه الإسلام، ومن خطره على الأخلاق وعلى كيان الأمة».

وأستمر المقال في الإشارة إلى: «أن حكام السعودية، كغيرهم من أساطين الرجعية المرتبطة بالأجنبي، يعرفون تماما أن للزمان أحكاما وان لكل حادث حديثا! إن الحاكمين في السعودية ذوي الباع الطويل في تدبير الدوائر والمكائد وفي الخروج من المآزق كالشعرة من العجين. يحاولون، وعلى عجل، أن يشتروا كراسيهم المهزوزة بثمن قد يبدو لأمثالنا من الفقراء كبيرا، ولكنه قليل جداً بالنسبة للسادة السابحين في بحار الذهب.. أو في رمالها.. يحاول هؤلاء السادة أن يكسروا الموجة الهادرة الزاحفة إليهم من البصرة.. لعلهم يستطيعون المحافظة على المصالح الأمريكية العزيزة التي تطالب الأمة بتأميمها.. وإذا ظن دهاة الرياض إن باستطاعتهم أن يحققوا من وراء هذا التبرع شيئا، فأنهم لعلى وهم كبير. نقول للسادة الكرماء الذين يظنون أنفسهم أذكياء. إن اللعبة فاشلة أيها السادة، وسيكون كما قلنا، وكما تعرفون، لكل حادث فيما يأتي من الأحداث، حديث!».

كان كل يوم يمر، وقناعة صدام حسين تزداد بأن السعودية تتآمر على العراق من زاويتين. الأولى: الحرب الاقتصادية عن طريق زيادة ضخ النفط السعودي تعويضا عن النفط العراقي الذي امتنعت الشركات الأمريكية عن شرائه، والثانية: احتضان السعودية لبعض الضباط العراقيين ومنحهم الجنسية السعودية وإمدادهم بالمال لإسقاط النظام العراقي. وكان عبد الغني الراوي في مقدمة هؤلاء الضباط.

واشتدت الحملة الإعلامية على السعودية بعدما وقعت في يد السلطات العراقية برقية وجهت من نيويورك إلى إحدى ناقلات مجموعة شركة موبيل الأمريكية، وكانت راسية في البصرة في خور العمية، في اليوم الثامن من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، أي بعد يوم واحد من تأميم الحصة الأمريكية في شركة نفط البصرة، تطلب منها التوجه إلى ميناء رأس تنورة في السعودية والتزود بحمولة نفط كاملة من هناك عوضاً عن الحمولة التي كان مقررا أن تأخذها من نفط البصرة.

وقد زادت حدة التوتر بين العراق والسعودية، بعد انتهاء اجتماع الدول العربية المنتجة للنفط يوم ١٩٧٣/١٠/١٧ في الكويت. وكان هذا الاجتماع قد عقد لدراسة كيفية استخدام النفط كسلاح في المعركة التي كانت تدور رحاها على الجبهتين المصرية والسورية. وكان العراق قد تقدم بمشروع يقضي بتأميم حصص الشركات الأمريكية. وتقدمت السعودية بمشروع آخر. غير أن المشروع العراقي قد واجه رفضاً قاطعا من قبل السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، واكتفى المجتمعون باتخاذ قرار يقضي بتخفيض تصدير النفط إلى أمريكا بنسبة ٥٪ مع رفع الأسعار التجارية للنفط الخام بنسبة ١٧٪ بحيث أصبح السعر المعلن للنفط الخام ٣ دولارات و٦٥ سنتا!

ويبدو إنه بعد انتهاء اجتماع الكويت المشار إليه، أدلى أمير الكويت في تصريح لمندوب وكالة «رويترز» قال فيه إنه «يحذر نكسون من تقديم مساعدات ضخمة لإسرائيل إذ أن هذه المساعدات تضع أصدقاء الولايات المتحدة في موقف صعب، وخاصة دولته والمملكة العربية السعودية».

المشروع العراقي

يتلخص المشروع أو المقترح العراقي الذي قدم لاجتماع الدول العربية المصدرة للنفط بثلاث نقاط هي:

أولا: تصفية المصالح الأمريكية الاقتصادية وبصورة خاصة النفطية منها، تصفية كاملة عن طريق تأميم كافة الشركات النفطية الأمريكية العاملة في الوطن العربي. (في سنة ١٩٧٣ كانت شركات النفط الأمريكية تسيطر على ما يزيد عن ٦٣٪ من مجموع إنتاج النفط العربي).

ثانياً: سحب الأرصدة المالية التي تستثمرها الأقطار العربية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لكل الأقطار العربية المنتجة للنفط مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المشروع السعودي

تضمن المشروع السعودي نقطتين اقتصرتا على إنتاج وتصدير النفط الخام فقط:

أولا: اتباع خطة إنتاجية تعتمد على التخفيض التدريجي لمجموع

الإنتاج العربي بغض النظر عن كونه سيصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى غيرها من الدول.

ثانيا: يبدأ التخفيض التدريجي بعد شهر من تاريخ الاجتماع، ويبتدئ بنسبة ٥٪ عما كان عليه الإنتاج في شهر سبتمبر (أيلول) ويستمر التخفيض بالتصاعد بنسبة ٥٪ شهريا بحيث إنه كلما طال بقاء قوات العدوان في الأراضي المحتلة، كلما انخفض الإنتاج أكثر فأكثر بصورة تصعيدية.

أزعج قرار اجتماع الكويت، وما أدلى به أمير الكويت من تصريحات، العراق كثيرا، فصدرت المقالات تلو المقالات في جريدتي «الجمهورية» و«الثورة» منددة بما تمخض عنه الاجتماع. [٢]

وعندما عقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٤، تداول المؤتمرون موضوع العلاقات العربية – الخليجية. وقد جاء في الفصل الثالث من التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر فقرات تتحدث عن غياب العراق الفعلي عن منطقة الخليج بسبب مخططات الاستعمار. كما تضمن تعريضاً بدول الخليج وبعض الأنظمة العربية التي أهملت هذه المنطقة و لم تشعر بما يهددها من أخطار. وقد خلص التقرير من ذلك إلى القول: «كما أن تحالف هذه الأنظمة وبخاصة في هذه المرحلة مع النظام السعودي الذي يلعب دورا أساسيا في الخطة الاستعمارية الرامية إلى إحكام السيطرة على منطقة الخليج العربي، قد أطلق يد الرجعية السعودية ووفر لها الغطاء السياسي الفعال في التأثير إلى حد كبير في هذه المنطقة بالتعاون مع النظام الإيراني والأنظمة الرجعية في الخليج».

في الوقت الذي كانت فيه العلاقات العراقية – السعودية تتدهور والخلاف يستحكم، بدأت العلاقات العراقية – الظبيانية بالتحسن

خاصة بعد أن قررت حكومة أبو ظبي في ١٩٧٣/١٠/١٨ وقف تصدير النفط الخام لأمريكا.

ولم يكن لهذا القرار تأثير كبير على صادرات النفط من أبو ظبي، لأن معظم الصادرات النفطية كانت إلى اليابان و١٢٪ فقط لأمريكا، أي حوالي ٧,٥ مليون طن سنويا. ولكن كان للقرار، حسب وجهة النظر العراقية، مغزى سياسيا مما حدا بأحمد حسن البكر إلى إرسال البرقية التالية إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في يوم ١٩٧٣/١٠/١٩:

«صاحب السمو الأخ زايد بن سلطان آل نهيان – رئيس دولة الإمارات العربية – أبو ظبي

تلقينا بكامل التقدير والاعتزاز قراركم بإيقاف ضخ النفط إلى الولايات المتحدة. إن هذا القرار الشجاع والحازم يضاف إلى مواقف سابقة لكم في مناسبات كثيرة يدل على أصالتكم العربية النبيلة. وإني لواثق جداً أنه سيلقى التقدير الكبير من جماهير أمتنا العربية في كافة أقطارها، كما سيكون سندا لأشقائكم الذين يقاتلون أشرف المعارك في سيناء وربى الجولان.

إني إذ أعبر لكم باسم الشعب والحكومة العراقية وباسمي شخصيا عن الشكر والتقدير لهذا الموقف، أرجو لشخصكم موفور الصحة ولشعبكم الشقيق التقدم والازدهار.

أخوكم

أحمد حسن البكر

رئيس الجمهورية العراقية

ولم تمض سوى بضعة أشهر، وإذا بالحملات الصحفية على السعودية تتوقف فجأة. وتبدأ فترة هدوء تطورت إلى غزل سياسي وحوار مع السعودية. وإذا بصدام يشير في اجتماعات مجلس التخطيط إلى ضرورة التعاون مع السعودية. يرافق ذلك كله ما كان يردده خيرالله طلفاح (خال صدام حسين ووالد زوجته) في جلساته الخاصة والعامة من أهمية إقامة نظام الحكم في العراق على المرتكزات العائلية مثلما هو الحال في السعودية!

وأذكر في هذا الصدد، انه في أحد الأيام كنت في عيادة الدكتور عبد الرسول حداد مدير مستشفى اليرموك. حيث كان حاضرا أيضا خيرالله طلفاح الذي فوجئت بتهجمه على بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة أمثال طه الجزراوي الذي وصفه بأنه يزيدي. وبتأكيده على ضرورة حل مجلس قيادة الثورة وإعادة تركيبة النظام ليماثل نظام الحكم في السعودية بدلا من الاعتماد على التنظيمات «البعثية» التي لا تعدو عن كونها عصابات رعناء، على حد تعبيره.

ويبدو أن صداما قد أخذ تدريجيا بنصائح خاله. حيث لم تمض فترة إلا وبدأت علاقاته بالأمير فهد (ولي عهد السعودية آنذاك) تقوى وزار فهد بغداد عام ١٩٧٤. وزار صدام الرياض عام ١٩٧٥ وتكررت الزيارات والاتصالات إلى الحد الذي بدأ يقلق أعضاء القيادة القومية للحزب والسعوديين من أعضاء الحزب المقيمين في العراق.

ومما أتذكره عن تلك الفترة، أن الدكتور عبد الرحمن منيف الذي كان مستشارا في مكتب الشؤون الاقتصادية التابع لمجلس قيادة الثورة قد قدم استقالته من منصبه. ولما سألته عن السبب، أجاب بأنه يرى في الأفق اتجاهات صدام الخطيرة في التقارب مع السعودية وما سيتبعه من انفراد صدام وعائلته بالحكم!

العراق ودول الخليج بعد وقف الحرب العراقية – الإيرانية

في ١٨ يوليو (تموز) ١٩٨٨، أعلنت إيران قبولها رسميا وقف إطلاق النار في الحرب مع العراق وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي كان قد صدر قبل ذلك التاريخ بعام تقريبا.

بعد ذلك التاريخ بعدة أيام زارني في مكتبي في لندن شخص كنت قد تعرفت عليه من خلال غرفة التجارة العربية – البريطانية يدعى سنكلير رود، وأعتقد بأنه كان يعمل ضمن إحدى مؤسسات المخابرات البريطانية وله علاقات واسعة مع الخارجية البريطانية وصداقات عميقة مع بعض المسؤولين العراقيين.

كان الهدف من الزيارة استمزاج رأيي عما سيفعله صدام حسين بعد توقف حربه مع إيران.

أخبرته بكل صراحة بأنني أعتقد جازما أن صدام حسين سيتوجه إلى احتلال الكويت خلال مدة أقصاها سنتان.

لم يكن اعتقادي مستندا إلى أدلة ملموسة أو وثائق في حوزتي. كان ما قلته مجرد استنتاج قائم على أقوال صدام خلال فترة عملي الرسمي معه وفي لقاءاتنا الاجتماعية، وكذلك ما كان يقوله لي بعض أفراد حاشيته ورفاقه أمثال غانم عبد الجليل وبرزان التكريتي.

غادر سنكلير رود مكتبي شاكراً إياي للمعلومات واعدا بأنه سيوصلها إلى وزارة الخارجية البريطانية وبدورها إلى حكومة الكويت.

بعد بضعة أسابيع من زيارة رود، حضرت حفل استقبال في مسكن أحد السفراء العرب في لندن. كان الحضور كثيفا.. عربا وأجانب. وكم كانت دهشتي كبيرة عندما انفرد بي جانبا أحد وزراء الدولة

البريطانيين للشؤون الخارجية (Junior minister) معاتباً: «علمنا بأنك تتهم صديقك السابق صدام حسين بنيته في احتلال الكويت.. ألا تخاف من انتقامه؟ أجبته: هذا رأيي يا معالي الوزير.

جاء جوابي سريعاً وأنا مستغرب من الطريقة التي وجه بها السؤال.

واستطرد الوزير البريطاني قائلاً بتهكم وهو يحتسي كأسه: معلوماتنا الوثيقة تخالف رأيك.

لم أرد عليه، وحاولت السكوت بعد أن لمست من الوزير امتعاضا من توجيه أي نقد أو اتهام لصدام حتى وأن كان ذلك مجرد استنتاج وتحليل.

وكما يبدو، فإن حكومة المحافظين إما أنها كانت تجهل فعلا نوايا صدام حسين أو أنها كانت تعلم تفصيلاً بهذه النوايا وتنتظر إقدامه على المخاطرة في احتلال الكويت لتقوم بعدئذ بضرب العراق عسكريا ورهن نفطه لأمد طويل، وتدمير الكويت اقتصاديا، وتصفية استثماراتها في بريطانيا. وبالأحرى، ابتلاعها تسديداً لنفقات إنقاذها من مخالب صدام.

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تحاول تطمين المسؤولين في بعض دول الخليج من نوايا النظام العراقي، كانت الإدارة الأمريكية توجه رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في دول الخليج بتحذير ملوك ورؤساء الدول الخليجية من نوايا ومطامع العراق. ويبدو أن العراق قد أخذ علما بالتحرك الأمريكي وبمقابلات الدبلوماسيين الأمريكان لكبار المسؤولين في دول الخليج مما أقلق صدام وأزعجه، لذلك سارع بارسال وزير خارجيته طارق عزيز إلى واشنطن في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩ للاجتماع بنظيره الأمريكي جيمس بيكر وبحث بعض جوانب العلاقات العراقية – الأمريكية ومنها نوايا العراق تجاه دول الخليج.

ونظر لأهمية ذلك الاجتماع أجد مفيداً تلخيص ما دار فيه طبقاً لما هو مدون في الوثيقة الأمريكية المرقمة ٠_١٣٠٢٠٧ Z والمؤرخة في ٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩.

افتتح جيمس بيكر الاجتماع مرحبا بالوفد العراقي المؤلف من طارق عزيز وزير الخارجية والسفير محمد المشاط وعدد آخر من موظفي وزارة الخارجية العراقية، مؤكدا حرص الإدارة الأمريكية تطوير علاقاتها مع العراق. بعد ذلك ابتدأ طارق عزيز الكلام معربا عن شكر الحكومة العراقية وامتنانها لمساعدات الحكومة الأمريكية والسي آي ايه في تزويد العراق بالمعلومات التعبوية والصور الفضائية التي ساعدته في حربه مع إيران.

وأستطرد طارق عزيز قائلا بأن المعلومات المتوفرة لدى الحكومة العراقية تشير إلى موقف سلبي للإدارة الأمريكية تجاه العراق في أربعة مجالات هي:

١ – التصريحات السلبية الصادرة عن مسؤولين أمريكان حول نوايا العراق تجاه دول الخليج.
٢ – الصعوبات والعراقيل التي تضعها الإدارة الأمريكية أمام حصول العراق على التكنولوجيا المتقدمة من أجل إعادة بناء الاقتصاد العراقي بعد سنوات الحرب الطويلة مع إيران.
٣ – المواقف السلبية للكونجرس الأمريكي تجاه العراق.
٤ – تخفيض الحكومة الأمريكية لمبلغ الاعتماد المصرفي المخصص للعراق من بليون دولار إلى ٤٠٠ مليون خلال السنة المالية ١٩٩٠.

ولم يكتف طارق عزيز بالنقاط الأربع أعلاه، بل استمر في حديثه

مشيرا إلى توافر معلومات حول تورط بعض الأجهزة المخابراتية الأمريكية في مؤامرات زعزعة الحكم العراقي أو الإطاحة به.

وتشير المذكرة السرية الأمريكية إلى أن بيكر قد أبـدى دهشته واستغرابه من اتهامات عزيز متسائلا كيف يمكن لصدام حسين وحكام العراق تصديق إشاعات أو معلومات مخابراتية في الوقت الذي بذلت أمريكا كل ما في وسعها لمساعدة العراق في حربه مع إيران.بما في ذلك إنشاء دائرة خاصة للسي آي ايه في مبنى السفارة الأمريكية في بغداد لمد السلطات العراقية بالمعلومات العسكرية عن إيران، وكذلك بالمعلومات الأمنية عن التحرك الداخلي ضد النظام العراقي.

يقع محضر الاجتماع بين طـارق عزيز وجيمس بيكر في ثماني صفحات، وتظهر فيه محاولات طارق عزيز تأكيد الرأي العراقي في الموضوعات التي أثارها وأشرت إليها أعـلاه، في حين كان الوزير الأمريكي يحاول طمأنة عزيز والحكومة العراقية حيال نية أمريكا «المخلصة» في تثبيت دعائم الحكم العراقي ومده بالعون والمساعدة.

لا أجد مبررا لترجمة محضر الاجتماع بأكمله سوى نقطة واحدة كان طارق عزيز يعود إليها عدة مرات وهي استراتيجية العراق بالنسبة للدول العربية المطلة على الخليج. وكما يبدو، فأن التعليمات التي تلقاها من قبل صدام حسين هي ضرورة معرفة الموقف الأمريكي بشكل دقيق عن العلاقات العراقية – الخليجية.

ولكي يضع طارق عزيز التعليمات الصادرة إليه موضع التنفيذ، ويستدرج جيمس بيكر إلى الإفصاح عن رأي الإدارة الأمريكية أو معلوماتها عن نوايا العراق تجاه دول الخليج، أخبر عزيز زميله بيكر بقرار الحكومة العراقية دفع تعويضات مالية سخية لعوائل أفراد البحرية

الأمريكية الذين قتلوا جراء إصابة البارجة الأمريكية ستارك (STARK) بصاروخ عراقي في مياه الخليج، ثم أكد عزيز إنه باستثناء هذا الخطأ الصاروخي لم يقم العراق بأي عمل من شأنه تهديد أمن وسلامة الدول المطلة على الخليج أو حرية الملاحة في مياهه، واستطرد يقول بأنه بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران في يوليو (تموز) ١٩٨٨، بدأت تصل الحكومة العراقية تقارير من عواصم دول الخليج عن اتصالات بين دبلوماسيين أمريكان ومسؤولين خليجيين محذرين دول الخليج من المطامع العراقية في بعض هذه الدول وبالأخص السعودية والكويت، غير أن هذه التقارير تقلق العراق لعدم صحتها ولأن الحكومة العراقية، حسب تعبير عزيز، قبل الحرب مع إيران وأثناءها ثم بعد وقف إطلاق النار، كانت و لم تزل تؤكد على حسن نياتها ورغبتها في المحافظة على تلك الكيانات والدفاع عنها ضد الخطر الإيراني.

و لم يكتف عزيز بما عرضه على جيمس بيكر، بل استرسل معاتباً بأن الموقف الأمريكي في إثارة الرعب والخوف والحذر من نوايا العراق أمر غريب يثير الدهشة، آخذين في الاعتبار العلاقات العراقية – الأمريكية الجيدة.

لم أجد في الصفحات الثمانية لمحضر الاجتماع جوابا أو تعليقا للوزير الأمريكي حول ما أثاره طارق عزيز في كلامه عن دول الخليج، إذ بعد أن ينهي عزيز عتابه «الأخوي» يسارع بيكر في تذكير العراق بضرورة تأييد مباحثات السلام المصرية – الفلسطينية – الإسرائيلية خاصة وأن مصر والأردن «شركاء» العراق في مجلس التعاون العربي يؤيدان الأشواط التي قطعت في تلك المباحثات.

وحول هذه النقطة يجيب طارق عزيز ما نصه: «لقد بحثنا الأمر مع مصر ومع عرفات الذي جاء إلى بغداد مؤخرا. نحن في غاية السرور

للتقدم الذي حصل وسوف نستمر في تأييد الجهود المشتركة بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، غير أن سياسة الحكومة العراقية هي الامتناع عن إصدار بيانات علنية حول موقفنا غير المعلن من مباحثات السلام».

[١] - جريدة السياسة الكويتية ـ العدد ١٩١٦ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٢

[٢] - من أطرف ما قرأت بهذا الصدد، ما كتبه الصحفي العراقي عكاب سالم الطاهر يوم ٢٠/١٠/١٩٧٣ في «الثورة» بعنوان: «السادة ٥ بالمية» والذي قال فيه: (إذا كان «أشراف» العرب قد تمخضوا فولدوا فأرا، فأن الضربة التي هوت مرة أخرى في البصرة بعد كركوك لن تتوقف. فكما عبر مقاتلونا ودروعنا الضاربة الحدود، فان ضربتنا الجسور ستعبر الحدود أيضا».

والاشارة الى البصرة وكركوك المقصود منها تأميم نفط كركوك في ١/٦/١٩٧٢ ونفط البصرة في ٦/١٠/١٩٧٣.

الفصل السادس عشر
العلاقات العراقية – الدولية

العلاقات العراقية – الدولية: نظرة عامة

لا يبحث هذا الفصل من الكتاب في سياسة العراق الخارجية تفصيلا، ولا يحاول إعطاء تحليل متعمق لمبررات تلك السياسة وأسبابها، وإنما يستهدف عرض صورة موجزة عن سياسة العراق الخارجية خلال مرحلتين: الأولى، تمتد من عام ١٩٦٨، وحتى نهاية عام ١٩٧٩. والمرحلة الثانية، تمتد من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٠.

ويمكن القول أن علاقات العراق الخارجية، وبالأخص مع الدول العربية، قد تأثرت خلال السنوات العشرة الأولى من استلام حزب البعث للسلطة بأيديولوجية الحزب من جهة، وبالطموحات الشخصية لصدام حسين من جهة أخرى. ومنذ انفراد صدام بالسلطة، في يوليو (تموز) ١٩٧٩، مالت السياسة الخارجية إلى كفة الطموح الشخصي حتى أصبح هذا الجانب هو الأساس في تصرفات الحكم تجاه الخارج. وبهذا لم تعد هناك، في واقع الحال، سياسة خارجية مستقرة بمفهومها الدولي المعروف، وإنما تصرفات متقلبة ترسمها بين الحين والآخر حسابات الطموح الشخصي وأحلام الغرور.

ونتيجة لهذين العاملين، وبسبب عدم وضوح الرؤية وانعدام النظرة

بعيدة المدى، خسر العراق ثقة الدول العربية، وبالأخص الدول المطلة على الخليج، إضافة إلى عدم استطاعة القيادة العراقية بناء علاقات طويلة الأمد على أساس الاحترام والثقة مع المعسكرين الغربي والاشتراكي.

الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٩

بعد استلام حزب البعث السلطة في يوليو «تموز» ١٩٦٨، اتسمت سياسة العراق الخارجية بالراديكالية والتصلب، وبالأخص فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فقد أعلن العراق رفضه لجميع الحلول والمقترحات السلمية التي طرحتها أو تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع مصر والأردن، مؤكدا دعمه المطلق للحركات الفلسطينية التي كانت تنادي بتحرير كامل التراب الفلسطيني. ومع هذه السياسة المتصلبة المعلنة، فقد رفض العراق في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ إقحام قواته المرابطة في الأردن لمساعدة المقاومة الفلسطينية في صراعها مع الحكومة الأردنية فيما سمي بـ «أيلول الأسود». ليس هذا فحسب، بل سحب العراق تلك القوات من الأردن في يناير (كانون الثاني) ١٩٧١. وما أن حل شهر مارس (آذار) حتى قطع العراق عمليا دعمه المالي عن منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، مركزا جهوده على تنمية وتغذية المنظمة التي أسسها حزب البعث وأسماها «جبهة التحرير العربية» تحت إشراف الدكتور عبد الوهاب الكيالي عضو القيادة القطرية لحزب البعث اللبناني وعضو القيادة القومية للحزب.

واستمرت هذه السياسة الراديكالية فترة ليست بالقصيرة إلا أنها اتجهت نحو التغير في يوليو (تموز) ١٩٧١، حيث أبدت القيادة العراقية رغبتها في تصفية الأجواء مع الدول العربية والتعاون معها شريطة أن تتوقف عن محاولات التفاوض مع إسرائيل. و لم تدم هذه الرغبة العراقية

طويلا فتأزمت العلاقات العراقية – الأردنية مرة أخرى، وأغلق العراق حدوده مع الأردن، وقدم طلبا إلى الجامعة العربية لطرد الأردن منها، وألحقه بقرار منع الأردن من المشاركة في معرض بغداد الدولي.

ورافق تدهور العلاقات العراقية – الأردنية تدهور آخر في العلاقات العراقية – الإيرانية بسبب المساعدات العسكرية والمالية التي كانت تقدمها إيران للحركة الكردية في شمال العراق، إضافة إلى تأزم الوضع في منطقة شط العرب بعد أن بدأت إيران برفع العلم الإيراني على سفنها في شط العرب خلافا لاتفاقية عام ١٩٣٧.

في تلك الفترة، اقترح العراق إحالة النزاع مع إيران إلى محكمة العدل الدولية، دون أن توافق إيران على ذلك المقترح. وما أن حل شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧١، واحتلت إيران الجزر الإماراتية الثلاث (طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى) حتى بادر العراق إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من إيران وبريطانيا. ومنذ يونيو (حزيران) ١٩٧٢، عندما أمم العراق (شركة نفط العراق) البريطانية، اتخذت سياسة العراق الخارجية منعطفا جديدا قاده وأشرف عليه صدام حسين شخصيا. فبعد التأميم مباشرة، ذهب صدام على رأس وفد كبير إلى الاتحاد السوفيتي للتفاوض حول بيع النفط لدول الكتلة الشرقية على أساس المقايضة وبأسعار تنافسية لكسر الطوق الذي فرضته بعض الدول الغربية لمنع تصدير النفط المؤمم. ثم أعقب ذلك بزيارة إلى فرنسا لتطمينها على مصالحها النفطية في العراق من ناحية، ولتقوية العلاقات العراقية – الفرنسية في محاولة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة في حقول الزراعة والصناعة والطاقة الذرية.

في الوقت نفسه، بذل العراق جهوده للتوصل إلى اتفاق مع (شركة نفط العراق) بمساعدة وتدخل فرنسا لحسم قضية التعويضات المترتبة

عن عملية التأميم. ومن أجل ذلك، اتخذت القيادة قرارا بتشكيل لجنة ثلاثية يشرف عليها صدام حسين مباشرة تتألف من الدكتور سعدون حمادي وزير النفط وعدنان الحمداني سكرتير لجنة المتابعة وشؤون الاتفاقيات والدكتور فخري قدوري رئيس مكتب الشؤون الاقتصادية بمجلس قيادة الثورة، لإجراء مفاوضات سرية مع وفد من شركات النفط يرأسه مسؤول نفطي فرنسي.

وجرت مفاوضات مكثفة في جو تسوده السرية التامة في بغداد أواخر ١٩٧٢. وبعد كل جلسة من جلسات المفاوضات كان الوفد العراقي يذهب إلى لقاء صدام إما في مكتبه بمبنى المجلس الوطني أو في القصر الجمهوري في أية ساعة كانت. حتى بعد منتصف الليل لإعطائه خلاصة عن مفاوضات ذلك اليوم، ولتلقي توجيهاته لمفاوضات اليوم التالي.

كانت توجيهات صدام إلى الوفد المفاوض صارمة ومحددة تنحصر في إصراره على عدم منح الشركات سوى كميات صغيرة من النفط لتسوية جميع الطلبات دون أن يذكر رقماً معيناً يخص تعويضات الشركات عن تأميم حصصها حتى لا يعلم أحد، حسب تعبير صدام، بحقيقة ما أعطي لكل شركة من تعويض.

في ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٧٣ تم الاتفاق بين الجانبين العراقي وشركة نفط العراق على حسم خلافاتهما. وبموجب الاتفاق قبلت الشركة على أن تدفع للعراق مبلغ ١٤١ مليون جنيه إسترليني والتخلي عن معارضتها للقانون رقم ٨٠ الذي سيطر العراق بموجبه على حقل نفط الرميلة الشمالي. مقابل ذلك وافقت الحكومة العراقية على منح شركة نفط العراق ١٥ مليون طن من نفط كركوك كتعويض نهائي عن جميع مطالباتها. أما شركة نفط الموصل (M P C) فقد وافقت على التنازل للعراق عن جميع حقوقها وموجوداتها دون تعويضات.

وخلال هذه الفترة بقيت شركة نفط البصرة (المملوكة من شركات نفط أمريكية) غير مؤممة إلا أنها وافقت على زيادة إنتاجها من النفط الخام من ٣٢ مليون سنة ١٩٧٢ ليصل إلى ٨٠ مليون طن في سنة ١٩٧٦.

بعد هذه الاتفاقيات، التي توصل إليها العراق مع شركات النفط، التفت إلى دول الكتلة الشرقية مبدياً عزمه على التوقف عن بيع النفط عن طريق المقايضة، والإصرار على استلام ثمن مبيعاته النفطية نقداً. ومع استمرار العلاقات الودية مع المعسكر الاشتراكي وتصديق معاهدة الصداقة العراقية – السوفيتية في يوليو(تموز) ١٩٧٢، فقد كان صدام حسين يرى ضرورة توثيق علاقات العراق مع جميع الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد أنشأت لها في بغداد «دائرة رعاية المصالح الأمريكية».

وشهدت هذه الفترة أيضاً تحسنا ملموسا في العلاقات العراقية – المصرية، وبالأخص بعد وفاة جمال عبد الناصر واستلام السادات مقاليد الحكم في مصر. لم يدم هذا التحسن فترة طويلة، حيث اصطدم بعقبة أخرى ساهمت تدريجياً في توتر تلك العلاقة. كانت العقبة حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ مع إسرائيل، حيث أبدت القيادة العراقية أسفها وامتعاضها لعدم أخبارها أو التشاور مسبقا معها بالخطة المصرية – السورية لشن الحرب على إسرائيل، ومع ذلك فقد أرسل العراق قواته العسكرية إلى سورية للمشاركة في المعركة، ولحماية خطوط الدفاع الخلفية السورية. لم تستمر تلك المشاركة العسكرية طويلا، فبمجرد إعلان مصر وسورية قبولهما بقرار وقف إطلاق النار حتى سارع العراق إلى سحب قواته المرابطة في الأراضي السورية، ورفض بعدئذ المشاركة في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الجزائر في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٣.

ومع إطلالة عام ١٩٧٤، كان واضحا أن صدام حسين قد أصبح اللولب المحرك لسياسة العراق العربية والدولية، بعد أن نجح في التخلص من العسكريين في مجلس قيادة الثورة، وإبعاد أعضاء القيادة القطرية غير الموالين كليا له «لفشلهم في الحصول على أصوات كافية في انتخابات المؤتمر القطري التي جرت في جو من «الديموقراطية الموجهة» بطبيعة الحال. يضاف إلى ذلك إشرافه على السياسة الاقتصادية، من خلال رئاسته لمجلس التخطيط، وعلى السياسة النفطية من خلال رئاسته للجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات.

ليس من شك، بأن العنصرين الاقتصادي والنفطي قد مكنا صدام حسين من التأثير الفعال والحاسم في مسار علاقات العراق بدول العالم من خلال المقاولات الضخمة التي كانت تحال على كبريات الشركات العالمية، ومن خلال أسعار النفط التفضيلية أو الكميات المجانية التي كانت تمنح.

وشهد عام ١٩٧٤ تدهورا في علاقات العراق مع إيران بسبب المناوشات الحدودية المتكررة بين البلدين مما حدا بالأمم المتحدة إلى تعيين وسيط ساعد بعض الشيء على تهدئة الأزمة الحدودية، وشجع البلدين على استئناف المباحثات السرية التي كانت تجري بينهم في استنبول.

في أغسطس (آب) ١٩٧٤، عادت المناوشات الحدودية مسببة انتكاسة أخرى في العلاقات العراقية - الإيرانية. استمرت الأزمة حتى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٤، حيث اتفق الطرفان بعدئذ على استئناف المباحثات السرية في استنبول في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٥.

بدأت المفاوضات السرية لكنها لم تخفف من أزمة المناوشات العسكرية على الحدود العراقية - الإيرانية، كما أنها لم توقف المساعدات

العسكرية والمالية الإيرانية للحركة الكردية في شمال العراق، بالرغم من وجود اتفاق مارس (آذار) ١٩٧٠ مع الأكراد لمنحهم الحكم الذاتي.

وفي هذا الجو المشحون بالتوتر لم يجد صدام حسين طريقا آخر غير المفاوضات المباشرة مع شاه إيران شخصيا، وهو ما حصل فعلا في مارس (آذار) ١٩٧٥ في الجزائر بوساطة الرئيس الجزائري هواري بومدين.

سافر صدام إلى الجزائر في مارس (آذار) ١٩٧٥ على رأس وفد كبير لحضور مؤتمر قمة دول «الأوبك». ضم الوفد أعضاء من القيادة القطرية، مجلس قيادة الثورة، مجلس الوزراء، ومستشاري مجلس قيادة الثورة، منهم سعدون حمادي، عزت إبراهيم الدوري، عدنان حسين الحمداني، سعدون غيدان، تايه عبد الكريم، فخري قدوري، وأنا.

جرت المفاوضات في فيلا ضمن مجمع سكني مخصص لرؤساء الدول بين صدام حسين وشاه إيران بحضور هواري بومدين فقط. لم يساهم أي شخص آخر من الوفد العراقي في تلك المفاوضات وإن كان صدام قد طلب منا أن نكون على أهبة الاستعداد في حال الحاجة إلينا. بقينا نتجول في حدائق ذلك المجمع حتى الساعة الرابعة صباحا دون أن يستدعي أياً منا لتقديم خبرته في تلك المفاوضات!

في اليوم التالي، أعلن الرئيس الجزائري في صالة الاجتماع توصل العراق وإيران إلى اتفاق شامل حسمت بموجبه جميع الخلافات العراقية – الإيرانية بما في ذلك التزام إيران بقطع المساعدة عن الحركة الكردية في شمال العراق. وقد قيل في حينه أن اتفاقاً سرياً قد تم بين الشاه وصدام على إبعاد الخميني من العراق وهو ما حصل فعلا بعد فترة من الزمن.

بعد انتهاء الاجتماع، أعلن البيان الرسمي بشأن الاتفاق، حيث تلاه عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائري.

وفي هذه الفترة التي تحسنت فيها علاقات العراق مع إيران بقيت خلالها العلاقات العراقية - السورية متأرجحة في متاهات الخلافات العقائدية بين بعث العراق وبعث سورية. يضاف لها الخلاف حول تقسيم مياه الفرات والخلاف حول رسوم تصدير النفط العراقي عبر ميناء اللاذقية السوري. وبالرغم من تسوية الخلاف المتعلق برسوم تصدير النفط وعودة العلاقات النفطية بين البلدين، فأن لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات اتخذت قرارا سريا لبناء خط جديد للأنابيب لنقل النفط من كركوك إلى مينا البصرة في الجنوب، حتى يتخلص العراق من التهديد السوري، على حد تعبير صدام حسين.

وما أن جاء نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٧، وقام أنور السادات رئيس جمهورية مصر بزيارته المعروفة للقدس، حتى انقلبت موازين العلاقات العراقية - العربية - الدولية، إذ عاد العراق إلى التشدد في موقفه من القضية الفلسطينية رافضا قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومقاطعاً مؤتمر قمة دول الرفض الذي عقد في الجزائر في فبراير (كانون الثاني) ١٩٧٨.

زيارة السادات لإسرائيل خلقت فرصة ذهبية لصدام حسين والقيادة العراقية للقفز على مسرح الأحداث العربية بهدف التأثير فيها وتغيير فصولها لإبراز الدور العراقي على ذلك المسرح. من أجل ذلك التفت صدام إلى رفاق الأمس، القيادة السورية والرئيس السوري حافظ الأسد الذي وجهت الدعوة إليه لزيارة بغداد في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٨، حيث وقع الرئيسان العراقي والسوري اتفاقا تضمن الخطوط العريضة للوحدة السياسية والاقتصادية بين العراق وسورية. كما نص الاتفاق على ضرورة عقد قمة عربية في بغداد للتصدي لمحاولة السادات عقد اتفاقية صلح مع إسرائيل.

عقد مؤتمر القمة في بغداد خلال الفترة من ٢ إلى ٥ نوفمبر (تشرين الثاني) واتخذ عددا من القرارات والتوصيات، أهمها:

أولا: رفض اتفاق كمب ديفيد وطرح بديل له يستند على قرار مجلس الأمن المرقم ٢٤٢، مع مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأسيس دولة فلسطينية، مع الاعتراف بحق جميع دول المنطقة بالوجود.

ثانيا: فرض عقوبات صارمة ضد مصر في حال توقيعها اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل. من هذه العقوبات طرد مصر من الجامعة العربية، نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس، قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وقطع جميع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عنها.

ثالثا: تخصيص مبلغ ٩ مليار دولار أمريكي لدعم دول المواجهة الأخرى، الأردن، سورية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل الصمود في وجه تيار المصالحة التي بذرها السادات.

كان أحمد حسن البكر أكثر أعضاء القيادة العراقية تحمساً للوحدة بين العراق وسورية. يريد تحقيقها بأسرع وقت ممكن وكأنه يتحسس غيوماً في الجو قد تعكر صفو المحاولة الوحدوية.

من أجل ذلك سارع البكر إلى تشكيل لجان فنية عراقية للتفاوض مع الجانب السوري وتحقيق اندماج فيدرالي في زمن قصير.

كان اللولب المتحمس من الجانب العراقي في اللجان المشتركة كل من عدنان حسين الحمداني وغانم عبد الجليل، عضوي القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة. وأذكر أني التقيتهما في فندق «شيراتون» بدمشق ربيع ١٩٧٩، حيث قال لي الحمداني بأن شهر يوليو (تموز) ١٩٧٩ سيكون شهرا مشهودا في تاريخ العراق، إذ سيعلن الرئيسان البكر

والأسد قيام الاتحاد الفيدرالي بين البلدين، وسيكون البكر رئيسا للدولة الاتحادية والأسد نائباً له. وأذكر أيضا قول غانم عبد الجليل لي بأن هذه الوحدة ستكون محكمة ومضبوطة «ضبط العقال» وهو تعبير عراقي للتدليل على متانة الشيء وعدم احتمال تفككه.

وجاء يوم ١٦ يوليو (تموز) ١٩٧٩ لتعلن في بغداد استقالة أحمد حسن البكر لـ «أسباب صحية» وتسلم صدام حسين السلطة الكاملة في اليوم التالي.

بعد أيام قلائل، اكتشف صدام حسين «مؤامرة» أبطالها الأسد والحمداني وعبد الجليل وعدد آخر من القيادة العراقية. ونفذت أحكام الإعدام بـ «المتآمرين الوحدويين» من قبل حفنة من «الرفاق» الذين طلب منهم صدام حمل الرشاشات وإطلاق النار على الحمداني ورفاقه تأكيدا لـ «وحدة» الحزب المتضامن مع قيادته الحكيمة!

وسقط الحمداني وعبد الجليل ومحمد عايش وعبد الخالق السامرائي ومحمد محجوب ومحي عبد الحسين المشهدي صرعى رصاص الرفاق المناضلين! ومع سقوطهم، ضاعت الأحلام الوحدوية «المضبوطة» وعادت العلاقات العراقية – السورية إلى مستواها المتدهور.

الفترة ما بين ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠

يمكن وصف السياسة الخارجية للعراق، خلال هذه الفترة، بالسياسة المأساة.. فمنذ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٠ يعيش العراق أهوال حسابات سياسية عمياء، وتصرفات قيادة حاكمة لا تدرك أبدا مفاهيم العلاقات الدولية. لقد شهدت هذه الفترة حرباً طاحنة مع إيران امتدت ثماني سنوات منذ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٠ وحتى أغسطس (آب) ١٩٨٨ لتترك آثارها الاجتماعية والاقتصادية على العراق إلى الآن ومستقبلا.

ثم جاءت «أم المعارك» الخاسرة في قرار صدام حسين احتلال الكويت ثم قرار الولايات الأمريكية وحلفائها تدمير العراق، بنيانا واقتصادا.

ومع التدمير المفجع، جاءت المقاطعة الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠.

في فبراير (شباط) ١٩٨٠، كان الوضع الداخلي قد استتب لصدام بعدما تخلص من «الرفاق المتآمرين» وبسط نفوذه المطلق على جميع التنظيمات الحزبية والعسكرية والمنظمات السرية في الدولة، كما نجح في بناء حاجز رهيب من الخوف نشره في كل أرجاء العراق.

في هذا الشهر، أعلن صدام الميثاق الوطني الذي أكد فيه سياسة عدم الانحياز، ورفض القواعد العسكرية في الوطن العربي، والترويج لمبدأ التضامن العربي. ورأى في نفسه الزعيم العربي المتميز في المنطقة يسانده في ذلك اقتصاد جيد وثروة مالية متينة وحركة عمرانية ضخمة.

في هذا الوقت بالذات رأى صدام حسين في نفسه القائد المقتدر لبسط نفوذه على العالم العربي تماما كما فعل من قبل جمال عبد الناصر، فهو الآن أكبر مشتر للسلاح، وكذلك القائد العام لجيش قوي يبلغ تعداده مليون محارب، إضافة إلى كونه رئيس الدولة الذي يتربع على ثاني احتياطي للنفط في العالم. وقد دخل في اعتقاده أنه سيكون المنقذ لإدارة الرئيس الأمريكي كارتر في محنتها مع إيران التي كانت قد احتجزت مجموعة من الأمريكان كرهائن.

بدأت الولايات المتحدة في إجراء اتصالات سرية مع صدام في محاولة لإقناعه بالهجوم على إيران لإسقاط النظام الجمهوري هناك، وتخليص الرهائن الأمريكيين من قبضة الحرس الثوري الإيراني. وقد أشيع في حينه إن

الطرف المفاوض عن الإدارة الأمريكية كان مستشار الأمن القومي زبيغنو بريجنسكي وسبقه في ذلك المصرفي الأمريكي المعروف ديفيد روكفلر وبعض العسكريين الإيرانيين الموالين للشاه، إضافة إلى شاهبور بخيار رئيس وزراء إيران قبيل سقوط الشاة. هذه المحاولات أعطت صدام حافزا آخر للإسراع في هجومه على إيران بعد أن كان قد هيأ له منذ فترة طويلة.

في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٠، تقدمت القوات العراقية واحتلت عدة مدن إيرانية حدودية.

واستمرت الحرب طاحنة بين البلدين. ونتيجة لها، تشابكت العلاقات العراقية – الخارجية: سوريا تؤيد إيران. بينما تؤيد كل من السعودية والكويت ودولة الإمارات العراق علنا وتمده بالمال. الولايات المتحدة تساعد العراق بالمعلومات المخابراتية والصور الفضائية عن تجمعات الجيش الإيراني وتحركاته. بريطانيا تؤيد العراق وتمده بالسلاح والمعدات العسكرية وبأثمان باهظة[*].

في يونيو (حزيران) ١٩٨٢ لم يجد صدام حسين بداً من الاعتراف بفشل حملته العسكرية على إيران، لهذا قرر سحب قواته إلى ما وراء الحدود العراقية. ومع ذلك لم تتوقف الحرب، إذ بقي الجيش يصد الهجمات الإيرانية الكبيرة حتى يوليو (تموز) ١٩٨٨ حين قبلت إيران قرار مجلس الأمن ٥٩٨ الذي نص على وقف إطلاق النار وانسحاب قوات البلدين إلى حدودها الدولية، وتشكيل لجنة دولية لتحديد مسؤولية من بدأ الحرب.

(*) – في عام ١٩٩٢ كشفت الصحف البريطانية أسرار الاتصالات العراقية – البريطانية أثناء الحرب مع إيران، وبعد احتلال الكويت مما أجبر الحكومة البريطانية على تشكيل لجنة عليا للتحقيق. نشر التحقيق في ١٩٩٣ في مجلدات ضخمة تشير إلى تورط وزراء من حزب المحافظين في مد العراق بالسلاح.

ومنذ أغسطس (آب) ١٩٨٨ وحتى قبيل احتلال الكويت بعد عامين من ذلك التاريخ، اتسمت العلاقات العراقية – العربية – الخليجية، والعلاقات العراقية – الغربية بنوع من التوتر المغلف بالتشكك في نوايا العراق الحقيقية. فمع دول الخليج، وبالأخص الكويت الإمارات كان سبب التوتر امتناع الدولتين عن الاستمرار في تقديم الدعم المالي للعراق وهو يعاني من اقتصاد متدهور. ومع العالم الغربي، يمكن أن يعزا سبب التدهور إلى القلق الذي بدأ يساوره، وخاصة أمريكا وبريطانيا من تضخم ترسانة العراق من السلاح، سيما وهي تدرك ما في تلك الترسانة من مصانع للأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي كانت شركاتها ضالعة في بنائها.

وفي سبتمبر (أيلول) ١٩٨٩، حدث انفجار هائل في واحد من المصانع الحربية ضمن مجمع صناعي عسكري أثار اهتمام المراقبين الدوليين باعتبار ذلك المجمع مختصاً في صنع الصواريخ بعيدة المدى. وفي نهاية مارس (آذار) ١٩٩٠ ادعت بريطانيا توقفها عن تجهيز العراق بالمعدات العسكرية ومعدات وأدوات التعذيب التي كانت تستخدم في سجون ومعتقلات النظام العراقي. وذهبت بريطانيا أبعد من ذلك بإعلانها إحباط محاولة عراقية لاستيراد أنابيب فولاذية ومعدات إلكترونية بريطانية. بعد ذلك سارع الرئيس الأمريكي جورج بوش في أبريل (نيسان) إلى حث العراق على التخلي عن صناعة الأسلحة الكيماوية.

لم يبق للعراق من الأصدقاء في الغرب سوى فرنسا التي أصبحت هدفا لهجوم مركز من الإعلام الأمريكي والبريطاني، بسبب مساعدتها العراق في تطوير صناعة الصواريخ لجعلها بعيدة المدى وأكثر دقة في إصابة الهدف. ثم أعقب هذا الهجوم الإعلامي قرار الكونجرس

الأمريكي في يوليو (تموز) بمنع بيع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية للعراق.

في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٩٠ عقد في جنيف الاجتماع الوزاري لمنظمة الأوبك. وقبيل هذا الاجتماع بأيام أعلن العراق بأنه قد يلجأ إلى الحل العسكري ضد الدول التي تحاول الإضرار بمصالحه النفطية، متهماً الكويت بسرقة نفط حقل الرميلة العراقي بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار. وقام بحشد ٣٠ ألف جندي على حدوده مع الكويت.

ومع أن مباحثات مباشرة بين العراق والكويت قد جرت في أواخر يوليو (تموز) في المملكة العربية السعودية، فأن تلك المفاوضات قد فشلت، ولم يتوصل الجانبان إلى حل، مما حدا بالعراق إلى احتلال الكويت في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، وكما هو معروف، فأن هذا الاحتلال قد أدى إلى إقامة تحالف عسكري واسع بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تدمير العراق اقتصاديا وعسكريا ومعنويا.

وفي خضم هذه الأحداث، سارع صدام في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٩٠ بإعلان قبوله جميع شروط إيران ومطالبها منذ وقف إطلاق النار بين البلدين. وبعد ذلك بأيام أعيدت العلاقات الدبلوماسية بينهما.

لقد أحكمت القرارات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق جراء مغامرة غزو الكويت طوق العزلة على النظام الحاكم، فلم تعد له علاقات طبيعية مع العالم الخارجي، حيث أصبحت تلك العلاقات تقاس بمدى التزامه بالقرارات الدولية، وبالأخص القرار رقم ٦٨٧ القاضي بضرورة كشف العراق جميع برامج تسلحه المتعلقة بالأسلحة الكيماوية والجرثومية وأسلحة الصواريخ. أضف إلى ذلك، قرار مجلس

الأمن الذي اتخذ في مايو (أيار) ١٩٩١ بتخصيص نسبة ٣٠٪ من عوائد النفط العراقي لتعويض المتضررين من عملية اجتياح الكويت.

والمعروف أن خلافات شديدة نشبت حول مدى تنفيذ العراق القرارات، حسب التعريف الأمريكي والبريطاني، مما أدى إلى استمرار فرض العقوبات الاقتصادية عليه.

الموقف الأمريكي من احتلال الكويت

كثرت الآراء والتحليلات حول حقيقة الموقف الأمريكي من الاحتلال العراقي للكويت. الرأي الأول قال إن صدام حسين قد أساء فهم الموقف الأمريكي بعد مقابلته الشهيرة للسفيرة الأمريكية في بغداد السيدة أبريل غلاسبي، وأعتقد بأن الإدارة الأمريكية لا تمانع بضم الكويت إلى العراق باعتبار أن العراق كان قد طالب بالكويت منذ قيام العهد الملكي. أما الرأي الثاني فيعتقد بأن الإدارة الأمريكية كانت تريد تشجيع صدام حسين على احتلال الكويت حتى يتسنى لها توجيه ضربة عسكرية مميتة للعراق (مع الإبقاء على صدام في الحكم) لإنهاء المقدرة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية التي نمت فيه وأضحت تشكل تهديدا حقيقيا لإسرائيل. أضف إلى ذلك مخطط الإدارة الأمريكية بتقوية وتكثيف تواجدها العسكري في منطقة الخليج ضمانا لمصالحها النفطية لأمد طويل. وبعبارة أخرى، فان الإدارة الأمريكية كانت قد رسمت خطة دقيقة من شأنها إيقاع صدام في فخ كبير يحقق لواشنطن أهدافا عديدة أهمها تحجيم القدرة العراقية المتنامية، وتقليص جميع الاستثمارات الكويتية والسعودية في سندات الخزينة الأمريكية عن طريق احتسابها تسديداً للنفقات العسكرية التي تحملتها هي وبريطانيا من أجل تحرير الكويت من قبضة الاحتلال العراقي.

وهنالك رأي ثالث يقول بأن الإدارة الأمريكية كانت تريد أن يضم صدام حسين الكويت إلى العراق من أجل تقليص النفوذ البريطاني في منطقة الخليج من جهة، ولتحقيق السيطرة على احتياطي نفطي كبير متمثل بالسعودية والعراق لضمان احتياجات أمريكا من الطاقة الرخيصة لأجيال قادمة، في دولتين يتربع على سدة الحكم فيهما رجال يدينون بالولاء لها ويتمتعون بقدرات فائقة في إحكام سيطرتهم على مقاليد الحكم وفي القضاء على أي تحرك مناوئ للمصالح الأمريكية في المنطقة.

تلك هي تحليلات سياسية وآراء متباينة لا يمكن قبول واحدة دون أخرى في الوقت الحاضر دون الاستناد إلى وثائق صادرة من الإدارة الأمريكية. وهذا أمر سيطول انتظاره عشرات السنين. ولكن الوقائع التي ترد أدناه قد ترجح كفة المنادين بالرأي الثاني.

الواقعة الأولى: مع تأزم الوضع على الحدود العراقية - الكويتية، وتواجد الحشود العسكرية العراقية قبيل احتلال الكويت، فأن الإدارة الأمريكية لم تعر تلك الأزمة أي اهتمام. ومن الغريب حقا أنه أثناء المفاوضات التي كانت تجري في السعودية بين الوفد العراقي برئاسة عزت ابراهيم الدوري والوفد الكويتي برئاسة ولي العهد سعد العبد الله، وقبل الإعلان عن فشل تلك المفاوضات، أن يصرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة ليس لديها اتفاقية دفاع مع الكويت أو مع أي من جيرانها، وبالتالي فهي غير ملزمة قانونا استخدام القوة ضد العراق في حالة إقدامه على احتلال الكويت.

لقد اعتبر المحللون الغربيون هذا التصريح إشعارا للعالم بأن الولايات المتحد الأمريكية لا تريد استخدام الخلاف العراقي - الكويتي وتحويله إلى صراع بين العراق وأمريكا.

الواقعة الثانية: قبيل دخول القوات العراقية الكويت تقدمت إدارة المخابرات الأمريكية (السي آي ايه) بتقرير سري إلى الرئيس بوش وكبار مستشاريه تؤكد فيه نية العراق على احتلال الكويت كليا وليس أجزاء صغيرة من حقول نفط متنازع عليها، وتدعو إلى إلغاء إجازات الاصطياف التي كان بوش وكبار مستشاريه يزمعون التمتع بها في مصيف آسبن، والبقاء في البيت الأبيض تحسبا للطوارئ.

ويمضي التقرير السري إلى تأكيد دقة معلوماته لاستنادها على ثلاثة مصادر مخابراتية. أولها، الصور الفضائية التي التقطتها أقمار التجسس عن تحرك القوات العراقية. ثانيها، التصنت الإلكتروني على الاتصالات بين الوحدات العسكرية العراقية المرابطة على حدود الكويت والقيادة في بغداد. أما المصدر الثالث الذي تشير إليه (السي آي ايه) فهو مصدرها البشري الموثوق به داخل القيادة العراقية.

ومع هذا التحذير، فقد رفض الرئيس الأمريكي ووزير دفاعه إلغاء سفرهما إلى مصيف آسبن في ولاية كولورادو.

الواقعة الثالثة: عند وصول خبر احتلال الكويت للإدارة الأمريكية في الساعة التاسعة (حسب توقيت واشنطن) من مساء يوم الأربعاء الأول من أغسطس (آب) ١٩٩٠، كان كبار المسؤولين الأمريكان ذوي العلاقة بمركز اتخاذ القرار في أماكن أخرى. فمثلاً، أبريل غلاسبي سفيرة أمريكيا في بغداد كانت في لندن تتمتع بإجازة خاصة وافقت عليها وزارة الخارجية الأمريكية قبل احتلال الكويت بأيام قليلة. برنت سكوكروفت مستشار الأمن القومي كان قد غادر مكتبه في البيت الأبيض في وقت مبكر من ذلك اليوم ليقضي فترة استراحة في منزله. أما وزير الدفاع الأمريكي ديك شيني فقد كان يحزم حقائبه لمرافقة الرئيس الأمريكي بوش في سفرته إلى مصيف آسبن.

لقد حدث كل ذلك بالرغم من التقرير الذي تقدمت به (السي آي ايه) حول احتمال قيام صدام حسين بمغامرة عسكرية لاحتلال الكويت.

لقد رفض الرئيس الأمريكي ومعه وزير دفاعه تغيير برنامج الاصطياف مؤكدين لرئيس المخابرات بأن الجعجعة القادمة من بغداد لا تعدو عن كونها مخادعة من صدام لإرغام الكويت ودول الأوبك الأخرى زيادة أسعار النفط مع تخفيض الإنتاج دون أن تكون نية احتلال الكويت كليا، بل التقدم جزئيا للسيطرة على حقول النفط المتنازع عليها. وبعد دخول القوات العراقية الكويت اكتفى الرئيس الأمريكي بتصريح وصف فيه الاحتلال بأنه «تعد صارخ» مؤكدا بأنه لا ينوي القيام بأي تدخل عسكري وإنه يحث صدام حسين على الانسحاب. تصريحات مائعة، وصفها المحللون بأنها كانت تستهدف تطمين صدام ليطيل بقاءه في الكويت، يدمر منشآتها ويحرق آبار نفطها ويحطم عملتها النقدية. كل ذلك ضمن مخطط استنفاذ القدرات المالية والاقتصادية للكويت والسعودية، ولكسب الوقت لتجميع القوى العسكرية الضخمة لضرب العراق عسكريا وتحويله إلى حقل تجارب لمعرفة قدرات الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة التي أنتجتها أمريكا و لم تكن قد جربتها في حرب حقيقية.

وهذا ما حصل فعلا. فبعد حرب الخليج التي سميت بعاصفة الصحراء، خرج العراق محطما اقتصاديا وعسكريا ومعنويا يرزح تحت عقوبات لم تعرفها دولة من قبل. وخرجت الكويت وقد استنفدت جميع استثماراتها في الخارج تسديداً لنفقات حرب تحريرها. وخرجت السعودية وهي مثقلة بعجز مالي كبير في موازنتها.

وسارعت دول الخليج إلى شراء مزيد من السلاح لتقوية ترسانتها العسكرية خوفا من «البعبع» القابع في بغداد.

الفصل السابع عشر
قضية ناظم كزار مدير الأمن العام ١٩٧٣

كانت الساعة تقارب الرابعة من بعد ظهر يوم السبت ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٧٣، عندما رن جرس الهاتف الحكومي في منزلي. وكان على الطرف الآخر من الخط مدير التشريفات في وزارة الخارجية، يخبرني بأن رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر سيصل إلى بغداد في الساعة الخامسة عصرا. يرجى حضوركم في المطار لاستقباله.

كان البكر يومئذ في زيارة رسمية لبولونيا وبلغاريا.

في الساعة الرابعة والدقيقة ٤٥، وصلت صالة الشرف في مطار بغداد الدولي، حيث كان هناك عدد كبير من الوزراء والسفراء المعتمدين في بغداد، وبعض أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة. من بينهم عبد الخالق السامرائي ومحمد فاضل.

بعد حوالي ساعة من الانتظار، عاد مدير التشريفات ليخبرنا أن طائرة الرئيس قد تأخرت. ومن المحتمل وصولها في الساعة الثامنة مساء، لذلك يمكننا العودة إلى منازلنا لحين اقتراب الموعد الجديد للوصول.

في ذلك اليوم أيضاً، كانت جامعة بغداد قد أعدت الحفل السنوي لتخريج دفعة من طلبة الجامعة.

ونظراً لتأخر وصول طائرة البكر، فقد انتقل تلفزيون بغداد إلى ساحة الكشافة (ملعب الشعب) ليبث مراسيم حفلة التخرج بعد أن كان ينقل مراسيم استقبال البكر.

في الساعة السابعة والربع مساء اليوم نفسه، عدت إلى المطار لأكون بين مستقبلي رئيس الجمهورية. وبدأ الوزراء وأعضاء القيادة بالوصول بضمنهم صدام حسين.

لم يحضر السفراء العرب والأجانب لأنه طبقا للأعراف الدبلوماسية، فإنه لا يوجد استقبال رسمي بعد غروب الشمس.

وفي الساعة السابعة والدقيقة الـ ٥٠ وصلت الطائرة. وعند سلم الطائرة تعانق البكر وصدام، وتوجها بعدئذ إلى حيث أعضاء القيادة والوزراء وسلم البكر عليهم فردا فردا ثم توجه مع صدام إلى سياراتهم التي كانت تنتظر على مدرج المطار، حيث استقلها مع صدام وغادرا المطار سوية.

غادرنا جميعاً المطار. كل شيء كان طبيعيا واعتياديا.

وقد علمت في حينه بأن تأخر طائرة البكر كان بسبب استمرار المباحثات بين البكر والرئيس البولوني، كما حدث تأخير آخر في مصيف فارنا البلغاري، حيث توقفت فيه طائرة البكر للتزود بالوقود، ولأن الحكومة البلغارية نظمت للبكر عند وصوله المصيف استقبالا رسميا حضره نيابة عن الرئيس البلغاري جيفكوف، نائب رئيس وزراء بلغاريا تسولوف. ويبدو أن تسولوف أصر على أن يزور البكر المصيف والتجول في المدينة ثم حضور حفل استقبال قصير في الفندق الرئيسي في تلك المدينة.

بعد انتهاء مراسم الاستقبال ومغادرتي المطار، توجهت إلى وزارة

التخطيط حيث كان لدي اجتماع مع وزراء المالية، الاقتصاد، البلديات، شؤون الشمال، وعضو القيادة القطرية غانم عبد الجليل لبحث أمور تتعلق بالتخصيصات المالية للمنطقة الشمالية.

بدأ الاجتماع الساعة الثامنة والنصف تقريبا.

وبعد ساعة دخل علينا السكرتير ليخبر غانم عبد الجليل بأنه مطلوب على الهاتف الحكومي. فذهب غانم إلى غرفتي المجاورة لقاعة الاجتماعات ليتسلم المكالمة الهاتفية.

بعد دقائق عاد غانم وعلى وجهه شيء من الارتباك وقال:

«يبدو أن هناك مؤامرة.. وأن القيادة مجتمعة في القصر الجمهوري ولا بد لي من التوجه إلى القصر الآن."

ترك غانم وزارة التخطيط واستمر اجتماعنا نحن الوزراء حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً.

بعدما غادر الوزراء مبنى الوزارة، بقيت والسكرتير فترة من الزمن لإنهاء بعض المعاملات الرسمية. وفي حوالي الساعة الثانية عشرة عند منتصف الليل، تركت مكتبي واتجهت نحو الباب الخارجي للوزارة وهو باب زجاجي.

وجدت الباب موصدا. وفي الخارج انتشرت عناصر من شرطة النجدة وبعض المدنيين من الحزب حاملين رشاشاتهم.

كان المقر العام للاتصالات السلكية التابع لشرطة النجدة في أعلى طابق في مبنى وزارة التخطيط. وكنت في عام ١٩٧٠ قد وافقت على قيام شرطة النجدة على إشغال ذلك الطابق المتميز بارتفاعه الشاهق الذي سهل نصب ساريات الاتصال اللاسلكي.

تقدم أحد ضباط الشرطة وفتح الباب. ولما خرجت وجدت أمامي معاون مدير الاستخبارات العسكرية خليل ابراهيم العزاوي حاملا رشاشة.

استفسرت منه عن الموضوع وسبب هذا التواجد العسكري في الوزارة، فأخبرني أن مؤامرة كبيرة دبرها ناظم كزار مدير الأمن العام، وإن هذه الإجراءات إنما هي إجراءات احترازية لمنع سيطرة «المتآمرين» على أجهزة اللاسلكي الموجودة في أعلى البناية.

في اليومين التاليين كانت الأمور طبيعية في بغداد. مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية في اجتماعات مستمرة في القصر الجمهوري.

وفي مساء اليوم الثاني من يوليو (تموز) ١٩٧٣، أعلن راديو بغداد أن مجلس قيادة الثورة قرر تشكيل هيئة تحقيق خاصة ومحكمة خاصة للتحقيق مع ناظم كزار وجماعته. [١]

ويلاحظ من تشكيل هذه المحكمة، أنه إضافة إلى رئيسها عزت الدوري الذي هو عضو في القيادة القطرية للحزب، وفي مجلس قيادة الثورة، فأن عضوي المحكمة الآخرين وهما طاهر أحمد أمين[*] وخليل العزاوي كانا من عناصر جهاز المخابرات، فالأول كان معاونا لرئيس المخابرات آنذاك، بينما كان الثاني معاونا لمدير الاستخبارات العسكرية.

كانت الشائعات قد ملأت بغداد دون أن يصدر بيان رسمي يوضح حقيقة الأمر سوى القول بأن كزار ومجموعة من منتسبي مديرية الأمن العامة، حاولوا القيام بمؤامرة استهدفت اغتيال أحمد حسن البكر

(*) – أعدم طاهر أحمد أمين عام ١٩٧٩، بعد أن حكمت عليه محكمة خاصة بتهمة التآمر مع مجموعة عدنان الحمداني وغانم عبد الجليل، بعد تسلم صدام حسين منصب رئيس الجمهورية.

وصدام حسين. وأن المتآمرين قد هربوا باتجاه إيران بعد أن نجحوا في قتل وزير الدفاع الفريق حماد شهاب التكريتي الذي شيعت جنازته رسمياً يوم ١٩٧٣/٧/٣ ودفنت في تكريت، وشارك في التشييع شفيق الدراجي أمين سر مجلس قيادة الثورة ممثلاً لرئيس الجمهورية وصدام حسين نائب رئيس المجلس وجميع أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة وبضمنهم عبد الخالق السامرائي ومحمد فاضل اللذان اتهما بعدئذ باشتراكهما في المؤامرة.

بعد أقل من أسبوع، نشرت الجرائد العراقية على صفحاتها الأولى خبرا مفاده إن المحكمة الخاصة قد عقدت أول جلسة لها في ١٩٧٣/٧/٧ وأصدرت أحكامها القاضية بإعدام «الوجبة الأولى» من «المتآمرين» والبالغ عددهم ٣٣ شخصاً وعلى رأسهم مدير الأمن العام ناظم كزار وملازمين و٧ مفوضي أمن و٦ عرفاء ونواب عرفاء و٧ أمناء. وأن تلك الأحكام قد نفذت في يوم صدور الأحكام «باسم الشعب ونزولا عند رغبته وتأكيدا لرسوخ الثورة ومتانة صفوفها والتفاف الجماهير الواسعة حولها!».

وفي يوم ٨ تموز/يوليو ١٩٧٣ عقدت المحكمة الخاصة جلستها الثانية لمحاكمة الوجبة الثانية وأصدرت أحكام الإعدام بحق ١٤ شخصا آخرين بضمنهم عبد الخالق السامرائي ومحمد فاضل عضوي القيادة القطرية، وقد نفذت تلك الأحكام في يوم صدورها باستثناء السامرائي، حيث استبدل حكمه بالأشغال الشاقة المؤبدة بعد شفاعات بذلها أعضاء القيادة القومية الذين توافدوا إلى بغداد قبل يوم واحد فقط وعلى رأسهم الدكتور زيد حيدر والدكتور عبد المجيد الرافعي والدكتور عبد الوهاب الكيالي والدكتور الياس فرح ونيقولا الفرزلي.

وقد أخبرني الدكتور عبد الوهاب الكيالي بعد شهور من تلك

الأحداث، أن القيادة القومية كانت على يقين بأن السامرائي[**] لم تكن له أية صلة بحركة كزار، وان اتهامه قد يكون نابعا من بعض الحساسيات تجاهه خاصة وأنه كان على خلاف مستمر ودائم مع البكر وصدام.

وفي يوم ٩ يوليو (تموز) أدلى ناطق رسمي بتصريح لوكالة الأنباء العراقية حول حركة ناظم كزار، ومما ورد فيه: أن كزار قام في ٣٠ يونيو (حزيران) بدعوة الفريق حامد شهاب وزير الدفاع والفريق سعدون غيدان وزير الداخلية، لزيارة أحد المراكز ذات الصلة باختصاص الوزيرين، والذي كان كزار يتولى مسؤولية الإشراف عليه، كما قام باستدراج مسؤولين آخرين إلى نفس الموقع من بينهم منذر المطلك زوج ابنة أحمد حسن البكر وسكرتيره الخاص.

وقال الناطق الرسمي: إن الوزيرين قد لبيا الدعوة نظرا للموقع الوظيفي الذي كان يشغله كزار، إضافة لمرتبته الحزبية الأعلى من الوزيرين. وبعد وصول أولئك إلى مكان الدعوة اعتقلهم، وقبيل الساعة السادسة، اجتمع كزار لمحمد فاضل عضو القيادة القطرية في مقر الهيئة التحقيقية الثانية، غادر بعدها إلى المكان الذي احتجز فيه الوزيرين وبقية المدعوين، أما محمد فاضل، فقد توجه إلى المطار ليكون في استقبال البكر حيث التقى بعبد الخالق السامرائي ليخبره بمؤامرة ناظم كزار.

وفي المطار، كان ناظم قد هيأ، على حد قول الناطق الرسمي، مجموعة مهمتها اغتيال البكر وصدام وجميع الوزراء والسفراء وذلك بواسطة

(**) – سجن السامرائي بعد تخفيض محكوميته إلى السجن المؤبد، في سرداب في مبنى المخابرات العامة، وبقي هناك لحين إعدامه في أغسطس (آب) ١٩٧٩، بتهمة التآمر على صدام حسين مع مجموعة الحمداني وغانم عبد الجليل، بالرغم من وجوده في السجن الانفرادي.

الرشاشات والقنابل اليدوية على أن يعلن كزار، بعد نجاح عمليته، من إذاعة بغداد خبر مقتل البكر وصدام متهماً وزيري الدفاع والداخلية بذلك، وأنه، أي كزار، قد قضى على المؤامرة واعتقل الوزيرين. وأن القيادة أو «ما تبقى» منها قد اختارت السامرائي ليقود مسيرة الحزب والثورة.

ووفقاً لرواية الناطق الرسمي، فأن كزار كان يراقب ما يحدث في المطار، من خلال شاشة التليفزيون، غير أن تأخر طائرة البكر وانتقال التلفزيون إلى موقع تخرج طلبة الجامعة قد «أفزع» المتآمرين فولوا الأدبار. ونتيجة لذلك فقد أصاب الذعر والهلع كزار فحاول الفرار مع مجموعته باتجاه الحدود الإيرانية عن طريق منفذ زرباطية، غير أن أجهزة الحزب والثورة قد ألقت القبض عليه بعد أن تمكن من قتل وزير الدفاع وإصابة وزير الداخلية في يده.

وبالرغم من هذه التوضيحات الرسمية، إلا أن الشائعات قد نحت منحى آخر. فثمة من يقول أن العملية كلها كانت من تدبير صدام حسين للقضاء على البكر وأعضاء مجلس قيادة الثورة من العسكريين، ومن ثم تصفية عبد الخالق السامرائي للانفراد بالحكم. لكن كثيرين لم يقتنعوا بمثل هذا القول، وان كان الاعتقاد يتجه إلى أن حركة كزار هي مؤامرة فعلية للقضاء على البكر وصدام بعدما بات متأكداً انهما يسعيان لتقليص دور الحزب عقائديا والتركيز على الحكم الفردي المطلق.

ومع مصداقية هذا الاعتقاد، إلا أن كزار نفسه لم يكن يمثل البديل المناسب، نظراً لسجله الشخصي المعروف بالعنف والدموية والتسلط المطلق في قضايا التحقيق والاعتقال.

وكان طبيعياً وقد فشلت المحاولة، أن يتهم مدبرها ناظم كزار[***] الذي يسود الاعتقاد بأنه من أبناء الطائفة الشيعية كان يسعى إلى إقامة حكم شيعي في العراق، وقد سمعت هذا الكلام شخصيا من سعدون غيدان عندما زرته في مسكنه للتهنئة بسلامته، وقال لي بالحرف الواحد: «ألف مرة قلت للرفيق البكر والرفيق صدام بأن يحترسا من هذا (العجمي) مدير الأمن العام.». وقد أثنت زوجته على هذا القول، وأضافت: «زوجي لا يتآمر على البكر وصدام.. هذا (العجمي) هو المتآمر».

حتى ذلك اليوم لم أكن أعلم حقيقة مذهب كزار أو ديانته، كما لم أجد في اسمه ما يدل على أنه (عجمي) بحسب تعبير سعدون غيدان. وفي تصوري، أن غيدان كان يضمر البغض لكزار منذ اليوم الأول لثورة يوليو (تموز) ١٩٦٨، لأن مرتبته الحزبية وهي عضو قيادة فرع كانت أعلى من مرتبة النصير التي كان عليها غيدان، كما أن رتبة كزار العسكرية التي منحت له بعد الثورة وهي لواء (جنرال) أعلى من رتبة المقدم التي كانت لغيدان، يضاف إلى ذلك الحساسية التي تنشأ وتنمو بين الوزير وموظفيه عندما يكون الوزير في درجة حزبية أدنى من درجة مساعديه، وفي تصوري أيضاً، إن اتهام غيدان لكزار بأنه (عجمي) إنما ينبع أصلا من الأجواء الطائفية التي ترعرع فيها الكثيرون والتي تعتبر أن كل شيعي هو عجمي، حتى وان كان ذلك الشيعي من أحفاد عدنان وقحطان وخالد بن الوليد!

(***) – أكد لي أكثر من شخص أثق بمعلوماته أن كزار هو شيعي المذهب، ومع تحرزي حيال القضايا المذهبية فإنني أرى أن شخصية كزار ليست نتاج طائفة أو دين وإنما هي نتاج «عقيدة البعث» وصراعاته الدموية التي كان العراق مسرحاً لها منذ الانقلاب البعثي الأول في ٨ فبراير (شباط) ١٩٦٣.

لقد أطاحت دائرة الصراع الدموي على السلطة برؤوس رجال في أعلى قمة الهرم الحزبي، كما ذهبت بنقابيين وعسكريين إلى أبشع مصير، ولم يكن إعدام كزار ومجموعة كبيرة من المحسوبين عليه عام ١٩٧٣، وتصفية ذلك العدد الكبير من أعضاء القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة وقيادة فرع بغداد في عام ١٩٧٩ إلا حلقة من حلقات هذا الصراع الذي ظل يستمر فصولا.

[١] – جاء نصا القرارين كما يلي:

قرار رقم ٥٣٩

استنادا إلى أحكام الفقرة أ من المادة ٤٢ من الدستور المؤقت، قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ١/٧/١٩٧٣ ما يلي:

١ – تشكيل هيئة تحقيقية خاصة على الشكل التالي:

أ – سعدون شاكر	رئيسا
ب – كاظم مسلم	عضوا
جـ – عبد الصمد عبد الحميد	عضوا

٢ – تخول الهيئة كافة صلاحيات حاكم التحقيق للتحقيق مع ناظم كزار وزمرته.

٣ – إحالة من تتوفر الأدلة على إدانته إلى المحكمة الخاصة.

٤ – ينشر هذا القرار وينفذ من تاريخ صدوره.

أحمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

قرار رقم ٥٤٠

استنادا الى أحكام الفقرة أ من المادة ٤٢ من الدستور المؤقت، قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١/٧/١٩٧٣ ما يلي:

١ – تشكيل محكمة خاصة على النحو التالي:

أ – عزت الدوري – عضو مجلس قيادة الثورة	رئيسا
ب – طاهر أحمد أمين	عضوا
جـ – خليل إبراهيم العزاوي	عضوا

٢ – تختص المحكمة المشكلة بموجب هذا القرار بمحاكمة ناظم كزار وزمرته.

٣ – لا تسري على المحكمة الخاصة أحكام الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٣ لسنة ١٩٧١.

٤ – أ – أحكام المحكمة قطعية باستثناء أحكام الإعدام.

ب – لا تسري على قرارات المحكمة المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات.

٥ – صدر هذا القرار استثناء من أحكام أصول المحاكمات الجزائية.

٦ – ينشر هذا القرار ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره.

أحمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

ويلاحظ أن هيئة التحقيق الخاصة قد شكلت من عناصر المخابرات فقط، فرئيسها كان رئيسا لجهاز المخابرات، والعضو الأول كان يشغل منصب معاون مدير عام المخابرات، أما العضو الثاني فكان ضابطاً في جهاز المخابرات.

الفصل الثامن عشر
اختطافي إلى إسرائيل

يوم ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٧٣، غادرت بغداد مع أفراد عائلتي إلى بيروت في طريقي إلى القاهرة لزيارة رسمية تبدأ بعد أربعة أيام، تلبية لدعوة من وزير التخطيط المصري الدكتور سيد جاب الله، وكان قد سبقني إلى القاهرة وفد مؤلف من كبار موظفي وزارة التخطيط يضم في عضويته قحطان لطفي علي مدير الديوان العام، الدكتور زهير الظاهر مدير عام الدائرة الزراعية، الدكتور سيروان عبد القادر مدير عام دائرة المباني والخدمات.

بعد انتهاء زيارة القاهرة عدت إلى بيروت لقضاء بضعة أيام مع عائلتي التي تركتها هناك، لنعود سوية إلى بغداد، وقد عاد معي من الوفد قحطان لطفي علي، أما بقية الأعضاء ففضلوا العودة إلى بغداد مباشرة.

بقيت في بيروت حتى يوم ١٠/٨/١٩٧٣، حيث قررت العودة إلى بغداد في ذلك اليوم. حاولت حجز ٣ مقاعد على الطائرة العراقية التي تغادر بيروت فلم أفلح، إذ اعتذرت الخطوط العراقية متذرعة بعدم وجود أماكن شاغرة.

وكعادتنا نحن العراقيين، والمسؤولين بشكل خاص، اتصلت بالسفير العراقي في بيروت خالد مكي الهاشمي ورجوته تسهيل أمر

عودتي وعائلتي إلى بغداد في طائرة ذلك اليوم، وكان أن حجزت لنا مقاعد ثلاث، إضافة إلى مقعد رابع للسيد قحطان لطفي علي الذي قرر هو الآخر العودة في ذات اليوم بدلا من اليوم التالي!

توجهنا إلى المطار، وكان بانتظارنا في صالة الشرف السفير العراقي. كان السفير عصبياً وقد بدت على وجهه حالة من الامتعاض. سألته عن السبب. فأخبرني أن السيد جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موجود في المطار ويريد السفر إلى بغداد على نفس الطائرة. والمشكلة، أن الطائرة مملوءة بالمسافرين ولا يوجد فيها أي مقعد شاغر. ناهيك عن ٤ مقاعد يريدها حبش!

ولكن يا سعادة السفير.. كيف يأتي حبش ورفاقه إلى المطار دون أن يكن لديهم حجز مسبق؟

أجاب السفير: نعم لديهم حجز على الطائرة العراقية التي يفترض وصولها من لندن، لكن الطائرة لم تصل والخطوط العراقية تحاول استئجار طائرة أخرى لتقل المسافرين الذين كان يفترض سفرهم على طائرة الأمس، أما مسافرو طائرة اليوم ومنهم أنا وعائلتي وحبش ورفاقه فليس لديهم أماكن، وعليهم الانتظار حتى قدوم الطائرة العراقية من لندن.

قلت: إذن، دعنا نعود لبيروت لقضاء الليلة في فندق لاستقل طائرة الغد. رفض السفير اقتراحي وأصر على تدبير مقاعد لنا مهما كلف الأمر، وعلق قائلا: أما حبش ورفاقه فلا داعي لسفرهم اليوم.

ويبدو أن طائرة الخطوط العراقية التي كان يفترض أن أستقلها وعائلتي قد تأخرت بسبب عطل طارئ في مطار لندن وتعذر وصولها إلى بيروت في الوقت المحدد، فتم استئجار طائرة ركاب لبنانية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط.

كانت الطائرة المستأجرة من نوع (كارافيل) صغيرة الحجم لا تتسع لجميع المسافرين. وقام ممثل الخطوط العراقية بإعطاء المقاعد المتوفرة لمن وصلوا إلى المطار قبل غيرهم. وكنت من بين هؤلاء، لكننا جميعاً لم نكن لندرك أن وجهتنا ستكون نحو مكان آخر.

صعدت الطائرة ومعي زوجتي وولدي جعفر. أخذنا مكاننا في الدرجة الأولى، وكان إلى جانبنا عدد قليل من المسافرين على هذه الدرجة. كان معنا قحطان لطفي علي، دحام الآلوسي سفير العراق في البحرين، واثنان من أعضاء «جبهة التحرير العربية» التي أسسها حزب البعث العراقي، هما السيدان رضا فرحات وخليل بركات، والأخير كان عضوا في القيادة القومية للحزب.

في الساعة الثامنة والنصف مساء تحركت الطائرة على مدرج المطار تمهيداً للإقلاع، إلا أنها سرعان ما توقفت في نهاية المدرج بعيدا عن مبني المطار. طال التوقف حتى بلغت الساعة التاسعة تقريبا. توجهت إلى غرفة القيادة لاستفسر من قائد الطائرة عن سبب التأخير، فأجابني أن لديه حمولة فائضة يريد إنزالها.

عدت إلى استفساره: ولكن لماذا لا تنزل الحمولة الزائدة قرب مبنى المطار، حيث التسهيلات الفنية؟ هل ستنزل الحمولة في نهاية المدرج؟ وكيف؟ لم يرد قائد الطائرة، فعدت إلى مقعدي.

بعد نصف ساعة تقريبا، حلقت الطائرة. ولم ألاحظ إنزال أية حمولة زائدة. بعد ما يقارب ٢٠ دقيقة من الطيران لم تطفأ إشارة عدم التدخين. ولما كنت من المدخنين، فقد انتابتني حالة من الانزعاج. أريد أن أدخن، بعدما حرمت من متعة السيجارة مدة ليست بالقصيرة.

توجهت ثانية نحو غرفة قائد الطائرة لأستفسر عن سبب عدم إطفاء

شارة «عدم التدخين». فوجدت القائد منشغلاً بالحديث في جهاز اللاسلكي، كما لاحظت طائرتين أخريين تحلقان قريبا من مقدمة طائرتنا.

لم يجب قائد الطائرة. غير أن مساعده استفسر عمن أكون، فأخبرته بصفتي الرسمية. وإنني أريد أن أدخن سيجارة. لماذا هذا التعسف!

التفت إلي مساعد القبطان وبلهجة لبنانية قال ما مفاده أن طائرتنا مختطفة من قبل الإسرائيليين، وإنه سيضطر إلى الهبوط في مطار إسرائيلي. ورجاني عدم إخبار المسافرين لكيلا تحدث حالة من الهلع قد تؤدي إلى سقوط الطائرة في البحر!

عدت إلى مقعدي وأخبرت زوجتي وولدي بالأمر. وتحسبا لما قد يحدث، فقد ودعتهم قائلا: إن الإسرائيليين قد يحتفظون بي كرهينة لحين استبدالي مثلا ببعض الموقوفين في العراق بتهمة التجسس لحساب إسرائيل. ثم توجهت إلى حيث يجلس فرحات وبركات وأخبرتهما بالأمر واقترحت عليهما مغادرة الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية والاختلاط ببقية المسافرين.

بعد دقائق معدودات، هبطت الطائرة في مطار عسكري في إسرائيل. فتح باب الطائرة الأمامي وصعدت إليها مجندة إسرائيلية تحمل رشاشة وخلفها ضابط مدجج بالسلاح. تكلما معنا باللغة العربية، وطلبا من الرجال فقط مغادرة الطائرة الواحد تلو الآخر.

بدأنا بالهبوط. وكنت أول من هبط. ثم هبط قحطان، يتبعه السفير الآلوسي. وقفت عند سلم الطائرة، بانتظار هبوط بقية المسافرين. وكان آخر من هبط منهم رجل مسن، كان يظن أن الذين اختطفوا الطاهرة هم مجموعة من منظمة التحرير الفلسطينية مأخوذاً بسمعتها

في خطف الطائرات. وراح العجوز يحدث الضابط الإسرائيلي ويؤكد له أنه عراقي مؤيد لمنظمة التحرير ومتحمس للقضية الفلسطينية وان تبرعاته المالية للمنظمة مستمرة بدون انقطاع! كل هذا وهو يظن أن من يتحدث إليه هو فلسطيني من منظمة التحرير.

بعدما هبط جميع الرجال، توجه الإسرائيليون بنا إلى مجموعة من الباصات التي كانت رابضة على مدرج المطار.

في هذه الأثناء كانت عدسات التلفزيون تصور عملية الاختطاف لحظة بلحظة.

جلس المسافرون في الباصات. أما أنا وقحطان والسفير الآلوسي فقد خصصوا لنا سيارة باص كبيرة لوحدنا، في حين امتلأت الباصات الأخرى بالمسافرين.

استغربت للأمر. لماذا يخصصون لنا نحن الثلاث سيارة كبيرة بكاملها؟ استفسرت من الضابط الذي كان يقف داخل السيارة وبيده رشاشة، عن سبب عزلنا عن بقية المسافرين، فأجاب باللهجة المصرية: «علشان أنتو شخصيات يا معالي الوزير».

سألته عن المدة التي سنقضيها في «ضيافتهم»، فرد باللهجة ذاتها: «مش عارف.. يمكن ساعة، يمكن سنة، يمكن ١٥ سنة!

وهنا بدأ دحام الآلوسي يرتعش ويقول أنا عندي مرض السكري.. مريض جدا.. أريد العودة إلى بغداد.. إلى غير ذلك من الهذيان الذي ينتاب الفرد عندما يرتعب.

أما قحطان لطفي علي، فقد أخرج من جيبه دفتراً صغيراً ومزق منه عدة أوراق ووضعها في فمه وابتلعها. وما أن انتهى من ذلك، حتى

صرخ به الضابط الإسرائيلي وأمره بالنزول من السيارة واقتاده بعيداً عن السيارة بنحو عشرة أمتار، حيث جلس ضابط آخر خلف منضدة. وهناك شرعوا في استجوابه. ثم أخذوه إلى مكان آخر.

طال غياب قحطان. ومرت الدقائق ثقيلة. وبعد ساعة تقريبا عاد، فسألته عن الأوراق الصغيرة التي ابتلعها.. ولماذا؟ فأجاب أنها كانت تحتوي على أرقام هواتف فرع بغداد لحزب البعث. قلت: لماذا ابتلعتها وخلقت لنفسك هذه المشكلة؟ ألا تعلم أن تلك الأرقام ليست سرية فهي موجودة في دليل الهاتف؟ ثم سألته: ماذا حصل لك التحقيق؟ أجاب بأنهم أعطوه مسهلاً وهم بانتظار نتيجة الدواء لمعرفة ما في الأوراق من معلومات.

وجاء جندي إسرائيلي وبيده صندوق يحتوي على قناني عصير البرتقال ليقدمها لنا. ورغم حرارة الجو، فقد رفضنا تناول العصير البارد. كيف نشرب عصير برتقال إسرائيلي. وإسرائيل مغتصبة لأرض العروبة! لابد لنا من موقف نتحدى به الإسرائيليين. إذن، لا عصير.

خلال هذه الفترة العصيبة، أنزل الإسرائيليون بقية المسافرين من النساء والأطفال وجمعوا جوازات سفرنا.

بعد ساعتين تقريبا، طلبوا منا الصعود للطائرة. فصعدنا الواحد تلو الآخر. وبعد أن أخذنا أماكننا، صعدت إلى الطائرة المجندة الإسرائيلية وخلفها الضابط الإسرائيلي وأعادوا إلينا جوازات السفر. ثم وقف الضابط وسط الطائرة وقال بلغة عربية: أرجو أن يتأكد كل راكب من حقيبة يده ومحتوياتها. تأكدوا جيداً.. ولا تتهموننا بالسرقة.. نحن آسفون للإزعاج.. ومع السلامة.

هبط الضابط تسبقه المجندة. وحلقت الطائرة عائدة إلى بيروت.

كانت الساعة الثانية صباحاُ حين وصلنا مطار بيروت. وما أن هبطت الطائرة، وتوقفت عند مسافة بعيدة عن مبنى المطار، وبدأنا بالنزول، حتى وجدت عند سلم الطائرة ثلة من رجال الأمن في مقدمتهم مدير الأمن اللبناني العقيد انطوان دحداح ومدير الأمن الداخلي هشام الشعار، إضافة إلى سفير العراق خالد مكي الهاشمي، والدكتور عبد المجيد الرافعي عضو القيادة القومية لحزب البعث.

عدسات التلفزيون.. كاميرات المصورين.. عناصر كثيرة من الجيش اللبناني وغيرهم أحاطونا مستفسرين عما حصل.

وأستغل الرافعي وجود الحشد الكبير من مصوري الصحف والتلفزيون ليلقي كلمة في تلك الساعة المتأخرة من الليل مهددا فيها إسرائيل بالويل والثبور وعظائم الأمور. وبالنضال الذي سيستمر حتى الموت!

ذهبت وعائلتي إلى أحد فنادق بيروت لنبيت ليلتنا، والأحرى ما تبقى منها من ساعات. وهناك، اتصل بي هاتفيا من بغداد رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر للاطمئنان علي، وقال مازحاً كعادته: يبدو أن الإسرائيليين قد أعادوك بسرعة لأنهم لا يريدون تخطيطاً مركزيا لاقتصادهم!

وهكذا انتهت قصة الاختطاف المثيرة كما شهدتها وعشتها. وفي اليوم التالي، غادرت بيروت إلى بغداد، حيث وصلتها عصرا. لتبدأ قصة جديدة مع تصريحات رجال السياسة والمسؤولين لا تقل إثارة عن الأولى [١]، لما انطوت عليه من إضافات أو مبالغات هي جزء من طبيعة العقلية العربية في تعاملها مع الإعلام، ومن طبيعة الإعلام العربي نفسه [٢].

وقد وجد الإعـلام العراقي في حادثة الاختطاف فرصة سانحة لاستعراض شعارات البعث ومواقفه من القضية الفلسطينية، سيما وان بياناً رسمياً كان قد صدر في أعقاب الحادث يعلن عن احتفاظ بغداد بكامل حقوقها في الرد على عملية الاختطاف [٣].

الصلح يصرح

في ظهيرة يوم ١٠/٨/١٩٧٣ وهو اليوم الذي اختطفت في مساءه طائرتنا، كان تقي الدين الصلح رئيس وزراء لبنان آنذاك، قد دعاني على الغداء في فندق السان جورج، وكان معنا على المائدة رغيد الصلح عضو القيادة القطرية لحزب البعث اللبناني، والمحامي الياس الفرزلي. كانت الدعوة للمجاملة تجاذبنا خلالها أطراف الحديث وشجون السياسة وشؤون الحياة، مستمتعين بروح النكتة التي تحلى بها دوما تقي الدين. وأذكر أنني سألت الياس سلسلة من الأسئلة حول علاقته بحزب البعث ولماذا لا ينتمي إليه مثل أخيه نيقولا؟ وكان جواب الياس المعروف بظرفه إن حزب البعث لا يعترف إلا بالبورجوازية الصغيرة، وبما أنه بورجوازي كبير، فهو لا ينتمي إلى الحزب إلا إذا اعترف بالبرجوازية الكبيرة.

بعد عودتي إلى بغداد بأيام قليلة، قرأت في جريدة «الحياة» [٤] تصريحات لتقي الدين الصلح تفيد بان المخابرات اللبنانية كانت وراء إنقاذ جورج حبش من المصير الذي كان ينتظره في إسرائيل، وبالرغم من هذا الادعاء، وما ادعته لاحقاً أجهزة أمن المقاومة الفلسطينية من أنها كانت على علم مسبق بنوايا إسرائيل. أقول بالرغم من ذلك، فإني لم أصدق تلك الادعاءات لأمر بسيط. ذلك أن السيد حبش قد جاء إلى المطار بنفسه، وأراد أن يستقل الطائرة ولكنه لم يجد مقاعد كافية له ولرفاقه، وكان هذا المانع هو السبب الوحيد وراء إلغاء سفره.

وكانت هذه الادعاءات تؤكد لي أن مطلقي التصريحات لم يتحروا عن كيفية حصول إسرائيل على المعلومات المتعلقة بتحركات المقاومة الفلسطينية، وبالتالي معرفة موعد سفر الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لأنني كنت على قناعة بان إسرائيل لم يكن بإمكانها الإقدام على عملية الاختطاف من دون وجود عميل لها داخل صفوف المقاومة، أو في السفارة العراقية أو في مكتب الخطوط الجوية العراقية في بيروت. عميل على اتصال بالمقاومة الفلسطينية أو مع أصدقاء المقاومة والمتعاطفين، تثق بمعلوماته لتتحرك بسرعة وتهيئ أجهزتها وطائراتها الحربية لاختطاف طائرة مدنية وإجبارها على الهبوط في مطار عسكري ووفرت على مدرجه كافة مستلزمات «استضافة» ما يقارب مائة راكب من سيارات وعصير برتقال وضباط استجواب وكاميرات تصوير وعدسات تلفزيون.

كل جاسوس أمير!

بعد مرور أكثر من ١٦ عاماً، صدر في الولايات المتحدة الأمريكية كتاب بعنوان «كل جاسوس أمير» EVERY SPY A PRINCE لمؤلفيه DAN RAVIV & YOSSI MELMAN يبحث في دور المخابرات الإسرائيلية وكيفية إنشائها وتكويناتها وكذلك في العمليات التي قامت بها تلك الأجهزة في الخارج.

ويشير المؤلفان [٥] بالتفصيل إلى عملية اختطاف طائرتنا وعميلها الذي زودهم بالمعلومات. وعرضا قصة الاختطاف بتفاصيلها وحيثياتها وكيف جاءت في سياق تاريخي محدد. ومما ورد في الكتاب:

«بعد أن تفككت منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة لحملة الاغتيالات التي قام بها الموساد، اتجهت رغبة المخابرات الإسرائيلية

إلى تصفية عدوها جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي العاشر من أغسطس (آب) ١٩٧٣، اعترضت طائرات حربية طائرة الركاب اللبنانية وأجبرتها على الهبوط في مطار عسكري.

اقتيد الركاب فردا فردا إلى خارج الطائرة للتحقيق. لكن لم يكن بينهم زعيم إرهابي (كذا). وقد أطلق سراح الركاب. وعانت الموساد من إحراج شديد.

ويبدو أن المعلومات عن احتمال وجود حبش على متن تلك الطائرة قد وصلت إلى إسرائيل من عميل إسرائيلي في صفوف المقاومة الفلسطينية. و لم يكن العميل سوى سيدة تدعى أمينة المفتي.

ولدت أمينة المفتي عام ١٩٣٥ في الأردن لعائلة شركسية مسلمة، وقد تم استخدامها في المخابرات الإسرائيلية في فيينا عام ١٩٧٢ بعد أن وقعت في غرام طيار إسرائيلي كان في زيارة للنمسا لاختيار عميل عربي وتجنيده للعمل في صفوف جهاز الموساد. وكانت أمينة المفتي أفضل اختيار، خاصة وان الجالية الشركسية المقيمة في إسرائيل كانت تتعاون مع المخابرات الإسرائيلية وتشكل مصدرا جيدا للمعلومات، نظراً لاختلاطها المستمر مع الجالية العربية.

لقد قبلت السيدة المشار إليها العمل في صفوف المخابرات الإسرائيلية لأنها، حسب ادعاء الكتاب، كانت تضمر حقداً للمقاومة الفلسطينية باعتبارها السبب الرئيسي في اندلاع الفتن والشغب في منطقة الشرق الأوسط. هيأت المخابرات الإسرائيلية مستلزمات عمل السيدة المفتي في بيروت، حيث انتقلت إليها مطلع عام ١٩٧٣.

ولما كانت المفتي تمتلك خلفية طبية، فقد ساعدتها المخابرات الإسرائيلية على فتح عيادة طبية أصبحت مزارا للكثير من الفلسطينيين.

ومن خلال عملها كونت علاقات متينة مع كبار رجـال المقاومة الفلسطينية. وفي كل مساء، كانت تعد تقريراً مفصلاً عن جميع ما شاهدته وسمعته، وتترك تلك التقارير في المحلات المتفق عليها مع المخابرات الإسرائيلية. وهذه المحلات تسمى في عالم الجاسوسية (Dead Letter Boxes) مثال ذلك في تواليت مطعم محدد، أو في رواق فندق معين. كما كانت تقوم بإرسال بعض الرسائل بواسطة الشفرة عن طريق جهاز راديو خاص زودتها به الموساد. وقد استمر عمل أمينة المفتي مع المخابرات الإسرائيلية حتى عام ١٩٧٥، حيث انتبهت لها المقاومة الفلسطينية فألقت القبض عليها.

ويدعي المؤلفان، بأن التحقيق معها قد جرى من قبل أفـراد من المقاومة والمخابرات السوفيتية KGB ومخابرات ألمانيا الشرقية، لمدة خمس سنوات، حيث بقيت معتقلة في قبو بالقرب من ميناء صيدا. وبعد مفاوضات طويلة بين الصليب الأحمر الـدولي والمقاومة الفلسطينية، وافقت الأخيرة على إطلاق سراحها وتسليمها لإسرائيل مقابل قيام إسرائيل بإطلاق سراح اثنين من أفراد منظمة التحرير اللذين كان قد حكم عليهما بالسجن المؤبد في إسرائيل.

قامت منظمة الصليب الأحمر بتسليم أمينة المفتي للموساد في قبرص، حيث منحتها الأخيرة هوية جديدة.

[١] – في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين قطع راديو بيروت برامجه وأذاع بيانا لمتحدث عسكري لبناني صادر عن وزارة الدفاع جاء فيه: «في الساعة ٢١,٤٥ من مساء العاشر من آب ١٩٧٣، أقلعت من مطار بيروت الدولي طائرة كرافيل تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط مؤجرة لشركة الخطوط الجوية العراقية، وبعد لحظات ظهرت فجأة طائرتان معاديتان فوق المطار على ارتفاع منخفض فأطلقت مدفعيتنا المضادة

النار عليهما. وبعد دقائق أفاد برج المراقبة أن قائد طائرة الكرافيل أبلغه أن الطائرتين قد أشارتا إليه بالاتجاه معهما جنوبا. وفي الوقت نفسه، كانت دوريات عدة معادية أخرى تحلق فوق مرجعيون وصيدا وصور والدامور وفوق البحر على ارتفاعات متفاوتة. وحين أقلعت دورية من سلاح دفاعنا الجوي من مطار القليعات فور وضوح الوضع، وبعد وصول دورياتنا إلى ما فوق مدينة صور، كانت الدورية الخاطفة وبقية الدوريات المعادية قد اختفت داخل الأراضي المحتلة.

[٢] – تعمدت أن أنقل بالتفصيل ما نشر من تصريحات على لسان مسؤولين عرب ومنهم رئيس وزراء لبنان آنذاك تقي الدين الصلح، وما كتبته الصحافة العربية حول عملية الاختطاف. فقد نشرت «الحياة» في عددها ٨٦٠٧ بتاريخ ١١ أغسطس (آب) ١٩٧٣ خبر الاختطاف تحت العناوين البارزة التالية:

– قرصنة إسرائيلية في سماء بيروت
– مقاتلات معادية خطفت طائرة ركاب لبنانية إلى مطار عسكري ثم أعادتها بعد تفتيش ركابها
– حبش وثلاثة من قادة المقاومة أرجأوا سفرهم فجأة
– الطائرة كانت مؤجرة للعراقيين ومن بين ركابها وزير التخطيط العراقي

«ارتكبت إسرائيل عملية قرصنة جوية فوق مطار بيروت، ألا أنها فشلت في تحقيق هدفها وهو خطف عدد من قادة المقاومة، إذ أن بعض المسؤولين في المقاومة عدلوا في آخر لحظة عن السفر على متن الطائرة المخطوفة.

فقد قامت مقاتلات إسرائيلية مساء أمس بإجبار طائرة ركاب لبنانية مؤجرة للخطوط الجوية العراقية على التوجه معها إلى مطار عسكري إسرائيلي، حيث فتش الركاب من قبل جنود إسرائيليين ولما لم يجدوا الأشخاص الذين تبحث عنهم إسرائيل، أفرج عن الركاب وسمح للطائرة بمغادرة المطار والعودة إلى بيروت».

وتستمر الجريدة في القول: بأنها علمت أنه كان سيسافر على متن الطائرة الدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والسيد صلاح صلاح الرجل الثاني في الجبهة، على طائرة السابعة والنصف، إلا أن حبش تأخر وحدثت عملية تمويه في آخر لحظة فبدل الطائرة و لم يسافر.

وكان سيسافر أيضاً على نفس الطائرة، السيد عبد الوهاب الكيالي عضو القيادة القومية لحزب البعث العراقي الأمين العام لجبهة التحرير العربية، وزوجة شبلي العيسمي الأمين العام المساعد لحزب البعث، وأولادها. إلا أنهم استقلوا طائرة أخرى.

وتابعت الجريدة سردها لتفاصيل الحادث فقالت: «وقد بدأت القصة بعد إقلاع طائرة كارافيل تابعة لخطوط طيران الشرق الأوسط مؤجرة لشركة الخطوط الجوية العراقية، من مطار بيروت في الساعة الثامنة والنصف مساء أمس وعلى متنها ٨٣ راكباً معظمهم من العراقيين، بينهم ١٤ يابانيا، بالإضافة إلى طاقمها المؤلف من ٧ لبنانيين، ثم عادت للهبوط بعد مدة من إقلاعها بسبب وجود حمولة زائدة على متنها. وفي الساعة التاسعة والنصف أقلعت الطائرة ثانية بعد أن أفرغت بعض أمتعنها، وتوجهت نحو بغداد. وفي هذه الأثناء شوهدت طائرتان حربيتان إسرائيليتان فوق المطار، فأطلقت عليها المدفعية المضادة النار. وبعد قليل أبلغ قائد طائرة الكارافيل برج المراقبة في المطار أن الطائرتين أشارتا عليه بالتوجه جنوباً نحو إسرائيل، فانصاع لأوامرها حفاظاً على حياة الركاب. وكان من بين الركاب وزير التخطيط العراقي الدكتور هاشم جواد (كذا) الذي كان في زيارة رسمية للبنان، واثنان من أعضاء جبهة التحرير العربية التي يؤيدها حزب البعث العراقي، هما رضا فرحات وخليل بركات والأخير هو من القيادة القومية للحزب. وعلم أن السيد صلاح صلاح المسؤول الثاني في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد السيد جورج حبش، والنائب الدكتور عبد المجيد الرافعي والسيدة ليلى عقيلته، والسيد حسين عثمان رئيس بلدية بعلبك السابق وعضو القيادة القطرية الحزب البعث العراقي، وأربعة من كبار قادة المقاومة الموجودين في لبنان، كانوا سيسافرون على متن الطائرة التي خطفت إلا أن تأخر النائب الرافعي عن الوصول إلى المطار في الموعد المحدد أنقذه مع رفاقه في آخر لحظة. وفور حصول الحادث، أطفأت الأنوار في المطار لمدة من الزمن، وأنزل الركاب من الطائرة التي كانت في طريقها إلى الإقلاع وتوقفت حركة الإقلاع أو الهبوط مدة ساعتين وربع. وقالت مصادر المطار أن سبع طائرات قد تأخر إقلاعها. وفور ظهور الطائرتين الحربيتين في سماء المطار استنفرت قوات الجيش القريبة منه، وقوات الدرك في داخله، وحضر قادة قوى الأمن الداخلي إلى المطار وبدأوا العمل بسرعة لمعرفة وجهة الطائرة المخطوفة. كما حضر مسؤول في السفارة العراقية وأبلغ مكتب الجبهة العربية بالحادث. واتخذت قيادة الجيش إجراءات

أمن مشددة حول المطار وعلى الشاطئ اللبناني الممتد بمحاذاته تحسباً لهجوم إسرائيلي، وتم الاتصال برئيس الجمهورية ورئيس المجلس ورئيس الحكومة لإعلامهم بالخطف. وعلم أن الرئيس الصلح كان خارج منزله عند وقوع الحادث، وعندما أبلغ به عاد فورا وأجرى عدة اتصالات مع وزراء الداخلية والدفاع والخارجية وسفير العراق.

كما علم أيضا أن لبنان قد طلب من مندوبه في الأمم المتحدة، السيد أدوار غرة تقديم شكوى مستعجلة إلى مجلس الأمن. وأنه سيتم استدعاء سفراء الدول الكبرى اليوم، وطلب عقد اجتماع عاجل لهيئة الهدنة المشتركة.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أمس أن طائرة إسرائيلية مرت فوق مخيم برج البراجنة القريب من المطار كما علم أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقدت اجتماعا طارئا فور حصول الحادث. وقد حاولت السلطات الإسرائيلية نفي وقوع الحادث في البداية. وقال ضابط مسؤول في مطار اللد الدولي أنه لا يعرف عن وجود أية حالة إنذار هناك. لكن عدم صدور نفي فوري ووجود ضباط كبار للتحدث إلى الصحافيين في الليلة التي تعتبر بدء العطلة الأسبوعية في إسرائيل، يوحي بأن هناك عملية رئيسية قيد التنفيذ. وبعد ذلك بقليل عاد المتحدث الإسرائيلي واعترف بعملية القرصنة وبأن الطائرة قد أجبرت على الهبوط في أحد المطارات العسكرية في شمال إسرائيل. وأعلن بعدها إنه تم التصريح لطائرة الكارافيل بالإقلاع في الساعة التاسعة والنصف مساء بعد تفتيشها والتدقيق في أوراق الركاب. ويبدو أن الإسرائيليين قد شعروا بالخيبة بعد تفتيش الطائرة، إذ أنهم لم يجدوا فيها من كان من المفترض أنهم يبحثون عنه. إلا انه علم أن السلطات الإسرائيلية احتجزت أربعة من ركاب الطائرة. وتعد القرصنة الإسرائيلية حادثا ليس له سابقة في تاريخ النزاع العربي – الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن المقاتلات الإسرائيلية قد أسقطت في ٢١ فبراير (شباط) الماضي طائرة من طراز بوينغ ٧٢٧ انحرفت عن مسارها بسبب عاصفة رملية ودخلت المجال الجوي الإسرائيلي. وأسفر الحادث عن مقتل ١٠٨ أشخاص».

وقال بيان آخر لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا): «قامت أربع طائرات صهيونية في الساعة الثامنة و٤٥ دقيقة من مساء اليوم بالتصدي لطائرة مدنية من طراز كارافيل – طيران الشرق الأوسط – ومستأجرة قبل ساعات من قبل شركة الطيران العراقية وذلك بسبب تأخر طائرة شركة الخطوط الجوية العراقية القادمة

من لندن. وقد أمرت السلطات الصهيونية الطائرة المدنية فور إقلاعها الامتثال لأوامرها وأجبرتها على الهبوط في مطار حيفا العسكري.

ويقول أحد ركاب الطائرة أن الطائرات الصهيونية الأربع قد ظهرت فور إقلاع الطائرة وقريبا من بيروت. وقد اتصل قائد الطائرة فور أن أمر بالامتثال لتوجيهات الطائرات المعادية لبرج المراقبة بمطار بيروت الدولي وأخبره بأنه أمر من قبل طائرات مجهولة بالتوجه إلى جهة غير معروفة. وفور هبوط الطائرة في مطار حيفا العسكري، اقتحم الجنود الصهاينة الذين كانوا ينتظرون هبوط الطائرة أبواب الطوارئ وهم يشهرون رشاشاتهم وطلبوا من الجميع رفع الأيدي فوق رؤوسهم ثم أمروا الرجال بالهبوط بينما أبقوا على النساء تحت حراسة مشددة للغاية. ولدى هبوط الركاب من رجال على أرض المطار كانت هناك سيارات عسكرية بانتظارهم بينما كان عدد من المسؤولين الصهاينة يقف قريبا من الطائرة. وقد نقل الركاب إلى أحد المباني في المطار وبدأ بعض المحققين بالتحقيق معهم.

وكان من ضمن الأسئلة التي وجهت إليهم: هل بينكم فلسطينيون؟ هل تعرف فلسطيني؟ ثم أسئلة أخرى تتعلق بشخصيات الركاب وأعمالهم وعناوينهم، وسئل البعض إذا كانت لهم علاقة بالمقاومة الفلسطينية. لكن السؤال الذي أثار انتباه الركاب بشكل أكبر هو ما إذا كانت طائرة عراقية قد أقلعت من مطار بيروت قبل ذلك أو أن هناك طائرة عراقية سوف تقلع بعد ذلك، الأمر الذي أثار تكهنات بأن الطائرة المخطوفة ربما لم تكن هي المقصودة. واما الطائرة المقصودة فهي عراقية.

كان ذلك بيان وكالة الانباء الفلسطينية كما نشرته جريدة (المحرر) اللبنانية في عددها ٣١٥٥ الصادر يوم ١٩٧٣/٨/١١.

وتستمر الجريدة في سرد تفاصيل الحادث على لسان بعض المسافرين على النحو التالي:

- قال وزير التخطيط العراقي جواد هاشم، الذي غادر المطار يرافقه السفير العراقي، إن الطائرة أنزلت في مطار يعتقد أنه عسكري إذ أن مدارجه غير مجهزة. وقسم الإسرائيليون الركاب إلى ذكور وإناث ووزعوا كل ثلاثة منهم على سيارة أتوبيس، وجرى تحقيق مع كل راكب على حدة. وقال الوزير العراقي إن السؤال الأساسي كان الاسم والسن والمهنة والجنسية. وقال ان التحقيق الإسرائيلي قد

حدد هوية كل راكب. وكان الركاب يعزلون فور الانتهاء من التحقيق معهم. وأضاف إن الإسرائيليين عرفوا هويته وإنه لا يستطيع أن يحدد فيما بعد إذا كانوا يبحثون عن شخصية فلسطينية معينة في الطائرة.

- قال راكب عراقي من أعضاء نقابة معلمي العراق، إن ما مر بنا هذه الليلة كان أمرا لا يصدق. لقد ولدنا من جديد، وفي بداية الأمر عاملنا الإسرائيليون بقوة وركزوا تحقيقاتهم علينا وكان واضحا إنهم يبحثون عن أشخاص معينين كانوا يعتقدون أنهم في الطائرة.
- لوحظ وجود سيدة عراقية مصابة بجرح في جبهتها. وقالت إنها أصيبت بشظية زجاج خلال تكسير النافذة من قبل الإسرائيليين.
- قال النائب عبد المجيد الرافعي إن العملية كانت فاشلة وهي تشكل نكسة إعلامية ضد إسرائيل. وقال أن الظاهر من خلال التفاصيل هو أن إسرائيل كانت تقصد غير الركاب.

[٣] - نشرت جريدة «الثورة» في عددها ١٥٣٠ بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٢ تغطية إخبارية تحت العناوين التالية:

- استنكار واسع للقرصنة الصهيونية
- ركاب الطائرة العراقية يروون حادث القرصنة
- إجراءات إرهابية ضد الركاب في المطار الصهيوني
- منظمات الطيران المدني العربية والدولية والأوساط الرسمية والشعبية تستنكر الجريمة الصهيونية

وجاء في التفاصيل: أثارت عملية القرصنة الصهيونية ضد طائرة الركاب المدنية المؤجرة للخطوط الجوية العراقية حملة استنكار واسعة بين الأوساط والهيئات الرسمية والشعبية العربية والدولية.

وأصدرت منظمات الطيران المدني العربية والدولية وأوساط رسمية وشعبية أخرى بيانات نددت فيها باختطاف طائرات العدو لطائرة الكارافيل المدنية من الأجواء اللبنانية إلى قاعدة عسكرية صهيونية في الأرض المحتلة أثناء رحلة لها من بيروت إلى بغداد مساء الجمعة الماضي وعلى متنها ٧٤ راكبا بينهم الدكتور

جواد هاشم وزير التخطيط، إضافة إلى طاقمها المؤلف من ٧ أشخاص واحتجازها حتى الساعة الواحدة من صباح يوم السبت. وقد أجرت الحكومة العراقية على أثر الحادث الإجرامي الصهيوني، اتصالات فورية بالسكرتير العام للأمم المتحدة مطالبة بالتدخل الفوري لإطلاق سراح الطائرة».

وتستمر الجريدة بسرد تفاصيل الحادث كما بثته وكالة الأنباء الفلسطينية وما رواه ركاب الطائرة. ويبدو أن بعض الركاب قد أفاض في تفاصيل الحادث، بحيث صرحت مواطنة عراقية بأنها رأت كيف إن جنديا إسرائيليا ضرب أحد العراقيين بأخمص سلاحه، وكيف أن سيدة أخرى جرحت وثالثة أغمي عليها، إلى غير ذلك من المشاهد المتصفة بالعنف والضرب.

ونقلت الجريدة أيضا النص الكامل لتصريح صادر عن ناطق رسمي. جاء في إحدى فقراته:

في الوقت الذي قامت فيه حكومة الجمهورية العراقية بالإجراءات الفورية اللازمة والضرورية في نطاق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والاتصالات الدولية لمواجهة هذا العمل الإجرامي الذي يشكل عدوانا صارخا وانتهاكا فاضحا لمبادئ الأمم المتحدة وأهدافه ولقواعد القانون الدولي وأعرافه، فأنها تعلن احتفاظها بكامل حقوقها في ما ستتخذه من إجراءات رادعة لهذا العدوان وأمثاله من أعمال القرصنة والاستهتار بشرعية الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية، الأمر الذي عرض وما يزال يعرض للخطر لا أمن واستقرار المنطقة العربية وحسب، بل أمن العالم وسلامه كذلك.

وأسهبت الجريدة في صفحاتها الأخرى في شرح حملات الاستنكار العربية والدولية، فقالت بأن محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية قد عقد اجتماعا في مقر الجامعة وتدارس «الموقف الخطير». واتخذ قرارات هامة بشأن إرسال برقيات استنكار إلى الأمم المتحدة والى السكرتير العام للمنظمة الدولية للطيران المدني مبينا فيها ضرورة اتخاذ إجراءات رادعة ضد العدو الصهيوني لأن استمرار هذا العدو في سياسة العدوان والاحتلال والإرهاب، يشكل اعتداء على مصالح الشعوب وحريات الأفراد وسلام العالم.

[٤] – نشرت جريدة (الحياة) في عددها المرقم ٨٦١١ الصادر في ١٩٧٣/٨/١٥

الخبر التالي تحت عنوان: «الصلح: نجحت مخابراتنا، ونحن أوعزنا لحبش بعدم صعود الطائرة» وجاء فيه ما نصه: «خلال المأدبة التي أقامها السيد حبيب المطران في منزله مساء أمس، جرت الدردشة التالية بين الرئيس تقي الدين الصلح والنائب أحمد أسبر حول حادثة خطف الطائرة اللبنانية.

قال الصلح: شفت كيف استخباراتنا ها لمرة نفعت؟

أسبر: كيف؟

الصلح: مين فكرك قال لجورج حبش حتى ما يطلع بالطيارة (ثم أشار بإصبعه دلالة على أنه هو الذي أوعز لحبش بذلك).

أسبر: طيب وكيف بتضحو بالوزير العراقي وتخلوا يطلع بالطيارة؟

الصلح: هيدا تخطيط حتى نوهم الإسرائيليين إنو في شخصيات بالطيارة

أسبر: صار في مناحة بإسرائيل وعمال يطالبوا باستقالة موشي دايان بعد هالعملية.

الصلح: مثل ما طالبوا بلبنان باستقالة صائب بك بعد عملية فردان عمال يطالبوا بإسرائيل باستقالة دايان لأنهم اعتبروا عملية الطائرة فردان ثانية ونحن أخذنا بثأر صائب بك.

ويقصد الصلح بعملية فردان تلك العملية التي قام بتنفيذها بعض عناصر المخابرات الإسرائيلية عام ١٩٧٠ وهاجموا خلالها منازل عدد من قادة المقاومة الفلسطينية في شارع فردان ببيروت واغتيالهم جميعاً ومن ضمنهم الشاعر كمال ناصر.

[٥] – الصفحة ١٩٢ – ١٩٣ ضمن الفصل الثامن من كتاب:

EVERY SPY A PRINCE لمؤلفيه DAN RAVIV & YOSSI MELMAN

الفصل التاسع عشر
الزنزانة رقم ٧

التنمية الانفجارية!

الزمن يونيو (حزيران) ١٩٧٣. موارد العراق في ازدياد نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

الوزراء من أعضاء مجلس قيادة الثورة يتسابقون في مفاتحة وزارة التخطيط لزيادة المبالغ المخصصة لمشاريعهم دون دراسات للجدوى الاقتصادية. وعندما ترفض الـوزارة طلبا لهم يلجؤون إلى إصدار قرارات من المجلس.

مفهوم التنمية العلمية المتوازنة أصبحت ترافقه مفاهيم جديدة لم أجد لها مقابلاً في قواميس الاقتصاد.

«التنمية الانفجارية» مفهوم جديد، بل عبارات غير مفهومة يرددها بعض أعضاء المجلس في خطبهم واجتماعاتهم، موجهين التهم للفنيين في وزارة التخطيط. و«المتعلمين في الخارج» يدعون بان هؤلاء يعرقلون مسيرة التنمية.. التنمية الانفجارية.

في هذه الفترة، كان صدام رئيسا لمجلس التخطيط. وكنت ألجأ إليه لصد هذه «الهجمات القيادية» على الوزارة. غير أن بعض الوزراء

يلجؤون بدورهم إلى رئيس الجمهورية ليحاولوا تمرير مقترحاتهم «التنموية» «الانفجارية».

لقد وضعتني هذه التصرفات في وضع محرج جدا. فإن شكوت تلك التصرفات لصدام، ربما أكون خلقت حساسيات بينه وبين البكر. وان سكت عنها سأكون قد ساهمت في هذه الفوضى الاقتصادية.

كانت الموازنة بين هذين الاختيارين صعبة ودقيقة، وتحتاج إلى جهد كبير لتفادي نقاط الخلاف بين البكر وصدام.

ومما زاد في تعقيد المسألة، إن لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات التي كان يرأسها صدام ويدير شؤونها عدنان الحمداني عضو القيادة القطرية بدأت تحصر الكثير من الصلاحيات الاقتصادية بيدها بحيث أصبحت المشاريع النفطية الكبرى، وجميع مشاريع شركة النفط الوطنية، وإحالة المقاولات الكبرى، من اختصاص تلك اللجنة.

ومن خلال موقعه القيادي أولاً، وعلاقته الخاصة بصدام ثانيا، بدأ الحمداني يوجه الفنيين في وزارتي النفط والتخطيط ويوكل إليهم مهمات لا علم للوزيرين المختصين بها ولا سلطان لهما عليهم.

كل ذلك دفعني إلى تقديم دراسة مفصلة إلى مجلس قيادة الثورة، من خلال صدام حسين، بعنوان: «نحو سياسة اقتصادية جديدة». وقد تضمنت تلك الدراسة تفاصيل دقيقة عن الوضع الاقتصادي آنذاك، منبها إلى مخاطر المفهوم الجديد: التنمية الانفجارية، ومبينا إن التنمية الحقيقية يجب أن تسعى إلى تحقيق أفضل معدل للنمو الاقتصادي وليس بالضرورة أعلى معدل، محذرا بأن السير في هذا الطريق العشوائي السريع قد يجر البلاد، في غضون السنوات العشر القادمة، إلى مواجهة معدلات عالية للتضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، وقد يؤدي ذلك،

إلى اختلال في التوازن الاقتصادي. إلى غير ذلك من مبادئ الاقتصاد المعروفة.

درس مجلس قيادة الثورة ذلك التقرير – أو هكذا قيل – وأحيل إلى القيادة القطرية وجهات نظر حزبية أخرى. ولم أسمع عنه شيئا بعد ذلك. بينما استمر الحال في طريق التنمية الانفجارية. وعندما عيل صبري ولم أعد أحتمل الضغوط النفسية، ذهبت إلى صدام حسين لأخبره بأن أفضل شيء، في هذه المرحلة، هو تعيين أحد أعضاء القيادة القطرية وزيرا للتخطيط وتعييني – إن رغب هو بذلك – سفيرا خارج العراق، لأسباب عائلية.

وزير خارجية مع وقف التنفيذ

الزمن نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤: في الحادي عشر من هذا الشهر والساعة تقارب الحادية عشرة صباحا، وأنا منهمك في مفاوضات مع بعثة من البنك الدولي، وإذا بالهاتف الحكومي يرن. لم أجب في بادئ الأمر. استمر جرس الهاتف يرن ويرن ويرن. التقطت سماعة الهاتف. المتحدث على الطرف الآخر هو أمين سر مجلس قيادة الثورة، شفيق الدراجي يطلب مني التوجه فورا إلى القصر الجمهوري لأمر هام.

أنهيت اجتماعي مع البعثة، وتوجهت إلى القصر الجمهوري، حيث التقاني الدراجي مبتسماً ويقول بالحرف الواحد: أهلاً بوزير الخارجية الجديد.

– ماذا تقول يا شفيق.. سألته وأنا أحاول إخفاء ارتياحي لهذا الخبر الذي لو صدق لكان فيه حل للضغوط النفسية التي كنت أعاني منها في علاقتي كوزير للتخطيط مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة من الوزراء.

لم يكشف الدراجي كثيراً عما يعرفه، بل أشار لي وبطريقته الخاصة في الأدب الجم، بأن مجلس قيادة الثورة قد عقد اجتماعاً مطولا مساء اليوم السابق وصباح هذا اليوم واتخذ عددا من القرارات ذات الأهمية القصوى، ومنها قرار إجراء تعديل وزاري شامل سيذاع في المساء، ولكيلا يفاجأ الوزراء ممن يشملهم التعديل الوزاري، ها أنا أقوم بإبلاغهم على غير عاداتنا السابقة، حيث كان الوزراء يفاجئون بتغير مواقعهم أو إعفائهم منها دون علم مسبق.

واستطرد الدراجي قائلاً: أن من شأن القرارات الجديدة إعادة تنظيم «ضوابط الدولة ومفاتيحها» مع تحديد واضح لصلاحيات الوزراء وصلاحيات رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة.

بعد «استراحة» قصيرة في مكتب أمين سر مجلس قيادة الثورة، عدت إلى وزارة التخطيط. كانت الساعة قد قاربت الواحدة بعد الظهر، و لم يبق من ساعات الدوام الرسمي سوى ساعة واحدة. سارعت فيها إلى عقد اجتماع مع كبار موظفي الوزارة لأعلمهم بأني سأعين في «موقع آخر» في القريب العاجل، دون إخبارهم أن الموقع هو وزارة الخارجية.

بعد ذلك بدأت جمع أوراقي وتصفية المعاملات المتبقية على مكتبي. وعند الساعة الثانية بعد الظهر تقريباً رن جرس الهاتف الحكومي. رفعت السماعة. كان المتحدث يحيى ياسين رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والمسؤول عن صياغة المراسيم الجمهورية.

– دكتور.. في الساعة الثامنة من مساء اليوم ستذاع مراسيم جمهورية من شأنها تغيير مواقع المسؤولية لبعض الوزراء. موقعك سيتغير.. وقد طلب مني رئيس الجمهورية إبلاغك حتى لا تفاجأ بالتغير.

شكرته على إعلامي الخبر، و لم أقل له شيئا عن حديثي مع أمين سر مجلس قيادة الثورة.

بقيت في مكتبي حتى الرابعة بعد الظهر حتى أنهيت جميع المعاملات وغادرت إلى منزلي منتظرا إذاعة المرسوم الجمهوري بتعييني وزيراً للخارجية.

كنت أعتقد أن المنصب الجديد هو الخطوة الأولى نحو السفارة، فقد سبقني في ذلك وزراء الخارجية، فعبد الكريم الشيخلي أصبح ممثلا للعراق في الأمم المتحدة. ومرتضى سعيد عبد الباقي عين سفيرا لدى أسبانيا.

في الساعة الثامنة مساء أذيعت المراسيم الجمهورية. تعديل وزاري كبير وتغيير في مواقع المسؤولية مع إسناد وزارات مهمة لأعضاء من مجلس قيادة الثورة.

لم يكن أسمي بين الـوزراء الجـدد، بل أعفيت من منصب وزير التخطيط وعينت عضوا في مجلس التخطيط مع احتفاظي بمنصبي كمستشار في مجلس قيادة الثورة (مكتب الشؤون الاقتصادية). و لم أعين سفيرا كما كان الاتفاق مع صدام حسين.

بعد أسبوعين من مباشرتي في وظيفتي الجديدة دعاني شفيق الدراجي على العشاء في منزله، كنا لوحدنا، وفي تلك الخلوة شرح لي الملابسات التي رافقت تعييني في منصبي الجديد كعضو في مجلس التخطيط بدلا من وزارة الخارجية، وقال أن البكر كان قد اقترح تعييني وزيرا للخارجية وإسناد وزارة التخطيط وكالة للدكتور سعدون حمادي مع ابقائه وزيرا للنفط ورئيسا لشركة النفط الوطنية. حصلت موافقة صدام على ذلك، وسجل ذلك مع قرارات أخرى في محضر اجتماع مجلس قيادة الثورة.

ويبدو أن ترتيبا آخر لموقع المسؤول قد حصل بعد اجتماع ثنائي بين البكر وصدام في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤، ولم يعلم بذلك، أي شفيق، إلا بعد إذاعة المراسيم الجمهورية من الإذاعة.

واسترسل شفيق في تحليله لأسباب هذا التبدل المفاجئ ليعزوها إلى رغبة صدام حسين في السيطرة الكاملة على القطاع النفطي والتخلص من سعدون حمادي الذي كان يعتبر من العناصر المشاكسة أولا والموالية للبكر ثانيا. وكذلك تشديد قبضته على كامل القطاع الاقتصادي عن طريق تعيين صديقه «المخلص» عدنان الحمداني وزيرا للتخطيط مع ابقائه سكرتيراً عاماً للجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات. وبتعبير آخر، جاءت التشكيلة الوزارية الجديدة تلبية لرغبات صدام حسين في زرع الموالين له في المناصب والمفاتيح الأساسية للدولة، كخطوة أولى من خطوات تخطيطه بعيد المدى في تحقيق ثلاثة أهداف هامة:

الهدف الأول، إكمال السيطرة تدريجياً على العراق بأجمعه دون منازع أو رقيب.

الهدف الثاني، التخلص من البكر بحجة تخفيف العبء عنه في إدارة شؤون الدولة.

أما الهدف الثالث فهو التخلص من أعضاء القيادة القطرية من الحزبيين القدامى وذلك بإسناد مناصب وزارية لهم ينشغلون بها مع احتمال ارتكابهم أخطاء في عملهم أو استغلال نفوذهم مما يمهد الطريق للتخلص منهم بسهولة، كما حصل فعلا مع الدكتور عزت مصطفى، تايه عبد الكريم، نعيم حداد، عبد الله سلوم السامرائي، سعدون شاكر وآخرين كثيرين.

مركز اتخاذ القرار

في اليوم التالي للتغيير الوزاري، أي ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني)، باشرت عملي في مبنى المجلس الوطني في غرفة مجاورة لمكتب صدام حسين.

و لم أعترض على هذا التعيين، بل لم يكن بالإمكان الاعتراض. كيف يعترض أي إنسان على تعيين أقرته القيادة. التعيين الذي تنسبه القيادة أمر نهائي ولا اعتراض عليه.

بعد أيام استدعاني صدام إلى مكتبه ليقول:

- دكتور تعيينك سفيرا لم يبحث في القيادة.. أنت الآن مستشار لي.. تجلس هنا بالقرب من مكتبي.. وأنت تعرف جيدا أين هو مركز القيادة.. ومركز اتخاذ القرار.. السفارة ليست مهمة.. ولكن إذا كنت راغبا في ذلك، خلافا لرغبتي، فسأنظر في ذلك مستقبلا.. وبالمناسبة، أية سفارة في ذهنك؟

- جنيف.. يا سيادة النائب..هذه ليست سفارة، بل ممثلية العراق في الأمم المتحدة ولا تحتاج إلى موافقة الحكومة السويسرية.

خرجت من مكتب صدام بعد أن وعدني في النظر بالأمر، واستمزاج رأي البكر.

مضت ستة شهور. و لم أسمع عن سفارة جنيف أي شيء. ومضت ستة شهور أخرى و لم أسمع من صدام إن كان قد «استمزج» رأي البكر في الموضوع.

وجاء عام ١٩٧٦. ومضت منه عدة شهور... وفي ظهيرة أحد الأيام اتصل بي عدنان الحمداني ليخبرني بأن «السيد النائب» فاتح الرئيس

البكر حول موضوع تعييني في جنيف، غير أن الرئيس لم يوافق وعين زوج ابنته منذر المطلك في ذلك المنصب. لذلك فالأفضل الاستمرار في عملي مستشارا في مجلس قيادة الثورة وفي مجلس التخطيط لفترة.

وهكذا كان دوام يومي، دراسات عديدة، مقترحات متفرقة في جو وظيفي خانق. وإجراءات أمنية مشددة في مبنى المجلس الوطني، حيث مكتب صدام ومكاتب أخرى مثل مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب الشؤون القانونية وسكرتارية لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات.

الإجراءات تزداد شدة يوما بعد يوم

في هذا الوقت كان الدكتور فوزي القيسي وزيراً للمالية. وكانت تربطني به علاقة صداقة تعود إلى أعوام دراستي في كلية التجارة والاقتصاد. وقد توطدت تلك العلاقة منذ الأيام الأولى لاستيزاري عام ١٩٦٨. وعندما لاحظ الدكتور القيسي عدم ارتياحي من العمل في مجلس قيادة الثورة، اقترح علي وظيفة خارج العراق هي رئيس صندوق النقد العربي في أبو ظبي.

ترددت بعض الشيء لأسباب عديدة أهمها إن مقر الصندوق في مدينة لا تتوفر فيها وسائل الدراسة لأبنائي، وليست فيها حياة ثقافية. ثم أن الصندوق لم يكن قد أسس بعد، فليس فيه مكاتب ولا موظفون. مجرد اتفاقية عربية لإنشاء الصندوق، وعلى الشخص الذي يعين رئيسا له القيام بتأسيس الصندوق من نقطة الصفر في مدينة باهظة التكاليف وتفتقر إلى الكفاءات والكوادر الفنية.

ولكن الدكتور القيسي، بشخصيته المحببة استطاع إقناعي بقبول المنصب من حيث المبدأ، بل نصحني بقبوله قائلاً بأن من الضروري

الابتعاد عن العراق فترة من الزمن لما بيني وبين بعض أعضاء القيادة، وبالأخص طه الجزراوي وحكمت العزاوي وزير الاقتصاد آنذاك من حساسيات. فقبلت الفكرة. وتم ترشيحي للمنصب، ووافق مجلس قيادة الثورة على ذلك.

وقبل أن أغادر العراق يوم ٦ مايو (أيار) ١٩٧٧، ملتحقاً بعملي في رئاسة صندوق النقد العربي في أبو ظبي، ذهبت لتوديع صدام حسين والاستماع منه الى ما يريده من المؤسسة الاقتصادية العربية الوليدة والدولة التي تستضيفها. كانت نصائح صدام لي ووصاياه تكاد تنحصر في جملة واحدة: علي أن أنظر للمسؤولين الاماراتيين من فوق، أي نظرة متعالية تؤكد شموخ العراق! دون اعتبار الى أن هؤلاء المسؤولين هم أشقاء قبل كل شيء.

دعوة للموت

بعد سنتين تقريباً، وعلى وجه التحديد صباح السبت ١٩٧٩/٧/١٧ أذاع راديو الإمارات أخبارا خطيرة عن إجراء تغييرات في القيادة العراقية: أحمد حسن البكر يستقيل لأسباب صحية. صدام حسين يعين رئيسا لمجلس قيادة الثورة، رئيسا للجمهورية، رئيسا للوزراء، أمينا عاما للقيادة القطرية لحزب البعث، قائدا عاما للقوات المسلحة، وسلسلة أخرى من التعيينات. وفي يوم ٢٩، وفي الساعة العاشرة صباحا، وأنا في مكتبي في الصندوق، دخلت السكرتيرة لتقول بأن شخصا من السفارة العراقية في أبو ظبي يريد مقابلتي لأمر عاجل. و لم يكن ذلك الشخص سوى مسؤول المخابرات العراقية في السفارة. جاء ليخبرني بأنه تسلم برقية من بغداد تقول بأن السيد الرئيس يدعوني لزيارة بغداد للاستشارة في بعض الأمور الاقتصادية. لذلك فإنه يريد إبلاغي بمضمون تلك البرقية وتحديد موعد سفري.

شكرته ورددت عليه بأنني سأتصل هاتفيا بالرئيس لأعرف منه حقيقة الأمر.

بقيت برهة أتساءل مع نفسي. لماذا هذه الدعوة المفاجئة. أحقا هي برقية من رئيس الجمهورية، أم من رئيس المخابرات برزان التكريتي؟ ثم إذا كان رئيس الجمهورية هو الذي يدعوني، فلماذا لم يأت الإشعار البرقي من وزارة الخارجية إلى السفير العراقي؟

تساؤلات عديدة وهواجس كثيرة من هذه الدعوة. لماذا؟ لست أدري. ولكني شعرت بأن الأمر غير طبيعي. وعليه لا بد من الاتصال بصدام حسين شخصيا. اتصلت بالقصر الجمهوري ببغداد، فقيل لي أن الرئيس غير موجود، وحولت المكالمة إلى برزان التكريتي. الذي كان في منتهى الرقة في سلامه ورده. وعندما أشرت لالتزاماتي الرسمية وضيق الوقت، رد برزان بكل مجاملة: «أخذ وقتك في العودة».

على الرغم من مجاملة برزان، لم يطمئن قلبي. المجاملات هي للتطمين، وهي أسلوب متعارف عليه في دوائر المخابرات.

و لم تمض سوى أسابيع قليلة على ذلك الاتصال، وإذا بوكالات الأنباء تنقل أخبار سلسلة التصفيات التي جرت في بغداد يوم ١٩٧٩/٨/٢١. حيث أعدمت مجموعة من أعضاء القيادة القطرية من بينهم عدنان الحمداني وأصدقاء له ووزراء ومدراء عامون عملوا معه، بتهمة التآمر على حياة صدام حسين.

سمعت هذا الخبر، وأنا في لندن اقضي إجازة الصيف. وحمدت الله أنني لم أذهب في حينه لبغداد تلبية لـ «دعوة» الرئيس! غير أن قلقي أخذ في الازدياد. وعادت التساؤلات في مخيلتي مرة أخرى. هل أتوجه إلى بغداد في هذا الجو المشحون؟ أم أنتظر فترة؟ وفي خضم هذه

التساؤلات قررت الاتصال بالدكتور فوزي القيسي وزير المالية وكان وقتها في باريس للمعالجة لأستشيره ولأتبين منه ما إذا كان على علم بدعوة الرئيس لي.

كان رد الدكتور القيسي بعد أن أعلمته بالأمر «هؤلاء قد يضمرون لك شراً» واستمر قائلاً: «إذا لم يكن عندك ما تخافه، فتوجه إلى بغداد لأن عدم ذهابك قد يفسر بأنك تتخذ مواقف معادية من العهد الجديد، وقد يؤدي ذلك إلى إلغاء تعيينك في صندوق النقد العربي مما يعني أما العودة إلى بغداد أو اللجوء إلى بلد آخر».

بعد ذلك بأسبوعين، غادرت لندن إلى بلغراد لحضور الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي وعلى أمل لقاء الدكتور القيسي لبحث مسألة سفري لبغداد بشكل أكثر تفصيلا.

ولم يأت الدكتور القيسي حيث توفاه الأجل في المستشفى بباريس.

عدت إلى أبو ظبي في أواخر سبتمبر (أيلول) ١٩٧٩، ولم يمض على العودة بضعة أيام وإذا بمسؤول المخابرات العراقية يزورني، كعادته، على غير موعد ليستفسر عن موعد زيارتي لبغداد، مما دفعني إلى تحديد الثامن عشر من أكتوبر (تشرين الأول) موعدا للزيارة.

وكإجراء احترازي، جعلت من زيارتي إلى بغداد وكأنها مهمة رسمية. فشكلت وفداً من أعضاء الصندوق لمصاحبتي. إذ قلت لنفسي إنه من الصعب اعتقالي وأنا رئيس وفد رسمي. أو على الأقل في حالة اعتقالي، سيكون الخبر معروفاً ويصعب إخفاؤه.

في يوم الخميس ١٩٧٩/١٠/١٨ توجهت مع الوفد إلى مطار أبو ظبي، وكان السفير العراقي محمد جاسم الأمين ومعه مسؤول

المخابرات العراقية، ينتظران في صالة التوديع، وكأنهما يريدان التأكد من أنني سأغادر فعلاً إلى بغداد وليس إلى جهة أخرى.

جلسنا في الصالة نتحدث بانتظار موعد الإقلاع. وهنا جاء موظف التشريفات ليقول بأني مطلوب على الهاتف. كان المتحدث ولدي عمر، ولم يكن قد بلغ الثامنة من عمره، يريد توديعي وليحذرني في ذات الوقت من السفر لأنه قد شاهد حلماً في الليلة السابقة.

- سألته بم حلمت يا عمر؟ قال: حلمت أنك بمجرد وصولك إلى بغداد فإن صدام حسين سيقتلك بالرشاشة! وبدأ عمر يتوسل أن أؤجل سفري ويحذر منه.

وأقولها صراحة، أنه لولا الحياء، ولولا وجود الوفد، لكنت قد ألغيت السفر. ولكن، مع ذلك طمأنت عمر وودعته. وأقلعت الطائرة.

في مطار بغداد وجدت في استقبالي وزير المالية ثامر رزوقي الشيخلي ومحافظ البنك المركزي العراقي حسن النجفي وثلاثة شبان آخرين لم أعرفهم وكان ما يميزهم شواربهم المهدلة! وفي صالة الاستقبال، اقترب مني أحدهم ليقول: دكتور.. خصصت لكم بأمر من الأستاذ برزان سيارة خاصة إضافة إلى السيارة التي خصصها وزير المالية.

وبادرت السيد رزوقي، استفسر منه عن سبب دعوتي، وإذا كان يعرف ماذا وراءها. وكم كانت خيبة أملي كبيرة عندما قال بأنه يجهل الدعوة وما وراء الدعوة.

ومن المطار اتجهنا إلى فندق بغداد ضيوفاً على الحكومة العراقية.

كان يوم وصولنا يوم الخميس، لذلك فقد اتفقت مع وزير المالية على زيارته صباح يوم السبت في مكتبه. ومن هناك اتصلت ببرزان

التكريتي رئيس جهاز المخابرات لأعلمه بوجودي ولأشكره على تخصيص سيارة خاصة لي ولأستفهم عن موعد مقابلة صدام حسين لتقديم المشورة التي استدعيت من أجلها، لأنني أريد العودة وبسرعة إلى أبو ظبي لحضور اجتماعات مجلس إدارة الصندوق.

وبشيء من الاعتذار قال برزان: دكتور.. أن بقاءك في بغداد يجب أن يستمر إلى حين انتهاء الأمور المطلوبة!

وهنا رأيتني أتساءل. ولكن ما هي الأمـور المطلوبة؟ ولم أسمع الجواب.

وكما تقضي التقاليد، توجهت إلى القصر الجمهوري للتوقيع في سجل الزيارات. وأنا أحدث نفسي كم مسؤول عراقي وقع في هذا الدفتر... ليقع في فخ المخابرات وينتهي به الأمر إلى السجن أو الإعدام؟

كذلك التقيت بحامد حمادي، السكرتير الشخصي لصدام حسين. وقدمت له بعض الهدايا التي كنت قد جلبتها لصدام: ساعة يدوية، وبضعة أربطة عنق من ماركة «ليونارد» المفضلة لديه. ثم استفسرت منه عن موعد مقابلتي لرئيس الجمهورية.

بدا الاستغراب على حامد: أي موعد.. لم يحدد لك موعد.. الرئيس مشغول طوال الأيام العشرة القادمة. كما أوضح لي حامد بأنه كسكرتير لصدام لا علم له حول مسألة استدعائي للمشورة.

أكدت له بأن قدومي إلى بغداد هو بناء على برقية من «الرئيس» وصلت إلى مسؤول المخابرات في سفارتنا في أبو ظبي.

ولكن أي رئيس؟ سأل حامد. قد يكن المقصود رئيس المخابرات!

وهنا زاد يقيني بأن أمراً ما قد دبر. وقد وقعت في فخ المخابرات. غادرت القصر الجمهوري. كانت الساعة قد قاربت الثانية ظهراً، وتوجهت حيث أقام وزير المالية ومحافظ البنك المركزي دعوة غداء لي والوفد المرافق. وفي اليوم التالي، كررت الاتصال ببرزان. وقيل لي بأنه غير موجود وسيتصل بي في وقت لاحق. وكان واضحاً لي أنه بذلك لا يريد الحديث معي طبقاً لأساليب المخابرات المعروفة.

اختطاف في وضح النهار

وفي الساعة الثالثة بعد الظهر، قام بزيارتي في غرفتي بالفندق اثنان من موظفي المخابرات وطلبا مني مرافقتهما لجهة لم يحدداها. وعندما أخذت أستفسر وأتلكأ بالذهاب، شهر أحدهما مسدساً. وبعد سيل من الشتائم، قال: من الأفضل أن تأتي معنا. وهكذا خرجت منصاعاً دون أن أتمكن من إعلام أي أحد بما حصل أو أني مغادر ومع من.

قادني ضابط المخابرات بسيارته إلى دار خلف «سينما النصر» التي تقع في قلب العاصمة وتطل على شارع من أهم شوارع بغداد التجارية: شارع السعدون.

ويبدو أن هذه الدار عبارة عن محطة انتقال. فهناك شد الوثاق حول عيني. وبلغني الشخص الذي يتولى إعطاء الأوامر، إن اسمي أصبح الآن حسن عبد الرضا. وعلي أن أرد على هذا الاسم ولا أفصح لأحد عن هويتي أو اسمي الحقيقي لأي حارس أو مسؤول في المكان الذي أنا فيه. وقادني أحد الحراس في جولة طويلة بين صعود وهبوط. والاتجاه إلى اليمين واليسار. ربما استغرقت الجولة دقائق، ولكني شعرت كأنها دهرا لأجدني فجأة أقف ويفك عن عيني الرباط لأرى نفسي أمام زنزانة كتب عليها رقم ٧. فتح بابها وأدخلت فيها ومن ثم أوصد الباب.

كان من الطبيعي أن ألتفت حولي متفحصاً عالمي الجديد. كانت الزنزانة عبارة عن غرفة مساحتها أربعة أمتار مربعة. بدون شبابيك أو أثاث على الإطلاق. ومعبأة برائحة البول. ويتسلل إليها نور خافت من مصباح «فلورسنت» معلق في السقف.

بعد حوالي نصف ساعة، أو هكذا بدا لي، فتح الباب مرة أخرى وسلمني الحارس بيجاما نوم كانت جديدة. وأخذ ملابسي وما كان معي: حقيبة يد وساعة. ومرة أخرى، بعد نحو نصف ساعة، فتحت الباب ليسلموني فراشا من الإسفنج وإناءً فيه ماء. وعندما أحضروا الطعام، اعتذرت عن قبوله.

كانت ليلة طويلة، لم أذق فيها طعم النوم. والأفكار والاحتمالات تتطارد في ذهني.

في الصباح قدم لي الشاي، ومرة أخرى رفضت شربه، وذلك خوفا من أن يكون قد دس فيه مخدر، أو ما يشبه ذلك، وقدمت لي ملابسي وطلبوا مني الاتصال بعائلتي لتطمينها. كما اتصلت بناء على طلبهم بالدكتور صاحب ذهب، عضو الوفد المرافق لي للعودة لمقر عملهم دون انتظاري. واقتدت بعد ذلك إلى بناية المخابرات العامة، وكانت بناية «الحياة» في كرادة مريم، القريبة من القصر الجمهوري.

ومن غرائب الصدف، أنني اشتريت هذه البناية من أموال الخطة الاقتصادية لتكون مقراً للمخابرات. وقد أشرفت وزارة التخطيط على تأثيثها وتنظيمها.

دخلت مكتب رئيس المخابرات برزان التكريتي، بحضور طاهر توفيق العاني، عضو القيادة القطرية ووزير الصناعة.

بادرني برزان، بعد عبارات المجاملة القصيرة، بأن لديه بضعة أسئلة يريد مني أن أجيب عليها جوابا صريحا واضحا. وكانت الأسئلة:

– أُذكر ما كنت تذكره في جلساتك الخاصة عن الوضع في العراق واتجاهات الدولة والحزب وعن كفاءة الحزبيين والرسميين مقارنة بكفاءتك؟

– أُذكر ما كنت تذكره حول طريقة اختيار السادة المسؤولين لاستلام المسؤولية الحزبية والرسمية وكيفية خضوعها لمعايير طائفية ؟

– تكلم عما كنت تتحدث به حول سوء التخطيط في البلد وعدم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تنفذ في البلد وعن عدم الخبرة عند المسؤولين في الجانب الاقتصادي والتخطيطي في العراق، موضحا بذلك الأشخاص الذين تقصدهم؟

– لقد ذكرت وتحدثت عن العمولات التي تؤخذ نتيجة عدم الدقة في إحالة المشاريع الصناعية.

أربعة أسئلة تشابه الأسئلة الامتحانية في المدارس الثانوية. وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على الأفق الثقافي والاجتماعي لمن وضعها. بحيث جاء السؤال الرابع غير مكتمل.

أربعة أسئلة علي الإجابة عليها، «بدون ترك!».

كان واضحاً بأن الذي يقف وراء تلك الأسئلة وربما صياغتها، هو طاهر توفيق العاني عضو القيادة القطرية ووزير الصناعة. ترى هل وجد فرصته الآن للانتقام مني بعد أن كنت قد شكوته لصدام قبل سنوات لأنه تدخل في قضية ترفيع المدير العام الذي أشرت إليه في فصل سابق؟

كان برزان هادئا ومتزنا في كلماته... بل كان مجاملا إلى أقصى الحدود، تاركا الكلمة الشائنة والتعبير الفظ لـ «الرفيق» العاني. الذي أتهمني أولا بأني قد سعيت لنقل مقر اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الاكوا) التابعة للأمم المتحدة إلى بغداد مع علمي بان تلك المؤسسة هي مركز تجسس أمريكي! ولما أعلمته أن الذي كان قد طلب جعل بغداد مقراً للمؤسسة هو صدام حسين، سارع إلى وصف صدام بالفارس العربي المقدام وتغيرت ملامح وجهه.

وهنا تدخل برزان قائلا بأنه لا يريد مني ردا مباشرا على الأسئلة وناولني قصاصة ورق احتوت على تلك الأسئلة... بل طلب مني أن أزوده بالرد مكتوباً.

عدت إلى المعتقل وفي جيبي ورقة الأسئلة. وهممت باتجاه الغرفة رقم ٧ غير أن الحارس اصطحبني إلى غرفة أخرى مؤثثة. وباتت المعاملة أحسن، حيث قدم لي طعاما مقبولا وسجائر كما زودت بأوراق وقلم لأعداد ردي على تلك الأسئلة.

كتبت الرد في صفحة كاملة. وقد نفيت نفيا قاطعا ما قيل عني في تلك الاجتماعات. وجعلت الرد موجها إلى رئيس الجمهورية صدام حسين. وخلدت إلى النوم.

و لم تمض ساعات حتى فتحت باب الغرفة ليطل علي شخص سرعان ما عرفته. طويل القامة، مكفهر الوجه وقال: هل عرفتني دكتور؟ أنا الذي كنت أعمل سائقا في وزارة التخطيط.. ولكني الآن.. والحمد لله.. أقوم بمهام وظيفية أخرى هنا.. مهمة حماية الثورة والوطن من الخونة والمجرمين!

شد عيني بقطعة من قماش أسود وقادني لمسافة ليست بالقصيرة، بين

صعود وهبوط، حتى أدخلني الى غرفة. وبدأ التحقيق معي بدون فك الرباط عن عيني.

كانت الأصوات التي تسمع من الغرف المجاورة كافية لبث الرعب في النفس. فقد كنت أسمع صرخات التعذيب. ولا أدري إن كان المقصود أن أسمعها لتخويفي وبث الرعب في نفسي؟ أم أن هناك من يعذب فعلاً؟

قام الشخص الذي يحقق معي بالتعريف برتبته العسكرية «مقدم» وقال: عندي أوامر من السيد الرئيس بعدم تعذيبك. وعليه أريد أن تعترف بشأن الأسئلة التي طرحت عليك. وأخذ يسألني.

– كيف كانت علاقتك بالرئيس خلال استيزارك للتخطيط؟

– جيدة.

– من بعدك عين وزيرا للتخطيط؟

– عدنان الحمداني.

– تقصد المجرم عدنان

– بطبيعة الحال المجرم عدنان الحمداني

– كيف كان التخطيط الاقتصادي في الفترة التي كنت فيها وزيرا للتخطيط؟

– كان التخطيط جيدا.

– كلا.. كان تخطيطكم «تخبيطا».. ولكن حكمة الرئيس الفارس العربي هي التي أنقذت البلاد من مخالبكم أنتم الذين درستم في مدارس الإنجليز والأمريكان.. أليس كذلك ؟

- لا.. التخطيط كان جيداً.. والمؤتمر القطري لحزب البعث قد أشاد بذلك في مقرراته حينئذ.

- لا.. لا.. القيادة القطرية آنذاك كانت قيادة عميلة أمثال غانم عبد الجليل وعدنان الحمداني ومحمد عايش.. كلهم أعدموا.. كلهم نالوا جزاء خيانتهم.. أليس كذلك؟

وتوالت أسئلة أخرى، ولكن المحقق كان بشكل عام ينتقد جهاز التخطيط وأعماله.

استمر التحقيق ما لا يقل عن الساعة. اقتدت بعدها إلى غرفتي السابقة: الزنزانة رقم ٧. وسحبت مني امتيازات الغرفة المؤثثة.

دخلت الزنزانة، والحارس يردد... ستبقى هنا إلى أن تتعفن وتموت!

وجاء يوم الأربعاء ١٩٧٩/١٠/٢٤. كانت الساعة تقارب الخامسة عصرا. فتحت باب الزنزانة ووقف أمامي مسؤول أمني قدم نفسه: العقيد مسؤول المعتقل. وبأدب جم، واهتمام بالغ قال لي:

- أرجو أن تهيئ نفسك لمقابلة مهمة مع مسؤول مهم.

وطلب مني ارتداء ملابسي وحلق ذقني. والطريف إنه لم يكن هناك أداة حلاقة سوى آلة قديمة تستخدم الشفرات «الجيليت» القديمة. ولم يعثروا إلا على نصف شفرة. فأخذتها ومع شيء من رغوة الصابون المعروف في العراق بـ «صابون الرقي» حلقت وجهي قدر المستطاع مسببا له بعض الجروح. وعدت ثانية إلى الزنزانة التي ترك بابها مفتوحا.

في الساعة الثامنة مساء، أقلتني سيارة مرسيدس إلى مقر رئاسة المخابرات. وأدخلت مكتب برزان حيث استقبلني بالأحضان وهو

يقول: أريد أن تعرف يا دكتور أن اعتقالك ليس بأمر مني.. إنه بأمر الرئيس.. أنت تعرف علاقتك بالرئيس وشعوره إزاءك.. ألا تذكر مواقفه منك عندما كان نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة.. ألا تذكر كيف أنه كان «يفرش لك العباية».. كلما أوشكت على السقوط بسبب المشاغبات ضدك وخاصة في الأيام الأخيرة للبكر.. ولكن يا دكتور.. أننا واثقون من الكلام الذي قلته ضدنا في أبو ظبي.. غير أن الرئيس أمر بالإفراج عنك ونسيان الماضي.

بين شعور السرور بالانعتاق، ومحاولة رد التهم، قلت: يا أبا محمد.. أنا لست عميلا استعماريا أو خائنا، كما اتهمني طاهر العاني. وهنا قام برزان وقبلني. وقال إن الوقاحة وقلة الأدب التي صدرت عن طاهر هي تعبير عن رأيه الشخصي.. وأرجو أن تحسبها علينا.. وأرجو أن تعود إلى أبو ظبي وأنت تشعر بقوة أكثر.. وتأكد أننا سنبقى سندا لك.. وإذا رغبت البقاء إلى الأحد القادم يمكنني ترتيب موعد لك لمقابلة الرئيس.

خرجت الكلمات من فمي تسبق تفكيري تقول لابد من العودة إلى أبو ظبي لوجود اجتماع مجلس الإدارة السبت القادم. وإني كلي تقدير للسيد الرئيس.

أوصلني برزان إلى باب المصعد، ومنه نقلت إلى المعتقل مرة أخرى. لكن هذه المرة من مدخل ثان أكثر ترتيبا. وفي المعتقل أخذ المدير المسؤول يحدثني بشيء من المرح والمجاملة. وسلمني حقيبتي. وفي الساعة العاشرة والنصف مساء غادرت المعتقل بالسيارة إلى بيت عمي حيث وجدت أهلي وأقربائي مرحبين مبتهجين. ولكن دون الشعور بالاطمئنان تماما. إذ قد يغير «الجماعة» رأيهم وأعود معتقلا في اليوم التالي. لذلك قررت قضاء الليلة في منزل آخر.

صباح اليوم التالي، الخميس ١٩٧٩/١٠/٢٥ غادرت بغداد على الطائرة العراقية إلى أبو ظبي. ومن الطائرة أجلت بنظري على مدينة بغداد، لآخر مرة، وقلبي مليء بالمرارة والألم على بلد سلمت مقدراته لمجموعة جاهلة. وتزداد جهلا وعنفا يوما بعد يوم.

من كان المخبر؟

من الأسئلة الأربع التي دونها برزان التكريتي على قصاصة الورق وطلب مني الإجابة عليها، يستشف المرء بأن المخبر هو شخص يعرفني جيدا ويحضر بعض جلساتي الخاصة في أبو ظبي.

يا ترى من هو هذا الشخص؟ هل هو أحد معارفي أو أصدقائي في أبو ظبي؟ هل كان المخبر أحد الذين كنت التقيهم اجتماعيا أو وظيفيا؟

هواجس وتساؤلات واستعراض لأسماء الذين عرفتهم أو سمعت عنهم أو اعتقدت بأنهم من ذوي العلاقة بالمخابرات العراقية. مرت كل الأسماء في ذهني دون أن أعثر على اسم أي شخص عراقي عرفته أو التقيته في أبو ظبي يمكن أن تنطبق عليه صفة عميل للمخابرات العراقية. استبعدت من ذاكرتي أسماء جميع العراقيين. إذن من هو المخبر؟

لا بد من أن يكون شخصاً يريد التخلص مني كرئيس لصندوق النقد العربي. أو شخصاً حدثته فعلاً عن المواضيع التي أثارها برزان؟ نعم. هنالك شخص واحد كنت قد تجاذبت معه أطراف الحديث عدة مرات حول العراق، حول طاهر توفيق العاني، حول النظرة الطائفية لبعض أفراد القيادة العراقية.

كان هذا الشخص عضوا في مجلس إدارة الصندوق ممثلاً لدولة خليجية ويحمل شهادة دراسية عليا. حدثته حول تلك الموضوعات

معتقداً بعدم احتمال وصول تلك الأحاديث إلى المخابرات أو إلى تنظيمات حزب البعث.

لقد كان اعتقادي مستندا إلى حقيقة أن ذلك الشخص كان يتبوأ منصبا رفيعا في بلده قبل وخلال مدة تعيينه ممثلا لدولته في مجلس إدارة الصندوق مما حملني علي الاعتقاد بأن أجهزة مخابرات بلده قد تأكدت من ولائه المطلق لحكومته وابتعاده عن أي تنظيم حزبي قبل الموافقة على تزكيته لاستلام منصب رفيع في بلده.

أقنعت نفسي بأن المخبر لا بد أن يكون شخصا غير ذلك ؟ ولكن من هو؟

ومرة ثانية استعرضت عددا من الأسماء فلم أجد الجواب. عدت إلى أبو ظبي، أجول في ذاكرتي وأفتش بين أوراقي. مرات ومرات علني أعثر على إشارة تدل على المخبر الذي تسبب باعتقالي في بغداد.

بعد مضى أسبوع على عودتي ومباشرتي وظيفتي كرئيس لصندوق النقد العربي، فجأة جاءتني الإشارة تدلني إلى طريق يقف في نهايته ذلك الشخص.

إشارة تقول إنه هو المخبر.

بدأت الإشارة عندما جاء لمقابلتي مساعد رئيس الصندوق الدكتور محمد محمود الإمام بمعية المستشار القانوني الدكتور محمد لبيب شقير.

أخبرني الإمام بأنه بعد مغادرتي إلى بغداد بيوم واحد ذهب إليه أحد أعضاء مجلس الإدارة ليخبره بأن سفرتي إلى بغداد ستطول وقد لا أعود. وعليه فإن على الدكتور الإمام استلام مهام رئيس الصندوق والدعوة إلى اجتماع لمجلس الإدارة لحين تعيين رئيس جديد للصندوق!

كيف عرف هذا الشخص بأن سفرتي إلى بغداد ستطول إلى الحد الذي يستدعي تعيين رئيس جديد للصندوق؟ من الذي أخبره بأنني سوف لن أعود؟ تساؤلات كثيرة وأسئلة عديدة.

هل انقلب هذا الشخص إلى مخبر يعمل لصالح المخابرات العراقية بالرغم من علاقته السابقة مع تنظيمات حزب البعث في سورية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تلك العلاقة التي أباح بها لي في مناسبات عديدة.

ومرت الأيام والأسابيع... والأشهر... وأنا أحاول دحض الشكوك من مخيلتي حول علاقة هذا الشخص بالمخابرات العراقية. ثم جاء شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٨٠. كنت في زيارة رسمية لتونس لحضور اجتماع مشترك لبعض المنظمات العربية ومنها صندوق النقد العربي. حضر الاجتماع وزراء المالية العرب ومنهم وزير المالية العراقي ثامر رزوقي. شخصية جذابة وروح مرحة. انفردت به جانبا وأخبرته بتفاصيل اعتقالي في بغداد وأسئلة برزان، مستهدفا من وراء ذلك معرفة المخبر.

ابتسم ثامر وقال:

- ألا تعرف من هو الذي كتب عنك التقارير؟

- كلا يا ثامر.. أرجو إخباري باسمه.. هل هو زميل لي؟ هل هو عراقي من المتواجدين في أبو ظبي؟

- كلا يا جواد... إن الذي اتصل بالسلطات العراقية ومنهم أنا كوزير للمالية هو أحد أعضاء مجلس إدارة الصندوق. لقد أخبرنا بأنك منصرف لأعمالك الخاصة.. وأنك تنتقد السلطة العراقية في جلساتك الخاصة.. وإنك.. وانك شيعي ملأت الصندوق بعناصر عراقية معادية للحكم العراقي.

لم أصدق ما سمعت. كيف يمكن أن يتحول ممثل دولة خليجية إلى مخبر محلي يعمل لصالح المخابرات العراقية!

- لا يا ثامر.. أنا لا أصدق هذا الكلام.. قلته وبكل جدية.

ومرة أخرى ابتسم ثامر، واعتذر لارتباطه بموعد سابق.

ثم جاء عام ١٩٨٢ وبالتحديد في أبريل (نيسان) حيث موعد الاجتماع السنوي لمجلس محافظي صندوق النقد العربي. عقد الاجتماع يوم ٢٧ من هذا الشهر في مدينة الكويت. كان هذا آخر اجتماع سنوي أحضره كرئيس للصندوق نظراً لانتهاء مدة السنوات الخمس التي عينت فيها على رأس تلك المنظمة.

حضر الاجتماع ثامر رزوقي بصفته الرسمية كوزير للمالية مندوبا عن العراق. ومرة أخرى انفردت به جانبا. وتساءلت عن المخبر الملهم الذي كان سببا في استضافتي القصيرة في الزنزانة رقم ٧ في إحدى معتقلات بغداد السرية.

قلت لثامر أنني لا أصدق ما قيل عن هذا الشخص وعلاقته بالمخابرات العراقية أو ببعض تنظيمات البعث، أو ببعض أعضاء القيادة القومية للحزب من غير العراقيين.

ومرة أخرى.. ابتسم ثامر.. وربت على كتفي وانصرف.

ومع كل الدلائل التي قدمها ثامر وأشار بها إلى شخص معين، بقيت غير مقتنع كليا بأنه هو المخبر. بل ذهبت ظنوني إلى أن رزوقي يحاول التستر على المخبر الحقيقي عن طريق توجيه أصابع الشك والاتهام إلى جهة أخرى خاصة وأن رزوقي كان من العناصر الحزبية المتقدمة التي لا يمكن أن تبوح بأسرار الحزب أو بمحرري التقارير الحزبية السرية،

وبالأخص التقارير التي من شأنها قطع الأرزاق أحيانا أو قطع الرقاب أحيانا كثيرة.

وتركت الصندوق.

وفي عام ١٩٩١ التقيت بشخص أعرفه منذ أيام الدراسة في بغداد: كاظم مسلم. كان معاونا لرئيس المخابرات العراقية منذ ١٩٦٩. وكان يرافقنا في جميع الزيارات الرسمية خارج العراق. وبعد تركه الوظيفة في منتصف التسعينات انصرف إلى العمل التجاري. لقد جاء اعتقالي في الفترة التي كان فيها يتولى منصبه بجهاز المخابرات. وكان على علم تام بتفاصيل حادث الاعتقال والشخص الذي تسبب فيه.

في ذلك اللقاء أكد لي مسلم صحة ودقة المعلومات التي سبق لثامر رزوقي البوح بها. بل ذهب أكثر من ذلك وقال أن للمخبر علاقة بالقيادة القومية لحزب البعث. وعن طريق تلك العلاقة أوصل للمخابرات سلسلة من التقارير عن تحركاتك وتصرفاتك وأقوالك في جلساتك الخاصة في أبو ظبي. لقد كان هذا المخبر نشطا في التحرك ضدك على كل المستويات، الخليجية منها والعراقية، حتى استطاع إزاحتك من الصندوق وزرع الشكوك لدى القيادة العراقية حول اتجاهاتك السياسية. وقد وعدني بتزويدي بنسخ من تلك التقارير.

وبقيت أنتظر... وطال الانتظار. وفجأة مات كاظم مسلم إثر نوبة قلبية حادة. ولكن بعد أن حول شكوكي حيال ذلك الشخص إلى يقين راسخ.

ملاحظة: لأسباب قانونية لا أريد ذكر اسم هذا الشخص.

الفصل العشرون
صدام يسيطر على جميع مرافق الدولة

تحتاج الخطوات التي أدت في نهاية المطاف إلى سيطرة صدام حسين على مرافق الدولة سيطرة مطلقة إلى التأمل في طريقة اتخاذها، ومن ثم تطبيقها وإحكام الربط بين كل خطوة وأخرى، في سياق من المتابعة والرصد الدقيق والتحسب لكل الاحتمالات والمفاجئات.

لقد عمد صدام إلى رسم مخطط شامل للكيانات المتعددة التي أنشئت تدريجيا، منذ عام ١٩٦٨مستهدفاً بذلك زعزعة البنيان الإداري للدولة العراقية، وحصر الصلاحيات جميعها بيده شخصياً، سواء خلال مسؤوليته كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة، أو حين تسلمه المواقع الأولى في الدولة رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء وقائداَ عاماً للقوات المسلحة، وفي الحزب أمينا عاماً للقيادة القطرية لحزب البعث.

المكاتب الاستشارية

هيكل الدولة ومجلس قيادة الثورة

كانت الخطوة الأولى هي تشكيل المكاتب الاستشارية في نطاق ما بات يعرف بأعلى سلطة للبلاد: مجلس قيادة الثورة. فبعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على الانقلاب، بدأ المجلس بإصدار قرارات تنص على

تكوين مكاتب استشارية له دون أن تتناول تلك القرارات مهام هذه المكاتب وعلاقاتها بأجهزة الدولة الأخرى. وأول مكتب تم تأسيسه هو «مكتب العلاقات العامة» برئاسة سعدون شاكر، حيث تحول هذا المكتب بعدئذ إلى إدارة المخابرات العامة. كان هذا المكتب مرتبطا بصدام حسين مباشرة، و لم يكن أحد منا يعرف أعضاءه وطبيعة عمله. بل كنا نظن أن مهمته هي تطوير علاقات الحزب بالجماهير لتطمينها من خلال (العلاقات العامة) التي تتولاها عادة مؤسسات متخصصة في دول العالم المتحضر. و لم يخطر ببال أحد، في ذلك الوقت، بأن هذا المكتب إنما هو اللبنة الأولى في بناء المخابرات العراقية ليقوم بمهام حماية النظام وليتطور بعدئذ إلى حماية صدام شخصياً، وهو في ذلك امتداد لجهاز «حنين» الذي كان صدام يشرف عليه قبل الثورة، وكانت مهمته تصفية العناصر المناوئة للحزب.

وفي ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٦٨، قرر مجلس قيادة الثورة [١] إنشاء أربعة مكاتب أخرى هي مكتب الشؤون الاقتصادية، مكتب الشؤون القانونية، مكتب شؤون الشمال، ومكتب الشؤون العربية. وقد جاء القرار ما مفاده أن أعضاء المكاتب يحتفظون بوظائفهم الأصلية ويعتبرون منتدبين للعمل في المكاتب المذكورة إضافة إلى أعمال وظائفهم الأصلية.

وجاءت عضوية المكاتب على النحو التالي:

- **مكتب الشؤون الاقتصادية:**

الدكتور جواد هاشم (وزير التخطيط)

الدكتور عبد الرحمن منيف (سعودي الجنسية)

الدكتور فخري قدوري (وزير الاقتصاد)

هشام الونداوي (رئيس المؤسسة العامة للتجارة)

الدكتور علاء الراوي (مدرس في كلية الاقتصاد)

الدكتور عزت مصطفى (وزير الصحة)

الدكتور حافظ التكمجي (موظف في البنك المركزي)

الدكتور مولود كامل عبد (مدرس في كلية الزراعة) [٢]

• **مكتب الشؤون القانونية:**

سالم عبد النعمان

عاشور جابر العاني

سلطان الشاوي [٣]

• **مكتب شؤون الشمال:** [٤]

العميد سعدون غيدان (عضو مجلس قيادة الثورة)

الدكتور محمد المشاط [٥]

حسين الصافي

أحمد أمين (وكيل وزارة الداخلية)

عبد الله سلوم السامرائي (وزير الثقافة والإعلام)

المقدم الركن أكرم الدباغ

• **مكتب الشؤون العربية:**

عبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية)

حامد الجبوري (وزير الدولة)

حسن العامري (عضو قيادة فرع في حزب البعث)

حسن محمود (فلسطيني، صاحب صيدلية)

واستمر مجلس قيادة الثورة في إنشاء المكاتب الاستشارية وتغيير عضوية القائم منها بحيث استحدث مكتبا استشارياً لكل نشاط من أنشطة الدولة والحزب بما في ذلك الوزارات. وضمت تلك المكاتب في عضويتها كوادر متقدمة من الحزب أو فنيين غير حزبيين من أصدقاء صدام.

وبدأت المكاتب توسع مهامها وأصبحت لها ميزانيات مالية مرتبطة بميزانية المجلس، كما أصبحت لها سكرتارية وموظفون. وبالرغم من ارتباط المكاتب بمجلس قيادة الثورة (رسميا) إلا أن صدام حسين كان هو الرئيس الفعلي لها. يحيل إليها طلبات الوزارات، ويطلب منها الدراسات، ويتعلم آلية عمل الدولة. كما أصبحت المكاتب خير وسيلة بيد صدام لتمرير القوانين والقرارات التي يريد إصدارها من المجلس باعتبارها مقترحات مدروسة من قبل المكاتب. وفي الوقت نفسه، لعبت المكاتب دورا مهما في التنسيق فيما بينها لـ «تصفية» مقترحات عديدة لبعض الوزراء.

ومنذ عام ١٩٧١، أصبح مكتب الشؤون الاقتصادية مكتبا متفرغا يرأسه الدكتور فخري قدوري بعد إعفائه من وزارة الاقتصاد. كما أصبحت عضواً متفرغا فيه بعد إعفائي من منصب وزير التخطيط.

صحيح، أن مهمة المكتب كانت استشارية لمجلس قيادة الثورة، ولكن في الواقع، تحول من مهمته الاستشارية إلى مهمة الهيمنة وإعطاء النصيحة أو (التوصية) النهائية لشؤون البلد الاقتصادية إلى صدام مباشرة.

وأصبح الوزراء يعرفون، شيئا فشيئا، أن شؤون البلد الاقتصادية مرتبطة بما يوصي به المكتب الاقتصادي.

وخلق هذا الأمر حساسيات كثيرة. كما خلق لدينا نحن أعضاء المكتب شعورا بالأهمية والسلطة، لقربنا من صدام، الذي كان يأخذ دوما بما نوصي به.

وكذلك كان الأمر بالنسبة لمكتب الشؤون القانونية، فقد أصبح هذا المكتب فوق وزارة العدل وديوان التدوين القانوني. لا يصدر قانون أو نظام إلا بعد أن يمر بهذا المكتب.

ومما يذكر، أن رئيس المكتب عبد الفتاح الزلط كان يرتبط بالبكر وليس بصدام، ويرفع تقاريره وتوصياته للبكر مباشرة. ولم يكن صدام يرتاح كثيرا إلى الزلط. لذلك أجرى تغييرا في عضوية المكتب وعين فيه من يثق بهم، ومنهم الدكتور سعد علوش والدكتور إسماعيل مرزا.

غير أن الشؤون القانونية لم تكن في جدول أولويات صدام. بل كانت الشؤون الاقتصادية وشؤون النفط والأمن القومي هي المسائل التي يهتم بها. ولهذا فقد أنشأ دائرة خاصة لشؤون النفط واتفاقياته وتسويقه ومشاريعه الكبرى، سميت «لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات» التي ترأسها صدام شخصياً وعهد بسكرتاريتها إلى «صديقه الحميم» عدنان الحمداني الذي اضطلع بمهامها حتى إعدامه عام ١٩٧٩.

ويمكن القول هنا بأن مجلس قيادة الثورة، وصدام حسين بالذات غيرا كثيراً من مفاهيم وأسس إدارة الدولة بإحداث هذه المكاتب. فمكتب الشؤون الاقتصادية، تحال إليه المسائل المهمة المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصادية، منتزعا بذلك الكثير من صلاحيات الوزارات المختصة كوزارتي المالية والصناعة والبنك المركزي.

وانتزع مكتب الشؤون القانونية من وزارة العدل وديوان التدوين القانوني أغلب صلاحياتهما.

وانتزعت لجنة المتابعة من وزارة النفط وشركة النفط الوطنية، معظم صلاحياتهما في إنتاج وتسويق النفط والمشاريع النفطية الكبرى.

ونظرا لاهتمام البكر بالزراعة، ولقناعته بان «الزراعة نفط لا ينضب»، كما كان يقول دائما، وترضية لعزت الدوري الذي يماثله في الاهتمام فقد استحدث «المجلس الزراعي الأعلى» وأسندت رئاسته للدوري، ليتولى شؤون التخطيط ورسم السياسة الزراعية وتنفيذها.

وهكذا – لم يحل عام ١٩٧٩، إلا وكنا أمام أجهزة إدارية جديدة للدولة. أجهزة فوقية يرتبط المهم منها بصدام حسين مباشرة. أما الأجهزة الأخرى التي لم يكن لها مثل ذلك الارتباط المباشر، فأن أحد أعضائها كان يخبر صدام بتفاصيل تقاريرها وتوصياتها.

لقد تحولت مكاتب مجلس قيادة الثورة إلى أدوات فعالة في استخدام أساليب العمل السري محل أساليب الإدارة العلمية. وأدت في النهاية إلى ابتلاع الدولة، وزعزعة البروتوكول الرسمي، وتهديم البنيان التحتي للتسلسل الوظيفي و لم يعد الوزراء من غير أعضاء تلك المجالس والمكاتب يعلمون بما يجري في الدولة أو لمن يكتبون في شؤون وزاراتهم. و لم يعد لمجلس الوزراء وجود فعلي بعد أن توقفت اجتماعاته الدورية.

وإلى جانب هذه التركيبة الفوقية، كانت للحزب مكاتب موازية أهمها: المكتب المهني الذي كانت تحال إليه سراً جميع الترشيحات لوظائف الدولة المهمة للنظر في من يقترحه الوزراء من أشخاص لشغل الوظائف العليا أو منحهم الترفيعات السنوية المنصوص عليها في قوانين الخدمة والملاك.

وكثيراً ما كان يحدث أن يرشح الوزير شخصا ليفاجئ بصدور مرسوم جمهوري يقضي بتعيين شخص آخر لم يسمع به. وما على الوزير إلا أن يسكت على مضض لأن قرارات القيادة قطعية. وإذا حدث وان تمسك الوزير بمرشحه واعترض فأنه يسمع بعدئذ من تلفزيون بغداد قرارا بإعفائه من منصبه الوزاري!

إن نظرة فاحصة على تركيبة المكاتب والمجالس ترينا بوضوح الأسلوب الذي اتبعه صدام حسين في الهيمنة شيئا فشيئا على أجهزة الدولة. فقد ارتبطت به الأجهزة التالية:

- مجلس التخطيط
- المخابرات العامة
- مجلس الأمن القومي
- لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات
- مكتب الشؤون الاقتصادية
- المكتب العسكري [٦]
- لجنة الطاقة الذرية
- مكتب الثقافة والأعلام
- مؤسسة البحث العلمي
- اللجنة العليا لشؤون الشمال

أما أحمد حسن البكر، فلم ترتبط به سوى المكاتب التالية:

- المجلس الزراعي الأعلى
- مكتب الشؤون القانونية
- الهيئة العليا للعمل الشعبي

وكنتيجة لهذا الأمر، فقد ضاعت أسس التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. أما السلطة القضائية فقد فقدت استقلاليتها منذ الأسابيع الأولى للانقلاب، ولم يعد لمحاكم العراق دور في إدارة القضاء وتسيير أمور المواطنين الاعتيادية، حيث أصبحت محكمة الثورة والمحاكم الخاصة التي لا تلتزم بقانون محدد وليس للمواطن المحال عليها حق استئناف الأحكام أو الاعتراض، تنظر في أغلب القضايا، وأصبح تعيين الحكام منعقدا على الولاء الحزبي، وليس على المقدرة القانونية العادلة. أما حكام التحقيق وإجراءات التحقيق وقانون أصول المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية. فلم تعد تطبق نظرا للاستثناءات العديدة التي أحدثها مجلس قيادة الثورة بقراراته المتعاقبة.

لقد أصبح الاستثناء هو القاعدة والقاعدة هي الاستثناء.

قانون المكاتب الاستشارية

شكلت المكاتب الاستشارية وفقاً لقرارات متعاقبة أصدرها مجلس قيادة الثورة دون أن يكون هنالك قانون ينظم شؤونها. وبعد مرور عدة أشهر على تأسيس تلك المكاتب، انتبه المجلس إلى ضرورة وجود قانون يحدد لتلك المجالس وينص على صلاحياتها. وهكذا، صدر القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٨، وسمي بقانون مكتب أمانة السر والمكاتب الاستشارية لمجلس قيادة الثورة. نشر القانون في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية العدد ١٩٧٣ في ١٩٦٨/١٢/٣٠، ونص على تشكيل المكاتب التالية:

أ – مكتب أمانة السر
ب – مكتب شؤون الشمال
جـ – مكتب الشؤون العربية
د – مكتب الشؤون الاقتصادية
هـ – المكتب الاستشاري القانوني
و – مكتب العلاقات العامة
ز – المكتب السياسي

وباستثناء مكتب أمانة السر، مكتب العلاقات العامة والمكتب السياسي، لم ينص القانون على مهام المكاتب الأخرى سوى القول بأن كل مكتب يرأسه موظف متفرغ أو غير متفرغ يساعده عدد من المستشارين المتفرغين، أو بالإضافة إلى أعمالهم، لإبداء الرأي والمشورة لمجلس قيادة الثورة، وإعداد الدراسات والأبحاث التي يراها ضرورية، أو ما يعهده إليه المجلس من أعمال. أما مكتب أمانة السر فهو المكتب المرتبط مباشرة بمجلس قيادة الثورة لتنظيم جدول أعمال المجلس بما في ذلك تنظيم وتنسيق وتقديم جميع المراسلات التي ترد إلى المجلس.

وقد تعاقب على رئاسة مكتب أمانة السر كل من العقيد شفيق الدراجي الذي عين بعدئذ سفيرا للعراق في المملكة العربية السعودية، وبعد عودته إلى العراق توفي بالسكتة القلبية. ثم عين العقيد طارق حمد العبد الله الذين عين بعدئذ وزيرا للصناعة ثم وجد مقتولا، حيث قيل في حينه بأنه انتحر لإصابته بمرض الكآبة. ثم تسلم محي عبد الحسين المشهدي عضو القيادة القطرية وعضو مجلس قيادة الثورة منصب أمين سر المجلس ولكن تعيينه لم يدم طويلا، حيث أعفي من جميع مناصبه ونفذ فيه حكم الإعدام في أغسطس (آب) ١٩٧٩.

ثم سارع صدام حسين إلى تعيين صديقه الحميم خالد عبد المنعم

رشيد الجنابي في منصب أمين سر مجلس قيادة الثورة، قبل نقله وزيراً للزراعة. ثم مات الجنابي بالسكتة القلبية خلال حضوره اجتماع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في روما.

أما مكتب العلاقات العامة فقد نص القانون على واجباته باختصار: المكتب الذي يقوم بتنظيم الشؤون العامة بين مجلس قيادة الثورة والجهات الوطنية والأجنبية، وبما يعهد إليه المجلس من أعمال.

وكما ذكرت سابقا، فإن هذا المكتب كان النواة الأولى لجهاز المخابرات الذي تعاقب على إدارته سعدون شاكر ثم برزان التكريتي ثم هشام صباح الفخري، ثم الدكتور فاضل البراك، ثم لجنة ثلاثية برئاسة عدي صدام حسين.

وقد ظل المكتب السياسي لغزا محيراً، و لم يكشف الكثير عن أهدافه الحقيقية، حيث حدد القانون مهمته بجملة مبهمة: إبداء الرأي والمشورة في القضايا السياسية الداخلية والعربية والدولية! كما ظلت أسماء العاملين فيه سراً من الأسرار. فمهماته الداخلية غير معروفة وواجباته العربية غير معلنة ونشاطاته الدولية غير ظاهرة.

وحاولت جهدي للوقوف على أية تفاصيل مهما كانت قليلة عن هذا المكتب اللغز، فلم أفلح. قيل في حينه أنه المكتب السري المرتبط بصدام دون غيره. مهمة العاملين فيه هي اختلاق «الحوادث المؤسفة» التي يتعرض لها هذا القيادي أو ذاك الوزير. لكنني شخصياً، لا أعتقد بذلك، لأن «المنظمة السرية» لا تحتاج إلى نص قانوني، يكفي أنها تستطيع سحق القانون دون أن يمسها القانون أو يد العدالة.

القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة

قبل يوليو (تموز) ١٩٦٨، لم يكن للقيادة القطرية للحزب أي دور

معلن على المستوى الرسمي، و لم يشر إليها في البيانات التي أذاعها قادة الانقلاب الذين هيمنوا على مقاليد السلطة. وفي يوم ١٨ يوليو (تموز)، أعلن رسميا بأن السلطة العليا في البلاد هي مجلس الثورة، وان أعضاءه هم:

- أحمد حسن البكر
- صالح مهدي عماش
- حردان عبد الغفار التكريتي
- عبد الرزاق النايف
- إبراهيم الداوود
- حماد شهاب
- سعدون غيدان

وهكذا جاء تشكيل المجلس من العناصر العسكرية فقط، و لم يضم من القيادة البعثية سوى البكر وعماش. أما حردان فكان عضواً بسيطا في الحزب.

وبعد تصفية النايف والداوود أعيد تشكيل مجلس قيادة الثورة على النحو التالي:

- أحمد حسن البكر
- صالح مهدي عماش
- حردان عبد الغفار التكريتي
- سعدون غيدان
- طه الجزراوي
- صدام حسين
- عزت مصطفى
- صلاح عمر العلي

أما القيادة القطرية للحزب، عند حدوث الانقلاب، فكانت مؤلفة من نوعين من الأعضاء. أعضاء منتخبين، وأعضاء «مضافين» وذلك على النحو التالي:

أحمد حسن البكر التكريتي
صالح مهدي عماش
صدام حسين التكريتي
صلاح عمر العلي التكريتي
عبد الله سلوم السامرائي
عبد الخالق السامرائي
عبد الكريم الشيخلي
طه الجزراوي
عزت مصطفى العاني (عضو مضاف)
شفيق الكمالي (عضو مضاف)

بعد ذلك بفترة قصيرة، جرت «انتخابات» جديدة للقيادة القطرية «انتخب» بموجبها أعضاء آخرون للقيادة، وأضيفوا إلى القائمة السابقة وهم:

عزت إبراهيم الدوري
مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي
سمير عبد العزيز النجم
نعيم حداد
عبد الوهاب عبد الكريم

واستنادا إلى دستور حزب البعث، فإن القيادة القطرية تنتخب مرة كل سنتين. غير أن الظروف الاستثنائية التي رافقت العمل الحزبي قبل

الانقلاب، وظروف الانقلاب ذاته، ولأسباب لم أقف على حقيقتها، فأن «الانتخابات» لم تجر بشكل منتظم طبقا لدستور الحزب. وقد تباين عدد أعضاء القيادة القطرية خلال الفترة ١٩٦٨ و١٩٧٧. فبعد أن كان العدد ١٧ عضوا، تقلص إلى ١٣ عام ١٩٧٥ اما بسبب طرد بعض الأعضاء، أو بسبب تعيينهم في وظائف دبلوماسية خارج العراق. وفي يناير (كانون الثاني) ١٩٧٧، زيد عدد الأعضاء إلى ٢١ عضوا، كما تم تمديد مدة العضوية إلى خمس سنوات، بمبرر أن الزيادة تتطلبها ضرورات الإشراف على خطة التنمية القومية للسنوات ٧٦ – ١٩٨٠، وتحمل مسؤولية تنفيذها.

في هذا الوقت، تكونت القيادة القطرية من:

١ – أحمد حسن البكر – أمين السر (تكريتي – سني)
٢ – صدام حسين المجيد نائب أمين السر (تكريتي – سني)
٣ – عزت إبراهيم الدوري (سني)
٤ – طه ياسين رمضان الجزراوي (يزيدي)
٥ – نعيم حداد (شيعي)
٦ – تايه عبد الكريم العاني (علوي)
٧ – محمد محجوب الدوري (سني)
٨ – عدنان حسين الحمداني (شيعي)
٩ – غانم عبد الجليل (شيعي)
١٠ – طاهر توفيق العاني (سني)
١١ – حسن علي العامري (شيعي)
١٢ – عبد الفتاح الياسين (تكريتي – سني)
١٣ – سعدون شاكر (سني)
١٤ – جعفر قاسم حمودي العاني (سني)

١٥ – عبد الله فاضل السامرائي (سني)
١٦ – طارق حنا عزيز (مسيحي)
١٧ – عدنان خيرالله طلفاح (تكريتي – سني)
١٨ – حكمت إبراهيم مزبان العزاوي (سني)
١٩ – محمد عايش (سني)
٢٠ – عزت مصطفى العاني (سني)
٢١ – فليح حسن الجاسم (شيعي)

وبعد مضي شهرين على تلك الانتخابات، فوجئت تنظيمات الحزب بعقد اجتماع مشترك للقيادتين القطرية والقومية في ١٩٧٧/٣/٢٢، أعقبه بيان مقتضب يقول بأن القيادتين قررتا إعفاء عزت مصطفى العاني (وزير الصحة) وفليح حسن الجاسم (وزير الصناعة) من جميع مناصبهما وطردهما من الحزب وذلك «لجبنهما وتخاذلهما وعدم القيام بواجباتهما». وقد جاء هذا الطرد بعد امتناعهما عن إنزال عقوبة الإعدام ببعض المتهمين في مظاهرة النجف في فبراير (شباط) ١٩٧٧.

وانزوى عزت مصطفى في بيته لا يخرج منه ولا يقابل فيه أحدا. ومات الجاسم في حادث سيارة!

وتوالت «الانتخابات» مرات أخرى. وخرج من خرج من القيادة لعدم حصوله على الأصوات الكافية. أو لغيابه المستمر، أو بسبب إعدامه، أو مرضه المزمن. أو لعدم قيامه بواجباته الحزبية، بسبب انشغاله في حضور سباقات الخيل (الرايسز) أو لسوء أخلاقه لأنه تحرش بصحافية أجنبية جميلة كانت تزور بغداد لإجراء مقابلة صحفية مع القائد الفذ!

الدستور العراقي ومجلس قيادة الثورة

بتاريخ ١٦ يوليو (تموز) ١٩٧٠، أصدر مجلس قيادة الثورة قراره المرقم ٧٩٢ وأسماه «الدستور المؤقت». وخلال الفترة من ١٩٧٠ حتى نهاية ١٩٧٧ أجرى المجلس سلسلة من التعديلات على الدستور المؤقت منها القرار رقم ٢٤٧ في ١٩٧٤/٢/١١، حيث أضيفت بموجبه الفقرة (ج) إلى المادة الثامنة لتنص على تمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي. وفي عام ١٩٧٧ أصدر المجلس قراره المرقم ٩٨٧ ليضيف بموجبه فقرتين جديدتين الى المادة ٣٧ حول عضوية المجلس.

يبحث الباب الرابع [٧] من الدستور المؤقت في مؤسسات الجمهورية العراقية وينص على أن تلك المؤسسات هي: مجلس قيادة الثورة، المجلس الوطني، رئيس الجمهورية، القضاء.

وبالرغم من هذا التقسيم، فأن المؤسسة المسماة بمجلس قيادة الثورة، وتلك المسماة برئيس الجمهورية هي مؤسسة واحدة لأن رئيس مجلس قيادة الثورة هو رئيس الجمهورية وهو رئيس الوزراء في الوقت ذاته.

ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه وتضطلع به المؤسسة المسماة بمجلس قيادة الثورة، أجد من المفيد إيراد النصوص الكاملة لتكوينها كما وردت في الدستور في ملحق مستقل.

وكما يتضح من هذا الباب، فان مجلس قيادة الثورة يلعب دوراً كبيراً في ادارة شؤون العراق من جهة، وفي تحديد مصائر العراقيين من جهة أخرى.

فالمجلس هو كل شيء.

هو السلطة العليا.

هو مشرع القوانين، بل هو القانون.

وفوق كل ذلك، قرارات المجلس قطعية لا سبيل لمناقشتها أو الاعتراض عليها.

ولكن يمكن الغاؤها بإشارة من الرئيس.

وكما يتضح من نصوص الباب الرابع من الدستور المؤقت، فان أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث هم أعضاء في مجلس قيادة الثورة، وان المجلس هو المخول بتوجيه الاتهام الى أعضائه والى نواب رئيس الجمهورية وكذلك الوزراء ومحاكمتهم.

وبخلاف ما هو متعارف عليه في الدول ذات الأنظمة البرلمانية، فان اجتماعات مجلس قيادة الثورة ومداولاته تعتبر من الأمور المغلفة بالسرية المطلقة وافشاؤها يقع تحت طائلة المساءلة والعقاب.

ويمارس مجلس قيادة الثورة بالأغلبية البسيطة لعدد أعضائه، صلاحيات خطيرة كالتعبئة العامة وإعلان الحرب أو قبول الهدنة وعقد الصلح، وكذلك المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. أضافة الى ذلك، فان للمجلس حق تخويل الكثير من صلاحياته الى رئيسه أو الى نائبه.

ويمكن القول بأن كثيراً من القرارات الصادرة باسم المجلس لا تعرض فعلاً على المجلس. بل ان رئيس الجمهورية كان يصدرها بصفته رئيساً له دون حاجة لدراستها أو مناقشتها!

١٩٧٤ : بداية القبضة الحديدية

لقد بينت سابقا كيف تمكن صدام حسين من بسط نفوذه، شيئا فشيئا، على جميع مرافق الدولة وإمساكه بخيوط السياسة الاقتصادية

والنفطية، منذ أن تخلص من صالح مهدي عماش ليشرف بنفسه على خطوات تأميم النفط عام ١٩٧٢، ثم مضت بضعة أشهر.

وجاء عام ١٩٧٤. وإذا بمفاتيح السياسة النفطية بيد صدام يساعده في ذلك عدنان حسين الحمداني. مفاتيح مقاولات المشاريع الصناعية الكبيرة بيد صدام بصفته رئيسا لمجلس التخطيط، يساعده في ذلك جهاز وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء. أدوات العمل السري والمخابرات تحت إشراف صدام يساعده في ذلك سعدون شاكر وبرزان التكريتي. ولكي تزداد قبضة صدام على كل مرافق الحياة وتسخر جهود كل الناس وأفكارهم لخدمته من خلال تنظيمات حزب البعث، فوجئ العراقيون بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٠٨٣ في يوم الأحد الموافق ٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٤ الذي جعل التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث قانونا [٨] يقود السلطة والدولة، ومنهاجا ودليل عمل لجميع أجهزة الدولة ومؤسساتها ومدارسها وجامعاتها.

وبتعبير آخر لم يعد للوزارة الائتلافية التي شكلت عام ١٩٧٢ وضمت أعضاء من الحزب الشيوعي والأحزاب القومية والكردية الأخرى أي دور فعلي في إدارة دفة الحكم إلا إذا انصاع الوزراء غير البعثيين وارتضوا لأنفسهم الايمان بمقررات المؤتمر القطري الثامن للحزب.

ولم يمض على صدور قانون الحزب القائد سوى شهر واحد، وإذا بتعديل وزاري كبير دخل الوزارة وفقا له من هو موال لصدام حسين، وأبعد منها من يشك في ولائهم المطلق له.

رأي الإدارة الأمريكية في التشكيل

في ٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٧، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية وثيقة مؤرخة في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤.

والوثيقة عبارة عن تقرير سري من شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي تتضمن تحليلا لأسباب التعديل الوزاري الذي جرى يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤.

وقد يكون مفيداً ترجمة الوثيقة وتلخيصها كما يلي:

رقم الوثيقة: PR 131130

تاريخ الوثيقة: NOV./30/1974

الموضوع: أهم وأكبر تعديل وزاري في العراق منذ استلام البعث السلطة عام ١٩٦٨.

في يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤ حدث أكبر وأهم تغيير وزاري في العراق. وتشير تقديراتنا وتحليلاتنا الأولية إلى أن صدام حسين كان وراء هذا التغيير الهام من أجل بسط وتقوية سيطرته على مؤسسات الدولة وذلك عن طريق تعيين مجموعة من البعثيين الموالين له وإبعاد من يشك بولائه المطلق. أن هذا التغيير الوزاري دليل واضح على تصميم حزب البعث في عدم السماح لأية جهة مشاركته في الحكم وفي السلطة، سواء كانت الجهة الحزب الشيوعي، حركة القوميين العرب، أو أية حركة أو مجموعة تقدمية.

إننا في الإدارة الأمريكية على ثقة تامة بأن أعضاء الوزارة الجديدة أعلى كفاءة ومقدرة من أعضاء الوزارة السابقة. فوزير الخارجية الجديد هو الدكتور سعدون حمادي (وزير النفط سابقا) التكنوقراط، المتخرج من الجامعات الأمريكية.

أننا نعتبر التغيير الوزاري الذي أجرى يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) بشيراً للاستقرار السياسي واستمرارا لسياسة عدم الانحياز ودليلا

على أهمية صدام حسين في انتهاج سياسة واقعية وعملية في إدارة دفة الحكم. أن أهم ما يلفت النظر في هذا التغيير الواسع زرع الموالين لصدام حسين في مناصب الدولة الرئيسية لدعم مركزه كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة ونائب للسكرتير العام لحزب البعث، أما أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية فلم يكسب شيئا من هذا التغيير بالرغم من احتفاظه بمنصب وزير الدفاع.

ومن أعضاء مجلس قيادة الثورة البارزين، احتفظ الدكتور عزت مصطفى بمنصبه كوزير للصحة وأسند إلى طه الجزراوي منصب وزير التخطيط بالوكالة إضافة إلى منصبه كوزير للصناعة. أما عزت الدوري فقد أصبح وزيرا للداخلية بدلا من وزارة الإصلاح الزراعي، وتم إبعاد الفريق سعدون غيدان من وزارة الداخلية إلى وزارة المواصلات، وبهذا تمكن صدام من التخلص من آخر عسكري بإعطائه وزارة أقل مستوى من وزارة الداخلية.

إضافة إلى ما ذكرناه أعلاه فأن القيادة القطرية لحزب البعث هي الأخرى حققت مكاسب ملحوظة في هذا التغيير. فقد استلم خمسة أعضاء من القيادة، بضمنهم أعضاء لم يمض على انتخابهم في القيادة سوى بضعة أشهر، مناصب وزارية. هؤلاء الأعضاء هم: نعيم حداد (وزير الشباب)، تايه عبد الكريم (وزير النفط)، محمد محجوب الدوري (وزير التربية)، غانم عبد الجليل (وزير التعليم العالي والبحث العلمي)، أما طارق عزيز (العضو الاحتياط) فقد أسند إليه منصب وزير الثقافة والأعلام.

ولابد أن نؤكد بأن أعضاء القيادة الخمسة المذكورين أعلاه يدينون بالولاء لصدام حسين ويتمتعون بخبرات إدارية واسعة.

يمثل التغيير الوزاري الجديد خسارة ملحوظة لغير البعثيين. فبالنسبة إلى الأكراد أعفي الوزير هشام عقراوي من منصبه ونقل وزير الأشغال إحسان شيرزاد إلى وزارة البلديات وبهذا أصبح عدد الوزراء الأكراد أربعة بدلا من خمسة، ولم يكسب الحزب الشيوعي من التغيير شيئا وبقي محتفظا بثلاثة ممثلين في الوزارة دون إضافة أو أبعاد [٩]. أما القوميون فقد كان نصيبهم من الخسارة أكثر من غيرهم. فقد خفضت المرتبة الوزارية لاثنين هما هشام الشاوي الذي أصبح وزيرا للدولة بعد أن كان وزيرا للتعليم العالي، والدكتور أحمد عبد الستار الجواري [١٠] الذي عين كذلك وزيرا للدولة بعد أن كان وزيرا للتربية. أما وزير التخطيط جواد هاشم فقد أعفي من منصبه بالرغم من كونه من الشيعة البارزين ضمن السلطة الحاكمة.

ومن التعيينات المهمة الأخرى في التركيبة الوزارية الجديدة إسناد منصب وزير الخارجية للدكتور سعدون حمادي بدلا من وزارة النفط التي كان يشغلها. لقد أكمل السيد حمادي دراسته في أمريكا ويعتبر من أبرز التكنوقراط العراقيين وله خبرة دولية واسعة اكتسبها من خلال عمله في حقل النفط خلال السنوات الست الماضية. وبالرغم من أن سعدون حمادي سيكون منفذا للسياسة العراقية وليس مخططا لها فأن تعيينه يعتبر علامة مشجعة للغرب. أما تايه عبد الكريم فتقتصر خبرته على الشؤون الحزبية وشؤون الزراعة لذلك نتوقع اقتصار دوره على ممارسة التحدث باسم مؤسسة صدام حسين المعروفة بهيئة المتابعة التي تختص برسم السياسة النفطية.

وختاما، لا بد من التأكيد بأن جميع الوزارات الرئيسية هي الآن بيد البعثيين الموالين لصدام حسين وعليه يجب اعتبار التغيير الوزاري الجديد بمثابة تلاحم وتماسك سلطة البعث وانتقال حقيقي للسلطة إلى

مجلس الوزراء، وهو أمر سيساعد على الإسراع في جهود التنمية لبناء العراق. إضافة لذلك يعتبر التغيير الوزاري استمراراً لسيطرة حزب البعث المباشرة والقوية على جميع الشؤون الرسمية.

إن التخلص من الوزراء القوميين وتقليص عدد الوزراء الأكراد وعدم إسناد أي منصب وزاري لشيوعيين آخرين بالرغم من مساهمة جميع تلك القوى في الجبهة الوطنية، إنما هو الدليل القاطع على تصميم حزب البعث للانفراد بالسلطة والمحافظة على نقاوتها الأيديولوجية.

وأخيرا، نحن نعتقد بأن الحزب الشيوعي العراقي ومن وراءه الاتحاد السوفيتي سيعيدان النظر في مواقفهما من السلطة العراقية بعد أن كان الاتحاد السوفيتي يمارس الضغط على الحكومة العراقية لكي توسع من مشاركة كافة القوى الشعبية والتقدمية في الحكم. وأكثر من ذلك فإن الاتحاد السوفيتي وجهات أخرى ستفسر تعيين سعدون حمادي إشارة لأمريكا وإرضاء لها.

المخابرات الأمريكية ومجلس قيادة الثورة

عندما استلم حزب البعث السلطة في فبراير (شباط) ١٩٦٣، قيل بأنه جاء إلى الحكم بقطار أمريكي. وفي ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣، أبعد الجناح المتطرف من الحزب وسيطر عبد السلام عارف على الحكم وتخلص من البعث. بتعبير آخر سقط حكم حزب البعث. ومع ذلك، استمرت الأقاويل والكتابات متهمة قيادة البعث آنذاك بالعمالة للأمريكان. ثم جاء ١٧ و٣٠ يوليو (تموز) ١٩٦٨، وظهر أحمد حسن البكر على شاشة تلفزيون بغداد، وخلفه وقف صدام حسين حاملا رشاشة، ليعلن التخلص من رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف وأبعاده خارج العراق، إكمالا لسيطرة البعث على مقاليد الحكم.

ومع ٣٠ من يوليو (تموز) استعادت الإشاعات والأقاويل نشاطها على مسرح الأحـداث السياسية، وعاد القطار الأمريكي يقف في المحطة الرئيسية في بغداد حاملا في عرباته عناصر قيل أنها في القيادة القطرية لحزب البعث، أو لها خط اتصال مباشر مع مجلس قيادة الثورة لتنقل الرسائل والمعلومات من وإلى مسؤول أمريكي كبير المرتبة يقبع في مكان منزو في شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد، مهمته الوحيدة التنسيق بين أطراف المعادلة العراقية الأمريكية.

ليست لدي وثائق تدعم تلك الأقاويل والإشاعات، غير أن أحداثا متعاقبة، وتذاكر سفر متناثرة في محطات وقوف القطار الأمريكي تشير إلى وجود حلقة أو حلقات اتصال أمريكية أعانت البعث العراقي منذ عام ١٩٦٣، وقد تستمر في إعانته لزمن طويل حفاظا على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

بحثت كثيرا في الوثائق الأمريكية التي نشرت مؤخرا علني أجد شيئا عن اتصالات خفية أشيع عن وجودها بين حكام العراق الحاليين والإدارة الأمريكية فلم أعثر على الكثير. غير أن وثيقة واحدة استرعت انتباهي لأنها تشير إلى وجود «مصدر موثوق به» داخل القيادة العراقية له اتصال مباشر مع الإدارة الأمريكية. هذه الوثيقة هي تقرير سري مؤرخ في ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٨٠ حول إشاعة إعدام رجل الدين المعروف أية الله محمد باقر الصدر وشقيقته آمنة الصدر.

أهمية هذا التقرير لا تكمن في كونه يبحث في ما كان يدور في بغداد آنذاك من إشاعات حول تنفيذ حكم الإعدام بالسيد الصدر وشقيقته، وإنما الأهمية تكمن في تكرار التقرير للإشارة إلى مصدر معلومات السلطات الأمريكية واعتمادها على شخص في القيادة العراقية أو وثيق الصلة مع سلطة اتخاذ القرار.

ونظرا لأهمية هذه الوثيقة أورد أدناه ترجمة حرفية لها.

الرقم: PR241 254 Z

التاريخ: 24/4/1980

من: شعبة رعاية المصالح الأمريكية – بغداد

إلى: وزارة الخارجية – واشنطن

نسخة منه للمعلومات إلى السفارات الأمريكية في أبو ظبي، عمان، المنامة، بيروت، القاهرة، دمشق، الظهران، الدوحة، جدة، كابل، الكويت، لندن، مسقط.

١ – الموضوع: قضية آية الله باقر الصدر– شهادات متضاربة.

٢ – لازالت الشائعات المحيرة والمتضاربة حول مصير الإمام الشيعي آية الله الصدر مستمرة. لقد كنا على وشك إنهاء التقرير عن هذه القضية نقول فيه بأنه من غير المنطقي أن تقدم الحكومة العراقية على استفزاز الغالبية من سكان العراق الذين هم من الشيعة بإعدامها شخصية مرموقة كالسيد الصدر، ذلك لأن الحكومة العراقية سوف لا تكسب شيئا من هذا العمل.

وما أن انتهينا من التوصل إلى هذا التحليل المنطقي حتى وصلتنا أخبار مؤكدة تشير إلى تنفيذ حكم الإعدام بالسيد باقر الصدر بعد محاكمة سرية.

أن التفسيرات التي أعطيت لنا تعزو أسباب التسرع في تنفيذ حكم الإعدام إلى اعتقاد الحكومة العراقية بأن باقر الصدر ميتا هو أقل خطرا من بقائه حيا في مدينة النجف، أو في المنفى.

٣ – ما ذكر أعلاه هي الإشاعات التي تدور في بغداد. غير أننا قد أخبرنا مباشرة من مصدرنا الموثوق ذي الاتصالات المباشرة بأن الحكومة العراقية قد حكمت فعلاً على باقر الصدر بالإعدام إلا أن الحكم لم ينفذ بعد. ويذهب مصدرنا الموثوق به إلى التأكيد بأن إشاعة تنفيذ حكم الإعدام هو لجس النبض. فان حدث تململ وتذمر لدى الشيعة في العراق تقوم الحكومة عندئذ بإظهار السيد الصدر على شاشة التلفزيون تكذيبا للشائعات. إما إذا لم تحدث شائعات تنفيذ حكم الإعدام سوى ردود فعل بسيطة في العراق أو من قبل حكام إيران فإن حكم الإعدام سينفذ سرا وبدون ضجة إعلامية.

٤ – يؤكد مصدرنا المعتمد بأن سلطات الأمن والمخابرات على ثقة تامة بأن الاضطرابات التي قامت في النجف وكربلاء وبغداد قد قضي عليها نهائيا، حيث يسود الهدوء والسكينة المناطق الشيعية. كما يؤكد مصدرنا المعتمد عزم القيادة العراقية على القضاء بكل ضراوة وعنف شديد على أي نشاط معاد.

٥ – إننا نواجه المعضلة التي عرفت بها بغداد، إذ ليس هناك وسيلة مباشرة لمعرفة ما إذا كان باقر الصدر حيا أم ميتا، خاصة وأن حزب البعث العربي الاشتراكي يتعمد إثارة قصة إعدامه فعليا. المجتمع الدبلوماسي في بغداد يعتقد بأن حكم الإعدام قد نفذ فعلاً، إلا أن مصدرنا الموثوق به والمعتمد من قبلنا يقسم اليمين ويؤكد بأن أعضاء بارزين في مجلس قيادة الثورة وفي قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ومكاتبه المتخصصة ينفون نفيا قاطعا إشاعات تنفيذ حكم الإعدام بالسيد الصدر.

٦ – أن المسؤولين العراقيين يؤمنون بالواقع العملي. وما لم يشكل

باقر الصدر خطرا مباشرا عليهم فإنه لا يوجد سبب ضروري للقضاء عليه. إن موته قد يؤدي إلى إشعال نار ثورة كبيرة فشل الخميني حتى الآن في إثارتها وإشعالها.

٧ – أما إذا أساءت السلطة العراقية تدبير قضية باقر الصدر، فإن النتيجة قد تكون لها عواقب وخيمة على نظام صدام والدول المجاورة.

التوقيع إدوارد بيك

Edward L. Peck

[١] – جريدة الجمهورية: العدد ٢٥٨ في ١٩٦٨/١٠/٦

[٢] – مولود كامل عبد عين بعد فترة وزيرا للزراعة، وفي نهاية عام ١٩٧٩ وجد مقتولا برصاصة واحدة في رأسه، في إحدى الشوارع الفرعية بالقرب من منطقة أبو غريب في بغداد.

[٣] – أصبح فيما بعد رئيسا لجامعة بغداد ثم مندوباً للعراق في الجامعة العربية.

[٤] – يلاحظ أن هذا المكتب لم يضم في عضويته سوى كردي واحد هو أكرم الدباغ.

[٥] – كان وكيلا لوزارة العمل، ثم رئيسا لجامعة الموصل، ثم وزيراً للتعليم العالي، وسفيرا للعراق في باريس، فيينا، لندن وواشنطن. وفي يوم ١٩٩١/١/١٥، أي

قبل حرب الخليج بيومين استدعته الحكومة العراقية للعودة إلى بغداد للتشاور، لكنه لم يرجع وقدم طلبا بإحالته على التقاعد، ولجأ إلى كندا.

[٦] – كان المقدم عدنان خيرالله هو المشرف على المكتب العسكري في السنوات الأولى من الثورة، وكان صدام مشرفا غير مباشر. وفي هذا الصدد يقول التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث الذي عقد في يونيو (حزيران) ١٩٨٢ ما يلي: وبالرغم أن الرفيق صدام حسين ابتعد لظروف وأسباب خاصة عن الإشراف المباشر على القوات المسلحة والتدريب العسكري الحزبي عدا فترة قصيرة في المراحل الأولى من الثورة، فإنه كان، ومن خلال موقعه في القيادة، وفي الدولة، وبأساليب حزبية وصبورة، وفي كثير من الأحيان صعبة جداً، ومعقدة، يلح ويشجع ويرعى عملية تطوير القوات المسلحة في إطار الالتزام الواعي والصارم للثورة وقيادة الحزب الحازمة للقوات المسلحة. وهو الذي قاد استراتيجية التصنيع العسكري والوطني وتابع تنفيذها.

أنظر في ذلك التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع – يونيو (حزيران) ١٩٨٢ ص ٣٧

[٧] – الباب الرابع

مؤسسات الجمهورية العراقية

الفصل الأول

مجلس قيادة الثورة

المادة السابعة والثلاثون –

أ – مجلس قيادة الثورة هو الهيئة العليا في الدولة الذي أخذ على عاتقة في السابع عشر من شهر تموز ١٩٦٨ مسؤولية تحقيق الإرادة الشعبية العامة بانتزاع السلطة من النظام الرجعي الفردي الفاسد وإعادتها إلى الشعب.

ب – يعتبر أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أعضاء في مجلس قيادة الثورة.

جـ – يحدد أعضاء مجلس قيادة الثورة بـ ٢٢ عضوا.

المادة الثامنة والثلاثون – يمارس مجلس قيادة الثورة بأغلبية ثلثي أعضائه الصلاحيات الآتية:

أ – انتخاب رئيس له من بين أعضائه يسمى رئيس مجلس قيادة الثورة ويكون حكما رئيسا للجمهورية.

ب – انتخاب نائب للرئيس من بين أعضائه يسمى نائب رئيس مجلس قيادة الثورة يحل محل الرئيس حكما بصفاته المحددة في الفقرة السابقة في حالة غيابه رسميا أو في حالة تعذر أو استحالة ممارسة اختصاصاته الدستورية لأي سبب مشروع.

جـ – البت في استقالة الرئيس أو نائبه أو أحد أعضاء المجلس.

د – إعفاء أي من أعضائه من عضوية المجلس.

هـ – اتهام ومحاكمة أعضاء مجلس قيادة الثورة ونواب رئيس الجمهورية والوزراء.

المادة التاسعة والثلاثون – يؤدي رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبة والأعضاء أمام المجلس اليمين التالية.

«أقسم بالله العظيم وبشرفي وبمعتقدي أن أحافظ على النظام الجمهوري وألتزم بدستوره وقوانينه وأن أرعى مصالح الشعب وأسهر على استقلال البلاد وسلامتها ووحدة أراضيها وأن أعمل بكل تفان وإخلاص لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

المادة الأربعون – يتمتع رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبه والأعضاء بحصانة تامة ولا يجوز اتخاذ أي إجراء بحق أي منهم إلا بإذن مسبق من المجلس.

المادة الحادية والأربعون –

أ – يجتمع مجلس قيادة الثورة بدعوة من رئيسه أو نائبة أو ثلث أعضائه، وتنعقد الاجتماعات برئاسة الرئيس أو نائبه وبحضور أكثرية الأعضاء.

ب – اجتماعات ومداولات مجلس قيادة الثورة سرية، وإفشاؤها يقع تحت طائلة المساءلة الدستورية أمام المجلس. ويتم إعلان ونشر وتبليغ مقررات المجلس بالطرق المبينة في هذا الدستور.

جـ – تقر القوانين والقرارات في المجلس بأغلبية عدد أعضائه ما خلا الحالات التي نص بها الدستور على خلاف ذلك.

المادة الثانية والأربعون – يمارس مجلس قيادة الثورة الصلاحيات التالية.

أ – إصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون.

ب – إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القوانين النافذة.

المـادة الثالثة والأربعون – يمارس مجلس قيادة الثورة بأغلبية عدد أعضائه الصلاحيات التالية:

أ – إقرار شؤون وزارة الدفاع والأمن العام ووضع القوانين واتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بهما من ناحية التنظيم والاختصاصات.

ب – إعلان التعبئة العامة جزئيا أو كليا وإعلان الحرب وقبول الهدنة وعقد الصلح.

جـ – المصادقة على مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة والاستثمارية ئالملحقة بها، واعتماد الحسابات الختامية.

د – المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

هـ – وضع نظامه الداخلي وتحديد ملاكاته وتقرير موازنته وتعيين موظفيه وتحديد مكافآت ومخصصات الرئيس ونائبه وأعضائه وموظفيه.

و – وضع القواعد المتعلقة بمحاكمة أعضائه من حيث تشكيل المحكمة والإجراءات الواجب إتباعها فيها.

ز – تخويل رئيسه أو نائبه بعض اختصاصاته المبينة في هذا الدستور عدا الاختصاصات التشريعية.

المادة الرابعة والأربعون – يتولى رئيس مجلس قيادة الثورة:

أ – رئاسة اجتماعات المجلس وتمثيله وإدارة جلساته والأمر بالصرف فيه.

ب – توقيع جميع القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس ونشرها في الجريدة الرسمية.

جـ - مراقبة أعمال الوزارات والمؤسسات في الدولة ودعوة الوزراء للتداول في شؤون وزاراتهم واستجوابهم عند الاقتضاء واطلاع مجلس قيادة الثورة على ذلك.

المادة الخامسة والأربعون - يكون كل من رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبه وأعضائه مسؤولا أمام المجلس عن خرق الدستور أو عن الحنث بموجبات اليمين الدستورية أو عن أي عمل أو تصرف يراه المجلس مخلا بشرف المسؤولية التي يمارسها.

[٨] - جاء نص قرار مجلس قيادة الثورة المشار إليه أعلاه كما يلي:

قرار رقم ١٠٨٣

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٦ إصدار القانون الآتي:

قانون

الحزب القائد

رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٤

المادة الأولى - تتخذ الوزارات وكافة دوائر الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وأجهزتها من التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي يقود السلطة والدولة منهاجا ودليل عمل لها في ممارسة اختصاصاتها من الآن وحتى إشعار آخر.

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

أحمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

نشر في الوقائع العراقية عدد ٢٤٠٥ في ١٩٧٤/١٠/١٣.

[٩] – بالرغم من ادعاء الوثيقة بوجود ثلاثة وزراء يمثلون الحزب الشيوعي فان الحقيقة
هي وجود وزيرين فقط هما الدكتور مكرم الطالباني وزير الري وعامر عبد الله
وزير الدولة.

[١٠] – تخطيء الوثيقة عندما تقول أن الدكتور الجواري هو من حركة القوميين.
الواقع، انه كان عضواً نشطاً في حزب البعث ومن المحسوبين على جناح أحمد
حسن البكر.

الفصل الحادي والعشرين

الإعدام بقرار!

ليس الهدف من هذا الفصل مناقشة القوانين العراقية التي تنص على عقوبة الإعدام لمرتكبي بعض الجرائم، لكن الهدف منه هو تبيان الاستثناءات العديدة التي أصدرها مجلس قيادة الثورة ووسع بموجبها قاعدة الأفعال التي يعاقب مرتكبوها بالإعدام.

ويمكن اعتبار الدستور المؤقت الذي أصدره مجلس قيادة الثورة وضمنه مادتين خطيرتين أعطتا للمجلس صلاحيات واسعة تتجاوز كل القوانين والأعراف، بل تتجاوز الدستور نفسه، بداية هذه الظاهرة الغريبة.

إحدى هاتين المادتين هي الفقرة (أ) من المادة ٤٢ التي أعطت المجلس صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون والمادة الأخرى هي الفقرة (ب) من المادة ٦٥ التي جعلت مجلس قيادة الثورة، الجهة المخولة بتعديل الدستور ذاته. يضاف إلى ذلك ما جاءت به المادة ٤٠ من الدستور، حيث نصت على تمتع كل من رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة بالحصانة الكاملة وعدم مسؤوليتهم عن أي عمل يقومون به، وعدم جواز اتخاذ أي إجراء بحقهم بدون موافقة المجلس!

ونتيجة لتلك الصلاحيات الواسعة المتوجة بالحصانة الكاملة،

توسع المجلس في إصدار القرارات، و لم يعد لديوان التدوين القانوني أي دور للنظر في دستورية تلك القرارات وأصبح رئيس المجلس هو الحاكم المطلق الذي لا يسري عليه القانون. ولا يلتزم بأحكام الدستور، فهو السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في آن واحد. بل أصبح أيضا السلطة القضائية التي تنظر في الأحكام الصادرة من محاكم العراق، بما فيها محكمة الثورة والمحاكم الخاصة.

وتجاوز المجلس أو بالأحرى رئيس المجلس في استخدام صلاحياته، فأصبح يتدخل حتى في الترقيات العلمية لأساتذة الجامعة، فيمنح من يشاء لقب «الأستاذية» أو يسحبه منه لأسباب لا علاقة لها بالشؤون العلمية. وأذكر في هذا الصدد، صدور قرار من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٧، يقضي بسحب لقب «الأستاذية» من الدكتور عبد الحسين القطيفي (أستاذ القانون الدولي بجامعة بغداد) لأن الرائد علي العبيدي سكرتير صدام حسين قد فشل في امتحان الماجستير، وكان الممتحن هو الدكتور القطيفي.

في ١٩٦٩/٩/١٥، أصدرت الحكومة قانون العقوبات رقم ١١١ واعتبرته نافذ المفعول من ١٩٦٩/١٢/١٥. وقد حل هذا القانون محل قانون العقوبات القديم الذي كان يعرف باسم قانون العقوبات البغدادي. وبالرغم من صدور هذا القانون بعد تسلم البعث للسلطة، فإنه كان موضوع الدراسة والمناقشة قبل ذلك بفترة طويلة ساهم فيها عدد كبير من رجال القانون والقضاء. وقد احتوى القانون الجديد، كسابقه، أحكاما عديدة تنص على عقوبة الإعدام لمجموعة من الجرائم إضافة إلى الأفعال ذات الطابع السياسي. ويأتي هذا القانون إضافة إلى قانون العقوبات العسكرية رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ الذي احتوى هو الآخر على مجموعة من النصوص المتعلقة بإنزال عقوبة الإعدام لبعض الجرائم المرتبطة بالجيش والمؤسسة العسكرية.

و لم تمض سوى فترة قصيرة على صدور قانون العقوبات الجديد، وإذا بمجلس قيادة الثورة يصدر سلسلة من القرارات التي لها قوة القانون، توسع بموجبه قاعدة الأفعال التي يعاقب مرتكبوها بالإعدام مع إلغاء حق المتهمين في الاعتراض.

وقد جاءت تلك القرارات مخالفة للالتزامات الدولية التي وافقت عليها الحكومة العراقية. فمثلاً في الوقت الذي وقع فيه العراق على الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية عام ١٩٦٩، وصادق على توقيعه في ١٩٧١/١/٢٥، كانت المحكمة الخاصة برئاسة طه الجزراوي تنفذ أحكام الإعدام بمن أسمتهم بالمتآمرين في مؤامرة عبد الغني الراوي، بعد محاكمة لم تستغرق أكثر من ٣٦ ساعة.

وقد وصل التناقض بين تصرفات القيادة في الداخل ومواقفها في الخارج إلى الحد الذي لم تعد المنظمات الدولية ذات العلاقة بالقضاء وبحقوق الإنسان، تصدق ما تقدمه الوفود العراقية من تقارير. و لم يعد لوزير العدل أو وزير الخارجية، أي احترام حقيقي أمام هذه المنظمات.

وكمثال على هذا التناقض ما حصل عام ١٩٧٩ بعد استلام صدام حسين رئاسة الدولة. ففي اليوم نفسه الذي قدم فيه وزير العدل العراقي تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان المنبثقة من الاتفاقية الدولية التي صادق عليها العراق عام ١٩٧١. مؤكدا فيه عدم صحة «الإشاعات المغرضة» حول كثرة الاعدامات في العراق. في اليوم نفسه كان راديو بغداد يذيع نبأ إعدام أعضاء القيادة القطرية الذين اتهموا بمحاولة التصدي لقيادة صدام حسين، مما أوقع رئيس الوفد العراقي في إحراج شديد، و لم يستطع تبرير ذلك سوى القول أن القيادة العراقية تنفذ رغبات الشعب في القضاء على عناصر التخريب بحزم وقوة.

أن دراسة سريعة لقانون العقوبات ولقرارات مجلس قيادة الثورة تظهر لنا بوضوح مدى اتساع نطاق الأفعال التي تكون عقوبتها الإعدام، وكأمثلة على ذلك ما يلي.

قانون العقوبات

١ - الجرائم التي تهدد الأمن الخارجي للدولة:

- ارتكاب فعل يمكن أن يهدد استقلال البلاد.
- الالتحاق بالعدو أو مساعدته أو تزويده بالمعلومات.
- التآمر مع جهة أجنبية.
- محاولة الإضرار بالمصالح العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية للعراق في أوقات الحروب.
- إتلاف الأوراق ذات العلاقة بأسرار الدولة الخارجية في أوقات الحروب.
- محاولة تنظيم تآمر إجرامي.
- إفشاء أي سر من أسرار الدولة.

٢ - الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للدولة:

- استخدام القوة لقلب نظام الحكم أو لتغيير الدستور أو تشكيل حكومة إذا أدى ذلك إلى خسارة في الأرواح.
- قيادة وحدة عسكرية بدون ترخيص من الحكومة.
- التحريض على التمرد المسلح.
- تنظيم الجماعات المسلحة لغرض القيام بعمل جرمي أو احتلال المنشآت الحكومية.
- محاولة إثارة النعرات الطائفية.
- نسف المنشآت النفطية أو منشات الحكومة.

- استخدام المتفجرات لنسف المنشآت الحكومية أو لإحداث أضرار بالاقتصاد الوطني.
- نشر الأفكار الصهيونية والماسونية أو الانتماء للمنظمات التي تبث تلك الأفكار.
- تأسيس أو تنظيم أو توجيه أية جمعية أو جماعة من أي نوع كان، هدفها ارتكاب الأفعال المنصوص عليها أعلاه.

٣ - الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة وجرائم متفرقة:

- جرائم القتل.
- إلحاق الخطر بالحياة.
- التعذيب المرافق للسرقة.
- التعاون مع دولة أجنبية أو مؤسساتها للقيام بأفعال ضد العراق والتي قد تسبب في قيام الحرب أو قطع العلاقات الدبلوماسية.
- تعريض عمليات الدفاع أو العمليات العسكرية للخطر.
- القيام بعمليات عسكرية أو المشاركة فيها ضد دولة أجنبية دون موافقة صريحة من الحكومة العراقية، وخاصة إذا نجم عن تلك الأفعال إعلان الحرب بين العراق وتلك الدولة الأجنبية.
- تنظيم أو قيادة أية جماعة هدفها مهاجمة جماعة أخرى أو منع وعرقلة تطبيق القانون.
- القيام بنشاط سياسي بواسطة أعضاء في حزب البعث.

قرارات الاعدام

فيما يلي أهم القرارات التي أصدرها مجلس قيادة الثورة وحدد فيها عقوبة الإعدام لمجموعة من الأفعال.بما في ذلك حكم الإعدام الإلزامي (Mandatory) لبعض الأنشطة السياسية [١]

١ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٦٥ في ١٩٧٤/٨/١٢ الذي نص على إعدام من ينتمي لحزب البعث ويخفي علاقاته السابقة بالتنظيمات السياسية الأخرى، أو كان منتميا لحزب البعث وأبقى على علاقاته الحزبية السابقة مع التنظيمات الأخرى.

٢ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٤٤ في ١٩٧٦/١١/٢٠ والذي بموجبه يحكم بالإعدام على من ترك حزب البعث وانتمى لحزب آخر أو عمل لمصلحة حزب آخر حتى بعد تركه لحزب البعث.

٣ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٥٧ في ١٩٧١/١١/١٠ والذي كان يحرم العمل السياسي داخل القوات المسلحة، قد عدل عام ١٩٧٦ بحيث نص على عقوبة الإعدام على كل عسكري يمارس نشاطا سياسيا باستثناء النشاط السياسي لحزب البعث.

٤ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٣٤ في ١٩٧٨/٥/٣٠ الذي يقضي بإنزال عقوبة الإعدام على كل عراقي، وكل أجنبي مقيم في العراق، إذا ثبت أن له علاقة داخل العراق أو خارجه بأجهزة المخابرات الأجنبية، أو تعامل مع تلك الأجهزة بأية طريقة، بدون موافقة السلطات العراقية المختصة.

٥ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٨٤ في ١٩٧٨/٦/٧ الذي يقضي بإنزال عقوبة الإعدام على كل من عمل على تنظيم شخص له علاقة بحزب البعث، ليعمل لصالح حزب أو جماعة سياسية أخرى.

٦ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٨٤ في ١٩٧٨/٧/٣ الذي

يقضي بإنزال عقوبة الإعدام على كل متقاعد من أفراد القوات المسلحة أو قوات الشرطة أو المتطوعين الذين سرحوا من الخدمة أو الذين أنهيت خدماتهم لأي سبب كان بعد ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨، إذا عملوا أو انتموا لجماعة سياسية غير حزب البعث.

٧ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٤٧ في ١٩٧٩/١٠/٣٠ الذي نص على إعدام كل من عاد إلى اعتناق البهائية.

٨ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٦١ في ١٩٨٠/٣/٣١ الذي نص على إعدام كل من انتمى لحزب الدعوة الإسلامية، مع النص صراحة على جعل القرار بأثر رجعي يسري على الحالات السابقة لصدور القرار. ويلاحظ على هذا القرار مخالفته واستهتاره الصارخ للمبدأ القانوني الذي يقضي بعدم رجعية القوانين وبالأخص في القضايا الجنائية، إلا إذا كانت لصالح المتهم. ويخالف أيضا الفقرة (ب) من المادة ٦٦ من الدستور التي تنص صراحة بعدم رجعية القوانين.

٩ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٤٠ في ١٩٨١/٨/٢٦ القاضي بإعدام كل من يتهرب من الخدمة العسكرية. وقد عدل هذا القرار في ١٩٨١/١١/١٧ بالقرار رقم ١٥٤٠ حيث وسع نطاقه ليشمل أفراد الجيش الشعبي وحرس الحدود.

١٠ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٧٧ في ١٩٨٢/٧/٧ القاضي بإعدام من يتغيب عن وحدته العسكرية لمدة خمسة أيام بدون عذر مشروع.

١١ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٣٣ في ١٩٨٢/٩/٢ الذي يقضي بإعدام كل من يرتكب سرقة في وقت الحرب.

١٢ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٧٠ في ١٩٨٣ الذي يقضي بإعدام كل من بلغ الثامنة عشرة من عمره أثناء قيامه بأي عمل من الأعمال التي تكون عقوبتها الإعدام كالهروب إلى خطوط العدو، التآمر على سلامة الدولة، الانتماء لحزب الدعوة أو التهرب من الخدمة العسكرية.

١٣ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣١٣ في ١٩٨٤/٣/١٣ الذي ينص على إعدام كل من يقوم بتهريب العملة العراقية أو الأجنبية أو الذهب ويتعامل بها مع العدو الفارسي (كذا).

١٤ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٨٤ في ١٩٨٤/٣/٣١ بإصدار قانون عقوبات الجيش الشعبي رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٤، وقد نص هذا القانون في عدد من مواده على مجموعة من الأفعال التي يعاقب مرتكبوها بالإعدام، ومن هذه الأفعال ثبوت الجبن والتخاذل، دون تعريف لمعنى الجبن أو تحديد للجهة التي تضع المعيار.

١٥ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٥٨ في ١٩٨٤/٤/٢١ ويقضي بإعدام كل من انتمى لحزب أو لجماعة أو جمعية، تستهدف تغيير حكومة البعث أما بواسطة القوة المسلحة، أو بالتعاون مع جهات أجنبية.

١٦ – قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٦٠ في ١٩٨٤/٨/٢٣ الذي ينص على إنـزال عقوبة الإعـدام على كل من يعمل لدولة أجنبية أو مع شخص آخر يعمل لصالح تلك الدولة، أو يتصل بتلك الدولة، إذا ثبت أن عمله أو اتصاله يضر بمصالح العراق العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية. ويعدم أيضا كل من أتلف

أو أخفى أو سرق أو زور وثائق يمكن أن تفيد العراق لإثبات حقوقه تجاه دولة أجنبية أو لها علاقة بأمن الدولة الخارجي أو بأية مصالح وطنية.

١٧ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٠ في ١٩٨٦/١/٢٩ ويقضي بإعدام كل من ارتكب تزويرا في جواز سفر صادر من دولة أخرى، أو في وثائق صادرة من السلطات العراقية المختصة، مستهدفا من وراء ذلك الحصول على منافع مالية تضر بالاقتصاد الوطني.

١٨ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٤٠ في ١٩٨٦/١١/٤ الذي يقضي بعقوبة السجن المؤبد ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من يهين رئيس الجمهورية أو نائبه، مجلس قيادة الثورة، حزب البعث، المجلس الوطني، أو الحكومة. وتكون العقوبة الإعدام إذا كانت الإهانة واضحة وتستهدف إثارة الرأي العام ضد السلطة.

وأذكر في هذا الصدد، أن صلاح الدين سعيد رئيس تحرير جريدة «العراق» زار لندن عام ١٩٨٧ فسأله أحد الصحافيين البريطانيين عما إذا كانت نقابة الصحفيين العراقيين ستدافع عن عضو فيها إذا اتهم بكتابة مقالة أو ما شابه ووجد فيها ما يمكن تفسيره بأنه انتقاد لصدام حسين. وكم كانت دهشة الصحفي البريطاني عندما أجابه «زميله» العراقي: إن نقابته لا تدافع عن المجرمين. إذا حدث وانتقدت الرئيس فأنت مجرم، وتستحق الإعدام!

المحاكم الخاصة

تنص الفقرة (و) من المادة ٤٣ من الدستور العراقي، على أن مجلس

قيادة الثورة هو الجهة التي تضع القواعد الخاصة بمحاكمة أعضائه، وهو الذي يشكل المحاكم الخاصة لذلك الغرض ويحدد إجراءاتها.

وحسب المعلومات المتوفرة، فإن المحاكم الخاصة التي شكلت بقرارات من المجلس هي:

١ - المحكمة الخاصة عام ١٩٧٠ لمحاكمة المتهمين بما سمي بمؤامرة عبد الغني الراوي وصالح السامرائي.
تشكلت المحكمة من طه الجزراوي (عضو مجلس قيادة الثورة). وقد دامت جلساتها ٣٦ ساعة فقط.

٢ - المحكمة الخاصة عام ١٩٧٣ لمحاكمة المتهمين بقضية ناظم كزار وجماعته. تشكلت المحكمة برئاسة عزت الدوري (عضو المجلس قيادة الثورة) وعضوية طاهر أحمد أمين معاون مدير المخابرات حينذاك، وخليل إبراهيم العزاوي معاون مدير الاستخبارات العسكرية. دامت جلسات المحكمة يومين فقط.

٣ - المحكمة الخاصة عام ١٩٧٧ لمحاكمة المتهمين بمظاهرات النجف وكربلاء. تشكلت المحكمة في أول الأمر من عزت مصطفى (عضو مجلس قيادة الثورة) وفليح حسن الجاسم (عضو مجلس قيادة الثورة). ولما رفضا إصدار أحكام الإعدام، تم فصلهما من القيادة والحزب. وأستمر بقية أعضاء المحكمة في إصدار الأحكام. دامت جلسات المحكمة أربع ساعات فقط.

٤ - المحكمة الخاصة عام ١٩٧٩ لمحاكمة المتهمين من أعضاء القيادة القطرية بعد استلام صدام حسين مواقع السلطة الأولى. دامت جلساتها ستة أيام فقط.

وكانت محكمة خاصة قد شكلت عام ١٩٧٤ سميت بمحكمة كركوك الخاصة، لمحاكمة مجموعة من المواطنين الأكراد اتهموا

بارتكاب أعمال سياسية مناهضة. وقد اتخذت هذه المحكمة من إحدى القواعد العسكرية في كركوك مقرا لها، وعقدت جلساتها في سرية تامة، وحرمت المتهمين من حق توكيل المحامين ومن حق تمييز قراراتها. وقد أصدرت المحكمة المذكورة سلسلة من أحكام الإعدام بحق مجموعة من الأكراد، و لم يعلن عن تلك الأحكام في حينه.

محكمة الثورة

استحدثت محكمة الثورة بموجب القانون رقم ١٨٠ في ١٩٦٩/١٢/٩. وجرت عدة تعديلات على هذا القانون بموجب القوانين المرقمة ١، ٨٥، ١٢٠، لسنة ١٩٦٩.

ينص القانون المذكور على أن عضوية المحكمة تكون من ثلاثة أشخاص، اثنان منهم على الأقل من الحكام، وقد يكون الأعضاء الثلاثة مدنيين أو عسكريين أو من الصنفين.

تنظر المحكمة، طبقا لقانون إنشائها، في الجرائم المتعلقة بالأمن الداخلي والأمن الخارجي للدولة. الرشوة، الاختلاس، السرقة، تجارة المخدرات، التهريب، تجارة السلاح، وكذلك جميع المخالفات الاقتصادية والمالية الأخرى وأية قضايا تحال إليها من قبل السلطة.

وينص القانون المذكور، على أن تكون إجراءات محكمة الثورة وفقا لما هو منصوص عليه في قانون أصول المحاكمات الجزائية. غير أن المحكمة لم تلتزم بذلك وكانت أحكامها قطعية بما في ذلك أحكام الإعدام. وقد بلغ استهتار المحكمة المذكورة بالحقوق القانونية للمواطنين حدا أثار فيه اهتمام لجان حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، التي أرسلت بعثة خاصة للعراق عام ١٩٨٣ حيث قابلت عددا من المسؤولين في وزارتي العدل والداخلية، لبحث تجاوزات محكمة

الثورة وإخلالها بحق الدفاع المشروع. وقد أجابت الحكومة العراقية على تساؤلات منظمة العفو الدولية بما يلي:

«أن محكمة الثورة ترتبط بمكتب رئيس الجمهورية، ولا تخضع لإشراف وزارة العدل. كما أن المحكمة تفسر القوانين وفقا لمبادئ حزب البعث، وأن أعضاءها الثلاثة هم أعضاء في حزب البعث».

أما اعتراضات منظمة العفو الدولية على الأسلوب اللاشرعي واللاإنساني للمحاكم الخاصة، فقد أجابت عنها الحكومة العراقية بما يلي:

«بالنسبة للمحكمة الخاصة لسنة ١٩٧٧: أن المحكمة عقدت جلساتها ليومين وليس أربع ساعات.. إن هذا النوع من المحاكم ضروري للقضاء على الطائفية التي يغذيها أعداء الشعب من أجل شق وحدة الصف الوطني وعرقلة الجهود المتطلعة للتقدم والازدهار».

و«بالنسبة للمحكمة الخاصة لسنة ١٩٧٩.أن هذه المحكمة دستورية بكل معنى الكلمة لأنها شكلت طبقا للفقرة (هـ) من المادة ٣٨ من الدستور العراقي لتنظر في القضايا المتعلقة بأعضاء في حزب البعث. وهي تخص الشؤون الداخلية للحزب».

ومن الطريف إن جواب وزير العدل العراقي على تساؤل منظمة العفو الدولية عن حق المتهمين في الاعتراض كان: «يحق لكل مواطن عراقي الاعتراض على الحكم الصادر بحقه، بأن يسترحم رئيس الجمهورية لإعادة النظر في الحكم الصادر بحقه. ورئيس الجمهورية هو بمثابة محكمة التمييز!

[١] – تجدر الإشارة هنا أن هذه القرارات قد تعاقب صدورها منذ عام ١٩٧٤ بالرغم من تصديق العراق على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عام ١٩٧١.

الفصل الثاني والعشرين

البكر: المزاج المتقلب!

يتناول هذا الفصل والفصلان اللذان يلياه أحداثا متفرقة حول بعض قادة حزب البعث العراقي. والهدف من ذلك إعطاء القارئ نبذة عن الطريقة التي كان يفكر بها بعض هؤلاء القادة، إضافة إلى طرافة بعض تلك الأحداث وما تفيض به من جوانب إنسانية أحيانا، وجوانب سلبية أحيانا أخرى.

ولا أريد بكلامي هذا انتقادا أو مدحاً أو قدحاً، وإنما أنا هنا مجرد راو للحدث المقترن بهذه الشخصية أو تلك. إنها حقائق ملموسة كانت تقع يوميا، أو بين الحين والآخر، وهي بذلك مرآة تعكس مستوى التفكير وأسلوب العمل. قد يرى البعض فيها مستوى للتفكير لا يتسم بالعبقرية، أو الذكاء، وقد يرى البعض الآخر تفسيرا لتلك التصرفات. الغباء مثلاً، أو الغرور والغطرسة.

المعلم...الرئيس

ولد في تكريت عام ١٩١٤، ومات في بغداد عام ١٩٨٢. وبعد موته دارت التكهنات بأنه قتل بالسم في فترة كان صدام حسين يخشى من احتمال التفاف المعارضة وضباط الجيش حول البكر

لإسقاط حكمه لتوريطه العراق، جيشا وشعبا، في حرب خاسرة مع إيران.

بعد إكمال البكر مرحلة الدراسة الابتدائية التحق بدار المعلمين الريفية ليتخرج منها عام ١٩٣٢ ويعمل معلما في المدارس الابتدائية حتى عام ١٩٣٨، حيث ترك مهنة التعليم ودخل الكلية العسكرية ليتخرج منها ضابطاً وهي المهنة التي احترفها حتى موته، مع انه لم يعرف بكونه ضابطا لامعا في المجالات العسكرية والتعبوية.

ذكرت سابقا بأن علاقتي بمجموعة حزب البعث التي تسلمت الحكم عام ١٩٦٨، كانت من خلال البكر، الذي كنت أتردد على منزله بمعية الدكتور محمد المشاط.

ومنذ الأيام الأولى لحكم البعث، كان واضحا لدي بأن البكر هو الشخص الثاني وليس (الأول) في التركيبة القيادية، يمارس مهامه من خلال الكرسي الأول.

وبمرور الأيام، كان يتضح أكثر فأكثر أن البكر وصدام شخصان يكمل أحدهما الآخر. البكر يحتاج إلى صدام للمحافظة على أمن الحكم وصدام بحاجة إلى البكر لتأمين جانب الجيش والعسكريين الذين كانوا في مراكز قيادية. لقد كان التنسيق بين البكر وصدام يجري يوميا، من خلال الاتصالات المباشرة، هاتفيا وخطيا.

لقد نفذ البكر جميع رغبات صدام في تصفية المؤسسة العسكرية من العناصر التي كان الشك يدور حول ولائها المطلق للسلطة الحاكمة، يساعدهم في هذه التصفية المقدم عدنان خير الله مسؤول المكتب العسكري للحزب.

ولابد من التأكيد هنا، بأن ما كان يقال عن وجود خلافات بين

البكر وصدام إنما هي محض وهم وخيال، فمهما بلغت درجة تلك الخلافات، كانت تزول وتضمحل أمام مخاطر سقوط الحكم بانقلاب عسكري. الخلاف الوحيد هو ما حصل عام ١٩٧٩ عندما أبدى البكر رغبته الدخول في نوع من الوحدة الاتحادية مع سورية، تلك الرغبة التي قارعها صدام وسارع إلى التخلص من البكر ليلة ١٧ يوليو (تموز) ١٩٧٩ بإجباره على تقديم استقالته لأسباب صحية. وما تبع ذلك من إعلان صدام عن اكتشاف «مؤامرة» القيادة القطرية لحزب البعث بالتعاون مع سورية، ومن ثم إعدام مجموعة كبيرة من أولئك «المتآمرين».

علاقتي الشخصية بالبكر

في الفترة ما بين ٦٨ و ١٩٧١ كانت علاقتي الشخصية بالبكر أقوى من علاقتي بصدام حسين. وأذكر أنه لم يمر يوم دون أن يتصل البكر بي هاتفيا ولمرات عديدة. واتصالاته الهاتفية لم تقتصر على أوقات الدوام الرسمي، بل تجاوزته إلى ساعات الليل المتأخرة.

كان البكر بسيطا للغاية في مسكنه وملبسه وتصرفه مع عائلته. وفي شؤون الدولة الاقتصادية والمالية كانت بساطته تصل إلى حد السذاجة، وكان يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، إلى الحد الذي كنت أتساءل: كيف يستطيع هذا الرجل التفكير استراتيجيا؟ هل لديه الوقت للتفكير، إذا كان يتصرف بهذا الشكل غير المنتظم؟ فهو يسأل عن ترفيع هذا الموظف أو ذاك، حتى ولو كان شرطيا في إدارة المرور.

كان البكر مصابا بمرض السكري. وهو مرض يحدث اختلالا في مزاج المصاب به. فبينما هو عصبي ثائر تراه بعد قليل هادئا. وهكذا كان مزاج البكر، يثور لأتفه الأمور، ويتخذ قرارا. ثم يهدأ بعد ساعة فيلغي القرار.

ومما كان يزيد من حدته وإثارته، عدم ممارسته لأي نوع من أنواع الرياضة أو الهواية. هوايته الوحيدة، كانت الاستماع إلى الأغاني الريفية. وكان المذياع لا يفارق مكتبه. وجهاز التلفزيون في كل غرفة، حتى في القاعة التي يجتمع فيها مجلس قيادة الثورة.

وكان الغناء المفضل لديه هو المعروف في العراق بـ «السويحلي» و«العتابة» و«النايل». ومطربه المفضل الملا ضيف الجبوري الذي كان حارسا في إحدى محطات الكهرباء.. ثم أصبح نجما إذاعيا وتلفزيونيا بسبب إعجاب البكر بطريقة غنائه وعزفه على «الربابة». ولعل العراقيون يتذكرون كثرة ظهور الملا ضيف على شاشة تلفزيون بغداد بمناسبة وبدون مناسبة.

وتحضرني حادثة طريفة شهدتها في إحدى الأمسيات: طلب البكر أن أحضر اجتماعا لمجلس قيادة الثورة لبحث شأن من شؤون الخطة الاقتصادية، كان جهاز التلفزيون مفتوحا وأحد المغنين الريفيين المدعو عبد الصاحب شراد يغني ونحن نناقش المسألة الاقتصادية. وفجأة رفع البكر سماعة الهاتف واتصل بالمدير العام للإذاعة والتلفزيون آنذاك محمد سعيد الصحاف، وبعصبية قال: من هو هذا المغني القبيح.. أبعدوه عن التلفزيون.. ومنذ تلك الليلة لم يظهر عبد الصاحب شراد على الشاشة، و لم يسمع العراقيون غناءه إلا بعد وفاة البكر.

هذا مثال على القرارات السريعة التي كان يتخذها البكر والأمور التافهة التي كان يشغل نفسه بها. ومع ذلك فقد كانت للكثير من قراراته وتصرفاته جوانب إنسانية، تنم عن الطيبة والسذاجة في آن واحد.

ولكي نقف على شخصية البكر، سأورد سلسلة من الإحداث المتفرقة علها تلقي الضوء على الطريقة التي مارس فيها السلطة، والزاوية التي كان ينظر منها للأمور.

محاولة اعتقال الدكتور فوزي القيسي

في الأسبوع الأول من استيزاري، اتصل بي البكر هاتفيا، وكنت بمكتبي في وزارة المالية التي توليت مسئوليتها بالوكالة، مستفسراً عن الدكتور فوزي القيسي مدير عام مصرف الرافدين آنذاك: هل مازال مديرا عاما للمصرف؟ وهل هذا المصرف تابع لوزارة المالية؟

ظننت أن البكر يريد تعيين القيسي بمنصب هام كمحافظ البنك المركزي مثلا. فبدأت بامتداحه وبيان مؤهلاته العالية وأنه، أي القيسي، كان أستاذي في كلية التجارة والاقتصاد في نهاية الخمسينات. وما أن انتهيت من الكلام حتى فاجأني البكر بطلب إصدار أمر عاجل بفصل القيسي وإيداعه السجن فورا.

كان الطلب غريبا، إذ لم يكن القيسي سياسيا و لم يكن له أي نشاط معاد للبعث. كما أن موضوعا كهذا يجب أن يترك لوزير المالية الأصيل احتراماً للأعراف والتقاليد. وهكذا رجوت البكر تأجيل الأمر لحين عودة وزير المالية من الخارج. غير أنه أصر على موقفه و لم يترك لي مجالا للمناقشة.

اتصلت بالدكتور القيسي هاتفيا وأخبرته بأني أزمع زيارته في «مصرف الرافدين» بعد ساعتين، وظن القيسي أن زيارتي هي للتفتيش بصفتي وزيرا للمالية بالوكالة، فأسرع بالاتصال بوكالة الأنباء العراقية وتلفزيون بغداد لمتابعة زيارة «الوزير» إلى مصرف الرافدين لبث فلم الزيارة عبر التلفزيون، وهو الأمر المعتاد في تغطية زيارات أعضاء الحكومة لمؤسسات ومرافق الدولة.

بعد تجوالي في المصرف والاطلاع على شؤون العمل، وكاميرات التلفزيون تصور هذه «الالتفاتة» الكريمة من الوزير، انفردت بالقيسي

بمكتبه وأخبرته بمضمون مكالمة البكر، ورجوته بمغادرة بغداد إلى بيروت في عصر اليوم نفسه بحجة تفتيش فرع مصرف الرافدين هناك، وعدم العودة لحين التحاق وزير المالية بمنصبه، حيث يمكن تسوية الأمر مع رئيس الجمهورية.

وسافر القيسي.

وفي مساء اليوم نفسه، عرض تلفزيون بغداد فيلما عن زيارتي لمصرف الرافدين. وفي التاسعة مساء اتصل البكر بي هاتفيا وطلب حضوري حالا إلى القصر الجمهوري لبحث موضوع القيسي وسبب عدم اعتقاله وفصله من الوظيفة.

حاولت تهدئة غضب البكر وأفهمته بأن القيسي من الكفاءات العراقية التي لا يجوز التضحية بها، إضافة إلى ضرورة الانتظار لحين عودة وزير المالية.

هدأ البكر. وبعدها بأيام نسي الموضوع تماما. ولما عاد القيسي من سفره تقدم بطلب إعارة خدماته إلى «بنك اليبوباف» في باريس، فصدرت الموافقة حالاً. والطريف أنه بعد مرور عدة سنوات، عاد الدكتور القيسي إلى العراق ليعين محافظا للبنك المركزي العراقي، ثم وزيرا للمالية. ويثبت جدارة فائقة في تلك المناصب نالت إعجاب وتقدير القيادة. وعندما توفي عام ١٩٧٩ بعد إصابته بمرض السرطان، شيع جثمانه رسميا في موكب مهيب وهو أمر لم تفعله حكومة البعث لأي وزير مدني توفي لأسباب طبيعية أو غير طبيعية.

ويمكنني الآن تصور الأمر لو أني نفذت أمر البكر «العاجل» بفصل القيسي وتوقيفه، هل كان ذلك سيكون في مصلحة العراق بإهدار كفاءة عالية مثل كفاءة القيسي؟

تقارير حزبية عن بناء مسكن

كنا في مطار المثنى لتوديع العقيد معمر القذافي الذي كان في زيارة للعراق. بعد انتهاء مراسيم التوديع التفت البكر إلى صالح مهدي عماش وسأله إلى أين هو ذاهب. رد عماش بأنه ذاهب معي لمشاهدة داري في حي الجامعة والتي كانت في مراحل البناء النهائية، لأنه، أي عماش، يريد التعرف على المقاول الحاج فليح المعمار من أجل استخدامه في بناء دار له، إن وجد عمله مرضيا، وهنا أبدى البكر رغبته أيضاً بالمجيء معنا.

اتفقنا على أن أسبق الآخرين بسيارتي لتعريفهم بالطريق. ويبدو أن البكر نسي إخبار موكب الحرس المرافق بالعودة إلى القصر. الأمر الذي حول المسيرة لداري إلى موكب رسمي حافل بدراجات الشرطة وسياراتهم.

وحال وصولي إلى الدار، لاحظت الموكب الفخم، والأطفال والنساء على جانبي الشارع المؤدي لداري يصفقون ويهتفون بحياة الثورة والقيادة. وعلى رغم حراجة الموقف، فأن البكر وعماش والحاج فليح أكملوا جولتهم في الدار التي كان بناؤها من طابق واحد وكلفتها آنذاك لم تتجاوز ١٥ ألف ديناراً.

التفت نحوي البكر قائلاً: هذه دار لا تساوي ٨٠ ألف دينار... قلت: ومن الذي أفتى بهذا الرقم؟ الكلفة لا تزيد عن ١٥ ألفا، وأنا مستعد لبيع الدار بـ ٢٠.. وهنا ضحك البكر وقال بأنه تسلم حزمة من التقارير الحزبية عن بناء الدار ومواصفاتها «الفخمة» وجدرانها العالية المغلفة بالمرمر. وعجبت لهذا الكلام. وكان عجبي وامتعاضي أكثر من أن ترسل مثل هذه التقارير إلى رئيس الجمهورية لتصرفه عن وظائفه الأهم.

والطريف، أن المقاول الحاج فليح كان طالع نحس على كل من شيد

له دارا من المسؤولين. إذ ما أن يكمل عمله وينتقل صاحب الدار إليها، إلا ويعفى من مناصبه. وقد حدث ذلك أولا معي ثم مع صالح مهدي عماش، ليعقبه العقيد شفيق الدراجي، أمين سر مجلس قيادة الثورة. وبعده شفيق الكمالي وزير الشباب وعضو القيادتين القطرية والقومية. وكم كنت أتمنى الآن لو استطاع الحاج فليح بناء دور لقياديين آخرين لكنه ذهب في حادث اصطدام دراجته النارية، دون أن يحقق أمنيات كثيرين!

منع تعيين السكرتيرات

في عام ١٩٧٠، شغلت منصب وزير الاقتصاد وكالة في غياب الوزير الأصيل يومها الدكتور فخري قدوري عن العراق. وفي منتصف إحدى الليالي، هاتفني البكر وطلب حضوري في اليوم التالي إلى القصر الجمهوري، في السابعة صباحا.

وصلت القصر قبل الموعد بقليل، ووجدت البكر يتخطى في حديقة القصر وهو في حالة عصبية. وما أن رآني حتى بادرني بالقول: دكتور.. اترك سيارتك الرسمية وتعال معي في سيارتي.. ركبنا السيارة بدون موكب حراسة أو مرافقين، سوى مرافق البكر الخاص وسائقه.

اتجهت السيارة بنا نحو مدينة الكاظمية عبر طريق المطار القديم (مطار المثنى). وأثناء ذلك التفت إلي البكر وهو مازال في حالته العصبية وقال أنه يريد زيارة معمل الطحين الحكومي التابع لوزارة الاقتصاد ليضبط بنفسه مدير المعمل بالجرم المشهود، حيث وصلته معلومات حزبية عن وجود علاقة غرامية بينه وبين سكرتيرته.

وصلنا إلى البوابة الداخلية للمعمل. وترجلنا من السيارة. وكان ذلك في لحظة دخول العمال والموظفين الذين ما أن شاهدوا البكر حتى تعرفوا عليه فورا، فتجمهروا يهتفون بحياته وحياة الثورة! وهنا

التفتت البكر نحوي وقال: لا فائدة الآن من إكمال الزيارة للغرض الذي جئنا من أجله. وعدنا أدراجنا إلى القصر الجمهوري حتى دون زيارة شكلية للمعمل. وما كاد البكر يصل إلى مكتبه حتى أصدر قرارا بمنع استخدام السكرتيرات في جميع دوائر الدولة. وهو القرار الذي أصبح مدار تندر الجميع، عدا عن كونه قد أحدث اضطرابا إداريا لفترة طويلة من الزمن.

كيف يرى البكر البعثيين

في ظهيرة أحد الأيام من عام ١٩٦٩، كان البكر قد طلب حضوري وحضور وزير المالية أمين عبد الكريم ورئيس ديوان الرقابة المالية الدكتور عبد الله النقشبندي، إلى مكتبه في القصر الجمهوري. دخلنا المكتب ولم يكن البكر موجودا، حيث أخبرنا السكرتير أنه في غرفة مجاورة وسيحضر حالا.

مرت بضع دقائق، وفجأة فتح باب الغرفة المجاورة، وهي غرفة نوم لها مدخل يؤدي إلى غرفة البكر، ودخل البكر ومن وراءه أحمد حسين السامرائي أحد البعثيين ورئيس إحدى اللجان التحقيقية آنذاك. كان البكر في حالة من الغضب الشديد، وهو يقول للسامرائي: أخرج الآن وسأنظر الموضوع.

جلس البكر خلف مكتبه، وخلع نظارته ورماها بعصبية على حزمة أوراق متراكمة، وقال: أولاد الحرام.. شباب البعث الطائش.. لقد عذبوا الدكتور شامل السامرائي (وزير الداخلية في حكومة عبد الرحمن عارف) وحولوه إلى نصف إنسان.. والآن يريدون مني مساعدته.. ثم التفت إلي مسترسلا بالكلام:

– دكتور.. جماعتك البعثيين القدامى أشرف وأنبل من بعثيي هذا

الوقت الذين لا رحمة في قلوبهم.. إنهم شباب طائش يريد تكرار مأساة ١٩٦٣.. إن استمرار بعث اليوم بإعمال التعذيب والاعتقال الكيفي والهمجي سينزل علينا لعنة السماء، وسيطردنا الشعب يوما بالقرباج!

وأشعل سيجارة، ثم لبس نظارته وعاد إلى هدوئه بعض الشيء ليخبرنا بقصة تعذيب الدكتور شامل السامرائي والتي يبدو أن أحمد السامرائي (وهو بعثي من الكادر المتقدم تولي فيما بعد رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية) قد جاء متوسطا لدى البكر للإفراج عنه بعد أن أشبعته الأجهزة الأمنية تعذيبا.

مكافأة الضرب

في يوم ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٧١، يوم الجيش في العراق، حضر رئيس الجمهورية والوزراء وبعض أعضاء القيادة احتفالا أقامته الكلية العسكرية.

بعد انتهاء الاحتفال طلب مني البكر مرافقته بسيارته، وما أن أخذنا أماكننا فيها حتى شاهد الرئيس بعض مرافقيه يتعرضون بالضرب لشاب حاول التقرب من السيارة. طلب البكر من السائق التوقف حالا واستدعى الشاب المعتدى عليه وأجلسه معنا في السيارة، وطلب من السائق التوجه إلى القصر الجمهوري.

وصلنا إلى القصر ودخلنا نحن الثلاثة مكتب البكر. كان الشاب في حيرة من أمره، خائفا بعض الشيء غير مدرك لما سيحدث له، إذ بعد أن أشبع ضربا، يفاجأ بركوب سيارة رئيس الجمهورية ويجلس في مكتبه.

توجه البكر بالسؤال إلى الشاب عن مشكلته وتبين أنه أراد أن يعطى

البكر ملتمساً لقبوله في الكلية العسكرية بعد أن رفض طلب سابق له لأنه غير بعثي ومن مدينة المسيب!

وهنا التفت البكر إلى الشاب وقال أنه كان ضابطا في المسيب ويعرف أهلها، وعندما ذكر الشاب اسم عائلته، عرفها البكر، وبادر حالا بتوجيه كتاب إلى آمر الكلية العسكرية لقبول الشاب طالبا فيها، كما سلمه مبلغ مائة دينار وأعطاه رقم هاتفه الخاص ليتصل به في حال تأخر معاملة قبوله.

وخرج الشاب غير مصدق ما حصل له خلال ساعات قليلة. فبعد رفض طلبه السابق وبعد ما ناله من ضرب مبرح إذا به في مكتب رئيس الجمهورية، وفي جيبه مبلغاً من المال له قيمته في ذلك الوقت، وبيده كتاب قبول في الكلية العسكرية!

وتعكس هذه الحادثة طيبة البكر ودماثته وطريقة تصريفه للأمور. كما تمثل، في اعتقادي، المـوروث من العادات التقليدية للمجتمع العراقي وامتداداً لها.

المزاج المتقلب

في أغسطس (آب) ١٩٧٢، صدر أمر بتشكيل الوفد العراقي لحضور الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن. شكل الوفد من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي والدكتور عبد العال الصكبان مدير المالية العام. ولم يكن اسمي من بين أعضاء الوفد بالرغم من أن الوفد كان يشكل سنويا من وزراء المالية والتخطيط ومحافظ البنك المركزي.

وفي أحد الاجتماعات مع البكر، سألني عن موعد سفري إلى

واشنطن، فأخبرته بأني غير ذاهب هذه المرة وأن الدكتور الصكبان هو الذي سيسافر بدلا عني. وهنا، اتصل البكر هاتفيا برئيس ديوان رئاسة الجمهورية يحيى ياسين وطلب منه إضافة اسمي إلى الوفد بدلا من الدكتور الصكبان الذي كان في سفر خارج العراق.

عندما عاد الصكبان إلى بغداد وعلم بحذف اسمه من الوفد استاء جدا واعتبر الأمر إهانة شخصية له. لذلك التقى بوزير الاقتصاد حكمة إبراهيم العزاوي ونقل إليه الحادث بشكل مخالف للواقع موحياً إليه بأني أنا الذي سعيت إلى السفر بدلا منه. ولذلك فقد طلب العزاوي مقابلة البكر ومعه الدكتور الصكبان ونقل إليه صورة مغايرة للواقع، مما ساعد على الوقيعة بيني وبين البكر. فقد اتصل البكر هاتفيا وطلب إلي بصوت غاضب الحضور إلى مكتبه.

وجدت في مكتب البكر، وزير الاقتصاد، الدكتور الصكبان، وزير المالية أمين عبد الكريم، والدكتور عبد الله النقشبندي رئيس ديوان الرقابة المالية.

كان البكر حادا في حديثه. وعندما أردت أن أبدي رأيي لم يسمح لي بالكلام، الأمر الذي دفعني إلى الخروج من المكتب دون استئذان. وكان اعتقادي إن هذا هو آخر لقاء لي بالبكر وأنه نهاية عملي في حكومته.

كانت المفاجأة عندما اتصل بي يحيى ياسين رئيس الديوان بعد يومين مستفسرا عن سبب عدم حضوري اجتماع لجنة وزارية برئاسة البكر لبحث شؤون المحافظات. وعندما أشرت إلى ما حدث في الاجتماع السابق بخصوص الصكبان، رد الياسين قائلا: إن البكر يتصرف كوالد لنا جميعا. يغضب مؤقتا لكنه لا يقصد أكثر من ذلك. فأرجوك الحضور إلى الاجتماع المقرر.

وقال ياسين إن البكر كثير الغضب مع أعضاء القيادة، ولكنهم يجاملونه لأن «الشايب» لا يعني ما يقول في ساعة الغضب.

وحضرت الاجتماع. وأخذت مقعدا في نهاية المائدة، بعيداً عن رئيس الجلسة. وهنا وجدت البكر يدعوني إلى تغيير مقعدي والجلوس بالقرب منه. وكان في ذلك دليل على تطييب الخاطر، ومع ذلك كان من أثر تلك الحادثة أن قل اتصالي بالبكر وزاد عملي مع صدام.

وعندما زرت صداماً وأخبرته بحادثة الدكتور الصكبان وغضب البكر، رد علي قائلا: هذه أمور صغيرة إذا ما برزت أرجو إخباري. ولا داعي لإثارتها مع البكر مستقبلا. عليك أن تخبرني بكل شيء، ولا يهمك التفكير المتخلف في القصر الجمهوري بقيادة يحيى ياسين وأمثاله.

كان هذا الرد هو الأول من نوعه الذي يشير إلى بدء الفجوة بين صدام وبين البكر، ويعبر عن امتعاض صدام من تصرفات المحيطين بالبكر أمثال يحيى ياسين الذي كان مقربا من البكر ونديما له!

ويبدو أن صداما لم ينس للصكبان موقفه «التكتيكي». ولهذا الموضوع قصة أرويها عند الحديث عن صدام.

البكر ومجلس التخطيط

خلال فترة استيزاري الأولى، كان الفريق صالح مهدي عماش ينوب عن رئيس الجمهورية في رئاسة اجتماعات مجلس التخطيط بصفته نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء. وعندما أعفي من مناصبه وعين سفيرا في الخارج، حل صدام حسين محله في رئاسة مجلس التخطيط.

وبعد استيزاري للمرة الثانية في مايو (أيار) ١٩٧٢، توطدت علاقتي

بصدام بحكم الارتباط الوظيفي. ولما لم تعد تعقد الاجتماعات الدورية لمجلس الوزراء فقد تراجعت العلاقة مع البكر عما كانت عليه في الفترة السابقة، بينما أصبحت اجتماعات مجلس التخطيط أكثر انتظاماً من ذي قبل، حيث كان صدام حريصا على عقدها بشكل دوري ويدعو لحضورها، كمستمعين، بعض الكوادر الحزبية المتقدمة، وكان كثيراً ما يقول لي بأنه يريد أن تشعر تلك الكوادر بعظم المسؤولية التي نتحملها في إدارة الشؤون الاقتصادية للعراق، وحتى «يتعلم» أعضاء الحزب مبادئ الاقتصاد والإدارة ويكفوا عن كتابة التقارير الحزبية.

ومع أن البكر لم تعد له علاقة مباشرة بمجلس التخطيط، فقد كنت أحرص على أن أبعث إليه منهاج كل اجتماع وتوصيات وزارة التخطيط المتعلقة بإحالة المشاريع ليكون «في الصورة» أولاً، وليبدي ملاحظاته عليها ثانياً. واستمرت الحالة على هذه الشاكلة لفترة طويلة. وفي صبيحة أحد الأيام، اتصل بي البكر هاتفيا بالحالة العصبية التي عودنا عليها قائلا:

– دكتور جواد.. قل لي من هو رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في هذا البلد؟

– أنت بالطبع يا سيادة الرئيس.. جاء جوابي له، وأنا مندهش من سؤاله.

– ومن هو رئيس مجلس التخطيط الفعلي.. أليس هو رئيس الوزراء؟

– نعم، بطبيعة الحال.

– إذن، صدام حسين ليس سوى نائب لي.. أليس كذلك؟

– نعم يا سيادة الرئيس.

– إذن، لماذا لا تعتبرني وزيرا من الوزراء وليس رئيسا للجمهورية.. وترسل إلي بمنهاج مجلس التخطيط كي أطلع عليه، على الأقل، لأقف بنفسي على ما يدور في هذا البلد، وما تفعله أنت وصدام؟

لم أحر جوابا. كيف لا يتسلم البكر مناهج المجلس وهي ترسل إليه بانتظام عن طريق رئيس ديوان الرئاسة؟ هل يتعمد يحيى ياسين، رئيس الديوان، عدم تقديمها للرئيس لكيلا يثقله بقراءة الأمور الفنية؟ أم أن يحيى يسعى لخلق شقاق بين البكر وصدام؟ أسئلة محيرة لم أجد لها جوابا.

بعد أيام، قابلت صداما واقترحت عليه أن نبعث للبكر ليس فقط بمنهاج مجلس التخطيط، بل بخلاصة مركزة بمحتويات المنهاج ومقترح بالقرارات التي يحتمل اصدارها ثم ننتظر ملاحظاته قبل عقد الجلسة.

صمت صدام برهة. ثم التفت إلي متسائلا عن السبب وما إذا كان البكر قد اتصل بي، وبدبلوماسية مقرونة بشيء من الإحراج، وحتى لا يؤدي جوابي إلى زيادة الحساسيات بينه وبين البكر أخبرته بخلاصة حديثي مع البكر. وبشكل يفهم منه أن البكر راغب في أن يكون في «الصورة الاقتصادية دوما».

وفهم صدام الصورة، وتأفف. ثم وافق على مقترحي.

البحث عن سعدون حمادي

رغم أن الدكتور سعدون حمادي من أبناء مدينة كربلاء، لكنني لم أكن على معرفة به، وإن كنت قد سمعت عنه الكثير. كان رئيسا لتحرير جريدة «الجمهورية» منذ الأيام الأولى لثورة ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨، ومن المؤسسين الأوائل لحزب البعث العراقي، وله بعض المؤلفات في السياسة والاقتصاد والوحدة العربية. وبعد سيطرة عبد السلام عارف

على مقاليد الحكم في ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣، أبعد حمادي عن منصبه كوزير للإصلاح الزراعي، ومن ثم غادر العراق.

بعد أيام قليلة من استيزاري في ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٦٨، اتصل بي البكر وطلب مني البحث عن الدكتور حمادي ودعوته للعودة إلى العراق بغية تعيينه في منصب هام. وفي المكالمة ذاتها طلب مني ترشيح أشخاصاً من الشيعة لمنصبي محافظ البنك المركزي ورئاسة شركة النفط الوطنية.

علمت أن سعدون حمادي يعمل في إحدى مكاتب الأمم المتحدة في دمشق. وبعد جهد اتصلت به هاتفيا، وأبلغته رسالة البكر برجاء العودة إلى العراق فوافق على الفور. ووعد بالوصول إلى بغداد خلال أسابيع قلائل.

خلال البحث عن مرشح لشركة النفط الوطنية، كان فكري منصبا على ترشيح شخصية متميزة سياسيا لهذه المؤسسة التي أصبحت رمزا وطنياً يواجه العراق به شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق. وكانت أيضا سببا في إبعاد رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف لأنه – حسب ادعاء البكر – أراد إلغاء هذه الشركة!

ومن هذا المنطلق، كتبت للبكر رسالة شخصية وسرية اقترحت فيها ناجي طالب بصفته رئيس وزراء سابق وأحد الضباط الأحرار في ثورة ١٩٥٨، كمرشح أول ثم الدكتور سعدون حمادي كمرشح بديل في حال اعتذار ناجي طالب. أما محافظية البنك المركزي فقد اقترحت لها الدكتور عبد الحسن زلزلة لسببين: أولهما، إنه كان محافظا للبنك المركزي عام ١٩٦٣، ونقل بعدها سفيرا للعراق في طهران، وثانيهما، لأن موضوع رسالته للدكتوراه كان عن السياسة النقدية في العراق.

وصدر قرار تعيين الدكتور زلزلة محافظا للبنك المركزي، لكن لم يعين أحد على رأس شركة النفط الوطنية.

وصل سعدون حمادي إلى بغداد، وجاءلزيارتي في وزارة التخطيط، حيث أخبرته بأني قد رشحته لمنصب رئيس شركة النفط الوطنية.

أعلمت البكر بعودة حمادي فوعد بتحديد موعد لمقابلته في القريب العاجل. مرت عدة أيام دون أن أسمع من البكر سواء حول تعيين سعدون أو تحديد موعد لمقابلته. وفي مساء أحد الأيام، استدعيت إلى القصر الجمهوري لحضور جانب من اجتماع مجلس قيادة الثورة.

دخلت قاعة الاجتماعات في الطابق الثاني من مبنى القصر: صالة كبيرة وطاولة طويلة تصدرها البكر واجتمع حولها أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية للحزب. لم يكن صدام، الذي ما زال لم يعين بعد في منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، جالسا بجانب البكر. بل لاحظت أنه اختار إحدى جوانب الطاولة والى جواره جلس حردان التكريتي، يقابله في الطرف الآخر صالح مهدي عماش. وفي نهاية الطاولة، رأيت حماد شهاب وعلى يساره سعدون غيدان. ومن أعضاء القيادة القطرية الذين كنت على معرفة بهم لمحت عبد الله سلوم السامرائي جالسا في نهاية طاولة الاجتماعات مقابل البكر. فاتخذت مكاني إلى جانبه.

مرت فترة قصيرة انشغل فيها البكر بتقليب حزمة من الأوراق كانت أمامه وكأنه يحاول العثور على ورقة معينة، ثم وجدها وراح يقرأها بصوت مسموع.

كانت الورقة هي رسالتي الشخصية حول ترشيح ناجي طالب

وسعدون حمادي. التفت البكر إلى «الرفاق» وقال: لقد طلبت من الدكتور جواد أن يقترح اسمين لرئاسة شركة النفط الوطنية، فرشح لنا ناجي طالب وسعدون حمادي. فما رأيكم؟

لقد فات البكر أن يذكر أنه طلب مرشحين من أبناء الطائفة الشيعية.

بادرني عبد الله سلوم بالسؤال عن سعدون حمادي. أين هو الآن.. ماذا يعمل أين كان.. فأجبته بوجوده في بغداد حاليا.

– لماذا هو في بغداد.. تساءل سلوم.

– لأن السيد رئيس الجمهورية طلب مني البحث عنه ودعوته.

لم يكتف سلوم بالسؤال، بل أردف بجملة من عبارات التهجم على حمادي متهما إياه بالانتهازية والجبن والإقامة في دمشق تحت مظلة الأمم المتحدة، في الوقت الذي كان هو ورفاقه يتجرعون عذاب السجون ومرارة المعتقلات.

لم أجد جوابا لهذا الكلام. كما دهشت لسكوت البكر وهو الذي طلب مني دعوة حمادي للعودة إلى العراق.

مضت بضع دقائق. لم يتكلم «رفيق» آخر غير سلوم.

استفسر البكر ثانية عما إذا كان هناك من يرغب في إبداء الرأي أو مناقشة تعيين حمادي. لم يطلب الكلمة أحد. وسكت الجميع. بينما راح البعض يقلب في الأوراق الموضوعة أمامه.

خرجت من الاجتماع مبتئسا للطريقة التي أدار بها البكر النقاش وعدم دفاعه عن حمادي.

مضت أسابيع دون أن يصدر البكر قراره بتعيين حمادي. إحراج لا

حد له تجاه رجل ترك وظيفته في الأمم المتحدة وعاد إلى وطنه بدعوة من رئيس الجمهورية.

ويبدو أن حمادي من خلال خبرته في التعامل مع «رفاقه في النضال» أدرك أسباب تأخر تعيينه رئيسا لشركة النفط الوطنية مما دفع به إلى تقديم طلب للبكر لتعيينه أستاذا في كلية الزراعة.

أخذت الطلب وتوجهت لمقابلة البكر. وشرحت له ظروف عودة حمادي واقترحت تعيينه عضواً غير متفرغ في مجلس التخطيط، إضافة لتعيينه في كلية الزراعة. وافق البكر، وصدر المرسوم الجمهوري بذلك.

ولم يمض سوى وقت قصير حتى صدر قرار مجلس قيادة الثورة بتعيين حمادي رئيسا لشركة النفط الوطنية. ومن هناك انتقل الدكتور حمادي ليصبح وزيراً للنفط، فوزيراً للخارجية، فرئيساً للوزراء ثم حط به الرحال رئيساً للمجلس الوطني.

الفصل الثالث والعشرين
عماش: عسكري هزمه المدنيون

تعرفت على صالح مهدي عماش عام ١٩٦٧، عندما كنت أتردد على البكر في داره. وكان عماش آنذاك ملازما للبكر في زياراته ولقاءاته.

ويعد عماش من البعثيين الأوائل في العراق، ضمن التنظيم العسكري، ويعود انتماؤه لحزب البعث إلى أوائل الخمسينات. وقد كان بحق عقائديا مؤمنا بمبادئ الحزب وسلوكيته «النظرية».

كان متواضعا إلى أبعد الحدود. لا تفارقه الابتسامة.

وكان شاعراً وأديبا يجالس الشعراء والأدباء والكتاب، ويرتبط بصداقات مع المشهورين منهم. وله مؤلفات عديدة في الشؤون العسكرية، لأنه عسكري تدرج في رتبه حتى وصل إلى رتبة فريق أول ركن. وكان وزيراً للدفاع عام ١٩٦٣. وفي ١٧ يوليو (تموز) ١٩٦٨، عين وزيرا للداخلية. وبعد إبعاد النايف والداوود في ٣٠ يوليو (تموز)، احتفظ بمنصبه الوزاري، إضافة إلى تعيينه نائبا لرئيس الوزراء. وبحكم هذا المنصب، أنابه البكر لترؤس اجتماعات مجلس التخطيط، وعن طريقها توطدت علاقتي الشخصية والعائلية به، فكثيرا ما كنا معا في المناسبات الاجتماعية، وبالذات لقاءاتنا العائلية في نادي التراث المعروف باسم الجمعية البغدادية.

كان عماش ممتازاً في رئاسته لمجلس التخطيط، يفسح المجال للنقاش بصورة ديموقراطية تماما وبدون أبهة وتكلف. وأقول بصراحة، كنت أشعر دائماً براحة أكثر عندما كان عماش يرأس الاجتماعات لأنه كان يقرأ منهاج المجلس بجدية واستيعاب ويناقش الفنيين بدقة ويستمع لآرائهم إلى أقصى الحدود. وكانت أسئلته تؤكد استيعابه للجوانب الاقتصادية للمشاريع، إلا أنه كان حريصا على تأكيد النواحي الأمنية والعسكرية للتوزيع الجغرافي للمشاريع الاستراتيجية.

ومع كل هذه الجوانب الإيجابية، كان أقل نجاحا من صدام حسين الذي بدأ في ترؤس اجتماعات المجلس بعد إعفائه، في استحصال موافقات مجلس التخطيط.

لم أشعر خلال علاقاتي واجتماعاتي مع عماش بأنه كان «حساسا» من الشيوعيين أو مهاجما لهم، بقدر ما كان منتقدا لبعض القوميين. وكان يقول أحيانا: «إننا جئنا للحكم في ١٩٦٣ وقتلنا الشيوعيين وذبحناهم دون مبرر. وحتى في ذلك القتل والذبح ميزنا بين الشيوعي السني والشيوعي من الطائفة الشيعية، حيث أعدم القادة الشيوعيون الشيعة وبقي على قيد الحياة الشيوعيون من الطائفة السنية!».

وكان عماش معجبا بشخص عبد الناصر، لا بسياسته، لكنه كان مستاءً من تكرار اعتقاله عندما كان لاجئا في القاهرة من قبل السلطات المصرية، في كل مناسبة يحضر فيها عبد السلام عارف أو أي مسؤول عراقي كبير. و لم يكن عماش يردد لغة «نحن عسكريون» وأولئك «مدنيون». و لم أشعر منه بنبرة تمييز بين عسكري ومدني. فعلى الرغم من حصوله على الرتبة العسكرية بشكل حقيقي، إلا أنه كان دائما يرتدي ملابس مدنية، بعكس حردان التكريتي الذي وصف بأنه «عسكري محض بمواصفات الضابط العراقي: سيف وكأس وأنثى» [١] وبخلاف

سعدون غيدان الذي لم تكن له بالحزب إلا صلة هشة وقد وصف بأنه ضابط «أغمد السيف وتفرغ للكأس والأنثى» [٢].

ومع شخصية عماش هذه امتزجت شخصية أخرى اتسمت بعض الشيء بالعصبية ورد الفعل السريع، دون صبر أو تأن. إن حوادث كثيرة رافقت عماش من يوليو (تموز) ١٩٦٨ . ولعل سرد بعض تلك الحوادث من شأنه أن يلقي الضوء على شخصية عماش من جهة، وعلى بعض المناورات التي كانت تجري داخل القيادة وتستفحل شيئا فشيئا لتمهد الطريق لصدام حسين في تسلم زمام الأمور وبشكل مطلق لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق المعاصر، من جهة أخرى.

لقد تصرف عماش، وهو وزير للداخلية، تصرفات أساءت إليه شخصيا بالرغم من أن هناك أشخاصا في القيادة كانوا يدفعونه إليها. فمثلاً، عند صدور قرار وزارة الداخلية بمنع السيدات ارتداء الملابس القصيرة والحملة الواسعة التي عمت العراق في رش سيقان الفتيات والسيدات بالأصباغ. لم يكن عماش وراء القرار، بل خيرالله طلفاح عندما كان محافظا للعاصمة وهو الذي استطاع إقناع البكر بأن الفساد والفجور سيعمان العراق وإن الشرف العربي في خطر وتستلزم المحافظة عليه معاقبة الفتيات والسيدات بصبغ سيقانهن باللون الأسود. وقامت أجهزة الشرطة بتنفيذ قرار «العفة والطهارة» وتذمر الناس وشتموا عماش، الذي لم يكن صاحب القرار، بل منفذه بصفته وزيرا للداخلية.

وبعد فترة، الغي القرار بتدخل من صدام ليزيد من شعبيته. وتنفس الناس الصعداء دون أن يعلموا بأن خاله طلفاح هو الذي كان وراء القرار وليس عماش الذي انصبت عليه اللعنات.

وهكذا، كلما تورط عماش بقضية من هذا النوع، غاص «بوصة» في الأرض وصعد صدام «بوصة». ولعل مثل هذه المفارقات والحوادث هي التي فعلت فعلها المؤثر في تحديد المصير الذي آل إليه كل واحد منهما. وهناك مفارقات أخرى لا تقل إثارة سأورد بعضا منها.

- كنت قد ذكرت عند الحديث عن جمال عبد الناصر والبعث، بأن المرشح الحقيقي لمنصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، كان صالح مهدي عماش وليس صدام حسين. ومع أن الأول لم يعين في منصب النائب، فإنه لم يبد أي تذمر علني بالرغم من أنه كان عضوا في القيادتين القومية والقطرية للحزب وعضواً في مجلس قيادة الثورة، ونائبا لرئيس الوزراء، ومن أقدم الحزبيين ضمن تلك المجموعة القيادية.

وقد سألته مرة عن سبب تعيين صدام بمنصب النائب. وحاول عماش التبرير بان الأمر تم في إطار القيادة الجماعية ومتطلبات تلك المرحلة، دون أن ينتقص من صدام. بل بالعكس، قال لي بأنه ملتزم بما يراه الحزب، وإنه لا مانع لديه حتى لو عينه الحزب عريفا في الجيش!

ولكن، كما اتضح بعدئذ أن عماش بقي متألما من تلك المناورة. وكان يعرف تماما ما سيحدث بالعراق لو انفرد صدام بالحكم.

- بعد الانقلاب بأسابيع، التقيت عماش في مكتبه بوزارة الداخلية في الساعة التاسعة ليلاً، حيث كنا قد اتفقنا على الذهاب إلى الجمعية البغدادية لتناول العشاء.

كان عماش واقفا كعادته خلف مكتبه الـذي تكدست عليه مجموعة كبيرة من الملفات (الأضابير القديمة ذات الخيط الأخضر

الموروثة من العهد العثماني). ولما سألته عن تلك الملفات قال: تعال أنظر.. إنها ملفات كبار موظفي الدولة المحفوظة لدى مديرية الأمن العامة.. وقد أحضرتها إلى مكتبي لدراستها تمهيدا لإعادة تصنيفها بما ينسجم وتطلعات الثورة!

وتساءلت مازحا: هل تريد تصنيف الملفات أم تصنيف أصحابها؟

و لم يرد. ولكنه أطلعني على الترقيم المستخدم لتصنيف كل ملف. فبعد رقم الملف يوجد خط مائل يعقبه الحرف (س) أو (ش) أو (ص) أو (م). وأوضح الأمر بالقول إن الحرف الأول يعني (سني) والثاني (شيعي) والثالث (صابئي) أما الحرف الأخير فيشير إلى أن الملف يعود لمسيحي. وبتعبير آخر، فإن الحرف يشير إلى الهوية الطائفية لكبار موظفي الدولة.

ويبدو أن هذه الإشارة للانتماء الطائفي كان يعمل بها منذ تأسيس الدولة واستمر العمل بذلك حتى الآن، مع احتمال زيادة في بعض الأحرف!

ومع هذا التوضيح، لم أصدق تفسير عماش لمدلول تلك الحروف. لكنه عاد وأكد ذلك مبينا إن تصنيفه هو يقع ضمن مجموعة حرف (س) بالرغم من أن والدته شيعية من منطقة الفحامة وأنه تربى في منطقة شيعية.

- كان عماش يؤكد باستمرار على ضرورة تجنب أخطاء عام ١٩٦٣ والمآسي التي عانى منها الشعب والحزب بسبب تصرفات الحرس القومي آنذاك. لذلك كان يقول في كل مناسبة بأن المواطن العراقي يجب ألا يشعر إلا بالأمان والاطمئنان. ولا يجوز أبدا ظهور أية تنظيمات مسلحة في الشارع، حتى لو كانت تلك التنظيمات

فلسطينية. وأنه كوزير للداخلية سينزل أقصى العقوبات بأفراد المقاومة الفلسطينية فيما لو شوهد أحدهم بلباس المقاومة العسكري أو شوهد يحمل سلاحا.

وفي إحدى الأمسيات، ولم يكن قد مضى على الانقلاب إلا بضعة أشهر خرجت وعائلتي في سيارتي الخاصة للتجول في شوارع بغداد. وعند وصولي إلى شارع السعدون، أحد شوارع العاصمة الرئيسية، إذا بي ألمح أمامي سيارة بيضاء من نوع «بيجو» وقد أطل من مقعدها الخلفي شاب بالملابس العسكرية يطلق النار من مسدسه على سيارة «شيفروليت» كانت أمامه.

وبعد بضعة أمتار، توقفت السيارة المعتدى عليها، وخلفها توقفت سيارة «البيجو» وخرج العسكري منها ليسحب بعنف سائق السيارة والسيدة التي كانت جالسة إلى جانبه ويدخلهما سيارته وهو مستمر بإطلاق النار في الهواء.

وتحركت السيارة الـ «بيجو» وتبعتها حتى انعطفت إلى شارع آخر وتوقفت عند أحد الدور ودخلوا فيها بينما وقفت بعيدا ببضعة أمتار أراقب عن كثب هذا الحادث الغريب.

تفحصت الدار من الخارج علني أجد ما يشير إلى هوية أصحابها، وما إذا كانت لإحدى الدوائر الرسمية فلم أر ما يشير إلى ذلك.

طرقت الباب. وخرج شاب بملابس مدنية. عرفته بنفسي وبمنصبي وفي الحال أجابني بلهجة غير عراقية ودعاني إلى الدخول.

وفي صالة الدار، وجدت السيدة وزوجها جالسين وهما في حالة ذعر شديد. والعسكري الذي كان قد سحبهما إلى هذا المكان يقف بالقرب منهما.

وبدأ الشاب بالملابس المدنية يعتذر عن حدوث مثل هذا الأمر «البسيط». وأفهمني بأن هذه الدار هي إحدى مقرات منظمة التحرير الفلسطينية. وإن العسكري من «مناضلي» المنظمة. أراد أن يسبق السيارة «الشيفروليت» ولما لم يلق «تجاوبا» بدأ بإطلاق النار بدلا من استخدام «الهورن!».

اصطحبت السيدة وزوجها بسيارتي لإيصالهما إلى سيارتهما في شارع السعدون، معتذرا لما حدث لهما ومؤكدا بأنني سأبلغ رئيس الجمهورية بذلك.

واتصلت بعماش بجهاز لاسلكي من إحدى سيارات شرطة النجدة وأعلمته بالحادث. ولما سمع عماش بذلك استشاط غضبا وانهمرت الشتائم على الذين تصرفوا مع العراقيين بهذا الشكل المشين. ثم قال بالحرف الواحد: بغداد ليست ساحة نضال لتحرير فلسطين. أفراد المقاومة الذين يريدون ارتداء الملابس العسكرية وحمل الرشاشات، لابد لهم أن يذهبوا إلى حدود إسرائيل وليس شارع السعدون أو منعطفات بغداد. إن مثل هذه التصرفات إن تكررت، فإن الشعب العراقي سيسحقنا بـ «القندرة».

وبعد أسبوع من ذلك الحادث، اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا يقضي بنزع سلاح المقاومة الفلسطينية داخل العراق ومنع أفرادها من ارتداء الملابس العسكرية ما داموا على أرض العراق.

- في ١٩٦٩/٥/١، أي في عيد العمال أناب رئيس الجمهورية عماش لإلقاء كلمة في التظاهرة العمالية التي خرجت في ذلك اليوم. وفي ساحة التحرير، حيث منصة التحية، جلس عماش وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في العراق.

وقف عماش ليلقي كلمته. وكان كلما فتح فمه ليخطب قاطعه العمال بالهتاف مرددين الشعارات المعروفة في مثل هذه المناسبات. فيسكت برهة ليبدأ من جديد. وليقاطعه العمال بالهتاف من جديد. وهنا عيل صبر عماش وصاح بالمتظاهرين طالبا منهم السكوت وإلا فسيحرمون من العطلة الرسمية في اليوم التالي.

وهنا التفت إلى أحد الوزراء، وأظنه حامد الجبوري ليقول: ألا يعرف عماش بأن خطابه ينقل حيا في الراديو والتلفزيون. هذه مشكلة عماش. يفقد صبره بسرعة!

• ذات يوم زارني في مكتبي بوزارة التخطيط المهندس كمال الشاعر صاحب دار الهندسة المعروف ومعه جهاد كرم عضو قيادة حزب البعث في لبنان. كانت زيارة مجاملة، أخبرني خلالها كمال أنه سيقابل بعد ساعة صالح مهدي عماش بصفته رئيسا لمجلس التخطيط، لأنه يريد الوقوف على إمكانية الحصول على مقاولات الأعمال الهندسية للمشاريع الحكومية في العراق، خاصة وأنه كان يساعد الحزب بالتبرعات الكثيرة طوال السنوات الماضية.

انتهت الزيارة. وقبل مغادرة كمال وجهاد نصحتهما بعدم التحدث مع عماش في شؤون المقاولات والمشاريع لأن «الجماعة» لا يحبذون الوساطات.

بعد ساعتين تقريبا، اتصل بي عماش هاتفيا ليقول:

– كمال الشاعر وجهاد كرم قد أودعا التوقيف.

– ولكن لماذا؟ هل حدث ما يستدعي ذلك؟ ثم أن جهاد كرم عضو قيادي.

جاء جواب عماش بما مفاده، وبعد مقدمة طويلة من الشتائم عليهما، أنهما جاءا للتوسط من أجل الحصول على مقاولات بحجة تبرعات كمال الشاعر للحزب.

ومع أنه تم الإفراج عنهما بعد يوم أو يومين، ولكن هذا التصرف ولا شك قد خلق نفورا لدى القيادة القومية، كما ساعد على استغلال الحادث للنيل من شخصية عماش.

- في أواخر عام ١٩٧٠، اتصل بي عماش وقال بأن القيادة تفكر في إجراء تعديل وزاري في العراق لإدخال عناصر شيعية فيها. لذلك فهو يرجو ترشيح أسماء من الشيعة العاملين في وزارة التخطيط.

قلت له لا يوجد في الوزارة سوى مدير عام شيعي واحد هو مدير عام الدائرة القانونية في الجهاز المركزي للإحصاء، وهو رجل كبير في السن، وقد طلبت من مجلس قيادة الثورة إحالته على التقاعد. ثم اقترحت عليه مازحا بضرورة الرجوع إلى ملفات وزارة الداخلية التي سبق الحديث عنها فهي خير مصدر للتصنيف الطائفي للمدراء العامين في الدولة العراقية!

رد عماش قائلا: عجيب.. أليس هناك مدير عام اسمه حميد الشماع وآخر اسمه عدنان العلوي؟ أليس هما من الشيعة؟

قلت: الذي أعرفه هو أن الشماع من مدينة الموصل.. والعلوي من مدينة الرمادي.. ويدعي أنه كان زميلا لك في الدراسة.. أترغب في أن أسألهما؟

- كلا.. كلا.. كان جواب عماش.

في مساء ذلك اليوم، التقيت بعماش في مطعم فاروق الذي كنا

نتردد عليه دوما، ويتردد عليه صدام وعبد الكريم الشيخلي. وسألته عن التعديل الوزاري الذي حدثني عنه، فأجاب بأن الحقيقة ليست كذلك وإنما تقارير حزبية كثيرة وردت إلى المكتب المهني للحزب حول وجود عدد كبير من المدراء العامين من الشيعة في وزارة التخطيط من بينهم الشماع والعلوي. ولكن الموضوع... وهنا سكت عماش و لم يكمل حديثه، حيث دخل المطعم ليشاركنا المائدة شخص آخر أسمه نوري حمادي الذي كان رئيسا لمحكمة الثورة. وعندما سأله عماش عن سبب حضوره المطعم في هذا الوقت المتأخر، أجاب حمادي بافتخار عن إنجازاته لذلك اليوم، حيث أصدر العديد من أحكام الإعدام وأوضح كيف أنه شتم المتهم الفلاني وأسكت محامي المتهم الآخر، لأنه كان على عجلة من أمره ويريد المجيء إلى المطعم تلبية لدعوة من بعض الرفاق الذين جلسوا أمامنا على مائدة أخرى.

انتهى حمادي من كلامه وغادر مائدتنا ليشارك «رفاقه» في المائدة الأخرى. بعدها التفت إلي عماش وقال:

- هل سمعت كلام هذا الرجل.. إنه كلام خطير يصدر من شخص مريض نفسيا.. وعندما استفسرت منه عما سيتخذه بهذا الشأن.. أجاب بأنه سيحدث رئيس الجمهورية لتعيين شخص آخر لرئاسة محكمة الثورة.

مضت عدة أشهر بعد تلك الأمسية و لم ينقل نوري حمادي. لكنه تعرض لحادث طريق، حيث اصطدمت سيارته المسرعة لحضور حفلة سباق رياضي، بشاحنة كبيرة. وكان من نتيجة الحادث أن فقد ذاكرته.

والمثير، أن جار الله العلاف الذي حل محل نوري في رئاسة محكمة الثورة وأصدر هو الآخر أحكاما كثيرة بالإعدام، أصيب فجأة بشلل نصفي وبقي مقعدا في داره.

- كان عماش مولعا بالرياضة، وبالذات كرة القدم. وكان يرى بأن الإكثار من السباقات الرياضية ستلهي الشعب وتسليه فينسى همومه ويبتعد عن التكتلات الحزبية المناوئة. لذلك تحمس للمصارع العراقي عدنان القيسي الذي كان يقيم في أمريكا، فدعاه إلى العودة للعراق وأقام له المهرجانات الرياضية وحلقات المصارعة.

ومع أن المطلعين كانوا يعرفون إن تلك المصارعات كانت للتهريج ومدعاة للسخرية، إلا أن عماش استطاع استصدار قرار من مجلس قيادة الثورة يمنح المصارع القيسي سيارة وقطعة أرض والمال اللازم لتشييد دار عليها.

وأصبح القيسي بطلا شعبيا، له مؤيدون من أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء. وقد نظمت وقتها حفلة مصارعة شارك فيها القيسي مقابل مصارع أمريكي أسمه الفني «كوريانكو». وتم حجز مقاعد للقيادة بكاملها. ودعي الوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي. وقد دعيت بهذه المناسبة، حيث ذهبت فعلا استجابة لطلب ابني جعفر الذي لم يزد عمره آنذاك عن ٦ سنوات.

بدأت المصارعة. وفي كل جولة يفوز بها القيسي على غريمه، تتعالى هتافات الجمهور مشيدة بحياة الثورة وقادتها، منددة بالسياسة الأمريكية اللعينة ومطامعها في المنطقة!

وفي النهاية انتصر القيسي على المصارع الأمريكي بالرغم من

ضخامة جسم هذا الأخير واندفع «الرفاق» عزت الدوري وصالح مهدي عماش وآخرون إلى الحلبة يحتضنون القيسي الذي حقق لهم الانتصار على الاستعمار الأمريكي! وراحوا يلوحون بمناديلهم في الهواء تعبيرا عن نشوة الانتصار. أما المصارع الأمريكي، فلم يبد أحد أي اهتمام به بل أن الجمهور الغاضب، أمطره بوابل من قناني المشروبات الغازية.

نظرت حولي لأرى التقزز المقرون بالابتسامة الساخرة على وجوه بعض الوزراء ورجال السلك الدبلوماسي.

الصراع الخفي بين عماش وحردان

لم يكن هناك صراع علني بين عماش وحردان التكريتي، فمناصب كليهما كانت متساوية. عماش نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية برتبة فريق أول ركن. وحردان نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع برتبة فريق أول طيار ركن. وكلاهما عضو في مجلس قيادة الثورة. ولكل منهما شخصية متواضعة محببة. ومع ذلك فإنهما كانا يختلفان في مسألتين:

الأولى، أن عماش حزبي قديم تدرج في صفوف الحزب حتى أصبح عضوا في القيادة القطرية. في حين لم يكن حردان متقدما حزبيا ولا عضوا في المكتب العسكري، الذي كان يرأسه المقدم عدنان خيرالله طلفاح (ابن خال صدام وشقيق زوجته). والمسألة الثانية، هي أن حردان شارك في حركة ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٣ التي أبعدت حزب البعث عن الحكم، بينما لم يشارك عماش فيها وكان أحد ضحاياها، حيث أبعد إلى القاهرة.

ونقطة افتراق أخرى بين الرجلين، هي أن عماش منضبط حزبياً

وبعيد عن روح المغامرة والتآمر ومنضبط أخلاقيا من حيث العلاقات الجانبية خارج مخدع الزوجية، بينما حردان كان يحب المغامرة العسكرية والمغامرة الغرامية. وهو من مدينة تكريت التي تخصصت في تزويد الجيش العراقي بكبار ضباطه!

كان عماش موضع ثقة البكر وتنظيمات الحزب المدنية، بعكس حردان، حيث كانت تحركاته وتصرفاته تحت المراقبة من قبل أجهزة الحزب والمخابرات. لذلك، ومن أجل المحافظة على توازن القوى داخل صفوف القيادة وإبعاد أي احتمال لانقلاب قد يقوم به عماش مستخدما أجهزة الأمن والشرطة أو يقوم به حردان مستعينا بالجيش. فقد صدر قرار من مجلس قيادة الثورة في ٣ أبريل (نيسان) ١٩٧٠ بتعيين كل من عماش وحردان بمنصب نائب رئيس الجمهورية وإعفائهما من مناصبهما الأخرى.

ومع هذا التغيير فان كفة عماش كانت هي الأرجح لأنه بقي عضوا في القيادة القطرية للحزب إضافة لمهمات أخرى كرئاسة مجلس التخطيط ولجان النفط ومجلس تنظيم التجارة. أما حردان فلم تكن له مهام أخرى غير نيابة رئيس الجمهورية وعضوية مجلس قيادة الثورة.

وبعد أحداث سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ في الأردن، وصراع الملك حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية وامتناع القطاعات العسكرية العراقية التي كانت مرابطة هناك من الدفاع عن الفلسطينيين. وجدت القيادة الفرصة السانحة للتخلص من حردان والمؤيدين له من العسكريين تحت غطاء لوم «العسكر» بأنهم هم الذين فشلوا في الدفاع عن الفلسطينيين. رغم ما تردد في حينه بان عدم قيام القوات العراقية بالمهمة كان بتوجيه من القيادة القطرية للحزب. وهكذا صدر قرار من مجلس قيادة الثورة يوم ١٩٧٠/١٠/٩ بإعفاء حردان التكريتي من

جميع مناصبه وتعيينه سفيرا في المغرب. وقد صدر القرار في الوقت الذي كان فيه حردان في أسبانيا لرئاسة وفد عراقي رسمي. وامتنع حردان من تنفيذ الأمر وعاد إلى مطار بغداد ليوضع في طائرة خاصة أقلته إلى الجزائر ليعود منها إلى الكويت في فبراير (شباط) ١٩٧١.

وفي الكويت، لقي حردان مصرعه يوم ١٩٧١/٣/٣٠ عندما كان متوجها برفقة سفير العراق في الكويت مدحت إبراهيم جمعة إلى المستشفى الحكومي لإجراء بعض الفحوصات الطبية. وكان بانتظاره على باب المستشفى أربعة مسلحين (من عملاء إيران والاستعمار على حد تعبير البيان العراقي). وما كاد حردان يصل إلى هناك حتى أطلق عليه أحد أولئك المسلحين خمسة عيارات نارية أردته قتيلاً في الحال. ولم تستطع السلطات الكويتية معرفة الجناة!

في اليوم التالي لمصرع حردان أذاع راديو بغداد أن عبد الكريم الشيخلي وزير الخارجية قد توجه إلى مدينة البصرة لتفقد بعض مشاريع خطة التنمية الاقتصادية والاطلاع على سير العمل فيها. ويبدو أن الشيخلي قد استمر بالسفر حتى وصل إلى مدينة الكويت مع حرسه المؤلف من ستة أفراد. ولكنه عاد من الكويت وقد زاد عدد حراسه إلى عشرة. وطويت صفحة أخرى من صفحات التصفيات الجسدية للقياديين. ولم تبق إلا صفحة صالح مهدي عماش، العسكري اللامع والحزبي المخضرم وصفحة عبد الكريم الشيخلي، الصديق الحميم لصدام.

ولم يطل الانتظار...

ففي سبتمبر (أيلول) ١٩٧١، أعفي عماش والشيخلي من جميع مناصبهما وعينا سفيرين في الخارج. وكان الانطباع العام إن إخراجهما

كان بترتيب من البكر وصدام. وكان واضحا إن صداماً أراد إخراج عماش مقابل إخراج الشيخلي نزولا عند رغبة البكر.

عند سماعي الخبر عبر تلفزيون بغداد، كنت في نادي المنصور مع مدلول ناجي المحنة [٣] أحد أعضاء قيادة فرع بغداد. استغربت لهذا القرار المفاجئ وسألت المحنة إن كان ذلك دليلا على وقوع خلاف بين البكر وصدام لأن الشيخلي كان محسوبا على صدام فيما كان عماش محسوبا على البكر. وهنا علق المحنة قائلا: هل تصدق أن يختلف البكر وصدام؟ أبداً. أنهما متفقان ويكملان بعضهما البعض.. أن إعفاء عماش والشيخلي يمثل تصفيات مرحلية.. وستلحقها تصفيات أخرى.. شيئا فشيئاً.

كان كلام المحنة أمرا خطيرا بالنسبة لي، لما ينم عن نقد للبكر وصدام. فإذا وصل إلى أسماع المعنيين، فانه سيذهب في «ستين داهية!».

وللصداقة التي تربطني بعماش، فقد ذهبت لزيارته في داره، واصطحبني عماش إلى حديقة الدار وكأنه يخشى الكلام داخله. وفي الحديقة استفسرت منه عن أسباب إعفائه، فقال وهو في حالة عصبية بالحرف الواحد: هذه مناورة من صدام التكريتي لأنه يريد أن ينفرد بحكم العراق.. ودعني أقولها صراحة لك يا دكتور جواد.. لو انفرد صدام بالحكم فستسيل الدماء أنهارا.. إنه شخص دموي خطير.. رئيس عصابة لا أكثر ولا أقل.. ولكن اطمئن فإنني سأعود للعراق بعد أشهر قليلة بمنصب رئيس الوزراء وهذا اتفاق بيني وبين البكر.

وعند مغادرتي الدار قال عماش: تذكر هذا الكلام واحفظه سرا بيننا.. لو حكم صدام العراق فإن الدماء ستسيل أنهارا!

وقد أثبتت الأيام صحة ما توقعه عماش حول صدام وليس ما توقعه حول عودته للعراق رئيسا للوزراء.

و لم تمض أيام على إعفاء عماش والشيخلي حتى كثرت الشائعات عن وجود خلافات عميقة في صفوف القيادة. وكثرت التساؤلات داخل الحلقات الحزبية، مما دفع بصدام حسين إلى التصريح لجريدة «السياسة» الكويتية بنفي الشائعات التي ترددت من إن إعفاء هذين القياديين كان نتيجة خلاف في القيادة ليظهر صدام بعدها الرجل الأول القوي، رغم تأكيده على أن البكر هو رجل الثورة الأول، وان الإعفاء كان «وفقا لمبدأ النقد الذاتي الذي يمارسه الحزب في جو ديموقراطي».

وغادر عماش بغداد لتسلم مهامه سفيرا في موسكو، ومن ثم سفيرا في باريس وبعدها سفيرا في فنلندا. ثم ليموت هناك بالسكتة القلبية في ظروف مريبة. وكان قد عاد للتو من زيارة لبغداد، وهو في الستين من عمره.

اما عبد الكريم الشيخلي، فقد عين بمنصب ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة. وبعد سنوات من خدمته في السلك الدبلوماسي، استدعي إلى بغداد لحضور اجتماع للسفراء العراقيين ثم اعتقل وصدر عليه حكم بالسجن سبع سنوات. وبعد خروجه من السجن قتل يوم ٨ أبريل (نيسان) ١٩٨٠ في بغداد برصاصة استقرت في رأسه عندما كان يهم بالخروج من سيارته لدفع فاتورة الكهرباء في منطقة الأعظمية. وفر الجناة، وكالعادة، لم يعثر عليهم.

[١] – أنظر في ذلك: حسن العلوي، دولة المنظمة السرية. مجلة المجلة العدد ٥٦٠ في ١٦/١١/١٩٩٠

[٢] – المصدر السابق.

[٣] – أصبح مدلول ناجي المحنة سفيرا للعراق في عدة دول عربية آخرها الأردن. استدعي إلى بغداد للتشاور مع الرئيس صدام حسين، واختفى عن الوجود. توسطت زوجته لدى الملك حسين في إحدى زياراته للعراق لمعرفة مصير زوجها. بعد يومين اتصل بها الملك حسين ونصحها بالكف عن التفتيش او الاستفسار عنه.

الفصل الرابع والعشرين
صدام: الصعود على جثث الرفاق

منذ أغسطس (آب) ١٩٩٠، صدرت كتب كثيرة عن صدام حسين، تحلل شخصيته في إطار العلاقات الخارجية في أعقاب غزو الكويت. كما تشير تلك الكتب إلى جوانب هامشية لسياسة صدام الداخلية.

اما تقارير منظمة العفو الدولية، فإنها تقتصر على جانب واحد هو ما يتعلق بأعمال العنف والإرهاب التي يزاولها «نظام البعث في العراق»، دون التطرق إلى صدام نفسه.

وليس هناك كتاب أو مقالة أو بحث حول صدام وأسلوب عمله اليومي وأحاديثه الخاصة والحوادث المتفرقة، مما يمكن إن يستخلص منه طريقة تفكيره.

ويعود سبب ذلك إلى أن كل من كتب عن صدام، لم يتعرف عليه في عمله الرسمي اليومي، بل هو إما كاتب «استأجره» صدام ليكتب عنه وعن سيرته الذاتية وشجرة عائلته، كما حصل مع أمير إسكندر، أو أستاذ في إحدى الجامعات الأجنبية «استضافته» الحكومة العراقية ومهدت الطريق له في إجراء مقابلات مطولة مع بعض الوزراء وكبار المسؤولين ثم تبنت وزارة الإعلام والسفارات العراقية مهمة ترويج كتابه، كما حصل مع كريستين موس هيلمز.

في هذا الفصل، سأحاول الكلام عن صدام حسين كما عرفته، من خلال العمل معه رسميا والالتقاء به اجتماعيا، ساردا بعض الأحداث والأحاديث. وسأنقل للقارئ تصورات صدام عن نفسه هو، ولكني سوف لا أتطرق إلى الشائعات حول علاقاته النسائية، لأنها مسألة شخصية بحتة ولأن أغلب رؤساء دول العالم لا يخلون من تلك «الميزة» فهي ظاهرة تلازم السلطة التي تبهر أضواؤها بعض النساء وتسهل مهمة القادة في هذا المجال.

وإذا أشرت إلى هذه العلاقات من طرف خفي، فان الإشارة ستقتصر على «الأسلوب» الذي أتبع في اختيار بعض النساء و«الوسائل» التي استخدمت في الانتقاء.

لم أكن قد سمعت عن صدام خلال جميع لقاءاتي بأحمد حسن البكر وببعض قيادات البعث في دار البكر. لم التق به ولم يذكر أحد اسمه أمامي خلال تلك الزيارات.

المرة الأولى التي سمعت اسم صدام التكريتي كان في جمعية الاقتصاديين العراقيين. وكان ذلك في شهر يونيو (حزيران) ١٩٦٨. حيث كنت مع صديق لي نتحدث في شؤون السياسة والاقتصاد وإجراءات التأميم التي تمت في العراق عام ١٩٦٤.

قلت لصديقي: إن الأجواء السياسية تشير إلى أن حزب البعث سيقوم بانقلاب.. سيتسلم السلطة.. فلماذا لا تقلل من انتقادك لهم. ثم أشرت إلى الجدار من خلفي وقلت: إذا طرقت هذا الجدار فإنه سيرد.. البعث قادم.

وهنا التفت نحوي صديقي قائلا: إنني لا أتعاون ولا أصدق حزبا يقوده صدام التكريتي!

ومن هو هذا التكريتي؟ تساءلت مسترسلا بالحديث ومحاولا إفهام

صديقي بأن حزب البعث يقوده البكر وعماش وآخرون ليس بينهم صدام.

لم يقتنع الصديق [١] وفي مساء ٣٠ يوليو (تموز) ١٩٦٨، ظهر البكر على شاشة تلفزيون بغداد يلقي بيانه حول تصفية عبد الرزاق النايف ووقف خلفه ثلاثة مسلحين، أحدهم عرفته في الحال، النقيب إبراهيم الدليمي الذي كنت أراه في دار البكر قبل الانقلاب. والثاني ضابط عرفته فيما بعد، ذياب العلكاوي. والثالث شاب بملابس «الكاكي» وهو يستند على رشاشة وبدون رتبة عسكرية.

وعند استدعائي في اليوم التالي لتكليفي بوزارة التخطيط، عرفني البكر على الشاب الذي كان واقفا وراءه عندما كان يلقي خطابه في التلفزيون في الليلة السابقة: إنه صدام التكريتي. وكان لازال بالملابس الكاكي ولكن بدون رشاشة. بادرني صدام بالقول أنه سمع عني الكثير وعن جهودي في تعيين بعض «الرفاق» عام ١٩٦٧، راجيا أن التقي به في الأيام القليلة القادمة للتعرف على بعضنا. ولما سألته عن «وظيفته» ومقر عمله، أجـاب، وبكل أدب وتواضع، بأنه يعمل في القصر الجمهوري في غرفة مجاورة لغرفة البكر، مشيرا بيده إلى باب داخل غرفة البكر تؤدي لغرفته.

بعد أيام، زارني صدام في مكتبي بوزارة المالية التي كنت أشغلها وكالة. ولأن زيارته كانت بدون موعد فقد جلس ينتظر في مكتب السكرتير دون ملل أو تذمر حتى أذنت له بالدخول.

قال لي أن زيارته للمجاملة والتهنئة ولزيادة التعارف. ثم سألني أن كنت قد تعرفت على كوادر الوزارة. رددت بالشكر وذكرت أسماء بعض كبار موظفي الوزارة الذين آمل فيهم خيرا.

وهنا التفت صدام قائلا بأن هناك رفيقا في الوزارة اسمه وحيد إبراهيم يمكنك الاعتماد عليه، فهو مثال للإخلاص والكفاءة النادرة.

ومن المفارقات، إنه بعد سنوات تبين لي ولصدام حتما إن هذا الرجل قد أثبت براعة فائقة في عدم الكفاءة وفي عدم النشاط وفي عدم الخبرة في أي شيء. وأصبح موضوع تندرنا في أن كفاءته الوظيفية هي كفاءة سنة واحدة مضروبة بعشرين سنة خدمة!

مرت أيام وصدام حسين يمارس مهامه اليومية من غرفة متواضعة في القصر الجمهوري، بعيدا عن الأضواء. لا يستخدم سيارات المرسيدس الفارهة بل سيارة «بيجو» صغيرة. يرد على الهاتف شخصيا، ويستقبل من يريد مقابلته بدون موعد مسبق وبدون تفتيش... مكتب متواضع... لا أجهزة إلكترونية أو أجهزة إنصات، سوى آلة تسجيل واحدة ماركة «فيليبس» يستخدمها للاستماع إلى الأغاني الريفية!

وفي المرات القليلة التي اضطررت فيها إلى استخدام غرفة المغاسل التابعة لغرفة صدام، لاحظت البساطة واضحة فيها مع شيء من الفوضى. فـ «الصابونة» كانت من النوع الشعبي المعروف في العراق بصابون «الرقي» و«الليفة» من النوع المصنوع من قشر نباتي. ومناشف الحمام مبعثرة هنا وهناك. وقد مضى على استخدامها فترة ليست بالقصيرة دون أن يسعفها الحظ في المرور بماكنة الغسيل.

في الأشهر الأولى، كان صدام يرتدي الملابس المدنية ولكني كنت الحظ تطلعه إلى الظهور بملابس حديثة. وعلى حد التعبير الشعبي «على المودة».

وأذكر مرة أن جذب انتباهه نوع القميص الذي كنت أرتديه، فسألني عن مكان الحصول عليه. وعندما أخبرته بأن خياطا لبنانيا في

بيروت يقوم بتجهيزي بما أحتاج إليه، طلب مني تزويده بعدد من تلك القمصان. وعندما استفسرت عن قياسه، قال ما معناه إنه لا يدري.

وهكذا أصبحت في السنوات الأولى أعود من معظم سفراتي وأنا أحمل على سبيل الهدية الشخصية لصدام، قمصانا وأربطة عنق، إلى أن وجد مصدرا أكثر تلبية لرغباته مني. وفي هذا الصدد، أذكر أني مرة سألته: «يا أبا عدي.. يبدو أنك لا تلبس أربطة العنق التي أجلبها لك». فرد ضاحكا: «إن الأربطة التي تجلبها تقليدية ومحافظة تناسب الشيوخ أكثر من الشباب. هناك أربطة جميلة فيها ورود وأزهار (وأعتقد أنه كان يشير إلى ماركة ليونارد)!».

وسرعان ما ظهر على مسرح الأزياء العراقية خياط أرمني عرف بالبراعة في هذا الميدان، وهو الخياط هاروت.

لقد أصبح هاروت «متفرغا» لتجهيز ملابس القيادة بأكملها. إضافة إلى ملابس أغلب الوزراء وملابس الكادر الحزبي، المتقدم طبعا. وبات هذا الخياط رمزا للأناقة. وكنت شخصيا من جملة زبائنه. وفي إحدى زياراتي له وجدته مخدش الوجه والرضوض واضحة عليه. وعند استفساري عن سبب ذلك اعتذر عن الإفصاح تمسكا منه بسرية العمل. وبعد إلحاح مني، قال: لا أستطيع الدخول في التفاصيل. اسأل السيد النائب صدام حسين.

عند لقائي مع صدام بعد أيام، ذكرت له موضوع هاروت. فضحك صدام قائلا: أردنا تأديبه لكثرة كلامه عن ملابسنا وعدد بدلاتنا فأرسلنا سيارة مخابرات لجلبه لكنه فاجأهم ورمى نفسه خارج السيارة المسرعة.

لم يكن صدام يتوسط لأحد لدى الوزراء، إلا في حالات نادرة جداً، وبكل أدب وتواضع. ولا يبدي استياءً إذا رفضت وساطته. وأذكر إنني

كنت قد اقترحت على مجلس قيادة الثورة تعيين قحطان لطفي علي مديرا عاما للشؤون الإدارية في وزارة التخطيط. ولكن القرار صدر بتعيين شخص آخر لم أعرفه ولم أرشحه، اسمه جعفر الذهب [٢]. رفضت تنفيذ القرار، وكتبت للمجلس معترضا. وبعد أيام اتصل بي صدام هاتفيا ليقول، وبأسلوب هادئ فيه كثير من الاعتذار بأن الذهب هو أحد الحزبيين المناضلين وصديق شخصي له. ولما لم يجد مني تجاوبا، اعتذر مرة أخرى ووعد بإلغاء القرار وتعيين مرشحي الأول. وقد حصل ذلك فعلا.

صدام... السيد النائب

بعد تعيين صدام نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة، انتقل إلى مكاتب جديدة في مبنى المجلس الوطني في الجناح الذي كان يستخدم سابقا من قبل رؤساء الوزارات. غرفة كبيرة، تجاورها غرفة كبيرة أخرى للسكرتير وتقابل الغرفتين قاعة كبيرة للاجتماعات كانت مصممة أصلا لتكون قاعة اجتماعات للبرلمان العراقي. وحول غرفة صدام تتناثر غرف أخرى شغلت أنا واحدة منها، وأخرى شغلها عدنان الحمداني، وثالثة تناوب على إشغالها كل من كان يعين بوظيفة مدير عام مكتب النائب. وقد تعاقب على إشغال غرفة المدير هذه أشخاص عديدون تم إعدام بعضهم.

وعدنان الحمداني كانت بداية عمله مديرا عاما لمكتب النائب. ثم تسلق.. وتسلق.. حتى أصبح عضوا في القيادة القطرية. ثم أعدم عام ١٩٧٩. كذلك الحال بالنسبة إلى غانم عبد الجليل. وبعده جاء أنور عبد الرزاق الذي عين سفيرا في كوبا ثم قطر. ثم عين حامد حمادي، ليتسلق بعدئذ ويصبح السكرتير الشخصي لرئيس الجمهورية، صدام حسين. وقد استطاع حمادي المحافظة على وظيفته سنوات طويلة جدا. حيث عين في مارس (آذار) ١٩٩١ وزيرا للإعلام ثم أعفي من المنصب ثم عين مرة أخرى وزيرا للإعلام ثم أعفي منه.

للمجلس الوطني مدخلان: أمامي (رئيسي) وخلفي، حيث غرف المرافقين والحرس والسواقين. ويضم المبنى طابقين، إضافة إلى الطابق تحت الأرض (السرداب). وفي الطابق العلوي توجد صالة كبرى جميلة ومزخرفة، كان المفروض استخدامها للحفلات الرسمية خلال العهد الملكي. وفي العهد الجمهوري لم تستخدم أبدا إلا عند إقامة مجلس الفاتحة بعد وفاة زوجة البكر. والبكر نفسه. وتحيط بالقاعة عدة غرف شغل قسم منها مكتب الشؤون الاقتصادية ومكتب الشؤون القانونية وأشخاص آخرون لم أعرف مهمتهم. غير أن وجوههم كانت كالحة وطريقة استخدامهم للمكاتب والمرافق الصحية تنقصها بعض مظاهر التحضر بأبسط صورها!

في البداية، كنا جميعا نستخدم المدخل الرئيسي لمبنى المجلس. وعندما انتقل صدام إلى المبنى، اقتصر استخدام هذا المدخل عليه فقط. أما الوزراء وأعضاء المكاتب وأعضاء القيادة والسفراء الأجانب وضيوف الدولة، فكان دخولهم من المدخل الخلفي مرورا بغرفة حراسة يتصدرها وجه كالح آخر!

ولم يقتصر حظر الدخول على المدخل الرئيسي فقط، بل امتد إلى البوابة الرئيسية. ثم امتد إلى الشارع المؤدي للبوابة الرئيسية. ثم إلى الساحة القريبة المؤدية إلى الشارع الرئيسي. ونصبت الكاميرات التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء. وخصصت غرفة خاصة داخل مبني المجلس الوطني لشاشات التلفزيون المرتبطة بالكاميرات.

وأذكر مرة، أن طلب مني صدام استدعاء «أفضل» شركات الديكور العالمية لتأثيث قاعة الاحتفالات في الطابق الثاني، لكي يستخدمها في استقبال ضيوفه وإقامة دعواته الرسمية. وعندما قدمت له العروض والتصاميم، احتفظ بها عدة أيام لدراستها واختيار ما يروق له. غير

أنه عاد وطلب التخلي عن الفكرة. ولما سألته عن السبب قال: إن هذه التصاميم جميلة حقا، ولكني لا أريد قاعة تفوق بجمالها وديكورها قاعة القصر الجمهوري لما قد يحدثه ذلك من حساسيات لدى الموجودين هناك، أي البكر وجماعته.

لقد كان صدام يقيم حسابات دقيقة لهذا الأمر لما يعرفه عن البكر من ضيق أفق. وأذكر مرة عند زيارة صدام لمكتبي في وزارة التخطيط، أن أبدى إعجابه بطاقم أقلام الحبر التي كنت أستخدمها وكانت من ماركة «شيفرز»، فسألني عن مصدر الحصول عليها. فلما أجبته أنها مستوردة من بيروت، طلب مني أن أشتري له طاقما مماثلا شرط ألا تكون أفضل من الطاقم الذي يستخدمه البكر!

أمور بسيطة، كان يلحظها تفاديا لخلق أية حساسية بينه بين البكر.

ومرت الأيام... والأشهر... جرت خلالها تصفيات قيادية كثيرة تحت شعار «النقد الذاتي».

واغتيل حردان. وأعفي عماش.

وأصبح صدام رئيسا لمجلس التخطيط ومكاتب مجلس قيادة الثورة التي مر ذكرها.

وحلت المخابرات العامة محل دائرة العلاقات العامة. وبدأنا شيئا فشيئا نستجمع السلطة من خلال مكاتب مجلس قيادة الثورة. نقدمها لصدام حسين، تحت ستار متطلبات العمل الثوري. وأصبح المجلس الوطني هو المركز الحقيقي لاتخاذ القرار الاستراتيجي.

أما قرارات إيفاد الموظفين إلى الخارج، أو زيادة رواتب المدراء العامين أو المسائل المتعلقة بالعمل الشعبي أو التقارير الحزبية عن

«النشاط الجنسي» لبعض الرفاق، فكانت في أروقة القصر الجمهوري، ليطلع عليها البكر ويستعجل اتخاذ قرار المعاقبة.

بعد أيام يأتي المعاقب ليقابل «السيد النائب» مؤكدا براءته، فيعده صدام بدراسة موضوعه وإعادة حقوقه، ويفي بالوعد فيرتفع نجمه، ولو قليلا.

هناك حوادث كثيرة من هذا النوع. ففي ظهيرة أحد الأيام وأنا عائد من الوزارة إلى المنزل، وجدت سيدة بانتظاري أمام الدار وبيدها عريضة.

كان الوقت صيفا، فدعوتها إلى الداخل واستفسرت عن طلبها. فقالت: لي ولد واحد يبلغ من العمر ٢٠ عاما. أصدرت عليه محكمة الثورة حكما بالإعدام بتهمة انتمائه للحزب الشيوعي. وسينفذ الحكم غدا. لقد طرقت أبواب القصر الجمهوري طالبة الرحمة، فلم يلبِّ الطلب. وها أنا قد أتيت إليكم لأنك صديق لصدام. لا أريد منكم شيئا سوى تأجيل تنفيذ الحكم بولدي لأيام لأن غدا أول أيام عيد الفطر.

لقد كان منظر السيدة مؤلما حقا. بكاء وتوسل، إلى الحد الذي بكت معها زوجتي، وألحت علي الاتصال بصدام حالا. وهو ما فعلته.

تأجل تنفيذ حكم الإعدام، وأحيل ملف التحقيق إلى مكتب الشؤون القانونية لدراسته. وبعد شهر واحد أطلق سراح الشاب بعد أن أتضح أنه ليس الشخص المعني. و لم يكتف صدام بذلك بل أمر بتعيين الشاب بوظيفة كتابية في وزارة التخطيط.

بعد سنة من هذا الحادث، اختطفت إلى إسرائيل. وعند عودتي لبغداد وتوجهي إلى المنزل، وجدت امرأة لم أعرفها لأول وهلة وهي واقفة أمام

منزلي ومعها «قصاب» وخروف. وما كدت أنزل من السيارة حتى أصرت المرأة على ذبح الخروف لأعبر على جثته قبل دخولي الدار. سألتها من تكون، قالت: ألا تتذكر.. أنا والدة الشاب الفلاني الذي أنقذته من حكم الإعدام. لقد سمعت بخبر اختطافك من الإذاعة وصليت لعودتك سالما، ونذرت لك الخروف.

كان الموقف مشحونا بالعاطفة، ولكن يا ترى كم من شاب أعدم لأن عريضة الاسترحام لم تصل في الوقت المناسب أو وصلت بعد فوات الأوان!

لقد خطط صدام مسار مستقبله السياسي تخطيطا دقيقا ومدروسا. وفي الوقت الذي كان يعمل على تثبيت مواقعه وهيمنته على مفاتيح العمل الاقتصادي والسياسي في الداخل والخارج، لم يغفل لحظة عن بسط سيطرته الكاملة على أجهزة الأمن والمخابرات، المدنية والعسكرية. ومع ذلك كان صدام حذرا جدا في التقرب من أية مسألة من شأنها إغضاب البكر أو خلق حساسيات لديه قد تؤدي إلى زعزعة مكانته لدى الطبقة العسكرية أو إلى تآمر البكر مع العسكريين للتخلص منه. لذلك أطلق على البكر لقب «الأب القائد». وهو اللقب الذي استمر برهة من الزمن بعد استلام صدام منصب رئيس الجمهورية عام ١٩٧٩. حيث بقيت صور البكر معلقة على جدران المؤسسات الرسمية والحزبية لتختفي تدريجيا.

صدام رئيساً لمجلس التخطيط

كانت اجتماعات مجلس التخطيط منبرا لصدام حسين، يدعو إليها الكادر الحزبي المتقدم ليستمعوا إلى كلامه وتوجيهاته. وكان يبرر دعوتهم، بأنه يريد إفهام هذا الكادر بأن إدارة الدولة لها مستلزمات

كثيرة تختلف عن المستلزمات الحزبية. وفي اعتقادي أن صدام كان يريد إظهار قدراته هو أمام ذلك الكادر الذي لم يتميز بذكاء أو معرفة أو بمقدرة علمية. وان عبارة «المتقدم» إنما جاءت تدل على المرتبة الحزبية وليس على المقدرة الذهنية.

كان صدام نفسه يستمع إلى آراء الفنيين ويناقشهم مطولا دون أن ينحاز إلى أي جانب إلى حين لحظة اتخاذ قرار، فإن كان له رأي محدد أبداه، ثم يجري التصويت بعد ذلك.

وبسبب رئاسة صدام للمجلس، لم يكن يتغيب أي عضو عن الحضور، سواء كان وزيرا أو عضوا في مجلس قيادة الثورة. وكنت الحظ بأن الوزراء من أعضاء مجلس قيادة الثورة أمثال طه الجزراوي وعزت مصطفى لا يناقشون صدام كثيرا حتى في القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس المتعلقة بوزاراتهم، في حين كان صدام يتعمد أحيانا توجيه الأسئلة الفنية إليهم بقصد إحراجهم ولإظهارهم بأنهم لا يقرأون وان قدراتهم أقل بكثير من قدراته. كل هذا يجري والكادر المتقدم يستمع ويستمع فاغرا فاهه.

في هذا المجال تحضرني حادثة حصلت مع عزت مصطفى وزير الصحة وعضو مجلس قيادة الثورة. وخلاصة الحادثة إن الحفر كثرت في شوارع بغداد، حيث كانت ظاهرة حفر الشوارع والأرصفة من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، من الظواهر المستمرة التي أصبحت مصدر تذمر المواطنين ولزمن طويل. فأمانة العاصمة تحفر هذا اليوم لمد بعض الأنابيب. وما أن ينتهي العمل ويعبد الشارع، حتى تسارع دائرة الهاتف لحفر الشارع مرة أخرى لمد بعض الأسلاك. وينتهي العمل ويعاد تعبيد الشارع. ثم تأتي مديرية المجاري لتحفر الشارع من جديد لمد مجاري المياه.

وهكذا الشارع المحفور هو القاعدة... هو المنظر الطبيعي كل يوم.

الشارع المعبد مسألة موقتة.

بلغ التذمر أقصاه. ثم تحول التذمر إلى تندر. فإذا رأى العراقي شارعا معبدا، سارع إلى القول عجيب أين عمال الحكومة وعمال الحفريات. هل أضربوا عن العمل؟

وإذا حدث وان سافر عراقي إلى باريس ومر بشارع محفور صدفة سارع إلى القول هل وصل عمال مصلحة المجاري العراقية إلى هنا؟

دعت هذه الظاهرة المتكررة صدام حسين بصفته رئيسا لمجلس التخطيط إلى تشكيل لجنة عليا برئاسة الدكتور عزت مصطفى وعضوية عدد كبير من الفنيين، لدراسة هذه المشكلة والتقدم بحلول مناسبة للتنسيق بين أجهزة الدولة العراقية المتخصصة بشؤون الحفر.

بعد أشهر، وضعت اللجنة توصياتها وتقدمت بها إلى مجلس التخطيط للنظر في الأمر وتخصيص المبالغ اللازمة لوضع التوصيات موضع التنفيذ. وقد وقع جميع أعضاء اللجنة على تلك التوصيات وكان توقيع عزت مصطفى يتصدر تلك التوقيعات مع خلاصة موقعة منه أيضا. بتخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دينار لتنفيذ التوصيات.

أحال صدام تقرير اللجنة على وزارة التخطيط لدراسته ثم عرضه على مجلس التخطيط.

وكانت العادة أن يقوم المدير العام المختص في الوزارة بتلخيص الفقرة المعروضة على المجلس وعرض وجهة نظر اللجنة ثم عرض وجهة نظر وزارة التخطيط وتوصياتها.

تلي تقرير اللجنة أولا، وهو يتضمن طلب تخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دينار. وهنا سارع عزت مصطفى وطلب الكلام وقال مخاطبا رئيس المجلس: سيادة النائب.. كلام وزارة التخطيط كلام خطير.. من أين نأتي بمبلغ ٣٠٠ مليون دينار؟ هذا تبذير للاقتصاد الوطني.. الفنيون في وزارة التخطيط غير مدركين للمهام الثورية التي تتحملها القيادة.. من أين نأتي بـ ٣٠٠ مليون دينار؟ وبكل هدوء وبرودة أعصاب.. وابتسامة خفيفة. التفت إلي صدام وقال: دعونا نسمع تعليق وزارة التخطيط على ما تفضل به الرفيق الدكتور عزت. وبهدوء أجبت:

سيادة النائب.. إن ما قرأته قبل لحظات لم يكن سوى تقرير اللجنة برئاسة الدكتور عزت وبتوقيعه.. مبلغ ٣٠٠ مليون دينار، هو طلب اللجنة التي هي برئاسة الدكتور عزت.. ما قرأته لم يصدر عن وزارة التخطيط.. وكان على الدكتور عزت أن ينتظر رأي الوزارة.. و..

وهنا قاطعني صدام، وتوجه بالسؤال إلى عزت مصطفى. ماذا تقول رفيق عزت؟

لم يجب عزت. غاص في مقعده و لم يحر جوابا.

واستمر صدام بالكلام اللاذع قائلا: إن مشكلتنا هي أن بعض القياديين لا يقرأون ما يقدمه الفنيون، ويوقعون على ما يقدم إليهم من توصيات. إذن، كيف يمكننا التأكد من مشاريع وزارة الصحة مثلاً أو وزارة الصناعة.

وحار عزت مصطفى وراح يغوص أكثر في مقعده. و لم نعد نرى من جسمه القصير سوى رأسه.

كان لصدام مفهوم خاص للقيادة الجماعية، يحاول تعميقه في أذهان

الآخرين من خلال تعليقاته في مجلس التخطيط. وأذكر مرة أنه طلب مني تكليف بعض الفنيين في وزارة التخطيط لإعداد مذكرة «سرية» لتخصيص مبلغ ٩٠ مليون دينار لهيئة الطاقة الذرية التي كان يرأسها، تمهيدا لمناقشة الموضوع في جلسة «سرية» لمجلس التخطيط. وعقدت الجلسة، وحضرها أعضاء القيادة القطرية.

بدأت في تلخيص المذكرة، مؤكدا ضرورة الموافقة على تخصيص المبلغ لأهمية الموضوع الاستراتيجية ومقدما كل المبررات «الفنية».

وفتح صدام باب المناقشة. وانبرى أعضاء القيادة في التسابق، كل يبدي وجهة نظره. وتشعب الموضوع، وضاع رأس الخيط في دوامة العقيدة. ثم اقترح أحدهم، واعتقد أنه كان حكمت العزاوي، إجراء التصويت.

شعر صدام بأن التصويت قد يؤدي إلى عدم إقرار المبلغ المطلوب، لذلك بدأ في تلقين الحاضرين درسا في مفهوم القيادة الجماعية، حيث قال: القيادة الجماعية لا تعني أن كل من في القيادة له رأي، أو صوت متساو مع الآخرين. صحيح إن لكل هيئة أو مجموعة رأس ولكن هذا الرأس يجب، بل يتحتم أن يختلف وزنا ودورا ومسؤولية عن الآخرين. إن هذا الرأس هو القائد، بيده زمام الأمور وليس مجرد رقم مضاف للآخرين. وسكت صدام برهة، ثم أعطى مثلا على ذلك بقوله إن رئيس مجلس الإدارة عندما يرأس الاجتماعات، هل يعني أنه متساوي مع أعضاء المجلس في التصويت أو الرأي؟ وأجاب صدام على ذلك، كلا!

وكان صدام مخطئا في تعريف دور رئيس مجلس الإدارة، ولكننا لم نحاول إصلاح ذلك الخطأ. بل ساد القاعة وجوم وتململ أعضاء القيادة بقلق ملحوظ. وصدر القرار بالموافقة على تخصيص المبلغ المطلوب دون تصويت.

ومنذ ذلك الاجتماع، لم يجرؤ أي وزير أو أي عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة، على تجاوز مجلس التخطيط أو وزارة التخطيط لتمرير مشاريعه ومقترحاته من خلال الاتصال بالبكر مباشرة.

لقد أعطى صدام إسناده الكامل للوزارة، كما أفرد أكثر من ٢٠ صفحة من التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن للإطراء على التخطيط وأجهزته. وأشار إلى أن في مقدمة مهام الثورة بناء أجهزة تخطيطية متقدمة جدا وذات كفاءة عالية مع تطوير الوعي التخطيطي في صفوف الحزب وأجهزة الدولة والالتزام الدقيق بخطط التنمية وعدم السماح بخرقها أو تجاوزها. واستمر التقرير الى القول «وقد قطعت الثورة أشواطا واسعة في هذا المضمار بحيث «توفرت الآن في العراق ولأول مرة أجهزة تخطيطية تمتع بقدر عال من الكفاءة، وأن مسألة التخطيط في البلاد قد دخلت طورا مهما من التقدم سيكون له شان كبير في تحقيق التنمية».

لقد ساعد هذا الدعم في تسهيل مهمتي مع الوزارات، لكنه ساهم أيضا في خلق أعداء كثيرين في صفوف القيادة القطرية التي ما برح البعض من أعضائها في اتهام العناصر العاملة في ميدان التخطيط بتأرجح أفكارها وثقافتها بين الاتجاهات البرجوازية والاشتراكية واتجاه رأسمالية الدولة.بما قد يؤدي، حسب تصور القيادة، إلى خطر كبير على مستقبل التطور الاقتصادي للبلاد!

صدام حسين... حكايات متناثرة

• **عودة ذوي الكفاءات**: عام ١٩٧٠، أصدر مجلس قيادة الثورة قانونا برقم ١٨٩ لتشجيع عودة ذوي الكفاءات. وقد تضمن القانون منح إعفاءات وامتيازات مادية لذوي الكفاءات العراقيين الموجودين في

الخارج لتشجيع عودتهم إلى الوطن. وبالرغم من الجهود التي بذلت في هذا الصدد. لم يعد إلا عدد قليل جدا، لهذا فقد أبدى صدام رغبة في إعادة دراسة المشكلة التي بدأت تتفاقم ليس بعدم عودة ذوي الكفاءات فحسب، بل بهروب الموجودين منهم في العراق وبأعداد كبيرة. ولأجل ذلك فقد أصدر مجلس قيادة الثورة في ١٩٧٢/٩/٥ قرارا بتشكيل لجنة برئاستي لدراسة الأمر وتقديم المقترحات العملية للمجلس مباشرة.

ضمت اللجنة عددا كبيرا من عمداء الكليات ورجال القانون والشخصيات العلمية. وجاء تقريرها شاملاً وجريئا تناول جوانب عديدة، منها قضية الاعتقالات الكيفية وانعدام الاطمئنان الوظيفي. واقترحت اللجنة أيضا ضرورة الإسراع بإلغاء القرارات التي تمنع الزواج بأجنبيات، أو تمنع التوظف بسبب الزواج بأجنبية. وقلنا في التقرير إنه لا يجوز حضاريا قياس كفاءة الرجل بجنسية زوجته.

أرسلت التقرير لمجلس قيادة الثورة. وبعد ثلاثة أيام، إذا بكتاب من رئاسة الجمهورية يصلني وينص على ما يلي: لم تحصل الموافقة على مقترحات اللجنة. يرجى مراعاة مصلحة الوطن بدلا من إرضاء رغبات أفراد معدودين.

استغربت لأسلوب الكتاب. وكان استغرابي أكثر أنه صادر من رئاسة الجمهورية وليس من مجلس قيادة الثورة، وبعد ثلاثة أيام فقط من إرسال تقرير اللجنة الذي استغرق اعداده فترة ليست بالقصيرة.

مضت أسابيع وأتصل بي صدام مستفسرا عن اللجنة وعما إذا كانت قد أنجزت عملها. فلما أخبرته بما حصل، طلب مني فورا ٢٠ نسخة من التقرير كما طلب حضوري لمكتبه مستصحبا نسخة من كتاب رئاسة الجمهورية.

تطلع صدام بالكتاب، ثم رماه بعصبية على مكتبه وقال: إنها عقلية رئيس ديوان رئاسة الجمهورية المتخلفة. دعني ادرس الموضوع وأتشاور مع البكر، قالها مبتسما.

بعد يوم واحد، حصلت موافقة مجلس قيادة الثورة على توصيات اللجنة والغي كتاب رئاسة الجمهورية.

• **صفقة شراء طائرات البوينغ:** ذات يوم من عام ١٩٧٣، تسلمت قرارا من مجلس قيادة الثورة، ينص على تشكيل لجنة من وزير التخطيط، وزير النقل (نهاد الفخري)، المدير العام للخطوط الجوية العراقية (محسن أبو الخيل)، وممثل عن قيادة القوة الجوية، وآخرين من بينهم المشاور القانوني في وزارة التخطيط حميد يونس. وقد نص القرار على تخويل اللجنة القيام باستلام العطاءات وتحليلها واختيار الأفضل منها لشراء طائرات للخطوط الجوية العراقية. غير أن الغريب في القرار هو إلزام اللجنة بشراء نوع محدد من الطائرات مع تحديد العدد بـ ١١ طائرة موزعة بين أحجام مختلفة (٧٢٧ و٧٣٧ وطائرات جمبو ٧٤٧).

كان القرار غريبا! كيف يمكن للجنة اختيار أفضل العروض إذا كان القرار نفسه قيدها بنوع معين وبعدد محدد وبشركة معينة. أبديت هذه الملاحظة لأمين سر مجلس قيادة الثورة (شفيق الدراجي) فنقلها بدوره للبكر الذي ألغى القرار واستبدله بآخر لا يقيد اللجنة بشركة معينة مما يساعدنا على دعوة جميع الشركات العالمية المنتجة للطائرات المدنية (إيرباص، ماكدونالد دوغلاس، انتونوف وبوينغ).

بدأت تردنا العروض ومعها بدأت ضغوط وكلاء الشركات وبعض أقرباء المسؤولين وأعضاء في القيادة القومية أو في القيادة القطرية لحزب البعث في لبنان أو بعثيين عرب سابقين كعاطف دانيال.

لم نعبأ بالوساطة، فكلما جاء وسيط شكوناه إلى صدام أو البكر. واستمرت اللجنة في عملها في سرية وكتمان، أو هكذا ظننت. وطالت مناقشات اللجنة حتى حل ذلك اليوم من شهر يوليو (تموز) ١٩٧٤، حيث فوجئت بمكالمة هاتفية من صدام يقول فيها: دكتور.. لقد قلنا لكم أن تشتروا طائرات بوينغ أكثر من مرة.. فلم هذا التلكؤ.. قلنا بوينغ يعني بوينغ.. ومن هو حميد يونس الذي يقولون بأنه يعرقل عملية الشراء ويدخل في تفاصيل فنية كثيرة؟

بعد أيام من هذه المكالمة، وصلتني فجأة دعوة من نيكولاي بايبكوف، نائب رئيس الوزراء السوفيتي ورئيس مجلس الدولة للتخطيط لزيارة الاتحاد السوفيتي. وأتصل بي غانم عبد الجليل (عضو القيادة القطرية ومدير عام مكتب صدام)، مقترحا تلبية دعوة البلد الصديق بأسرع وقت ممكن وفقا لتوجيهات «السيد النائب».

سافرت في الثالث من آب/ أغسطس ١٩٧٤ إلى موسكو. وخلال تواجدي هناك صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بإعادة تشكيل لجنة شراء الطائرات برئاسة غانم عبد الجليل وعضوية محسن أبو الخيل وأحد الفنيين من وزارة النقل ووقع عقد الشراء مع شركة بوينغ.

ترى هل كان وراء ذلك عمولة لشخص ما؟ لا أعتقد ذلك. وان كان محسن أبو الخيل حريصا في جميع مناقشات اللجنة على ترجيح كفة البوينغ وإظهار عيوب الطائرات الأخرى. وإنصافا للحقيقة، فأن الوثائق التي نشرها الكونجرس الأمريكي عن فضيحة الرشاوى التي دفعتها شركة بوينغ في أنحاء العالم، لم تشر أبدا لصفقة العراق ولم يرد ذكر اسم أي عراقي بهذا الشأن.

- **طالب الشبيب وسفارة العراق في المكسيك:** طالب حسين

الشبيب، أحد مؤسسي حزب البعث وعضو المجلس الوطني لقيادة الثورة عام ١٩٦٣. كانت علاقته بصدام هامشية، بخلاف العلاقة مع البكر، الذي عينه سفيرا للعراق في الأمم المتحدة، ثم تركيا، ثم ألمانيا الغربية. حيث نقل بعدها إلى بغداد عام ١٩٧٦، ليرشح بعدئذ سفيرا للعراق في المكسيك فور تأسيس العراق معها علاقات دبلوماسية.

في فبراير (شباط) ١٩٧٧ وصلت موافقة المكسيك على ترشيح طالب كأول سفير للعراق هناك. ولكن ما أن واصلت الموافقة، حتى أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بإحالة الشبيب على التقاعد.

وللعلاقة التي تربطني بطالب الشبيب، فقد حاولت أن استفهم الأمر من صدام. أو بالأحرى، حاولت التوسط لديه لإلغاء قرار الإحالة على التقاعد لأنه لا ينم عن تقدير للأعراف الدبلوماسية.

قبل أن أدخل مكتب صدام، التقيت برزان التكريتي (مسؤول حماية صدام في ذلك الوقت) وسألته عن سبب إحالة طالب على التقاعد. وعما إذا كان يعرف شيئا عن ذلك. وذكرت له الإحراج الدبلوماسي الذي يسببه الأمر مع حكومة المكسيك.

وكم كانت مفاجأتي عندما أجاب برزان، وبكل برود، طالب شبيب عميل أمريكي غارق في العمالة ولا يستحق هذا المنصب. بل لا يستحق الحياة.

سارعت إلى بيتي، ومن هناك اتصلت بطالب ودعوته لزيارتي في منزلي عصر اليوم نفسه.

جاء طالب. وبعد كأس، أخبرته بموضوع إحالته على التقاعد وإلغاء ترشيحه. ولم أخبره عن حديثي مع برزان، ولكني نصحته بمغادرة العراق... وبسرعة.

وفي أبريل (نيسان) ١٩٧٧، غادر طالب العراق إلى نيويورك بحجة حضور إحدى لجان الأمم المتحدة التي كان عضوا فيها بصفته الشخصية. وبقي هناك، و لم يعد إلى العراق. وبقي على قيد الحياة حتى عام ١٩٩٨ حين وافاه الأجل في لندن.

• **زيارة إلى ليبيا وفضيحة المخابرات:** تتم جميع السفرات الرسمية لصدام حسين بطائرة خاصة تقوم بتجهيزها الخطوط الجوية العراقية. وتشرف المخابرات العراقية على شؤون الحماية إشرافا تاما بحيث لا يقل عدد عناصر المخابرات التي تسافر على متن الطائرة عن ٤٠ أو ٥٠ شخصا، ينامون فيها ويفتشون أمتعة أعضاء الوفد، وعند توقف الطائرة في المطارات، يحيطون بها من كل جانب، في الخلف، في المقدمة، تحت الطائرة وعند سلمها.

في مارس (آذار) ١٩٧٥، كنا في طريقنا إلى الجزائر لحضور مؤتمر قمة الدول الأعضاء في منظمة «الأوبك» وهو المؤتمر الذي وقع فيه صدام مع شاه إيران اتفاقية الجزائر المعروفة بشأن مياه شط العرب.

قرر صدام التوقف ليلة واحدة في طرابلس الغرب ضيفا على معمر القذافي. وفي صباح اليوم التالي، توجهنا إلى المطار وصعدنا الطائرة مرورا بالعيون الفاحصة لعناصر المخابرات. وما أن أغلق باب الطائرة وبدأنا نسمع أزيز محركاتها، حتى وجدنا أحد الأطباء المرافقين (سلوان بابان) ينادي على مسؤول المخابرات يخبره عن وجود شخص أسود اللون لا يعرفه جالسا في المقعد المجاور له.

وتوقفت الطائرة واطفئت محركاتها.

وبدون مقدمات أو سؤال أو انتظار لجواب، هجمت عناصر المخابرات على هذا «الزنجي» تشبعه ضربا والرجل يستغيث ويصرخ

احتجاجا على المعاملة السيئة ممن كان يعتقد بأنهم مضيفين لا يراعون قواعد السفر والضيافة.

وقد تبين بعد استجواب الرجل انه مسافر نيجيري لديه تذكرة سفر إلى إيطاليا على متن طائرة الخطوط الجوية الإيطالية (اليتاليا) ذا اللون الأخضر المشابه للون الطائرة العراقية. وعلى ما يبدو أنه استقل طائرتنا بدلا من الإيطالية التي كانت واقفه بالقرب منها، تحت عيون وسمع المخابرات العراقية.

نزل المسافر غير المرغوب فيه وهو يلعن الساعة التي قرر فيها السفر إلى إيطاليا.

بعد ذلك أبدى مسؤول المخابرات شكوكا حول قيام ذلك «الزنجي» بوضع متفجرات في الطائرة. ودرءً لتلك الشكوك والوساوس فقد اقترح المسؤول المخابراتي مغادرة الجميع الطائرة.بما فيهم صدام حسين.

غادرنا الطائرة وأفرغت حمولتها من الحقائب والأمتعة، وفتشت تفتيشا دقيقا ولكن لم يعثر على أصابع ديناميت أو متفجرات أخرى. ومع ذلك اقترح صدام ضرورة قيام الطائرة بالتحليق فوق المطار الليبي عدة مرات وبداخلها مسؤول المخابرات. فأما أن تنفجر في الجو أو تعود إلى أرض المطار سالمة.

بقينا على أرض المطار ومعنا صدام حسين. وحلقت الطائرة، بطاقمها ومسؤول المخابرات طاهر أحمد أمين [٣].

لم تنفجر الطائرة في الجو وعادت إلى الهبوط.

صعدنا الطائرة وحلقت بنا، ووجوه عناصر المخابرات تعلوها نشوة الانتصار!

• **صدام حسين يقابل السفير البريطاني:** يوم الخميس المصادف ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٠ كان موعد السفير البريطاني في بغداد لتقديم أوراق اعتماده لصدام حسين بصفته رئيس الجمهورية العراقية. في هذا الوقت كان قد مضى على بداية الحرب العراقية الإيرانية ثمانية أسابيع. الجيش العراقي يحتل مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية. وصدام في قمة انتصاراته العسكرية التي أطلق عليها اسم «قادسية صدام».

في هذا الجو المعبأ بالانتصارات والمشحون بالأناشيد والغرور، استقبل صدام السفير البريطاني الجديد في قاعة الاستقبال بالقصر الجمهوري. وبعد اكتمال مراسم تقديم أوراق الاعتماد جلس السفير على يمين صدام وبينهما جلس المترجم الذي أحضرته وزارة الخارجية العراقية.

بادر صدام السفير بإعلان امتعاضه من موقف الصحافة البريطانية لأنها، على حد تعبير صدام، تتعمد إهمال تغطية أنباء انتصارات «القادسية». لهذا فهو يطلب من السفير الإسراع بإعلام حكومة صاحبة الجلالة لاتخاذ الخطوات المناسبة في توجيه الصحافة البريطانية لإعطاء أهمية أكبر للقادسية وانتصاراتها العسكرية على الجبهة الشرقية.

كان صدام يخاطب السفير البريطاني باللغة العربية. وقد فاتته حقيقة معروفة وهي أن الصحافة في بريطانيا لا تخضع لسلطان الحكومة أو رقابتها، كما هو الحال في العراق مثلا، لذلك حاول المترجم تدارك هذا الإحراج الذي أوقع صدام نفسه فيه إلا أن خوف المترجم من العواقب غير الحميدة فيما لو انحرف عن الترجمة أجبره على ترجمة كلام صدام حرفيا.

لم ينقذ المترجم من ورطته سوى السفير البريطاني، حيث أشار، بأدب دبلوماسي، إلى الحقيقة المرة التي عكرت مزاج صدام، فقد

قال: الحكومة البريطانية، محافظة كانت أو عمالية، لا سلطان لها على الصحافة والصحافيين. الصحافة هي السلطة الرابعة، تكمل البرلمان وبقية أجهزة الرقابة على الحكومة.

ساد قاعة الاستقبال الوجوم. سكت صدام برهة، وسكت معه المترجم. و لم يستطع وزير الخارجية العراقي تدارك الإحراج الذي أوقعه فيه سيده خوفا من ردة فعل قد تكلفه مستقبله الوظيفي والسياسي.

بهذا الوجوم انتهت مراسيم تقديم أوراق الاعتماد. وغادر السفير البريطاني مبنى القصر الجمهوري.

بعد ثلاثة أيام، أي في يوم الاثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) التقى السفير البريطاني زميله الأمريكي مسؤول شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد ليشرح له تفصيلا الحديث الذي دار بينه وبين صدام مبدياً استغرابه من مسألتين طرحهما صدام: الأولى، هي طلبه توجيه الصحافة البريطانية لإبراز انتصارات «قادسية صدام» والثانية اقتراحه ضرورة توسط دولة عظمى كبريطانيا لتبني فكرة وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية وفقا للشروط التي يضعها العراق وحده.

ويبدو أن حديث صدام مع السفير البريطاني قد أثار اهتمام المسؤول الأمريكي الذي سارع بدوره إلى إعلام وزير الخارجية الأمريكي وذلك وفقا للبرقية المرقمة OR_031232Z والمؤرخة في ٣ نوفمبر (تشرين الأول) ١٩٨٠.

• **صدام والقمة العربية في تونس:** يوم الثلاثاء، ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٩. عقد في تونس المؤتمر العاشر للقمة العربية. وقبل ذلك بيوم واحد كنت قد وصلت تونس بطائرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

بصفتي رئيسا لصندوق النقد العربي[*]. بعد وصولنا بقليل أخبرنا رئيس دائرة التشريفات التونسية بأن طائرة الرئيس العراقي صدام حسين ستصل بعد قليل، لذلك قرر الشيخ زايد الانتظار في المطار ليرحب بصدام.

بعد برهة من الزمن، حطت في مطار تونس طائرة كبيرة من نوع (انتونوف) الروسية قادمة من بغداد. لم يصل الرئيس العراقي عليها بل ما يقارب من ١٥٠ جنديا مدججين بالسلاح إضافة إلى سيارة إسعاف. وطائرة عمودية (هليكوبتر) كجزء من تشكيلات حماية صدام.

انتشر المسلحون في مدارج المطار وحول بوابات الدخول والخروج ومنعوا دخول أي شخص إلى داخل المطار بما في ذلك ابن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي كان قد حضر المطار لاستقبال صدام.

بعد ذلك، هبطت الطائرة الخاصة التي كانت تقل الرئيس العراقي والوفد المرافق له.

توجه صدام إلى صالة الشرف وغادرها فورا إلى مقر إقامته تتبعه سيارات الحماية المسلحة وسيارة الإسعاف المزودة بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية والأطباء المختصين.

افتتح صدام المؤتمر بخطاب سياسي عنيف مطالبا استخدام النفط كسلاح في المعركة من أجل تحقيق الأهداف السياسية التي تصبو إليها الأمة العربية، وذلك بإعطاء تسهيلات نفطية ومالية للدول التي تؤيد مطالب العرب المشروعة في تحرير فلسطين. أما الدول التي تناصر إسرائيل فعلى الدول المنتجة للنفط معاقبتها. وبعد أن أنهى صدام خطابه تنازل عن رئاسة جلسات المؤتمر إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة.

(*) – جرت العادة أن يحضر مؤتمرات القمة العربية رؤساء المنظمات العربية بصفة مراقبين.

كان جدول أعمال المؤتمر قد تضمن عددا من القضايا أهمها الوضع في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، الوضع في جنوب لبنان، النفط كسلاح في المعركة، وهي مواضيع لا تثير الخلاف بين المجتمعين، وتوقع الجميع أن ينهي المؤتمر أعماله بسرعة. غير أن أمراً واحداً كاد أن يخلق أزمة بين بعض الدول العربية وبالأخص بين العراق من جانب وبين سوريا وليبيا من جانب آخر، ذلك هو حضور وفد إيراني مؤلف من شخصين هما عباس المدرسي ومحمد صالح كممثلين للثورة الإيرانية. وقد التمسا حضور اجتماعات القمة كمراقبين.

تبنت كل من سوريا وليبيا الطلب الإيراني وأصرتا على إدراجه على جدول الأعمال ليتسنى لوفد الجمهورية الإيرانية حضور المؤتمر. أما العراق وبعض الدول العربية الأخرى فقد رفضوا بحث الطلب أو السماح للوفد بدخول قاعة الاجتماعات بحجة أن الأمر غير مدرج على جدول الأعمال. وبعد نقاش طويل لم تحصل الموافقة على حضور الوفد الإيراني الاجتماعات بصفة مراقب أو أية صفة أخرى.

• **صدام حسين وتمركز السلطة**: ما أن انتهت اجتماعات المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٤، وإعادة انتخاب صدام نائبا لأمين سر القيادة القطرية، حتى بدأ العد التنازلي لتمركز خيوط السلطة بيد صدام. فبعد انفضاض المؤتمر بأشهر قليلة. أتجه البكر للتفرغ لشؤون عائلته، لاسيما بعد مرض زوجته، ثم وفاتها الأمر الذي كان له تأثير كبير على تدهور صحة البكر نفسه مع توالي النكبات العائلية سنة بعد أخرى. بحيث أبعدته شيئا فشيئا عن لقاء الوزراء أو حضور اجتماعات القيادة.

وهكذا أخذ نفوذ البكر بالأفول، وصعود أسهم صدام بقوة.

وما أن حل عام ١٩٧٧، حتى أصبح الوزراء يرتبطون بصدام. كما أصبح وصولهم إليه أصعب من ذي قبل.

ثم شرع صدام بتوسيع فكرة الهاتف المباشر وتخصيص يوم لمقابلة المواطنين لحل مشاكلهم آنيا، و«المواطنات» للنظر في مشاكلهن بعد زيارة أخرى.

وراحت صور صدام تتصدر الصحافة اليومية، فيما بدأ أعضاء الحزب يقلدون طريقته في المشي والملبس والكلام.

وبعد استلامه السلطة رسميا يوم ١٧ يوليو (تموز) ١٩٧٩، ومن ثم قيامه بتصفية مجموعة كبيرة من أعوانه في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة أخذت أجهزة الإعلام العراقية. بالإشارة إليه بـ «القائد الفارس». و«القائد الضرورة». وتحيطه بهالة من التمجيد والتبجيل. وتكاثرت الأغاني منشدة له.

ولم يكتف صدام بذلك. بل استعان بمجموعة من الكتاب والصحافيين العرب والأجانب لتدبيج مقالات عنه في الصحف العربية والأجنبية وخاصة الأمريكية. وأذكر في هذا الصدد، المقالات التي نشرتها عنه كلوديا رايت في الكتاب الذي يصدر فصليا في أمريكا (شؤون خارجية) Foreign Affairs في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٩. وقام بتوزيعه بعض السفراء الأمريكان. وقد وصفت السيدة رأيت صداما بالزعيم العربي القوي، مقارنة إياه بالملوك العراقيين القدماء سرجون وحمورابي وآشوربانيبال. وأعقب ذلك في يوليو (تموز) ١٩٨٠ إعلان تصدر جريدة نيويورك تايمز الأمريكية. يشير إلى أمجاد العراق. أمجاد حمورابي وآشاوربانيبال والمنصور وهارون الرشيد. مقرونة بعهد صدام حسين.

كل هذا وصدام يحيط نفسه ونظامه بالسرية والكتمان وبأجواء مليئة بالرعب اللامحدود. وأضحت أحكام الإعدام تنفذ بالمواطنين كل يوم. ولأتفه الأسباب، ولم يعد لكوادر البعث أي دور سوى تنفيذ رغبات صدام وأفراد عائلته والمقربين إليه. وتحول أعضاء الحزب وأنصاره إلى حلقات تكمل سلسلة أجهزة القمع والمخابرات. لا عن رغبة وإيمان وإنما نتيجة الخوف والرعب من عواقب عدم التنفيذ.

في هذا المناخ المعبأ بالرعب، كان صدام يكثر من زياراته للوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى ومساكن المواطنين خارج بغداد. في كل زيارة تفقدية كان صدام يصدر توجيهاته إلى المسئولين ويحثهم على المزيد من «خدمة» المواطنين. ويعاقب من تصفه التقارير الحزبية بالموظف المقصر في أداء واجباته كما فعل مرة مع مجموعة من الأطباء، حيث أمر بفصلهم من الخدمة لمدة سنة واحدة بسبب تأخرهم بضع دقائق عن الوصول إلى المستشفى الذي كانوا يعملون فيه. ولم يقتصر «التوبيخ» الرئاسي على الأطباء وصغار الموظفين بل امتد إلى الوزراء ووكلاء الوزارات.

في ذلك الوقت صادف أن اتصل صدام بوزارة الخارجية طالبا التحدث إلى حامد الجبوري وزير الدولة للشؤون الخارجية فقيل له أنه غير موجود. ثم طلب التحدث إلى وكيل الوزارة آنذاك محمد سعيد الصحاف فقيل له غير موجود أيضا. وبعد نصف ساعة أعاد صدام الاتصال بوزارة الخارجية وسأل عن الجبوري والصحاف. وكان الجواب أنهما غير موجودين أيضا.

ولم تمض ساعة واحدة على تلك المكالمة الهاتفية حتى قطع راديو بغداد برامجه ليذيع مرسوما جمهوريا يقضي بإعفاء حامد الجمهوري ومحمد سعيد الصحاف من منصبيهما نظرا لعدم انتظام دوامهما، حسب ما ورد في المرسوم.

في عصر اليوم نفسه، أخبر صدام بأن غياب الجبوري والصحاف كان بسبب وجودهما في المطار لتوديع مسؤولين آخرين وفقا لما تقضي به الأعراف الدبلوماسية.

إضافة إلى «توبيخ» المسؤولين المقصرين في «خدمة» المواطنين، ابتدع صدام وسيلة أخرى من وسائل الاحتكاك بالمواطنين: زيارات مفاجئة لمساكن العوائل العراقية واستضافة نفسه لدى كل عائلة، ثم تلبية طلباتها.

وفي الوقت الذي كان صدام يحاول توسيع قاعدته الشعبية وإظهار نفسه كزعيم شعبي تلتف حوله الجماهير. كانت أجهزة المخابرات وبعض تنظيماته السرية الخاصة تعتقل سرا، ومن خلف الستار، كل من تشك بولائه للسلطة، حيث يغيب المعتقل عن الوجود.

ورغم تفاقم حالات الاختفاء والتغييب القسري والقتل المجاني كان صمت العالم يثير الدهشة، ولم يهتز ضمير الدول التي كانت تمد العراق بالسلاح والعتاد والمعلومات الفضائية. وليس لدي شك بأن الإدارة الأمريكية في مساعدتها للعراق وتعاملها معه كانت تتعمد إهمال هذا التجاوز الصارخ على حقوق الإنسان العراقي حتى لا تثير حفيظة صدام. وما يعزز هذا الاعتقاد ما ورد في تقارير للإدارة الأمريكية، ومنها التقرير الذي بعثت به مسؤولة شعبة رعاية المصالح الأمريكية في بغداد اليزابيث جونز Elizabith A Jones إلى وزير الخارجية الأمريكي في أغسطس (آب) ١٩٨٠، حيث تعلم وزير الخارجية بأن سياسة صدام في التقرب من الجماهير لها فاعلية إيجابية لدى طبقة الفلاحين والمسحوقين. أما شيعة العراق والأكراد والمثقفين وطبقة المهنيين والفنيين فلا يعتقد بولائهم، وبالتالي فإن أجهزة المخابرات تتحرك بهدوء وسرية وفاعلية لتجتث جذورهم والتخلص منهم ومن احتمال قيامهم بما قد يزعزع كيان صدام وسلطته.

وذهب التقرير إلى أبعد من ذلك ليحذر من احتمالات الخطر القادم من طبقة العسكريين وينصح بضرورة اهتمام صدام بتلك الطبقة مع مراقبة نشاطها، إضافة إلى التحذير من خطر حقيقي آخر هو الاغتيال برصاصة غادرة أو بانقلاب تحاك خيوطه في ردهات ودهاليز القصر الجمهوري.

بعد هذا التحذير يعود التقرير إلى تطمين الإدارة الأمريكية بأن كفاءة المخابرات العراقية من جهة، ومقدرة صدام وشجاعته كفيلتان بالقضاء على أية ثورة شعبية، خاصة وإن سياسة صدام في القضاء على خصومه قد برهنت على قدرة فائقة في إزاحة كل من يحتمل أن يكون مصدر خطر عليه، حتى وإن كان ذلك الخطر بعيد الاحتمال. إن الخطر الحقيقي، كما يقول التقرير، هو الاغتيال الذي حتى وأن وقع فسوف لا يؤدي إلى تبدل جوهري في سياسة واتجاهات السلطة العراقية الحاكمة(**).

صدام رئيساً للجمهورية

الاثنين ١٦ يوليو (تموز) ١٩٧٩. الساعة تقارب العاشرة صباحا.

المكان مسكن خيرالله طلفاح.

المجتمعون أحمد حسن البكر، صدام حسين، عدنان خيرالله، هيثم الابن الأكبر للبكر وخيرالله طلفاح.

حضر البكر وهيثم بدعوة من طلفاح لبحث أمر هام: استقالة البكر وتنحيه عن جميع مناصبه وإحلال صدام حسين محله في تلك المناصب.

اعترض البكر على هذه الطريقة في التعامل. ولم يوافق على ما

(**) – الوثيقة الأميركية رقم ADP–48–R090825Z المؤرخة في ٧ آب ١٩٨٠ والمرسلة من بغداد إلى وزارة الخارجية الأميركية.

اقترحه صدام وعدنان خيرالله ابن خال صدام وشقيق زوجته وزوج ابنة البكر.

تأزم الموقف وسحب هيثم مسدسه وأطلق رصاصة واحدة أصابت عدنان خيرالله بخدش بسيط في يده.

تدخل طلفاح لتهدئة الحالة. بقي البكر رافضا الاستقالة، لكنه رضخ أخيرا بعدما أفهمه صدام أنه لم يعد يمتلك أي سند أو شفيع لا في الجيش ولا في أجهزة المخابرات ولا حتى في الحرس الجمهوري.

كل تلك الأجهزة والتشكيلات قد أفرغت من مؤيدي البكر وأعوانه.

قبل البكر ووقع على خطاب كان قد أعد له ليذيعه شخصيا في الساعة الثامنة مساء اليوم نفسه من إذاعة وتلفزيون بغداد.

في عصر ذلك اليوم، عقدت القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة اجتماعا لمناقشة «رغبة» البكر في التنازل عن مناصبه لصدام. لم يكن أعضاء القيادة على علم مسبق بما جرى في صباح ذلك اليوم في مسكن طلفاح لذلك انبرى بعضهم يدافع عن البكر، الأب القائد، محبذا استمراره في تحمل المسؤولية ولو لحين الانتهاء من مراسيم وخطوات إعلان الوحدة الاتحادية بين سوريا والعراق. كل ذلك والبكر يستمع وصدام منهمك في تدوين ملاحظاته عن الرفاق المتحمسين لبقاء البكر.

لم تشفع توسلات أعضاء القيادة للبكر الذي بقي مصرا على رغبته الأكيدة في ضرورة اعتلاء صدام، الابن البار، منصب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات

المسلحة، أمين سر القيادة القطرية ونائب أمين سر القيادة القومية لحزب البعث.

وهكذا كان، تنازل البكر. وقبل صدام استلام دفة الحكم وتحمل كامل المسؤولية في الدفاع عن العراق وشعب العراق وثروات العراق ومستقبل العراق. وانتهى الاجتماع.

تعانق البكر وصدام وغادرا قاعة الاجتماع في الطابق الثاني من مبنى القصر الجمهوري. توجه صدام إلى مكتبه في مبنى المجلس الوطني وبيده الوريقات التي دون فيها ملاحظاته.

ملاحظات عن كل عضو في القيادة تحمس لبقاء البكر في مناصبه.

كان عدنان الحمداني أكثر المتحمسين للبكر والمدافعين عنه بالرغم من الصداقة المتينة التي تربطه بصدام. غانم عبد الجليل لم يقل حماسة ودفاعا عن الحمداني. بكى محمد محجوب ومحمد عايش بكاء طويلا لإصرار الأب القائد على تنازله. أما بقية أعضاء القيادة فقد اكتفوا بكيل المديح للبكر متمنين له موفور الصحة والسعادة في حياته المقبلة.

في الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم، أذاع البكر خطابه الأخير من إذاعة وتلفزيون بغداد وأعلن استقالته لأسباب صحية. مؤكدا بأنه طوال حياته كان مستعدا لتحمل المسؤوليات التي كلفته القيادة بها. غير أن الفترة الأخيرة من حكمه قد رافقتها أزمات مرضية متلاحقة جعلته غير قادر على مزاولة العمل اليومي للمناصب التي كان يحتلها مما حدا به إلى تكليف صدام حسين بها. واستمر البكر مخاطبا الجمهور العراقي بأنه أصر على القيادة وعلى «الرفيق» صدام لقبول استقالته.

وصدرت سلسلة من القرارات عن مجلس قيادة الثورة أهمها قبول

استقالة البكر وتعيين صدام بدلا منه طبقا للمادة التاسعة من الدستور المؤقت، وتعيين عزت إبراهيم الدوري نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة وإعفائه من منصب وزير الداخلية. تعيين سعدون شاكر وزيرا للداخلية وإعفائه من منصب رئيس جهاز المخابرات العامة. استحداث وزارة جديدة باسم وزارة الحكم المحلي. استحداث خمسة مناصب بعنوان نائب رئيس الـوزراء ومنصب آخر هو نائب القائد العام للقوات المسلحة.

حكومة صدام الأولى

رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء	صدام حسين
نائب أول لرئيس الوزراء	طه ياسين رمضان الجزراوي
نائب رئيس الوزراء	نعيم حداد
نائب رئيس الوزراء	طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء وزير المواصلات	سعدون غيدان
نائب رئيس الـوزراء ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية	عدنان حسين الحمداني
نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع	عدنان خيرالله
وزير الخارجية	الدكتور سعدون حمادي
وزير التربية	محمد محجوب الدوري
وزير العدل	الدكتور منذر إبراهيم الشاوي
وزير المالية	ثامر رزوقي
وزير الأشغال والإسكان	محمد فضل الحبوبي

وزير التخطيط	الدكتور طه إبراهيم العبدالله
وزير الصحة	الدكتور رياض إبراهيم حسين
وزير الصناعة	طاهر توفيق العاني
وزير التعليم العالي والبحث العلمي	عصام عبد علي
وزير النفط	تايه عبد الكريم
وزير التجارة	حسن علي العامري
وزير الشباب	كريم محمود حسين
وزير الزراعة والإصلاح الزراعي	عامر مهدي
وزير الدولة للشؤون الخارجية	حامد علوان الجبوري
وزير الثقافة والإعلام	لطيف نصيف جاسم
وزير الري	عبد الوهاب محمود عبد الله
وزير العمل والشؤون الاجتماعية	بكر محمود رسول
وزير الأوقاف	الدكتور أحمد عبد الستار الجواري
وزير الدولة لشؤون الحكم الذاتي	خالد عبد عثمان
وزير الدولة	هاشم حسن
وزير الدولة	عبيد الله مصطفى البارزاني
وزير الدولة	عبد الله إسماعيل أحمد
وزير الدولة	عزيز رشيد
وزير الدولة لشؤون الحكم المحلي	عبد الفتاح محمد أمين
وزير الداخلية	سعدون شاكر

في اليوم التالي، ١٧ يوليو (تموز)، وجه صدام حسين خطابا إلى الشعب العراقي مؤكدا على أنه ملتزم بمبدأ القيادة الجماعية ضمن إطار حزب البعث والدولة، وإنه سوف لا يطلب من أعضاء القيادة أو من أي مواطن عراقي أن يقوم بأي عمل لا يستطيع هو القيام به وإنه سيكون واحدا من مناضلي الحزب وليس المناضل الوحيد، وإنه سيحارب الظلم والقهر ولن يسمح أبدا بالظلم أو محاولات سحق العدالة أو إهدار حقوق المواطنين أو إهانتهم.

خطاب جميل وكلمات أجمل، تناثرت في سماء العراق مساء السابع عشر من يوليو (تموز) ١٩٧٩. استمع إليها المواطن العراقي واستمعنا إليها نحن الذين عملوا مع صدام حسين. والأمل والفرحة تعلوان وجوهنا، مستبشرين بعهد جديد. وشاب متجدد. ومستقبل عراقي باهر مكلل بالعلم والتكنولوجيا المتقدمة والحريات التي وعدنا بها صدام [٤].

مؤامرة القيادة

حتى ليلة الحادي عشر من يوليو (تموز) ١٩٧٩، كان محي عبد الحسين المشهدي (الشمري) عضوا في مجلس قيادة الثورة وأمين سر المجلس إلى جانب عضويته في القطرية لحزب البعث.

وقبل أيام معدودات من استقالة البكر، صدرت القرارات بفصل المشهدي من الحزب. ومن مجلس قيادة الثورة ومن أمانة سر المجلس دون ذكر الأسباب.

في السابع عشر من يوليو (تموز) ١٩٧٩، استلم صدام السلطة بأكملها.

وفي اليوم الثاني والعشرين يوليو (تموز) في ذلك العام، دعا صدام كوادر الحزب المتقدمة إلى اجتماع عاجل في مبنى المجلس الوطني.

سارعت الكوادر إلى قاعة الاجتماعات، دون أن يكون لديها أدنى علم مسبق بسبب تلك الدعوة المفاجئة.

اعتلى صدام المنصة الرئيسية وخيم على القاعة وجوم عميق. واعتلى وجوه الرفاق الحاضرين خوف حاول المتقدمون منهم إخفاءه دون جدوى.

بعد برهة قصيرة أعلن صدام عن اكتشاف مؤامرة ضد النظام، مؤامرة سيتحدث عن تفاصيلها أحد المتآمرين، محي عبد الحسين المشهدي. بعد ذلك سيقرأ صدام أسماء المتآمرين من أعضاء القيادة القطرية وكوادر الحزب المتقدمة فإن كان أحدهم حاضرا الاجتماع فما عليه سوى الوقوف ثم ترديد شعار الحزب: «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». بعدها يغادر قاعة الاجتماعات.

لقد أخبرني قيادي كان حاضرا ذلك الاجتماع الغريب، بأنه ما انتهى صدام من قراءة «جدول الأعمال» حتى أصبح الجميع في قلق شديد وترقب محفوف بالخوف من المجهول القادم.

وقف المشهدي وراء الميكرفون على الجانب الأيمن من منصة صدام حسين. وبدأ بسرد تفاصيل «المؤامرة» الرفاقية من أوراق مطبوعة. فقال بأنه وأربعة من أعضاء القيادة كانوا يخططون لانقلاب يستهدف الإطاحة بالنظام. المتآمرون بالإضافة إليه: هم عدنان حسن الحمداني (شيعي) غانم عبد الجليل (شيعي) محمد عايش (سني) ومحمد محجوب (سني)

وكما قال المشهدي (شيعي) اتصلوا بدولة عربية (يقصد سوريا)

واستلموا منها المال والتوجيه والوعد بإرسال فرقة عسكرية يرتدي إفرادها البزة العسكرية العراقية للقضاء على صدام وتسليم العراق لقمة سائغة إلى «أبو سليمان» أي حافظ الأسد.

تلك هي المؤامرة المزعومة.

بعد أن انتهى المشهدي من قراءة «اعترافاته» المعدة سلفاً. بدأ صدام بالكشف عن أسماء المتآمرين. وراح الحاضرون منهم في القاعة يغادرونها الواحد تلو الآخر، لتتلقفهم عناصر المخابرات المنتظرة في مدخل القاعة.

وأشعل صدام حسين سيجاره الكوبي، وتناول منديلا ليمسح دموعه التي انهالت على وجنتيه. ومعه بكى طه الجزراوي وطارق عزيز. ثم قرر الحاضرون منح صدام كافة الصلاحيات اللازمة لمعالجة الموقف واجتثاث جذور المؤامرة والمتآمرين بما في ذلك تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة «الرفاق» المتآمرين وتنفيذ الأحكام بهم فورا.

في ١٩٧٩/٧/٢٩ أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة المتآمرين، وذلك برئاسة نعيم حداد وعضوية سعدون غيدان، تايه عبد الكريم، حسن علي العامري، سعدون شاكر، حكمت إبراهيم العزاوي وعبد الله فاضل.

وفي يوم ١٩٧٩/٨/٧، أذاع راديو بغداد أن المحكمة قد ابتدأت عقد جلساتها اعتبارا من يوم الأربعاء الموافق الأول من أغسطس (آب) ولغاية السابع من الشهر. ونظرت «بالتفصيل» في محاكمة ٦٨ شخصا. وأصدرت أحكامها بإعدام ٢٢ وبسجن ٣٣ وببراءة ١٣ متهما. وإن أحكام الإعدام ستنفذ يوم ٨ أغسطس (آب) دون أن يكون للمتهمين حق الدفاع أو استئناف الأحكام.

ومن أعضاء القيادة القطرية وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين نفذ فيهم حكم الإعـدام: محمد عايش، عدنان حسين الحمداني، محمد محجوب الـدوري، غانم عبد الجليل. ولم تشفع لمحي عبد الحسين المشهدي اعترافاته فأعدم هو الآخر.

كما أعدم قياديون آخرون في الحزب والجيش منهم اللواء الركن وليد محمود سيرت آمر القوات المسؤولة عن حماية بغداد، وبدن فاضل رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، وخالد عبد عثمان وزير الحكم المحلي. وأخرج عبد الخالق السامرائي من سجنه الانفرادي في أقبية المخابرات الذي كان فيه منذ عام ١٩٧٣ ليعدم ويتم بذلك التخلص من أحد أبرز الوجوه المهمة في حزب البعث.

ستالين العراق

في اليوم التالي خرجت الصحف العراقية تحمل على صفحاتها الأولى صورة كبيرة لصدام واصفة إياه بالفارس الشجاع، وهي تثني على قدرته العظيمة في تصفية الحزب من بؤر التآمر والخيانة. ولكن هذا الوصف لم يمنع مجلة «الحوادث» اللبنانية من اعتباره «ستالين» الذي حول الحزب الشيوعي إلى آلة بيده يوجهها كيفما يشاء ويستخدمها في القتل ونشر الرعب متى شاء.

أن مقالات المديح والإطراء في الصحف العراقية لم تمنع انتشار الإشاعات والأقاويل في سماء العراق، وداخل صفوف الحزب أو بين المحللين السياسيين والدبلوماسيين حول الأسباب الحقيقية التي دفعت صداما إلى «اكتشاف» مؤامرة نسج خيوطها رفاقه في القيادة. لقد أشيع، مثلا، بأن الهدف من اتهام عدنان الحمداني وغانم عبد الجليل بالتآمر ومن ثم تنفيذ حكم الإعدام بهما، بالرغم من علاقاتهما

الوطيدة بصدام، هو إعطاء الإشارة الحمراء لبقية أعضاء القيادة بأن صدام حسين هو الرجل الأقوى في السلطة. وعلى الجميع طاعته دون قيد أو شرط.

وقيل أيضاً أن صداما أراد التخلص من فكرة الوحدة الاتحادية بين العراق وسورية. فضرب القياديين الثلاثة: الحمداني، عبد الجليل وعايش الذين تصدروا المفاوضات العراقية – السورية. وكانوا أكثر المتحمسين للإسراع بإعلان الوحدة.

في هذا الجو الملبد بغيوم الإشاعات والأقاويل، حاول عدد من المسؤولين العرب التوسط بين صدام حسين وحافظ الأسد لدرء احتمالات تأزم الوضع بين العراق وسورية، في وقت كان يتطلب تعاون البلدين لمقاومة اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. ومن أجل ذلك، بعث الأسد رسالة خطية إلى الملك حسين حملها نائبه عبد الحليم خدام يطلب فيها وساطته لدى صدام وبعث الملك حسين برسالة خطية إلى صدام حملها عبد الحميد شرف.

وعندما لم تثمر وساطة العاهل الأردني، اتصل الأسد بصدام مؤكدا له بأن سورية لم يكن لها أي دور في المؤامرة مقترحا تشكيل لجنة عراقية – سورية أو لجنة محايدة للتحقيق في ادعاءات العراق.

رفض صدام قبول المقترح وبقي مصرا على رأيه، موجها بدوره رسائل إلى جميع رؤساء الدول العربية باستثناء سوريا ومصر واليمن الجنوبي، يؤكد فيها قناعاته حول سورية ودورها المزعوم في المؤامرة.

ومع كل تلك الإشاعات والأقاويل حول وجود مؤامرات تحاك في الظلام حول سلطة البعث فأن الحقيقة المرة التي لا بد للبعثيين بجميع فصائلهم وأجنحتهم إدراكها هي أن مشاكل البعث يمينا ويسارا

وصراعاته المتتالية على مر السنين إنما تنبع من داخل المنظومة البعثية عندما تستلم السلطة. ففي عام ١٩٦٣، استلم البعث السلطة في العراق وفي سوريا. ولم تمض أشهر قليلة حتى احتدم الصراع بين جناح علي صالح السعدي وجناح طالب الشبيب ثم سقط الطرفان.

وجاء البعث إلى السلطة مرة ثانية عام ١٩٦٨، ولم يمر سوى وقت قصير حتى تصارعت الأجنحة بين عماش وحردان. ثم جاء عام ١٩٧٣ وإذا بناظم كزار مدير الأمن العام ومجموعته من القيادة القطرية تحاول انتزاع الحكم بحجة «تصحيح» المسيرة. بعدها جاءت مؤامرة القيادة عام ١٩٧٩ وسالت الدماء. وأعدمت مجموعة كبيرة من قيادي الحزب وكوادره المتقدمة.

وفي كل مرة تتصارع أجنحة الحزب فيما بينها حول السلطة تبرز فئة متسلطة لتتسابق في البكاء والعويل وذرف الدموع حتى أصبح البكاء تقليدا وناموسا ينتقل من جيل بعثي إلى جيل بعثي آخر كلما حدث صراع على السلطة داخل الحزب.

فصدام حسين بكى عندما تحدث عن مؤامرة ١٩٧٩.

طه الجزراوي وطارق عزيز بكيا لبكاء صدام أو فرحا بعدم ورود اسميهما بين أسماء المتآمرين.

وقبل هؤلاء، بكى «القائد المؤسس» ميشيل عفلق في المؤتمر القطري لحزب البعث في دمشق في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٥ عندما بدت بوادر الخلاف بين أعضاء المؤتمر. وفي فبراير «شباط» ١٩٦٦ بكى عفلق مرة أخرى عندما طرد من الحزب وسيطر صلاح جديد وزمرته على مقاليد الحكم في سورية.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٠ بكت قيادة الحزب في سورية

حين سيطر حافظ الأسد على مقاليد الحكم تحت شعار «الحركة التصحيحية».

صدام حسين كلمة أخيرة

تحدثت فيما مضى من الصفحات عن صدام حسين كما عرفته من عام ١٩٦٨، عندما كان يزاول مهامه من غرفة صغيرة في القصر الجمهوري دون أن يكون له موقع رسمي معلن. ثم عرفته عندما أصبح نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة. إلا أن معرفتي به توطدت بشكل كبير عندما أصبح رئيسا لمجلس التخطيط. ففي ذلك الوقت لم يكن صدام حسين المسؤول الظالم كما تكشف فيما بعد. ولا الزعيم الأوحد والفارس الأمجد كما أراد أن يوصف.

في ذلك الوقت، كان صدام يخطط بهدوء وتأن لمستقبله السياسي ووضع في خدمته أجهزة المخابرات ومؤسسات الحزب لتصفية مناوئيه من جهة، ولبناء قاعدة حكمه المقبل من جهة أخرى.

لقد حرص صدام، خلال الفترة التي كان فيها أحمد حسن البكر رئيسا لمجلس قيادة الثورة، على إظهار القيادة العراقية على أنها قيادة جماعية، ولكن بعد استلامه منصب الرئاسة لم يسمح صدام إطلاقا باحتمال وجود خصومات في القيادة أو اختلاف في وجهات النظر حتى وإن كان الاختلاف منطقيا أو صغيرا، كما لم يسمح بأن يكون هنالك شريك له في السلطة، سواء كان الشريك فردا أو مجموعة.

أبعد من ذلك، تحرك صدام نحو تقليص دور مجلس قيادة الثورة كإطار للقيادة الجماعية، فابتدأ أولاً بعقد جلسات دورية لمجلس الوزراء بصفته رئيسا للمجلس. ثم اتجه إلى إعطاء الوزراء صلاحيات أوسع في شؤون وزاراتهم. أما الخطوة الثانية فكانت منح المجلس

الوطني الكثير من السلطات التشريعية التي كان يتمتع بها مجلس قيادة الثورة. وكانت الخطوة الثالثة في خطوات تحجيم مجلس قيادة الثورة هي التركيز على استخدام سلطات وصلاحيات «رئيس الجمهورية» بدلا من سلطات وصلاحيات «رئيس مجلس قيادة الثورة». وعليه فقد تعمد صدام إلى الإكثار من إصدار «المراسيم الجمهورية»، و«توجيهات السيد الرئيس» و«إرشادات الرئيس القائد» و«مكرمة الرئيس». وغير ذلك من الصفات التي تلصق بالفرد أو تصدر عنه بدلا من صدورها عن قيادة جماعية، وإن كانت تلك القيادة شكلية في مضمونها كمجلس قيادة الثورة.

إن دراسة خاطفة لتقارير المؤتمرات القطرية لحزب البعث العراقي وللمنشورات والأدبيات الحزبية التي صدرت خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ ترينا بوضوح كيف أن صدام حسين قد حول الحزب بكامل كوادره ومكاتبه والدولة بكامل مؤسساتها وأجهزتها إلى منظومة واحدة تردد كلمتين فقط: صدام حسين.

بداية الطريق، في بناء صرح عبادة الفرد كانت المؤتمر القطري الثامن عام ١٩٧٤.

هناك لم يذكر اسم «الرفيق» صدام حسين إلا مرة واحدة تحت صورته التي تصدرت الصفحة الثانية من التقرير المؤتمر. بعد صورة «الرفيق» أحمد حسن البكر.

ونهاية الطريق، في إكمال بناء صرح عبادة الفرد، كان المؤتمر القطري التاسع عام ١٩٨٢ . حيث ورد أسم صدام حسين في تقرير المؤتمر الذي يقع في ٣٦٦ صفحة أكثر من ألف مرة.

في هذا المؤتمر قال صدام: «علينا أن نقيس إخلاص وكفاءة

الحزبيين.. على أساس تناقص أعداء الثورة والحزب.. إنني مؤمن بأن الإنسان يستطيع أن يفعل كل شيء مما هو ليس من واجبات الإله.

وقال المؤتمرون في صدام كل عبارات التمجيد والتعظيم وأسبغوا عليه الصفات المقترنة بالفروسية والبطولة وأسبغوا عليه ألقابا لم تمنح لأية شخصية في التاريخ.

ونسي المؤتمرون مبادئ الحزب التي تغنوا بها سنوات طويلة وحولوها إلى كلمات أناشيد وأغاني بطلها صدام.

ويعكس التقرير السياسي لذلك المؤتمر هزالة العقائديين وضحالة تفكيرهم، كما يعكس حجم الرعب الذي يعيشه عضو الحزب.

يقول التقرير في صدام بأنه كان القائد الأول في تحقيق الثورة وفي الحفاظ عليها، من خلال عمله، ومن خلف الستار، في إطار مؤسسة لا يعرف سوى عدد قليل اسمها أو مستواها في الدولة، وهي «مكتب العلاقات العامة» وذلك لإجراء «التصفية الشاملة» لأوكار التجسس والعمالة للصهيونية، ولأمريكا، ولبريطانيا، وإيران، والشبكات الماسونية، وللضباط المغامرين.

ويصف التقرير صداما بأنه قائد من طراز خاص لأنه «يستأصل السرطان، لكنه يبقي على الجسم حيا». لذلك فإنه استطاع في يوليو (تموز) ١٩٧٩ القضاء على أعضاء القيادة الذين أرادوا تعطيل تسلمه المسؤولية الأمامية بدعم من سوريا وإيران، وجميع القوى الأجنبية والرجعية. (حسب زعم التقرير). ويبرر التقرير إعدام صدام لرفاقه في القيادة عام ١٩٧٩ بأن أولئك لم يكونوا سوى دخلاء على الحزب ولم يكن لهم حق في القيادة. (وفي هذا ينسى صدام بأنه هو الذي أتى بهؤلاء إلى القيادة).

وتبلغ محاولات مسخ التاريخ حدود اللامعقول عندما ينتقل التقرير إلى وصف صدام بأنه:

- واضع السياسة النفطية.
- المخطط الأول لعملية التنمية الشاملة.
- واضع استراتيجية البحوث النووية وخططها الاستراتيجية والتكتيكية.
- المخطط العسكري للقضاء على التمرد في الشمال.
- الموجه للفكر والثقافة والأعلام.
- هو الذي كان ولا يزال يرسم سياسة الحزب في الميدان القومي والدولي.
- هو الذي صمم كيفية إدارة العلاقات مع الأقطار العربية.
- هو الذي يضع الخطط للأحداث القومية.
- هو الذي وضع استراتيجية علاقات العراق الدولية.
- هو الذي كان المحاور الأول مع الزعماء والقادة الأجانب.

ولا يكتفي التقرير في وصف «إنجازات» صدام على نطاق القيادة القطرية، بل ينتقل ليمسخ أيضا دور القيادة القومية للحزب، إذا كان لها دور حقيقي، فيقول: «لأول مرة في تاريخ الحزب وضع (صدام) بدقة وبأسلوب خلاق ومتجدد نظرية العمل البعثية في ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والتنظيم».

وترسيخاً للاتجاه الفردي وعبادة الشخصية، فقد أكد التقرير إن جميع المنجزات، إن وجدت، إنما هي من صنع صدام. ولكنه كان في السابق ينسبها إلى «الرفيق» الذي يحتل رسميا الموقع الأمامي. (ويقصد التقرير بذلك أحمد حسن البكر) أو إلى القيادة الجماعية، ناكرا ذاته».

ويغرق المؤتمرون في الخوف والرعب، فيصفون صداما بالشخص الذي صار مع الزمن «الضرورة الوطنية» لأنه هو القائد الذي انتظره العراقيون مئات السنين. وإن العراق بولادة هذا القائد الضرورة، قد ولد ولادة جديدة!

هذا هو صدام حسين كما يراه العقائديون! لكنهم لا يذكرون كيف أن صداماً وبدون أي مبرر أو منطق قد امتهن كرامة العراق وسحق المواطن العراقي فجعله مزدوج الشخصية غير قادر على التحرر من الخوف، وحارب الفكر بـ«القرباج»، والقلم بالسيف، والرأي بالاعتقال، والعدل بالعضلات، وألغى حلقات التاريخ بحيث أصبح بطل الأمس خائنا ومفكر اليوم جاهلا.

لست أدري كيف سيواجه صدام نفسه، وهو يقف أمام مرآة التاريخ فيرى ما جره من ويلات على العراق. هذا البلد الغني بأرضه ومائه ونفطه وبشره.

هل سيتذكر صدام الذين سقطوا صرعى رصاص غدره؟

هل سيتذكر المليون من شباب العراق ممن لقوا حتفهم بسبب حروبه ومغامراته العسكرية؟

هل سيتذكر؟ وهل سيندم؟

لا أعتقد ذلك.. ولكنه سيسمع صوت القادم من بعيد ليقول له ولزمرته:

فلا سود مواقعكم

ولاح حمر مواضيكم

ولا خضر مرابعكم

ولا بيض لياليكم

ألا تبت أياديكم

[١] -هذا الصديق أصبح من المدافعين عن صدام ونظامه، وانتقل الى احدى العواصم العربية الشرق أوسطية يدير منها مؤسسة للدراسات القومية ممولة من العراق.

[٢] -بعد تسلم صدام رئاسة مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٩، سجن جعفر الذهب مع مجموعة كبيرة من الحزبيين في اعقاب ما عرف بمؤامرة القيادة و لم تشفع له صداقته الحميمة لصدام. بل قد تكون تلك الصداقة هي السبب في سجنه.

[٣] -كان طاهر أحمد أمين معاونا لمدير المخابرات. بعد ذلك نقل إلى وظيفة مدير عام مصلحة المصايف والسياحة. وفي عام ١٩٧٩ نفذ فيه حكم الإعدام مع المجموعة التي اتهمت بالتآمر على صدام حسين مع سورية.

[٤] -في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٩، وبعد تصفية بعض أعضاء القيادة القطرية جرى تعديل وزاري على النحو التالي:

١ - إعفاء عدنان حسين الحمداني من منصب نائب رئيس الوزراء ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية، لتنفيذ حكم الإعدام به.

٢ - إعفاء محمد محجوب الدوري من منصب وزير التربية لتنفيذ حكم الإعدام به، وعين بدلا منه عبد الجبار عبد المجيد.

٣ - إعفاء الدكتور أحمد عبد الستار الجواري من منصب وزير الأوقاف وعين بدلا منه نوري فيصل الشاهر، كما استبدل اسم الوزارة لتصبح وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

خلاصة جداول الملحق رقم -١ -
مسلمو العراق بين المكون الشيعي والمكون السني

السنة	الشيعة العرب	السنة العرب	مجموع العرب المسلمون	مجموع السكان
١٩٤٧	٢،٣٤٤،٠٠٠	٩،٠٠،٠٠٠	٣،٢٤٤،٠٠٠	٤،٥٦٤،٠٠٠
١٩٥٧	٣،٢٥٨،٧٣٩	١،٢٤٨،٩٧٢	٤،٥٠٧،٧١١	٦،٣٣٩،٩٦٠
١٩٩٠	٩،٠٠٤،٢٥٢	٣،٤٥١،٠٤٦	١٢،٤٥٥،٢٩٨	١٧،٥١٨،٠٠٠
١٩٩٥	١٠،٤٤٦،٥٨٢	٤،٠١١،٥١١	١٤،٤٥٨،٠٩٣	٢٠،٣٦٣،٠٠٠
٢٠٠٠	١٢،٢٣٣،٧١٤	٤،٦٨٨،٧٩٧	١٦،٩٢٢،٥١١	٢٣،٨٠١،٠٠٠
٢٠٠٥	١٤،٠٧١،٧٧٨	٥،٣٩٣،٢٦٩	١٩،٤٦٥،٠٤٧	٢٧،٨٠١،٠٠٠
٢٠١٠	١٥،٩١٤،٤٦٨	٦،٠٩٩،٥١٤	٢٢،٠١٣،٩٨٢	٣٠،٩٦٢،٠٠٠
٢٠١٥	١٨،٣٨٤،٢٣٨	٧،٠٤٦،٠٩٩	٢٥،٤٣٠،٣٣٧	٣٥،٧٦٧،٠٠٠

- لمزيد من التفاصيل حول كيفية احتساب عدد المكون الشيعي وعدد المكون السني ونسبة كل مكون إلى المجموع، يرجى الرجوع إلى الجداول التي تلي هذا الجدول.

الملحق رقم –١ –

إحصاءات السكان في العراق وتوزيعهم المذهبي والاثني

للأعوام: ١٩٤٧ و١٩٥٧ و١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥

١ – يحاول هذا الملحق، بجداوله الإحصائية المتعددة توزيع سكان العراق اثنياً (عرب وأكـراد وأقليات أخرى) ومذهبياً (شيعة وسنة وأقليات غير الإسلام).

٢ –في التوزيع المذهبي والاثني يعتمد الكتاب على النسب المئوية الحقيقية المستنبطة من الإحصاء السكاني لعام ١٩٤٧ والإحصاء السكاني لعام ١٩٥٧ لأنهما الإحصاءين الذين يقسمان العراق بين مسلمين ومسيحيين وعرب وأكراد وتركمان ويهود وأقليات أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن إحصاء السكان لعام ١٩٤٧ يبين أيضاً التوزيع المذهبي للشيعة والسنة العرب والأكراد والتركمان...الخ. إحصاء عام ١٩٤٧ يعطينا النسب المئوية التالية لكل مكون من المجموع الكلي للسكان:

- جميع المسلمين ٩٣,٣٪
- أقليات غير الإسلام ٦,٧٪

١٠٠٪

• العرب المسلمون ٧١,١٪
• المسلمون من غير العرب (أي أكراد وتركمان...) ٢٢,٢٪
• الشيعة العرب ٥١,٤٪
• السنة العرب ١٩,٧٪
• الكرد (سنة ١٨,٤٪ وشيعة ٠,٦٪) ١٩,٠٪
• التركمان (سنة ١,١٪ وشيعة ٠,٩٪) ٠٢.٪
• شيعة آخرون ١,٢٪

الذي يهمنا هنا هو بيان التوزيع الديني والمذهبي بين المسلمين العرب لمعرفة العدد الفعلي لسكان العراق العرب من المكونين السني والشيعي.

٣ – الإحصاء السكاني لعام ١٩٥٧، الذي يعتبر ثاني إحصاء رسمي في العراق، يعطينا النسب المئوية التالية من مجموع السكان:

• المسلمون ٩٥,٥٪
• أقليات غير الإسلام ٤,٥٪

٤ – وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) تنشر سنوياً إحصاءات تفصيلية عن جميع أقطار العالم. العراق من ضمن هذه الأقطار. تنشر المعلومات على صفحة الانترنت تحت عنوان The World Fact Book [*]. النسبة المئوية للتوزيع السكاني حسب تقديرات الوكالة هي:

• المسلمون ٩٨٪

(*) – www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html

• أقليات غير الإسلام ٢٪

١٠٠٪

• الشيعة ٦٠٪ – ٦٥٪
• السنة (بما في ذلك الأكراد والتركمان)٣٢٪ – ٣٧٪
• الأكراد ١٥٪ – ٢٠٪
• التركمان ٥٪
• أقليات غير إسلامية ٢٪

٥ – من أجل احتساب نسبة السنة العرب إلى مجموع السكان، في حالة استخدام النسبة المعطاة في تقديرات وكالة المخابرات المركزية لجميع المكون السني العراقي والتي هي ٣٧٪ كأعلى نسبة و٣٢٪ كأوطأ نسبة، لا بد من تطبيق المعادلة التالية:

• نسبة المكون السني لمجموع سكان العراق ٣٧٪ – ٣٢٪
• ناقصاً نسبة المكون الكردي ٢٠٪ – ١٥٪
• ناقصاً نسبة التركمان ٥٪ – ٥٪
• ناقصاً أقليات غير الإسلام ٢٪ – ٢٪

صافي النسبة المئوية التي تمثل السنة العرب ١٠٪ – ١٠٪ وفق تقديرات الـ C.I.A

٦ – وحتى لو أخذنا الحد الأعلى (٣٧٪) وطرحنا منه الحدود الدنيا للأكراد (١٥٪) والتركمان (٥٪) والأقليات غير الإسلام (٢٪) فيبقى لدينا نسبة ١٥٪ فقط لتمثل نسبة السنة العرب من المجموع الكلي للسكان، وهي نسبة تقل كثيراً عن النسبة المئوية (١٩,٧٪) المستخرجة من الإحصاء السكاني لعام ١٩٤٧.

وعليه فإننا سوف نهمل هذه النسب الواطئة ونعتمد على النسب المستخرجة من إحصاء عام ١٩٤٧.

٧ – وبقدر تعلق الأمر بالتقديرات السكانية المستخدمة في هذا الكتاب، فهي كما يلي:

- الإحصاء السكاني الفعلي لعام ١٩٤٥
- الإحصاء السكاني الفعلي لعام ١٩٥٧
- الإحصاء السكاني حسب تقديرات الأمم المتحدة(**) للأعوام ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥.

(**) – تقديرات الأمم المتحدة أكثر دقة وحيادية. راجع في ذلك:

United Nations, World Population Prospect (The 2012 Revision).
http://esa.un.org/wpp/unpp/panel_indicators.htm

جدول -A-

الإحصاء السكاني الرسمي لعام ١٩٤٧

المكون		العدد	النسبة المئوية إلى المجموع
١ – الشيعة العرب	المسلمون العرب	٢،٣٤٤،٠٠٠	٥١,٤
٢ – السنة العرب		٩٠٠،٠٠٠	١٩,٧
٣ – الكرد – السنة	المسلمون الكرد	٨٤٠،٠٠٠	١٨,٤
٤ – الكرد – الشيعة		٣٠،٠٠٠	٠,٦
٥ – التركمان السنة	المسلمون التركمان (***)	٥٠،٠٠٠	١,١
٦ – التركمان الشيعة		٤٢،٠٠٠	١,٠
٧ – أقليات شيعية أخرى		٥٢،٠٠٠	١,١
٨ – أقليات غير الإسلام		٣٠٦،٠٠٠	٦,٧
المجموع الكلي للسكان عام ١٩٤٧		٤،٥٦٤،٠٠٠	١٠٠

مجموع المسلمون العرب (١+٢)	٣،٢٤٤،٠٠٠	
نسبة الشيعة العرب إلى مجموع المسلمين العرب	٢،٣٤٤،٠٠٠	٧٢,٣
نسبة السنة العرب إلى مجموع المسلمين العرب	٩٠٠،٠٠٠	٢٧,٧

ملاحظة: الأقليات غير الإسلام هي كما يلي:

(***) – النسبة المئوية للأكراد هي لجميع الأكراد في العراق وليس في إقليم كردستان فقط.

المسيحيون	١٤٩،٠٠٠	
اليهود	١١٧،٠٠٠	
يزيديون وصابئة وشبك...الخ	٤٠،٠٠٠	
المجموع	٣٠٦،٠٠٠	

جدول -B-

الإحصاء السكاني الرسمي لعام ١٩٥٧

المكون	العدد	النسبة المئوية إلى المجموع الكلي
المسلمون (عرب وأكراد وتركمان...الخ)	٦،٠٥٧،٤٩٣	٩٥,٥
أقليات غير الإسلام	٢٨٢،٤٦٧	٤,٥
مجموع السكان	**٦،٣٣٩،٩٦٠**	**١٠٠**
الشيعة العرب	٣،٢٥٨،٧٣٩	٥١,٤
السنة العرب	١،٢٤٨،٩٧٢	١٩,٧
الكرد	١،٢٠٤،٥٩٢	١٩,٠
التركمان (****)	٣٤٥،١٩٠	٥,٤
أقليات غير الإسلام	٢٨٢،٤٦٧	٤,٥

ملاحظة: عدد السكان التركمان = مجموع السكان ناقصاً المسلمون العرب ناقصاً الكرد ناقصاً أقليات غير الإسلام

الأقليات غير الإسلام هي:

المكون	العدد	
مسيحيين	٢٠٦،٢٠٦	
يهود	٤،٩٠٦	
المندائيين (صائبة)	١١،٨٢٥	
يزيديين	٥٥،٨٨٥	
آخرون	٣،٦٤٥	

(****) - عدد السكان التركمان = مجموع السكان ناقصاً المسلمون العرب ناقصاً أقليات غير الإسلام.

-C- جدول

التقديرات السكانية لعام ١٩٩٠ و١٩٩٥

	المكون	العدد	النسبة المئوية إلى المجموع الكلي
١٩٩٠	مجموع السكان سنة ١٩٩٠	١٧،٥١٨،٠٠٠	
	الشيعة العرب	٩،٠٠٤،٢٥٢	٥١,٤
	السنة العرب	٣،٤٥١،٠٤٦	١٩,٧
	الكرد	٣،٣٢٨،٤٢٠	١٩,٠
	التركمان	٩٤٥،٩٧٢	٥,٤
	أقليات غير الإسلام	٧٨٨،٣١٠	٤,٥
	المجموع	**١٧،٥١٨،٠٠٠**	**٪١٠٠**
١٩٩٥	مجموع السكان سنة ١٩٩٥	٢٠،٣٦٣،٠٠٠	
	الشيعة العرب	١٠،٤٦٦،٥٨٢	٥١,٤
	السنة العرب	٤،٠١١،٥١١	١٩,٧
	الكرد	٣،٨٦٨،٩٧٠	١٩,٠
	التركمان	١،٠٩٩،٦٠٢	٥,٤
	أقليات غير الإسلام	٩١٦،٣٣٣	٤,٥
	المجموع	**٢٠،٣٦٣،٠٠٠**	**٪١٠٠**

-D- جدول

التقديرات السكانية لعام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٥

	المكون	العدد	النسبة المئوية إلى المجموع الكلي
٢٠٠٠	مجموع السكان سنة ٢٠٠٠	٢٣،٨٠١،٠٠٠	
	الشيعة العرب	١٢،٢٣٣،٧١٤	٥١,٤
	السنة العرب	٤،٦٨٨،٧٩٧	١٩,٧
	الكرد	٤،٥٢٢،١٩٠	١٩,٠
	التركمان	١،٢٨٥،٢٥٤	٥،٤
	أقليات غير الإسلام	١،٠٧١،٠٤٥	٤,٥
	المجموع	**٢٣،٨٠١،٠٠٠**	**٪١٠٠**
٢٠٠٥	مجموع السكان سنة ٢٠٠٥	٢٧،٣٧٧،٠٠٠	
	الشيعة العرب	١٤،٠٧١،٧٧٨	٥١,٤
	السنة العرب	٥،٣٩٣،٢٦٩	١٩,٧
	الكرد	٥،٢٠١،٦٣٠	١٩,٠
	التركمان	١،٤٧٨،٣٥٨	٥,٤
	أقليات غير الإسلام	١،٢٣١،٩٦٥	٤,٥
	المجموع	**٢٧،٨٠١،٠٠٠**	**٪١٠٠**

جدول -E-

التقديرات السكانية لعام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥

	المكون	العدد	النسبة المئوية إلى المجموع الكلي
٢٠١٠	مجموع السكان سنة ٢٠١٠	٣٠،٩٦٢،٠٠٠	
	الشيعة العرب	١٥،٩١٤،٤٦٨	٥١,٤
	السنة العرب	٦،٠٩٩،٥١٤	١٩,٧
	الكرد	٥،٨٨٢،٧٨٠	١٩,٠
	التركمان	١،٦٧١،٩٤٨	٥,٤
	أقليات غير الإسلام	١،٣٩٣،٢٩٠	٤,٥
	المجموع	**٣٠،٩٦٢،٠٠٠**	**٪١٠٠**
٢٠١٥	مجموع السكان سنة ٢٠١٥	٣٥،٧٦٧،٠٠٠	
	الشيعة العرب	١٨،٣٨٤،٢٣٨	٥١,٤
	السنة العرب	٧،٠٤٦،٠٩٩	١٩,٧
	الكرد	٦،٧٩٥،٧٣٠	١٩,٠
	التركمان	١،٩٣١،٤١٨	٥,٤
	أقليات غير الإسلام	١،٦٠٩،٥١٥	٤,٥
	المجموع	**٣٥،٧٦٧،٠٠٠**	**٪١٠٠**

الملحق رقم –٢ –

رؤساء الوزارات العراقية

من ١٩٢٠ لغاية ٩ نيسان ٢٠٠٣

التسلسل	اسم الوزير	عدد مرات الاستيزار		
١.	عبد الرحمن النقيب	٢	سني	
٢.	عبد المحسن السعدون	٤	سني	
٣.	جعفر العسكري	٢	سني	عسكري
٤.	ياسين الهاشمي	٢	سني	عسكري
٥.	توفيق السويدي	٣	سني	
٦.	ناجي السويدي	١	سني	
٧.	نوري السعيد	٨	سني	
٨.	ناجي شوكت	١	سني	
٩.	رشيد عالي الكيلاني	٣	سني	
١٠.	جميل المدفعي	٥	سني	عسكري
١١.	علي جودت الأيوبي	٣	سني	عسكري

التسلسل	اسم الوزير	عدد مرات الاستيزار		
١٢.	حكمت سامي سليمان	١	سني	
١٣.	طه الهاشمي	١	سني	عسكري
١٤.	حمدي الباجة جي	١	سني	
١٥.	أرشد العمري	٢	سني	
١٦.	صالح جبر	١	شيعي	
١٧.	محمد الصدر	١	شيعي	
١٨.	مزاحم الباجة جي	١	سني	
١٩.	مصطفى العمري	١	سني	
٢٠.	نور الدين محمود	١	سني	عسكري
٢١.	د. فاضل الجمالي	١	شيعي	
٢٢.	عبد الوهاب مرجان	١	شيعي	
٢٣.	أحمد مختار بابان	١	سني	
٢٤.	عبد الكريم قاسم	١	سني	عسكري
٢٥.	أحمد حسن البكر	٢	سني	عسكري
٢٦.	عارف عبد الرزاق	١	سني	عسكري
٢٧.	عبد الرحمن البزاز	١	سني	
٢٨.	ناجي طالب	١	شيعي	عسكري
٢٩.	عبد الرحمن عارف	١	سني	عسكري
٣٠.	عبد الرزاق النايف	١	سني	عسكري

التسلسل	اسم الوزير	عدد مرات الاستيزار		
٣١.	صدام حسين	٢	سني	
٣٢.	د. سعدون حمادي	١	شيعي	
٣٣.	محمد الزبيدي	١	شيعي	
٣٤.	أحمد حسين السامرائي	١	سني	

• العهد الملكي من ١٩٢٠ – ١٤ تموز ١٩٥٨

• العهد الجمهوري من ١٤ تموز ١٩٥٨ لغاية يوم سقوط نظام حسين في ٩ نيسان ٢٠٠٣

تحليل إحصائي للملحق رقم – ٢ –

١ – خلال الفترة من ١٩٢٠ ولغاية سقوط النظام الملكي في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ – أي خلال المدة الزمنية البالغة ٤٥٣ شهراً – تعاقب على رئاسة الوزارة العراقية ٢٣ شخصية عراقية، ١٩ منهم ينتمون إلى المكون السني، وأربعة فقط من المكون الشيعي.

٢ – مجموع الأشهر التي ترأس فيها المكون السني رئاسة الوزارة خلال العهد الملكي بلغ ٤٣١ شهراً من مجموع ٤٥٣ شهراً (٩٥٪). أما مجموع الأشهر التي ترأس الوزارة فيها شخصيات من المكون الشيعي فقد بلغ ٢٢ شهراً (٥٪) على النحو التالية:

- صالح جبر – ثمانية أشهر
- محمد الصدر – خمسة أشهر

- د. فاضل الجمالي – سبعة أشهر
- عبد الوهاب مرجان – ثلاثة أشهر تقريباً

٣ – خلال الفترة من ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية ١٧ تموز ١٩٧٩ والتي تمثل العهد الجمهوري (ولكن قبل استلام صدام حسين الحكم من أحمد حسن البكر)، أي ١٩٠ (مائة وتسعين) شهراً، تعاقب على رئاسة الوزراء سبعة أشخاص جميعهم من المكون السني باستثناء السيد ناجي طالب الذي لم تدم رئاسته للوزارة سوى تسعة أشهر. بعبارة أخرى ٩٥٪ من هذه المدة الزمنية كان رئيس وزراء العراق من المكون السني و٥٪ من الفترة من المكون الشيعي.

٤ – خلال الفترة من ١٧ تموز ١٩٧٩ ولغاية سقوط نظام حكم صدام حسين في ٩ نيسان ٢٠٠٣، أي ما يقارب ٢٧٩ شهراً كان صدام حسين هو الحاكم المطلق. حيث كان رئيساً لمجلس قيادة الثورة، رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء باستثناء فترة قصيرة ترأس الوزارة فيها شكلياً الدكتور سعدون حمادي، محمد الزبيدي، وأحمد حسين السامرائي دون أن يكون لهم أي دور في اتخاذ القرارات أو أي سلطة حقيقية.

الخلاصة

الفترة الزمنية منذ استقلال العراق ولغاية ٩ نيسان ٢٠٠٣، والتي بلغت ٩٢٢ شهراً كان رئيس الوزراء من المكون السني، باستثناء فترة ٢٢ شهراً في العهد الملكي وتسعة أشهر في العهد الجمهوري هي فترة رئاسة ناجي طالب للوزارة العراقية، أي ما مجموعه ٣١ شهراً فقط من مجموع ٩٢٢ شهراً، أي بنسبة ٣,٤٪.

أما وزارة الدكتور سعدون حمادي وتلك التي كان رئيسها محمد

الزبيدي خلال الحكم المطلق لصدام حسين فلا يمكن اعتبارها رئاسة وزارة حقيقية. كانت تلك الوزارتين مجرد ديكور في ظروف صعبة كان يمر بها حكم صدام حسين.

الملحق رقم –٣ –

القيادات القطرية المتعاقبة لحزب البعث في العراق

أ – القيادة القطرية الأولى: أيار – مايس/ ١٩٥٣ (غير منتخبة) بعد توسيعها:

١. فؤاد الركابي – أمين السر	شيعي	نسبة الشيعة ٦٣٪
٢. شمس الدين كاظم	شيعي	نسبة السنة ٣٧٪
٣. محمد سعيد الأسود	شيعي	
٤. جاسم محمد العباسي	شيعي	
٥. تحسين معلّة	شيعي	
٦. جعفر قاسم حمودي	سني	
٧. فخري قدوري	سني	
٨. فيصل حبيب الخيزران	سني	

ب – القيادة القطرية الثانية التي تم انتخابها في المؤتمر القطري الأول للحزب – كانون الأول (ديسمبر ١٩٥٥):

١. فؤاد الركابي – أمين السر	شيعي	نسبة الشيعة ٦٣٪
٢. شمس الدين كاظم	شيعي	نسبة السنة ٣٧٪
٣. تحسين معلّة	شيعي	

٤. فاهم الصحاف شيعي
٥. عبد الله الركابي شيعي
٦. صالح شعبان سني
٧. جعفر قاسم حمودي سني
٨. علي صالح السعدي سني

ج– القيادة القطرية الثالثة التي انتخبت في المؤتمر القطري الثاني للحزب – كانون الأول – ديسمبر ١٩٥٧:

١. فؤاد الركابي – أمين السر شيعي نسبة الشيعة ٦٣٪
٢. شمس الدين كاظم شيعي نسبة السنة ٣٧٪
٣. عبد الله الركابي شيعي
٤. حازم جواد شيعي
٥. سعدون حمادي شيعي
٦. علي صالح السعدي سني
٧. خالد علي الصالح سني
٨. كريم شنتاف سني

د – القيادة القطرية الثالثة بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨:

١. فؤاد الركابي – أمين السر شيعي نسبة الشيعة ٥٦٪
٢. شمس الدين كاظم شيعي نسبة السنة ٤٤٪
٣. عبد الله الركابي شيعي
٤. سعدون حمادي شيعي
٥. طالب شبيب شيعي
٦. خالد علي الصالح سني
٧. كريم شنتاف سني

٨. أياد سعيد ثابت سني

٩. مدحت إبراهيم جمعة سني

هـ - القيادة القطرية لحزب البعث يوم ٨ شباط ١٩٦٣:

١. علي صالح السعدي - أمين السر	سني	نسبة الشيعة ٥٥٪
٢. حمدي عبد المجيد	سني	نسبة السنة ٤٥٪
٣. كريم شنتاف	سني	
٤. فيصل حبيب الخيزران	سني	
٥. حازم جواد	شيعي	
٦. طالب شبيب	شيعي	
٧. محسن الشيخ راضي	شيعي	
٨. حميد خلخال	شيعي	
٩. هاني الفكيكي	شيعي	

و - القيادة القطرية لحزب البعث يوم ١٧ تموز ١٩٦٨:

١. أحمد حسن البكر - أمين السر	سني	نسبة الشيعة صفر
٢. صدام حسين - نائب أمين السر	سني	نسبة السنة ١٠٠٪
٣. صالح مهدي عماش	سني	
٤. عبد الخالق السامرائي	سني	
٥. عبد الله سلوم السامرائي	سني	
٦. طه ياسين الجزراوي	سني	
٧. عبد الكريم الشيخلي	سني	
٨. الدكتور عزت مصطفى	سني	
٩. صلاح عمر العلي	سني	
١٠. مرتضى الحديثي (عضو مشارك)	سني	

ز – القيادة القطرية لحزب البعث كما في أيار (مايس) ١٩٧١:

أحمد حسن البكر – أمين السر	سني	نسبة الشيعة ٧,٧٪
صدام حسين – نائب أمين السر	سني	نسبة السنة ٩٢,٣٪
١. صالح مهدي عماش	سني	
٢. عبد الكريم الشيخلي	سني	
٣. الدكتور عزت مصطفى	سني	
٤. عبد الخالق السامرائي	سني	
٥. عزت الدوري	سني	
٦. طه ياسين الجزراوي	سني	
٧. سمير عبد العزيز النجم	سني	
٨. تايه عبد الكريم	سني	
٩. محمد فاضل	سني	
١٠.مرتضى الحديثي	سني	
١١.نعيم حداد	شيعي	

ح – القيادة القطرية المنتخبة في المؤتمر القطري الثامن في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤:

١. أحمد حسن البكر – أمين السر	سني	نسبة الشيعة ٣٠,٨٪
٢. صدام حسين – نائب أمير السر	سني	نسبة السنة ٦٩,٢٪
٣. عزت الدوري	سني	
٤. طه الجزراوي	سني	
٥. عزت مصطفى	سني	
٦. محمد محجوب	سني	
٧. طاهر توفيق العاني	سني	

٨. عبد الفتاح الياسين سني
٩. تايه عبد الكريم سني
١٠. نعيم حداد شيعي
١١. عدنان الحمداني شيعي
١٢. غانم عبد الجليل شيعي
١٣. حسن العامري شيعي

ط – القيادة القطرية لحزب البعث بعد توسيع عضويتها إلى ٢١ عضواً في عام ١٩٧٧:

١. أحمد حسن البكر – أمين السر سني نسبة الشيعة ٢٣,٨٪
٢. صدام حسين – نائب أمير السر سني نسبة السنة ٧٦,٢٪
٣. عزت الدوري سني
٤. طه الجزراوي سني
٥. عزت مصطفى سني
٦. محمد محجوب سني
٧. طاهر توفيق العاني سني
٨. عبد الفتاح الياسين سني
٩. تايه عبد الكريم سني
١٠. عدنان خير الله سني
١١. جعفر قاسم حمودي سني
١٢. سعدون شاكر سني
١٣. عبد الله فاضل السامرائي سني
١٤. محمد عايش سني
١٥. حكمت العزاوي سني
١٦. طارق عزيز مسيحي

١٧.فليح حسن الجاسم شيعي
١٨.نعيم حداد شيعي
١٩.عدنان الحمداني شيعي
٢٠.غانم عبد الجليل شيعي
٢١.حسن العامري شيعي

ي – القيادة القطرية لحزب البعث حتى يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣:

صدام حسين – أمين السر سني نسبة الشيعة ١٩٪
١. عزت الدوري – نائب أمين السرسني نسبة السنة ٧٦,٢٪
٢. طه الجزراوي سني نسبة المسيحيين ٤,٨٪
٣. علي حسن المجيد سني
٤. طارق عزيز مسيحي
٥. مزبان خضر هادي شيعي
٦. لطيف نصيف جاسم سني
٧. قصي صدام حسين سني
٨. هدى صالح مهدي عماش سنية
٩. عبد الباقي عبد الكريم السعدون سني
١٠.فاضل إبراهيم المشهداني سني
١١.سيف الدين المشهداني سني
١٢.سمير عبد العزيز النجم سني
١٣.رشيد طحان كاظم شيعي
١٤.عكلة عبد صفر سني
١٥.يحيى عبد الله العبيدي سني
١٦.محسن خضر الخفاجي شيعي
١٧.عادل عبد الله مهدي سني

١٨.عزيز صالح النومان شيعي
١٩.محمد زمام عبد الرزاق سني
٢٠.غازي حمد العبيدي سني

ملاحظات عامة حول القيادة القطرية

١. منذ عام ١٩٦٦ ولغاية عام ١٩٦٨ كانت القيادة القطرية لحزب البعث مشكلة حسب ما ورد في الفقرة (و) أعلاه.

٢. في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٨ جرت انتخابات القيادة حيث توسع العدد إلى ١١ عضواً، وفازت القيادة السابقة باستثناء عزت مصطفى بينما صعد إلى القيادة عزت أبراهيم الدوري وعبد الوهاب كريم ومرتضى الحديثي.

٣. توفي عبد الوهاب كريم بحادث سيارة وبعد فترة أعفي صلاح عمر العلي وعبد الله سلوم السامرائي.

٤. في عام ١٩٧٠ قررت القيادة القطرية توسيع عدد أعضائها إلى ١٣ عضواً كما هو مبين في الفقرة (ز) أعلاه. ولكن بعد فترة قصيرة أعفي سمير النجم من عضوية القيادة لخلافه مع حماد شهاب وزير الدفاع ووقوف أحمد حسن البكر إلى جانب حماد شهاب، ابن بلدته تكريت.

٥. في أيلول من عام ١٩٧١ أعفي كل من صالح مهدي عماش وعبد الكريم الشيخلي من عضوية القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة وعينا سفيرين في وزارة الخارجية.

٦. في ٨ تموز ١٩٧٣ حكم على محمد فاضل بالإعدام بحجة اشتراكه فيما سمي في حينه بمؤامرة ناظم كزار. وقد نفذ الحكم

فيه بنفس اليوم. أما عبد الخالق السامرائي فقد حكم بالإعدام أيضاً ثم خفض الحكم إلى السجن المؤبد ثم أعيد تنفيذ حكم الإعدام فيه في تموز ١٩٧٩.

٧. في ٢٢ آذار ١٩٧٧ أعفي عزت مصطفى وفليح حسن الجاسم من جميع مناصبهما وطردا من حزب البعث. عين عزت مصطفى طبيباً في مدينة الشرقاط لمدة سنتين. أما فليح حسن الجاسم فقد عين معلماً في تكريت لمدة سنتين أيضاً. وبعد انتهاء المدة عاد الجاسم إلى مدينته ديالى. وفي أحد الأيام وهو يملأ خزان سيارته بالوقود في محطة التعبئة أطلق عليه الرصاص وفارق الحياة في الحال وقيدت القضية ضد مجهول!

٨. أعفي مرتضى الحديثي من مناصبه في القيادة وعين سفيراً في موسكو ثم في اسبانيا. في عام ١٩٨٠ استدعي إلى بغداد للتشاور ولكنه أودع رهن الاعتقال. وينقل لي زميل له وجاره في الزنزانة المجاورة لزنزانته بأنه كان يعذب أشد العذاب يومياً. وفي ظهيرة يوم ١ حزيران ١٩٨٠ دس له السم في وجبه غذائه حيث توفي بعد ١٢ ساعة.

الملحق رقم – ٤ –

المجلس الوطني لقيادة الثورة خلال الفترة من ٨ شباط ١٩٦٣ ولغاية ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣

١. المشير عبد السلام عارف	عسكري	سني	نسبة الشيعة ٢٧,٨٪
٢. الزعيم أحمد حسن البكر	عسكري	سني	نسبة السنة ٧٢,٢٪
٣. الفريق صالح مهدي عماش	عسكري	سني	نسبة العسكريين ٥٥,٦٪
٤. المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف	عسكري	سني	نسبة المدنيين ٤٤,٤٪
٥. اللواء الركن طاهر يحيى	عسكري	سني	
٦. العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت	عسكري	سني	
٧. الزعيم الركن عبد الغني الراوي	عسكري	سني	
٨. العقيد الركن خالد مكن الهاشمي	عسكري	سني	
٩. زعيم الجو الركن حردان التكريتي	عسكري	سني	
١٠. الرئيس الركن أنور عبد القادر الحديثي	عسكري	سني	
١١. علي صالح السعدي	مدني	سني	
١٢. حمدي عبد المجيد	مدني	سني	
١٣. كريم شنتاف	مدني	سني	

١٤. حازم جواد	مدني	شيعي	
١٥. طالب شبيب	مدني	شيعي	
١٦. محسن الشيخ راضي	مدني	شيعي	
١٧. حميد خلخال	مدني	شيعي	
١٨. هاني الفكيكي	مدني	شيعي	

ملاحظة: لا يوجد أي شيعي بين العسكريين الأعضاء.

الملحق رقم – ٥ –

مجلس قيادة الثورة كما في أيار (مايو) ١٩٧١

١. المشير أحمد حسن البكر – الرئيس	عسكري	سني	نسبة الشيعة صفر٪
٢. صدام حسين التكريتي – نائب الرئيس	مدني	سني	نسبة السنة ١٠٠٪
٣. الفريق الركن صالح مهدي عماش	عسكري	سني	
٤. الفريق حماد شهاب التكريتي	عسكري	سني	
٥. الفريق سعدون غيدان	عسكري	سني	
٦. عبد الكريم الشيخلي	مدني	سني	
٧. الدكتور عزت مصطفى	مدني	سني	
٨. عبد الخالق السامرائي	مدني	سني	
٩. عزت الدوري	مدني	سني	
١٠. مرتضى الحديثي	مدني	سني	
١١. طه ياسين الجزراوي	عسكري	سني	

ملاحظة: العقيد الركن شفيق الدراجي – سكرتير المجلس
طاهر توفيق العاني – سكرتير شفيق الدراجي

الملحق رقم – ٦ –

مجلس قيادة الثورة كما في ٨ نيسان ٢٠٠٣

١. صدام حسين – الرئيس سني نسبة الشيعة ١٤,٣٪

٢. عزت الدوري – نائب الرئيس سني نسبة السنة ٧١,٤٪

٣. علي حسن المجيد سني نسبة المسيحيين ١٤,٣٪

٤. طه الجزراوي سني

٥. طارق عزيز مسيحي

٦. مزبان خضر هادي شيعي

٧. طه محي الدين معروف سني كردي

الملحق – ٧ –

مجلس الوزراء كما في ١٤ أيار (مارس) ١٩٧٢

#	الوزارة	اسم الوزير		
١.	رئيس مجلس الوزراء	المشير أحمد حسن البكر	عسكري	سني
٢.	وزارة الدفاع	الفريق حماد شهاب	عسكري	سني
٣.	وزارة الداخلية	الفريق سعدون غيدان	عسكري	سني
٤.	وزارة الخارجية	مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي	مدني	سني
٥.	وزارة المالية	أمين عبد الكريم	مدني	سني
٦.	وزارة العدل	حسين محمد رضا الصافي	مدني	شيعي
٧.	وزارة التربية	أحمد عبد الستار الجواري	مدني	سني
٨.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	هشام الشاوي	مدني	سني
٩.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	أنور عبد القادر الحديثي	عسكري	سني
١٠.	وزارة الصحة	د. عزت مصطفى	مدني	سني
١١.	وزارة الإعلام	حامد علوان الجبوري	مدني	شيعي
١٢.	وزارة الاتصالات	د. رشيد محمد سعيد الرفاعي	مدني	شيعي

١٣.	وزارة الزراعة	نافذ جلال حويزي	مدني	سني كردي
١٤.	وزارة الإصلاح الزراعي	عزت إبراهيم الدوري	مدني	سني
١٥.	وزارة الري	مكرم الطالباني	مدني	سني كردي
١٦.	وزارة الأشغال والإسكان	نوري شاويس	مدني	سني كردي
١٧.	وزارة التخطيط	د. جواد هاشم	مدني	شيعي
١٨.	وزارة الاقتصاد	حكمت العزاوي	مدني	سني
١٩.	وزارة الصناعة	طه الجزراوي	عسكري	سني
٢٠.	وزارة النفط والمعادن	د. سعدون حمادي	مدني	شيعي
٢١.	وزارة البلديات	إحسان شيرزاد	مدني	سني كردي
٢٢.	وزارة الشباب	عدنان أيوب صبري	عسكري	سني
٢٣.	وزارة شؤون الشمال	محمد محمود	مدني	سني كردي
٢٤.	وزارة الوحدة	عبد الله الخضير	مدني	سني
٢٥.	وزارة النقل	خالدي مكي الهاشمي	عسكري	سني
٢٦.	وزارة الدولة	صالح اليوسفي	مدني	سني كردي
٢٧.	وزارة الدولة	د. نزار الطبقجلي	مدني	سني
٢٨.	وزارة الدولة	عامر عبد الله	مدني	سني

- **نسبة الوزراء من المكون الشيعي إلى المجموع ١٧,٩٪**
- **نسبة الوزراء من المكون السني إلى المجموع ٨٢,١٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع صفر٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون الشيعي إلى المجموع ١٧,٩٪**

- نسبة الوزراء العرب من المكون السني إلى المجموع ٦٠,٧٪
- نسبة الوزراء الكرد إلى المجموع ٢١,٤٪
- نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع صفر٪

الملحق – ٨ –

مجلس الوزراء المشكل بموجب قرار مجلس الحكم رقم ٢٨ في ٣١/٨/٢٠٠٣

#	اسم الوزارة	اسم الوزير	
١.	وزارة الاتصالات	د. حيدر العبادي	شيعي
٢.	وزارة الأشغال	نسرين برواري	سنية كردية
٣.	وزارة الإعمار والإسكان	بيان باقر صولاغ	شيعي
٤.	وزارة الخارجية	هوشيار زيباري	سني كردي
٥.	وزارة الداخلية	نوري البدران/ سمير الصميدعي	سني
٦.	وزارة المالية	كامل مبدر الكيلاني	سني
٧.	وزارة التخطيط	د. مهدي الحافظ	شيعي
٨.	وزارة النفط	د. إبراهيم محمد بحر العلوم	شيعي
٩.	وزارة التجارة	د. علي عبد الأمير علاوي	شيعي
١٠.	وزارة الزراعة	عبد الأمير رحيمة العبود	شيعي
١١.	وزارة العدل	هاشم عبد الرحمن الشبلي	سني
١٢.	وزارة النقل	بهنام زيا بولص	مسيحي

١٣.	وزارة الكهرباء	أيهم السامرائي	سني
١٤.	وزارة الموارد المائية	د. عبد اللطيف رشيد	سني كردي
١٥.	وزارة التربية	د. علاء الدين عبد الصاحب العلوان	شيعي
١٦.	وزارة التعليم العالي	زياد عبد الرزاق محمد أسود	سني
١٧.	وزارة العلوم والتكنولوجيا	رشاد مندان عمر	سني
١٨.	وزارة الصحة	د. خضير عباس	شيعي
١٩.	وزارة الصناعة	محمد توفيق رحيم	سني كردي
٢٠.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	سامي عزارة المعجون	شيعي
٢١.	وزارة الشباب	علي فائق الغضبان	شيعي
٢٢.	وزارة حقوق الإنسان	عبد الباسط تركي	سني
٢٣.	وزارة الهجرة والمهجرين	محمد جاسم خضير	شيعي
٢٤.	وزارة الثقافة	مفيد محمد جواد الجزائري	شيعي
٢٥.	وزارة البيئة	عبد الرحمن صادق كريم	سني كردي

- **نسبة الوزراء من المكون الشيعي إلى المجموع ٤٨٪**
- **نسبة الوزراء من المكون السني إلى المجموع ٤٨٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٤٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون الشيعي إلى المجموع ٤٨٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون السني إلى المجموع ٣٢٪**
- **نسبة الوزراء الكرد إلى المجموع ١٦٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٤٪**

الملحق – ٩ –

وزارة د. أياد علاوي المشكلة في ١ حزيران ٢٠٠٤

#	الوزارة	اسم الوزير	
١.	رئيس الوزراء	د. أياد علاوي	شيعي
٢.	نائب رئيس الوزراء	د. برهم صالح	سني كردي
٣.	وزارة الدفاع	حازم الشعلان	شيعي
٤.	وزارة الخارجية	هوشيار زيباري	سني كردي
٥.	وزارة الداخلية	فلاح حسن النقيب	سني
٦.	وزارة النفط	ثامر الغضبان	شيعي
٧.	وزارة المالية	د. عادل عبد المهدي	شيعي
٨.	وزارة العدل	مالك دوهان الحسن	شيعي
٩.	وزارة الزراعة	سوسن الشريفي	شيعية
١٠.	وزارة الاتصالات	محمد علي الحكيم	شيعي
١١.	وزارة الثقافة	مفيد الجزائري	شيعي
١٢.	وزارة الهجرة والمهجرين	باسكال أيشو وردة	مسيحية
١٣.	وزارة التربية	سامي المظفر	شيعي

١٤.	وزارة الكهرباء	أيهم السامرائي	سني
١٥.	وزارة البيئة	مشكاة مؤمن	شيعية
١٦.	وزارة الصحة	د. علاء الدين عبد الصاحب العلوان	شيعي
١٧.	وزارة التعليم العالي	د. طاهر البكاء	شيعي
١٨.	وزارة الإعمار والإسكان	عمر الفاروق الدملوجي	سني
١٩.	وزارة حقوق الإنسان	بختيار أمين	سني كردي
٢٠.	وزارة الصناعة	حاجم الحسني	سني
٢١.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	ليلى عبد اللطيف	سنية
٢٢.	وزارة التخطيط	د. مهدي الحافظ	شيعي
٢٣.	وزارة الأشغال	نسرين برواري	سنية كردية
٢٤.	وزارة العلوم والتكنولوجيا	رشاد مندان عمر	سني
٢٥.	وزارة التجارة	محمد مصطفى الجبوري	سني
٢٦.	وزارة النقل	لؤي حاتم سلطان العرس	سني
٢٧.	وزارة الموارد المائية	د. عبد اللطيف رشيد	سني كردي
٢٨.	وزارة الشباب	علي فائق الغضبان	شيعي
٢٩.	وزارة الدولة لشؤون المرأة	نرمين عثمان	سنية

٣٠.	وزارة الدولة لشؤون المحافظات	وائل عبد اللطيف	شيعي
٣١.	وزارة الدولة	قاسم داود	شيعي
٣٢.	وزارة الدولة	عدنان الجنابي	سني
٣٣.	وزارة الدولة	مامو فرهام عثمان	سني كردي

- **نسبة الوزراء من المكون الشيعي إلى المجموع ٤٨,٥٪**
- **نسبة الوزراء من المكون السني إلى المجموع ٤٨,٥٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٣٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون الشيعي إلى المجموع ٤٨,٥٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون السني إلى المجموع ٣٠,٥٪**
- **نسبة الوزراء الكرد إلى المجموع ١٨٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٣,٠٪**
- **المجموع ١٠٠٪**

الملحق – ١٠ –

وزارة الدكتور إبراهيم الجعفري المشكلة في أيار ٢٠٠٥

#	الوزارة	اسم الوزير	
١.	رئيس الوزراء	د. إبراهيم الجعفري	شيعي
٢.	نائب رئيس الوزراء	د. أحمد عبد الهادي الجلبي	شيعي
٣.	نائب رئيس الوزراء	روز نوري شاويس	سنية كردية
٤.	نائب رئيس الوزراء	عبد مطلك الجبوري	سني
٥.	وزارة الدفاع	سعدون الدليمي	سني
٦.	وزارة الداخلية	بيان جبر الزبيدي	شيعي
٧.	وزارة الخارجية	هوشيار زيباري	سني كردي
٨.	وزارة النفط	د. إبراهيم محمد بحر العلوم	شيعي
٩.	وزارة الصحة	عبد المطلب محمد علي	شيعي
١٠.	وزارة الزراعة	علي البهادلي	شيعي
١١.	وزارة الاتصالات	جوان فؤاد معصوم	سنية كردية
١٢.	وزارة الثقافة	نوري فرحان الراوي	سني

١٣.	وزارة التربية	عبد الفلاح حسن السوداني	شيعي
١٤.	وزارة التعليم العالي	د. سامي المظفر	شيعي
١٥.	وزارة الكهرباء	محسن شلاش	شيعي
١٦.	وزارة الصناعة	أسامة النجيفي	سني
١٧.	وزارة العدل	عبد الحسين شندل	شيعي
١٨.	وزارة التخطيط	د. برهم صالح	سني كردي
١٩.	وزارة المالية	د. علي عبد الأمير علاوي	شيعي
٢٠.	وزارة النقل	سلام المالكي	شيعي
٢١.	وزارة الموارد المائية	د. عبد اللطيف رشيد	سني كردي
٢٢.	وزارة الشباب	طالب عزيز زيني	شيعي
٢٣.	وزارة الإعمار والإسكان	جاسم محمد جعفر	سني تركماني
٢٤.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	إدريس هادي	سني كردي
٢٥.	وزارة الأشغال	نسرين برواري	سنية كردية
٢٦.	وزارة العلوم والتكنولوجيا	باسمة يوسف بطرس	مسيحية
٢٧.	وزارة التجارة	عبد الباسط كريم مولود	سني كردي
٢٨.	وزارة السياحة والآثار	هاشم الهاشمي	شيعي
٢٩.	وزارة البيئة	نرمين عثمان	سنية كردية
٣٠.	وزارة حقوق الإنسان	نرمين عثمان (بالوكالة)	سنية كردية
٣١.	وزارة الهجرة والمهجرين	سهيلة عبد جعفر	شيعية كردية
٣٢.	وزارة الأمن القومي	عبد الكريم العنزي	شيعي

٣٣.	وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	علاء حبيب كاظم الصافي	شيعي
٣٤.	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	صفاء الدين الصافي	شيعي
٣٥.	وزارة الدولة لشؤون المحافظات	سعد نايف مشحن الحردان	سني
٣٦.	وزارة الدولة لشؤون المرأة	أزهار عبد الكريم الشيخلي	سنية

- **نسبة الوزراء من المكون الشيعي إلى المجموع ٥٠٪**
- **نسبة الوزراء من المكون السني إلى المجموع ٤٧,٢٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٢,٨٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون الشيعي إلى المجموع ٤٧,٢٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون السني إلى المجموع ١٩,٤٪**
- **نسبة الوزراء الكرد إلى المجموع ٣٠,٦٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٢,٨٪**

الملحق – ١١ –

وزارة نوري المالكي الأولى ٢٠٠٦ – ٢٠١٠

#	الوزارة	اسم الوزير	
١.	رئيس الوزراء	نوري المالكي	شيعي
٢.	نائب رئيس الوزراء	د. برهم صالح	سني كردي
٣.	نائب رئيس الوزراء	سلام الزوبعي	سني
٤.	وزارة الداخلية	جواد البولاني	شيعي
٥.	وزارة النفط	د. حسين الشهرستاني	شيعي
٦.	وزارة الدفاع	عبد القادر العبيدي	سني
٧.	وزارة الخارجية	هوشيار زيباري	سني كردي
٨.	وزارة المالية	باقر جبر الزبيدي	شيعي
٩.	وزارة العدل	هاشم الشبلي	سني
١٠.	وزارة التخطيط	علي بابان	سني
١١.	وزارة الكهرباء	كريم وحيد	شيعي
١٢.	وزارة الصحة	علي الشمري	شيعي
١٣.	وزارة التربية	خضير الخزاعي	شيعي

١٤.	وزارة التعليم العالي	عبد ذياب العجيلي	سني
١٥.	وزارة التجارة	عبد الفلاح السوداني	شيعي
١٦.	وزارة الزراعة	يعرب ناظم العبودي	سني
١٧.	وزارة الصناعة	فوزي حريري	سني كردي
١٨.	وزارة النقل	كريم مهدي صالح	شيعي
١٩.	وزارة الاتصالات	محمد توفق علاوي	شيعي
٢٠.	وزارة الإسكان والإعمار	بيان دزة ئي	سنية كردية
٢١.	وزارة البلديات	رياض غريب	شيعي
٢٢.	وزارة الموار المائية	د. لطيف رشيد	سني كردي
٢٣.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	محمود محمد جواد الراضي	شيعي
٢٤.	وزارة العلوم والتكنولوجيا	رائد فهمي جاهد	سني
٢٥.	وزارة البيئة	نرمين عثمان	سنية كردية
٢٦.	وزارة الشباب	جاسم محمد جعفر	شيعي
٢٧.	وزارة الثقافة	أسعد كمال محمد الهاشمي	سني
٢٨.	وزارة حقوق الإنسان	وجدان ميخائيل	مسيحية
٢٩.	وزارة الهجرة والمهجرين	عبد الصمد رحمن سلطان	سني كردي
٣٠.	وزارة السياحة والآثار	د. لواء سميسم	شيعي
٣١.	وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني	د. برهم صالح (بالوكالة)	

٣٢.	وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	عادل الأسدي	شيعي
٣٣.	وزارة الدولة للشؤون الخارجية	د. رافع العيساوي	سني
٣٤.	وزارة الدولة لشؤون المحافظات	سعد طاهر الهاشمي	سني
٣٥.	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	صفاء الدين الصافي	شيعي
٣٦.	وزارة الدولة لشؤون المرأة	فاتن عبد الرحمن محمود	سنية
٣٧.	وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني	أكرم الحكيم	شيعي
٣٨.	وزارة الدولة	محمد عباس العريبي	شيعي
٣٩.	وزارة الدولة	علي محمد أحمد	سني
٤٠.	وزارة الدولة	حسن الساري	شيعي

- **نسبة الوزراء من المكون الشيعي إلى المجموع ٤٨,٧٪**
- **نسبة الوزراء من المكون السني إلى المجموع ٤٨,٧٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٢,٦٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون الشيعي إلى المجموع ٤٨,٧٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون السني إلى المجموع ٣٠,٨٪**
- **نسبة الوزراء الكرد إلى المجموع ١٧,٩ ٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٢,٦٪**

الملحق – ١٢ –

وزارة نوري المالكي الثانية

٢٢ ديسمبر ٢٠١٠ لغاية ٨ سبتمبر ٢٠١٤

#	الوزارة	اسم الوزير	
١.	رئيس الوزراء	نوري المالكي	شيعي
٢.	نائب رئيس الوزراء	د. حسين الشهرستاني (لشؤون الطاقة)	شيعي
٣.	نائب رئيس الوزراء	د. صالح المطلك (لشؤون الخدمات)	سني
٤.	نائب رئيس الوزراء	روز نوري شاويس	سني كردي
٥.	وزارة الدفاع	سعدون الدليمي (بالوكالة)	سني
٦.	وزارة الداخلية	نوري المالكي (بالوكالة)	شيعي
٧.	وزارة المالية	رافع العيساوي	سني
٨.	وزارة الخارجية	هوشيار زيباري	سني كردي
٩.	وزارة النفط	عبد الكريم لعيبي	شيعي
١٠.	وزارة الزراعة	عز الدين الدولة	سني
١١.	وزارة الاتصالات	محمد توفيق علاوي	شيعي

١٢.	وزارة الإعمار والإسكان	محمد صاحب الدراجي	شيعي
١٣.	وزارة الثقافة	سعدون الدليمي	سني
١٤.	وزارة الهجرة والمهرجين	ديندار نجمان شفيق	سني كردي
١٥.	وزارة التربية	محمد تميم	سني
١٦.	وزارة الكهرباء	رعد شلال العاني	سني
١٧.	وزارة التعليم العالي	علي الأديب	شيعي
١٨.	وزارة العدل	حسن الشمري	شيعي
١٩.	وزارة التجارة	خير الله حسن بابكر	سني كردي
٢٠.	وزارة النقل	هادي العامري	شيعي
٢١.	وزارة الصناعة	أحمد ناصر دلي الكربولي	سني
٢٢.	وزارة الصحة	د. مجيد حمد أمين	سني كردي
٢٣.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	نصار الربيعي	شيعي
٢٤.	وزارة التخطيط	نصار الربيعي (بالوكالة)	شيعي
٢٥.	وزارة العلوم والتكنولوجيا	د. عبد الكريم السامرائي	سني
٢٦.	وزارة السياحة والآثار	لواء سميسم	شيعي
٢٧.	وزارة الموارد المائية	مهند سلمان السعدي	شيعي
٢٨.	وزارة الشباب	جاسم محمد جعفر	شيعي
٢٩.	وزارة البلديات	عادل مهودر راضي	شيعي

٣٠.	وزارة الدولة لشؤون المرأة	ابتهال كاصد الزبيدي	شيعية
٣١.	وزارة البيئة	سركون لازار صليوة	مسيحي
٣٢.	وزارة حقوق الإنسان	محمد شياع السوداني	شيعي
٣٣.	وزارة الدولة للشؤون الخارجية	علي عبد الله الصجري	سني
٣٤.	وزارة الدولة	علي الدباغ (الناطق الرسمي)	شيعي
٣٥.	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	صفاء الدين الصافي	شيعي
٣٦.	وزارة الدولة لشؤون المحافظات	د. طورهان مظهر حسن المفتي	سني
٣٧.	وزارة الدولة لشؤون العشائر	جمال عبد المهدي علي البطيخ	شيعي
٣٨.	وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني	(شاغر)	
٣٩.	وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني	دخيل قاسم حسون	سني
٤٠.	وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية	د. عامر حسان حاشوش الخزاعي	سني
٤١.	وزارة الدولة	ضياء نجم الأسدي	شيعي
٤٢.	وزارة الدولة	عبد المهدي المطيري	شيعي
٤٣.	وزارة الدولة	د. بشرى حسين صالح	شيعي

٤٤.	وزارة الدولة	حسن راضي الساري	شيعية
٤٥.	وزارة الدولة	ياسين محمد أحمد	شيعي
٤٦.	وزارة الدولة	صلاح مزاحم الجبوري	سني

- **نسبة الوزراء من المكون الشيعي إلى المجموع ٥٣,٤٪**
- **نسبة الوزراء من المكون السني إلى المجموع ٤٤,٣٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٢,٣٪**
- **المجموع ١٠٠٪**

- **نسبة الوزراء العرب من المكون الشيعي إلى المجموع ٥٣,٤٪**
- **نسبة الوزراء العرب من المكون السني إلى المجموع ٣٢,٧٪**
- **نسبة الوزراء الكرد إلى المجموع ١١,٦٪**
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع ٢,٣٪**
- **المجموع ١٠٠٪**

الملحق – ١٣ –

وزارة الدكتور حيدر العبادي
المشكلة في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤

#	الوزارة	اسم الوزير	
١.	رئيس الوزراء	د. حيدر العبادي	شيعي
٢.	نائب رئيس الوزراء	بهاء الأعرجي	شيعي
٣.	نائب رئيس الوزراء	روز نوري شاويس	سني كردي
٤.	نائب رئيس الوزراء	د. صالح المطلك	سني
٥.	وزارة الدفاع	خالد متعب العبيدي	سني
٦.	وزارة الداخلية	محمد سالم الغبان	شيعي
٧.	وزارة الخارجية	د. إبراهيم الأشيقر الجعفري	شيعي
٨.	وزارة التخطيط	د. سلمان علي حسن الجميلي	سني
٩.	وزارة المالية	هوشيار زيباري	سني كردي
١٠.	وزارة النفط	عادل عبد المهدي	شيعي
١١.	وزارة التعليم العالي	د. حسن الشهرستاني	شيعي

١٢.	وزارة الكهرباء	قاسم محمد عبد الفهداوي	سني
١٣.	وزارة التجارة	ملاس محمد عبد الكريم	سني كردي
١٤.	وزارة النقل	باقر جبر الزبيدي	شيعي
١٥.	وزارة الصحة	د. عديلة حمود العبودي	شيعية
١٦.	وزارة التربية	د. محمد إقبال عمر الصيدلي	سني
١٧.	وزارة الزراعة	فلاح حسن زيدان اللهيبي	سني
١٨.	وزارة الموارد المائية	محسن عصفور لفتة السمري	شيعي
١٩.	وزارة البلديات	عبد الكريم يونس عيلان	سني
٢٠.	وزارة الصناعة	محمد صاحب الدراجي	سني
٢١.	وزارة الشباب	عبد الحسين عبطان	شيعي
٢٢.	وزارة الإعمار والإسكان	طارق الخيكاني	شيعي
٢٣.	وزارة الاتصالات	حسن كاظم حسن الراشد	شيعي
٢٤.	وزارة العدل	د. حيدر ناطق جاسم الزاملي	شيعي
٢٥.	وزارة العلوم والتكنولوجيا	فارس يوسف ججو	مسيحي
٢٦.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	محمد شياع السوداني	شيعي
٢٧.	وزارة الثقافة	فرياد راوندوزي	سني كردي
٢٨.	وزارة البيئة	د. قتيبة إبراهيم الجبوري	سني

٢٩.	وزارة حقوق الإنسان	محمد مهدي البياتي	شيعي
٣٠.	وزارة السياحة والآثار	عادل فهد الشرشاب	شيعي
٣١.	وزارة شؤون مجلس النواب وشؤون المحافظات	أحمد عبد الله عبد	سني
٣٢.	وزارة الهجرة والمهجرين	جاسم محمد محمد علي	شيعي
٣٣.	وزارة الدولة للشؤون المرأة	بيان نوري	سنية كردية
٣٤.	وزارة الدولة	سلمان عبد الله	سني

- **نسبة الوزراء من المكون الشيعي إلى المجموع** ٥٠٪
- **نسبة الوزراء من المكون السني إلى المجموع** ٤٧٪
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي إلى المجموع** ٣٪
- **المجموع** ١٠٠٪

- **نسبة الوزراء العرب من المكون الشيعي إلى المجموع** ٥٠٪
- **نسبة الوزراء العرب من المكون السني إلى المجموع** ٣٢٪
- **نسبة الوزراء الكرد إلى المجموع** ١٥٪
- **نسبة الوزراء من المكون المسيحي** ٣٪
- **المجموع** ١٠٠٪

ملحق الصور



وزارة التخطيط. من اليسار: عزت إبراهيم، قحطان لطفي علي، صدام حسين (ويظهر خلفه برزان التكريتي)، جواد هاشم وصلاح الشيخلي



ميشيل عفلق في وزارة التخطيط:
من اليسار الدكتور الكيالي، حسن العامري وجواد هاشم



صدام حسين في زيارة إلى الجهاز المركزي للإحصاء. ويظهر في الصورة جواد هاشم، قحطان لطفي على وصباح ميرزا مرافق صدام



صدام حسين في الجهاز المركزي للإحصاء. وفي الصورة جواد هاشم، صلاح الشيخلي، قحطان لطفي على وعدد من موظفي الجهاز



بعد العودة من الاختطاف إلى إسرائيل: مرتضى سعيد عبد الباقي (وزير الخارجية) يستقبل جواد هاشم في مطار بغداد، وبدا على اليمين حامد حمادي وعلى اليسار الدكتور عامر خياط وحميد يونس



أحمد حسن البكر يفتتح الحاسبة الالكترونية في وزارة التخطيط. من اليسار: قحطان لطفي علي، جواد هاشم وصلاح الشيخلي



في حدائق سفارة الفاتيكان ببغداد: من اليسار هشام الشاوي (وزير التعليم العالي)، السفير البابوي وجواد هاشم



الجواهري في حديث مع جواد هاشم،
شباط/ فبراير ١٩٨٠ في مدينة أبو ظبي



زيارة كربلاء والنجف. من اليسار: سادن الروضة الحيدرية، جواد هاشم، قحطان لطفي علي ومحافظ كربلاء



جواد هاشم ووزير المالية الراحل الدكتور فوزي القيسي



زيارة كولبنكيان إلى وزارة التخطيط



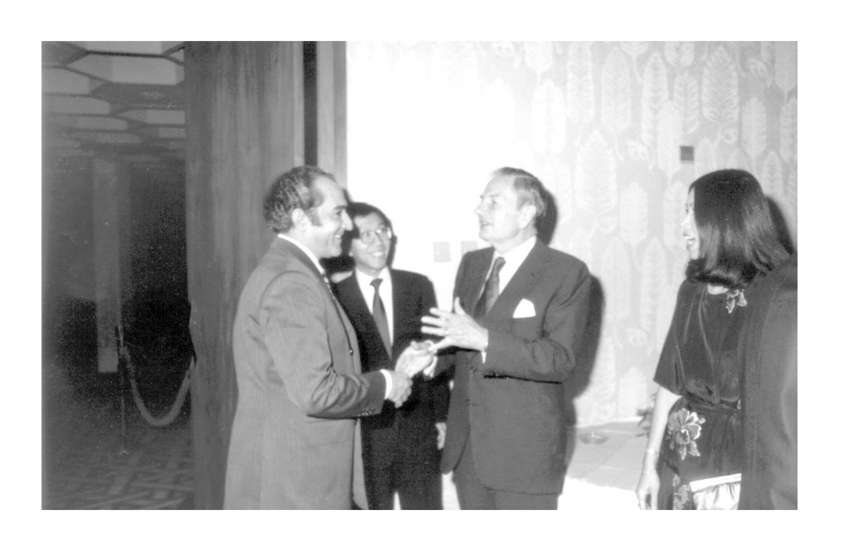
منيف الرزاز (الأمين العام المساعد لحزب البعث)، جواد هاشم، الدكتور
عبد الوهاب الكيالي (عضو القيادة القومية) في زيارة إلى وزارة التخطيط



منيف الرزاز وجواد هاشم



جواد هاشم وديفيد روكفلير، وإلى اليمين يقف نمير قيردار



جواد هاشم وديفيد روكفلير



قصر الإليزيه في باريس. من اليسار: سفير العراق في باريس نعمة النعمة، طارق عزيز، جواد هاشم، عزت إبراهيم، مرتضى سعيد عبد الباقي، صدام حسين، عزت مصطفى، سعدون حمادي، فخري قدوري، شاذل طاقة، عدنان القصاب، عدنان الحمداني وفاضل الجلبي



قصر الإليزيه في باريس ١٩٧٢. من اليسار: جواد هاشم، عزت إبراهيم، مرتضى سعيد عبد الباقي، صدام حسين، عزت مصطفى وسعدون حمادي



باريس ١٩٧٢، فندق كريون، وبدا في الصورة من اليسار: فاليري جيسكار ديستان (وزير المالية والاقتصاد الفرنسي)، صدام حسين وجواد هاشم



من اليسار: تقي الدين الصلح (رئيس وزراء لبنان) وكورت فالدهايم (الأمم العام للأمم المتحدة)، الدكتور محمد سعيد العطار (رئيس منظمة الأكوا) وجواد هاشم يستدير نحو الكاميرا



لندن ١٩٦٨. من اليسار: خالد مكي الهاشمي، جواد هاشم، كاظم الخلف وطالب حسين الشبيب



لندن ١٩٦٨. من اليسار: صباح كجة جي، عبد الوهاب باباجان، شفيق الدراجي، خالدي مكي الهاشمي، جواد هاشم وسفير العراق في لندن كاظم الخلف



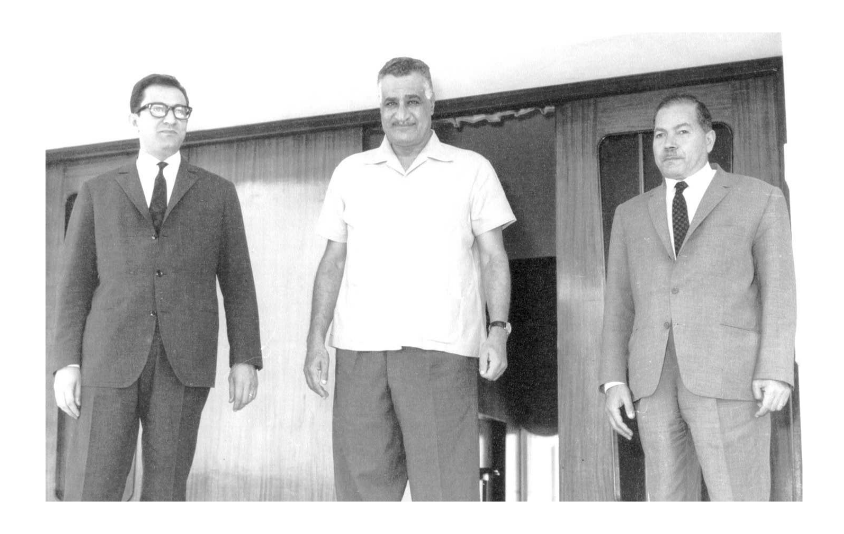
مطار بغداد ١٩٧٢. بعض أعضاء الوفد العراقي في طريقهم لمرافقة صدام حسين في أول زيارة له إلى باريس. من اليسار: عزت مصطفى، عزت إبراهيم، سعدون حمادي وجواد هاشم



زيارة الوفد الهندي إلى العراق للتوقيع على أول صفقة لاستيراد النفط العراقي المؤمم. الصورة في مطعم فاروق، وظهر فيها من اليسار D.P. Dhar مستشار رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي، جواد هاشم وفخري قدوري



باريس ١٩٨٦، مقهى في الشانزليزيه. من اليسار: شفيق الدراجي،
جواد هاشم وخالد مكي الهاشمي



الإسكندرية ١٩٦٩، منزل جمال عبد الناصر في المعمورة. جمال عبد
الناصر، جواد هاشم ووزير التخطيط المصري سيد جاب الله



الإسكندرية ١٩٦٩. عبد الناصر، جواد هاشم وسيد جاب الله



جواد هاشم مع الشاذلي القليبي

الأمين العام الأسبق لجامعة الدولة العربية



جواد هاشم وعلى ناصر محمد

(رئيس جمهورية اليمن الديموقراطية السابقة)



نيودلهي ١٩٧٢ . رئيس جمهورية الهند لدى استقباله جواد هاشم



نائب رئيس وزراء ألمانيا (الديموقراطية السابقة) غيرهارد شرودر
مجتمعاً مع جواد هاشم في وزارة التخطيط



في حدائق سفارة ألمانيا (الديموقراطية السابقة) في بغداد. عامر عبد
الله، جواد هاشم وغيرهارد شرودر



جواد هاشم وغيرهارد شرودر يوقعان اتفاقية التعاون بين العراق
وألمانيا (الديموقراطية السابقة) وتشكيل لجنة التخطيط المشتركة

الفهرس

مقدمة الطبعة الثانية للكتاب ٥

لماذا هذا الكتاب؟.............................. ١٥

العراق: بيانات ومعلومات أساسية ٢٧

الفصل الأول:

وقائع من تاريخ العراق المعاصر ٣١

الفصل الثاني:

شخصيات وأحداث ٥٥

الفصل الثالث:

مراحل الدراسة الأولى وتعرفي على حزب البعث ٦٧

الفصل الرابع:

العودة الى العراق والاتصال بالبعثيين ٧٥

الفصل الخامس:

البعث في السلطة – ١٩٦٨......................... ٨٩

الفصل السادس:
الوزارة... الحساسيات والمناورات.................... ١١١
الفصل السابع:
زيارة كربلاء والنجف ١٢٥
الفصل الثامن:
بين باريس ولندن ومقاطعة البضائع الأمريكية ١٣٣
الفصل التاسع:
جمال عبد الناصر... والبعث ١٤٣
الفصل العاشر:
مؤامرة عبد الغني الراوي ١٥١
الفصل الحادي عشر:
الجزراوي وعقدة وزارتي التخطيط والاقتصاد........... ١٦١
الفصل الثاني عشر:
الوزارة الثانية وتأميم النفط.......................... ١٧٣
الفصل الثالث عشر:
في السياسة الاقتصادية ١٩٣
الفصل الرابع عشر:
صدام حسين في باريس ٢٠٩

الفصل الخامس عشر:
العراق ودول الخليج... سياسات مرتجلة ٢١٧
الفصل السادس عشر:
العلاقات العراقية – الدولية ٢٤٥
الفصل السابع عشر:
قضية ناظم كزار مدير الأمن العام ١٩٧٣ .... ٢٦٣
الفصل الثامن عشر:
اختطافي إلى إسرائيل.................................. ٢٧٣
الفصل التاسع عشر:
الزنزانة رقم ٧ .... ٢٩١
الفصل العشرون:
صدام يسيطر على جميع مرافق الدولة.................. ٣١٧
الفصل الحادي والعشرين:
الإعدام بقرار! ٣٤٧
الفصل الثاني والعشرين:
البكر: المزاج المتقلب!................................ ٣٥٩
الفصل الثالث والعشرين:
عماش: عسكري هزمه المدنيون ٣٧٩

الفصل الرابع والعشرين:
صدام: الصعود على جثث الرفاق ٣٩٧
خلاصة جداول الملحق رقم –١:
مسلمو العراق بين المكون الشيعي والمكون السني ٤٤٣
الملحق رقم –١ :
إحصاءات السكان في العراق وتوزيعهم المذهبي والاثني .٤٤٥
الملحق رقم –٢:
رؤساء الوزارات العراقية ٤٥٥
الملحق رقم –٣ :
القيادات القطرية المتعاقبة لحزب البعث في العراق.........٤٦١
الملحق رقم –٤:
المجلس الوطني لقيادة الثورة...........................٤٦٩
الملحق رقم – ٥ :
مجلس قيادة الثورة كما في أيار (مايو) ١٩٧١ ....٤٧١
الملحق رقم – ٦:
مجلس قيادة الثورة كما في ٨ نيسان ٢٠٠٣ ....٤٧٣
المحلق – ٧ :
مجلس الوزراء كما في ١٤ أيار (مارس) ١٩٧٢ ....٤٧٥

الملحق – ٨ :
مجلس الوزراء ٤٧٩
الملحق – ٩:
وزارة د. أياد علاوي..............................٤٨١
الملحق – ١٠:
وزارة الدكتور إبراهيم الجعفري ٤٨٥
الملحق – ١١:
وزارة نوري المالكي الأولى ٤٨٩
الملحق – ١٢:
وزارة نوري المالكي الثانية ٤٩٣
الملحق – ١٣:
وزارة الدكتور حيدر العبادي ٤٩٧
ملحق الصور.....................................٥٠١



هذا الكتاب يسرد الأحداث التي عشتها شخصياً أثناء عملي كوزير للتخطيط أو كمستشار في مجلس قيادة الثورة، وخلال فترة لم يكن فيها صدام حسين متمتعاً بـ «الصفات» التي تلازمه الآن.

في تلك الفترة كان صدام حسين نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وكان حذراً في تصرفاته، عملياً في ممارسته للسلطة، يستمع جيداً لكل المناقشات، ينفذ ما يعد به ولا يفقد اتزانه أبداً. كما كان جريئاً في اتخاذ القرار.

لم يخطر ببالي أن صداماً سيصل في ظلمه وبطشه وطيشه الحد الذي وصله بعد فترة قصيرة من استلامه مقاليد الحكم في العراق. لم يكن بحاجة الى كل هذا العنف اللامحدود وكل هذه الاستهانة بأبسط الأعراف والقواعد القانونية. لقد كان بإمكانه البقاء في الحكم طوال حياته في عراق تسوده الرفاهية والاطمئنان وسيادة القانون لو أنه تروى وتعقل وتخلص من عقدة الخوف من التآمر عليه، ولو لم يحط نفسه بحفنة من الجهلة والمتخلفين وبمجموعة غير عراقية من المنتفعين... تجار السلاح ومحترفي السياسة.


ISBN 978-2-843091-24-7